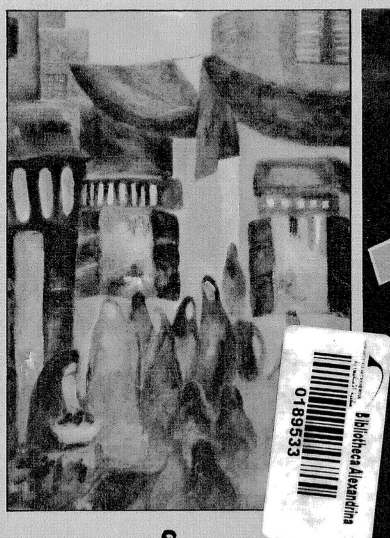
اليمن الجنوبي

الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة

علي الصراف




RIAD EL-RAYYES BOOKS

اليمن الجنوبي

اليمن الجنوبي

الحياة السياسيّة من الاستعمار إلى الوحدة

علي الصرّاف



SOUTH YEMEN
From colonialism to unity

BY

ALI AL - SARRAF

First Published in the United Kingdom in 1992

56 Knightsbridge
London SW1X 7NJ
U.K.

CYPRUS: P.O.Box: 7038 - Limassol

British Library Cataloguing in Publication Data
Al - Sarraf, Ali
South Yemen:
From colonialism to unity
I. Title
953.35053

ISBN 1-85513-195-1

الطبعة الاولى: نيسان / ابريل ١٩٩٢

المحتويات

الفصل الرابع
«الثورة تأكل أبناءها»

وثائق الوحدة

إهداء

إلى أبي وزوجتي

مقدمة

- «انت برجوازي صغير».

قالها ومضى مسرعـاً إلى المقهى القريب، حيث تنعقـد هناك، بصفة دائمـة تقريبـاً، جلسات النقـاش حول «آفـاق ومستقبل الثـورة العالميـة». وحيث تسقط، بين كـل رشفتين من كـوب الشاي، عشرات الأنظمة.

ليس لـديه مـا يبـرر القلق، ولكنـه إذا كـان منشغـلاً بشيء، فهـو أن «الثورة» تأخرت إلى درجة انـه ما زال مستعـداً لانتظارهـا بالبنطـال نفسه البالي الذي خرج بـه من بلاده، منفيـاً، قبل عـدة سنوات. وفي نـوع من الإيمان الـديني فإنـه يعتقد أن لا شيء يستحق «الانتظـار» والترقب أكثر من ذلك «التحرك» الجماهيري الذي سوف يقلب «عاليها سافلها».

لا يكف عن النقاش والتحليل الذي لا يجد شيئـاً في آخره سـوى أنه كان على صواب دائماً. وأن المتغيرات قد جاءت لتؤكد صحة توقعاته. المتغـيرات التي ليس لها إلا وظيفـة واحدة هي أن تؤكـد صحـة مـا ذهب ويذهب وسيذهب إليه.

والثورة المنتظرة في المنافي، هي في آخر الأمر «حرب أهلية»، لا بد منها لكي تكتمل في الخيال الصورة المتكونة عن الظرف المثالي الذي يجعل من كل الناس ثوريين إلى أقصى حد، حيث يندفعون بأجسادهم لملاقاة أجساد الضد.

لا شيء من حلول وسط. فالوسطية نوع من الانتهازيـة. والانتهازيـة

نوعان، إما يميني وإما يساري... وكلاهما غير صحيح، والصحيح هو أن الآخر على خطأ، بما أنه، لوحده، منحرف: سرق الثورة ومرغ أهدافها في الوحل.

هذا الأدب الاختزالي يزداد كلما ازداد المنفيون، وكلما ازداد عدد الحالمين بـ «ثورة» أو مجزرة؛ تكون كارثة، وتكون شلال دم.

في هذا الجانب، فإن الهوة تتسع ليس لأن الأدب السياسي المعارض يضيق تدريجياً إلى مصنفات اصطلاحية لا يوجد غيرها كمقياس للفهم والتفكير، وإنما أيضاً، لأن الزمن بالنسبة للمنفي متوقف ابتداءً من اللحظة التي أصبح فيها منفياً. لا شيء بعد تلك اللحظة قابل لأن يتغير وأن يصبح غير ما كان عليه.

وهنا لا يخلي التفكير الحي مكانه للذاكرة فحسب، بل إن أواليات الذاكرة تصبح هي نفسها أواليات الفكر بحيث أن كل موضوع أو فكرة لا تبدأ إلا بذكرى، كما أنها لا تفضي، في النتيجة إلا إلى ذكرى، وبدلاً من أن يكون التفكير هو حامل الذكرى ومعادلها الموضوعي، يحصل العكس.

وفي الجانب الآخر تتسع الهوة، ليس لأن قوة السلطة هي التي تفرض قوانين الفكر وميكانيكية التفكير، وإنما أيضاً لأن المعارضين، حسب عرف السلطة، هم البضاعة الفاسدة الوحيدة الصالحة للتصدير إلى الخارج، من أجل مجتمع نقي، منسجم، متماسك، ديمقراطي إلى درجة أنه يقول «نعم» دائماً، ويبارك الإنجازات العظيمة التي جعلت من الدخل القومي مؤلفاً من بندين: ديون ومساعدات.

ولا تسقط، في الوسط، بين منحيين يزدادان انفصالاً وتطرفاً، إلا أحلام الناس وأمانيهم بعيش أكثر حرية فعلاً، وأقل إثارة للمخاوف من آتٍ اقتصادي أعظم.

من قبل كان الصراع السياسي (والعسكري) الضاري ضد العدو الخارجي (الاستعمار) مفتوحاً إلى درجة أن الشعب كله كان بمثابة عائلة كبيرة في حزب وطني واحد. ويتأسف الناس، من بعد، على أن الصراع السياسي (والعسكري) الضاري ضد «الأعداء الداخليين»

صار ضيقاً إلى حد أنه لم يوفر حتى أبناء الحزب الواحد، الذين انكفأوا، في البحث عن أنصار ومحازبين، إلى ما قبل تكوّن الشعب، وإلى ما هو أبعد، في الوراء، من القبيلة.

«الاستعمار نفسه لم يفعل في بلدنا ما نفعله نحن بأيدينا» و «الأحوال كانت أفضل عندما كان الاستعمار موجوداً»... هذه الأفكار وغيرها وإن كانت تنمّ عن سوء تقدير لأهمية الاستقلال الوطني والحرية، إلا أنها لا تخلو من دلالتين:

الأولى، هي أن الوطنيين أنفسهم تصرفوا بالاستقلال وكأنه استقلالهم الذاتي عن حاجات المجتمع ومتطلبات تطوره أو تطويره، بالقدر نفسه الذي استقلوا فيه، في معظمهم، عن الأهداف الجميلة التي من أجلها زهقت أرواح كثيرة، وأرخصت.

والثانية، هي أنهم (أي الوطنيين) بقدر ما أساءوا لقضية الحرية والتقدم بقدر ما أساءوا لأنفسهم إلى ذلك الحد الذي جعل من لفظهم خارج السور الاجتماعي، أمراً هيناً، وأحياناً غير ملحوظ اجتماعياً البتة. وكأنهم مجرد زائدة دودية كانت تؤدي وظيفة حيوية للجسم السياسي ـ الاجتماعي ولكنها انقطعت، مرحلة لاحقة من «التطور» عن أداء تلك الوظيفة.

وبالنسبة للمنفي لا شيء ايجابيًا في بلده، وكل شيء سلبي، بما في ذلك إعادة بناء مدرسة هدمها القصف المدفعي. وبما في ذلك إعادة تزفيت شارع «لأن المقصود تشويه ذاكرة الناس وإعادة تكوينها كما يحلو للسلطة». لذلك، فإن المطلوب من المجتمع أن يتوقف عن أداء أي فعل يمكن أن يمس ترتيب الأشياء في ذاكرة المنفي.

أما بالنسبة للسلطة، فكلهم خونة، بل ومطلوبون للمحاكمة والإعدام أو للقتل من الباطن. وعندما يصبح الدم هو الحد الفاصل بين الايجابي والسلبي وبين الخيانة وما قبلها، لا يعود هناك مجال للتراضي، وتصبح العودة من جديد ضرباً من المستحيل، والمطالبة بها ضرباً من السفسطة.

ليس للمنفي حدود.

لذلك فهو، مضطر حيناً، مستعد احياناً، للتخلي عن أي شيء في مقابل

أن يبقى مـزهواً بنفسـه. يعقد تحـالفات، ويبـرم اتفـاقـات، ويحضر اجتماعات، لا تفضي كلها إلا إلى تكريس انشداده نحو ماضيه التليد. حتى وإن كـان هو، حـاضراً، لا يملـك من أمر نفسـه شيئاً، وكـل مـا يسعى إليه هو أن يكـون في وضع مكتبي يشحـذ لديـه، يوميـاً، همم الذاكرة.

وليس أكثر لؤماً من ذاكرة السلطة.

إنهـا ذاكرة محصنـة بـآلاف المـوظفـين ومـلايـين الأوراق والأختـام والتوقيعات.

وبين المتعارضين هنا وهناك، فإن سقاية الدم بالدم لا تجعل الوسيط الايديولوجي وسيطاً عاطلاً ومجرد جثة فكرية هامدة، فحسب، وإنما أيضاً مذخراً للتآمر واقتناص الفرص التي تصلح كلهـا للاعتقـاد بأن ما يحصل هو «لخدمة جماهير الشعب».

وجمـاهير الشعب بـين المتسابقـين إلى الأمام، إلى الطليعـة، وطليعـة الطليعة، لا تنسحق دائماً أكثر من السابق فحسب، ولكنها تظل دائماً مثل «الزوج المخدوع» آخر من يعلم وأول من يتضرر.

بصفة عامة، يشمل هذا الوضع معظم البلدان العربية، حتى لا نقول جميعهـا. وقد يكـون اليمن (بشطريـه الحزينـين) أولهـا، وأكثـرهـا تصديراً للمنفيين الذين لم ينقطع سيلهم إلى الخارج منذ عام ١٩٦٣، وربما قبل ذلك بكثير.

بين الثورة والدولة، كانت تنتصر الدولة حتى على حساب موظفيها.

ولا شيء يمكن أن يمنع الدولة من أن تمضي إلى نهاية منطقها، عنـدما يكـرّس القيّمون عليهـا انفصالهم عن كـل قضية من أجـل أن يُمسـك قادتها بالكراسي حتى ولو كانت مهترئة.

وأي ثورة تلك التي يكون من نتيجتها مـذبحة بـاطنية لا ضـد أبناء الشعب أو بعضهم بل ضد الأفكـار والآراء المجردة والقيم أيضـاً؟ أم أنها هكذا كل ثورات العالم الثالث؛ ثورات التخلص من أجل الحفـاظ على التخلف بأيد وطنية.

إن المرء ليتساءل عمـا إذا كانت الثـورة تعني، من الناحيـة العملية، اتخاذ الحق في القتل لأسبـاب ايديـولوجيـة لم تكن منظورة من قبـل كخطر داهم.

من هنا كان صدر الاستعمار يبـدو رحباً، لانـه إذ يُطبق على مُستقبـل البـلاد، لا يكـون معنيـاً، بعـد ذلـك، بـان يُطبق عـلى حق النـاس في التنفس. وما يفعله الثوريون عـادة هو أنهم إذ يُثـيرون عاصفـة من الغبـار الايديـولوجي حـول مستقبل البـلاد، فإنهم يُطبقـون بكل مـا أوتوا من قوة على كل الحقـوق الطبيعية للبشر التي يكـون تأجيلهـا ضروريـاً لتحافظ الثـورة على نفسهـا، وكأن الثـورة لا تعادي شيئـاً كالشعب الذي من أجله صارت، وكـالحريـة التي لا تدوم «ثـورةً» إلا بقتلها.

والثورة، أيّ ثورة من ثورات العالم الثـالث، لا تُعطي من «الحريـة» إلا ما يكفي حاجتها لتدمير وإبادة كل آخر، ليصبـح المستقبل سجنـاً والحاضر مهزلة.

ثم أي ثورة؟ بينما تهرب العقول الوطنية والطاقات الوطنية والأيدي العاملة الوطنية والمثقفون الوطنيون، وبينما تجد عصبة صغيرة من الناس أن لها حقاً مكتسباً بجر البلاد من تخلف الاقتصـاد إلى تخلف الفكرة عن الاقتصاد؟

وأي أحزاب؟ إنها كارثة، لا لأنها قبائل من الجهل المدجج بـالقناعـات المطلقة والخلاصـات المطلقة والثـوابت المطلقة، بـل لأنها، إذ تضيق بكل اختلاف، لا تجد وسيلة للحياة إلا بقتل كل مناسبة للحياة خارج سجن التفكير المغلق الذي تتعفن فيه.

لقد كنا نعتقد أن الحرية والديمقراطية هما أن يكون من حق الناس، كل الناس، التعبير عما يرونه ملائماً لحيـاتهم من دون أن يطغى احد على أحد، وصار علينا أن نفهم أنها حرية حفنة صغـيرة من البشر في أن تقولب الحياة والتاريخ والمستقبل كما تشتهي عـلى حد مـا تعرف وبمقدار ما تعرف فحسب؛ الاختلاف ممنـوع، والاطلاع عـلى الحقيقة ممنوع، والرأي الآخر مؤامرة.

وليس ثمة قانـون يحمي القوي من الضعيف والضعيف من القـوي، أو يسـاوي بين الحقـوق ويحميها، ويكـون مرجعـاً في كل اختـلاف، ويكون قاعدة للتمييز بين ما يجب وما لا يجب، ففي مثل هذه الغابـة يكون للحاكم بأمره ما لا يكون لأحد سواه، حيث يمكن للأيديولوجيـا أن تبرر الشيء وضده في كل حين.

من الـواضح، أننـا لا نتحدث هنـا عن اليمن وحدهـا، ففي مستنقـع الحيـوات السياسيـة العربيـة ما يكفي من الـدلائل عـلى أن التخلف السياسي تابع لا لتخلف الاقتصاد والمجتمع بل لتخلف العقل؛ تخلف القدرة على عقل ما يتخلّف في الاقتصاد والمجتمع؛ وتخلف القـدرة على عقـل أننا لا نحتـاج، لكي ننجـو، إلا الحـريـة، لا سيمـا الحق في أن نختلف.

الجنة المُتَصوَّرة في الخيال الايديولوجي لم تتحول جحيماً في الـواقع العدني، إلا لأن الاختلاف كان ممنوعاً، وكان «مؤامـرة»، سواء داخـل الحزب أم في المجتمع.

ولعل من سخرية القدر، أن الذين يتحدثـون (لا في اليمن وحدهـا، بل في كـل مكان آخـر) عن «إمكـانيـة التعـايش السلمي بـين الشعـوب والأنظمة الاجتماعية المختلفة» كانوا أكثر الناس عجزاً عن التعايش فيمـا بينهم، واكثر النـاس ضيقاً بحـرية الـرأي، وتمسكاً بـالقوالب النظرية «الرمادية» لا بـ «شجرة الحياة الخضراء»!.

هكذا تكون الحياة: مأساة ونكتة.

ثم لم يعد اليمن السعيد سعيداً قط، عندما بلغ طوفان الدماء مسافة أعمق في النفوس مما بلغ في اختراق الأحياء العامرة بالمدافع.

أما الصراع السياسي، فقد كان ينشـد دائماً في اتجـاهين متعـارضين: الأول، من أجل السلطة كمعطى نهائي للامتيازات والمصالح، فتسلّلت إليها القبائل من أوسع باب.

والثاني، من أجل ذلك المشهد الثـوري الحالم الـذي كلما كـان يحوّل الواقع إلى فكرة اصطلاحية مختزلة، كان يصحو حالمـوه على حقيقـة

ان للسلطة والدولة منطقها الغالب، فنذروا انفسهم لمغالبته بـالمزيـد من الاختزال والمزيد من القوالب، فالمزيد من الابتعاد عن الواقع.

هنا محاولة لتسجيل سيرة ذاتية للحياة السياسيـة في جنوب اليمن، حرصنا جهدنا على أن تكون حيادية وموضوعية، ظهرت باردة أحياناً وحارة أحياناً أخرى.

ع.ص.

مـدخـل

يمثل هذا العمل ثمرة لجهد استغرق وقتاً طويـلاً في التأريخ السياسي للشطر الجنوبي من اليمن لمرحلـة تمتد بين عام ١٧٩٨ وعام ١٩٩٠، وقد حاول أن يستـوعب بالإضـافة إلى المصادر الرئيسية، شهادات العـديد من الشخصيـات السياسيـة والحزبية التي عاصرت مراحل مختلفة من تلك الحياة التي أردنا لها أن تظهر بكل غناها وتعقيداتها من وجهة نظر مستقلـة ومحايـدة، لا من وجهـة نظر تحـازب فتُسقط من مجال الـرؤية جـوانب لتميـل إلى أخرى.

ولم يستند هذا «السجل التاريخي»، إذا جاز القول، إلى وثائق أطراف الحياة السياسية اليمنية المختلفـة إلا لكي يعرض تصـوراتها بقـدر كبير من الوضوح، وليجعلها تنطق بلسان حالها كما لا يحسن بغيرها أن يفعل.

إن الاستنتاج الرئيسي لهـذه الوثيقـة يقوم عـلى ركيزتـين: الأولى، أن الأحزاب السياسيـة اليمنية، بمـا فيها «الحـزب الاشتراكي اليمني»، التي اتخذت من تناحراتها الايديولوجية سبيلاً للانشغال عن الواقع لتقدم تفسيرات مختلفة لمشاكله واحتياجاته، كانت أكثر تخلفاً من أن تستوعب بدقة مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي وسبل تحقيق التقـدم عـلى أرض الـواقـع لا في الخيـال المُتَصـوَّر عنـه، فكـان أن استوعبتها هذه المظاهر حتى غدا الصراع القبلي على السلطة وكأنـه غاية الغايات كلها، أما الايديولوجيا فقـد كانت تمثـل وسيطاً شكليـاً يقدم خدمـات متساويـة للغالب والمغلـوب في آن واحد. وهنـا تركنـا

للـوثائق والتصـورات أن تتحدث عن نفسهـا بحريـة، بـل ومن دون انتقـائية أو منـاقشات كـانت ستُغرق العمـل في تفاصيـل فكـريـة أو رؤيوية لا تاريخية.

والثانية، هي أن «اليمن الجنوبي» لم يكن بوسعـه أن يعيش، ككيان سياسي مستقل، إلا على ذلك النحو من التنافرات والمسابقات الدمـوية من أجل السلطة.

فمن المعروف أن المجتمع اليمني، مجتمع قبائل تعيش في ظل اقتصاد زراعي بطيء النمـو، ولم يتشكـل فيـه، بعـد، مجتمـع مـديني يؤثـر بفعـالية أو أن يكـوّن بؤرة جذب وانصهـار قويـة. ولهذا السبب، لم تلعب النخبـة المدنيـة حديثـة النشاة إلا دوراً محـدوداً للغـايـة في تاريخه السيـاسي المعاصر. وربمـا اقتصر الأمر عـلى عدد محـدود من المثقفين الذين لا يُركن إليهم عادة في القضايا المتعلقـة بالتنـافس على النفوذ السياسي أو المعنوي.

من هنا كان من السهل، على سبيل المثال، إزاحـة شخصيات من قبيـل عبد الفتاح اسماعيل عن سلطة تتنافس عليها ومن حولها مراكز نفوذ قبلية ومناطقية اقوى، وكذلك الحال بالنسبة إلى مثقفين او تكنوقراط كانوا لا يجدون مرتكزاً قويـاً لدور سيـاسي بارز. وإذ حـالت الطبيعة التجارية الوسيطة للرأسمال الـوطني من تكوين بـرجوازيـة وطنية مستقـرة أو ذات نفـوذ دائم، فقـد ادت الاجـراءات «الاشتـراكيـة» الساذجة إلى حرمان المجتمع لا من قوة اقتصـادية فعـالة (كـان يُنظر إليها باحتقار على أنها «استغلاليـة») فحسب، بل من قـوة اجتماعيـة ناشئة كان بوسعها أن تكون مـرجلاً لانصهـار القبائـل والعشائـر في مجتمع مدني حديث، وهو الأمر الذي لا تستطيع اية ايديولوجية أن تعـوضه «بحلـول ثقافيـة». ولم يكن الحديث عن «الطبقـة العاملـة» اليمنية، فجاً وممجوجاً إلا لأنـه كان من اول اجـراءات الثورة تـدمير الطبقة التي لا تولد الطبقة العاملة إلا من رحمهـا!! وبهروب مصـدر بناء ثروة المجتمع، وماكينة انتاج الطبقة العاملة (قبل أن تكون هذه الطبقـة طليعية ولهـا حزب) فقـد أصبح الـدخل القـومي مؤلفـاً من ديـون، وظـلّ المجتمـع ريفـاً متخلفـاً متمسكـاً بعصبيتـه القبليـة والمنـاطقية. في هـذا المجرى، كـان ثمة أمـران، أغفلتهما «العبقـرية»

الايديولوجية: الأول، هو أن الحكومة البريطانية («الاستعمارية» و «الامبريالية») واصلت تقديم مساعداتها لحكومة «الثورة» لغرض دفين، هو جعلها قادرة على ضرب وتهجير الراسمال الوطني «المستغِل»، حتى إذا ما خلت البلاد منه وانقطعت المساعدات، لم تجد حكومة «الثورة المعادية للاستعمار والامبريالية والتبعية» من تمد يدها إليه غير هذا الاستعمار أو حلفائه، او ان تنهار تحت وطاة الظروف الاقتصادية العصيبة. ولقد أثمر اختلاف «وجهات النظر» حول مصدر المساعدات الاقتصادية، والعلاقات مع دول المنطقة الغنية («والرجعية»)، وشروط عودة الراسمال الوطني، واختيار الانضواء تحت راية هذه الدولة العظمى أو تلك (لأسباب اقتصادية وأمنية أكثر منها ايديولوجية في الواقع)، وحجم التاميمات، والتعويضات عن الأملاك المصادرة، نزاعات دموية وانقلابات متوالية كان البحث عن مبررات «فكرية» و «انحرافات» يمينية او يسارية مهمة يتمكن منها أي ربع مثقف بـ «النظرية العلمية». اما الأمر الثاني فهو ان «اليمن الجنوبي» كان بحاجة إلى ان يتوحد كمجتمع مدني حديث قبل أن يكون له حزب طليعي واحد. إن انصهار الأحزاب في تكوين سياسي واحد، قبل انصهار المجتمع، كان قفزة أولى في الفراغ، اما القفزة الثانية فقد كانت تبني هذا التكوين نظرية شمولية بعيدة كل البعد عن الطبيعة القبلية والزراعية البدائية للمجتمع. وإذ لا يمكن لأية «نظرية» أن تخلق مجتمعاً، فقد توزعت القبائل والمناطق اليمنية الفقيرة تلك النظرية كما لو كانت اسلاباً، اما السلطة فغنيمة من غنائمها.

ويكاد هذان الأمران أن يمثلا طرَفيْ خيط واحد سوف تنتظم فيه الحقبة السياسية الأهم في تاريخ اليمن الجنوبي.

إن انفصال قبائل ومناطق الجنوب الفقيرة عن قبائل الشمال الأكثر قوة ونفوذاً، اتاح لكل منها فرصة للاعتقاد بانها الأولى بالسلطة. اما في الشمال فإن عهد الإمامة لم يكن ليخلي مكانه إلا بعد بروز نخبة من العسكريين الوطنيين الذين تمكنوا من أن يمثلوا قاسماً مشتركاً بين تلك القبائل، وفي الوقت نفسه سلطة مركزية تمثل، بالمعنى التنفيذي لا السياسي، امتداداً لسلطة مركزية متعارف عليها.

ولم يمزق البريطانيون الجنوب اليمني إلى إمارات متنازعة ومتنافسة عن عبث. فمن الطبيعي أن تبحث كل إمارة عن ما يميزها بابتعادها جميعاً عن مركز السلطة في الشمال الذي سوف يصبح جمهورياً بعد عام ١٩٦٣.

ولقد تضمنت فصول هذا الكتاب الأربعة ما يعبر عن ركيزتي استنتاجه على نحو قد لا يكون واضحاً في قراءة لا تتعمد التعمق في حياديته التأريخية الباردة. ولكن، إذ ينطوي هذا المدخل على تلميحات سوسيولوجية، فقد وقف الكتاب على حافتها محترماً مهمته في التقديم التاريخي لها.

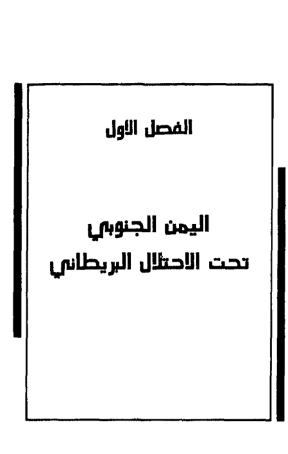
لقد عرض الفصل الأول إلى الظروف التاريخية التي رافقت الاحتلال البريطاني لجنوب اليمن، ونشأة أمارات الجنوب العربي، وسنوات الكفاح السياسي ضد الاستعمار في ما بين عامي ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧، التي لعب انتصار ثورة ١٩٦٣ الجمهورية دوراً بارزاً فيها. أما الفصل الثاني، فقد تعرض لجذور ونشأة وتطور القوى والأحزاب السياسية في الجنوب، التي أمكن تقسيمها إلى ثلاثة تيارات رئيسية، بين محافظ ووطني وقومي، وذلك تبعاً لطبيعتها السياسية والايديولوجية التي أمكن مقاربتها من بعضها. اما الفصل الثالث، وهو أكبر الفصول، فإنه يمتد على طول المرحلة من نشاة الجبهة القومية إلى قيام الحزب الاشتراكي اليمني، متعرضاً في هذا السياق إلى ظروف الثورة المسلحة والصراعات الداخلية للجبهة القومية وصلة هذه الصراعات بحركة القوميين العرب ومصر الناصرية، ونشاة جبهة تحرير جنوب اليمن المنافسة وانهيارها، ومؤتمرات الجبهة القومية والتحولات الرئيسة التي طرات على برامجها السياسية وخياراتها الايديولوجية، وظروف توحيد الاحزاب الوطنية، أو دمجها إلى جانب الجبهة القومية في «حزب طليعي»، مروراً بالصراعات الضارية بين مراكز القوة فيه، وصولاً إلى إبعاد عبد الفتاح اسماعيل عن السلطة. اما الفصل الرابع، فإنه يغطي المرحلة الأخيرة من تلك الصراعات الدامية التي تحولت طوفاناً اكتسح البلاد برمتها، ولكن وصولاً إلى استعادة الوحدة بين اليمنيين، التي وجدنا أنها تمثل مفصلاً تاريخياً يجدر التوقف عنده.

إن هـذا الكتاب لم يكن ليثـير الرضـا لو انـه جاء كبحث مجـرد بين المراجع والمصادر المختلفة والأرشيف والـوثائق، أو ليكـون خلاصـة لها. إن قسماً رئيسياً منه كان ثمرة متابعة واستقصـاء وبحث خاص به.

لقد قدمت شخصيات سياسية ودبلومـاسية يمنيـة، إلى جانب زمـلاء وأصدقاء عديدين، مساعدات قيمة في جمع مـادة الكتاب الـوثائقيـة، بالإضافة إلى الكثير من مصـادره، وفي تقديم معلـومات تـاريخية غـير متـداولة، وفي تصحيـح بعضهـا الآخـر. ولكن تجنبـاً لمـا قـد تثـيره موضوعات الكتاب من «حساسيات»، كانت تُستشعر ممـا كنتُ أوجهه من أسئلة، فقد آثر الكثيرون أن أغفـل ذكر اسمـائهم هنا، فـآثرتُ أن يتحول الاستثناء قاعدة تعم الجميع لكي لا يكون ثمة تمييز يـأتي في غير موضعه.

وإذ أتقدم بالشكر لكل من قدم عوناً في إغناء مادة هذا الكتـاب، فإني أعتبر صدوره هدية لهم جميعاً، ونهاية لصبر وطـويل انـاة، آمل من كل قلبي أن تكون نهاية تستحق الرضا.

وحسبي أني اجتهدت، أما الكمال فلله وحده.



الفصل الأول

اليمن الجنوبي تحت الاحتلال البريطاني

١

الاحتلال
وتطور السيطرة البريطانية

يعود تاريخ بدء الاهتمام البريطاني بعدن إلى أواخر القرن الثامن عشر، وتحديداً عندما بدأت الحملة الفرنسية للاستيلاء على مصر عام ١٧٩٨، حيث شعر البريطانيون، في حينها، بأن هذه الحملة إنما جاءت ليس بهدف توسيع مناطق نفوذ الامبراطورية الفرنسية، وإنما أيضاً بهدف تهديد طرق المواصلات البحرية البريطانية مع الهند، وذلك بمجرد مد السيطرة الفرنسية من مصر إلى مداخل البحر الأحمر الجنوبية. ولمواجهة هذا التهديد عملت الحكومة البريطانية، في عام ١٧٩٩، إلى إرسال قوة بحرية احتلت جزيرة «بريم» الواقعة في مضيق باب المندب، وقد جاء ذلك **أولاً**: بقصد قطع الطريق على أية نية لدى الفرنسيين لمد سيطرتهم على المنطقة الجنوبية من البحر الأحمر. **وثانياً**: بقصد تأمين حماية عسكرية فعالة للخطوط البحرية البريطانية التي تمر بموازاة الساحل العدني ـ جنوب مضيق باب المندب.

إلا أن هذا الرد الاحترازي سرعان ما بدا أنه مبالغ فيه حيث انسحب الفرنسيون من مصر، الأمر الذي شجع البريطانيين على التخفيف من حدة مخاوفهم، فآثروا ـ بعد مرور بضعة

أشهر على احتلال جزيرة «بريم» ـ سحب قواتهم البحرية منها[1].

وببقاء طريق عدن ـ الهند مفتوحاً أمام الأسطول البريطاني، تقدم عاهل اليمن بطلب إلى حكومة الهند (البريطانية) لتنظيم علاقاته مع الامبراطورية البريطانية. وقد وافقت حكومة الهند على طلب «الإمام» (ملك اليمن) فعينت في عام ١٨٠١ مقيماً بريطانياً، كان بمثابة أول سفير لبريطانيا في اليمن.

وبناءً على توصيات «اللجنة السرية» التابعة لشركة الهند الشرقية (البريطانية) كان الاقتراح الأول الذي تقدم به السفير البريطاني إلى عاهل اليمن، هو عقد معاهدة تجارية تضمن امتيازات خاصة للشركة في استثمار ميناء عدن. إلا أن العاهل اليمني رفض العرض، ولكنه وعد ـ في المقابل ـ بتحريم استخدام المرافىء اليمنية من قبل السفن الفرنسية، وذلك في محاولة منه لطمأنة البريطانيين من مخاوف المنافسة التجارية الفرنسية.

هذا الوعد، لم يكن في الحقيقة كافياً بالنسبة لحكومة الهند، وبالتالي للسفير البريطاني. حيث اعتبرت الحكومة الهندية أن وعداً غير ملزم باتفاق لا يمنع من تكرار الظروف التي جرت في عام ١٧٩٨. لذا، فقد قرر الممثل البريطاني التوجه إلى سلطان لحج (الذي يقع ميناء عدن تحت سيطرته) بقصد الحصول على موافقته على ذلك العرض بدون العودة إلى «الإمام». ومع أن سلطان لحج رفض العرض في بادىء الأمر، إلا أنه اضطر ـ في النهاية ـ تحت الضغط والوعيد، إلى القبول، فوقع معاهدة ١٨٠٢ التي أعلنت مرفأ عدن «ميناءً حراً» لدخول البضائع

(١) انظر: الدكتور جاد طه، **سياسة بريطانيا في اليمن الجنوبي**، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٩، مقدمة المؤلف ص (ط).

ذات المصدر البريطاني، والتي نصت على توفير حماية خاصة لرعايا صاحبة الجلالة (ملكة بريطانيا) وضمان مصالحهم، كما سمحت لشركة الهند الشرقية بأن تقيم في مرفأ عدن سوقاً، وتمنحها امتيازات ذات طابع تجاري. وهذه كانت، في الحقيقة، بمثابة الخطوة الأولى نحو الاحتلال[٢].

وعلى إثر قيام جيوش محمد علي (والي مصر) في عام ١٨٣٧ بالتقدم عبر شبه الجزيرة العربية إلى اليمن الشمالي من ناحية، وعبر السودان من ناحية أخرى، شعر البريطانيون أن هذه المعاهدة لم تعد كافية لضمان سلامة خطوط المواصلات التجارية بين الهند وبريطانيا. فقد أثيرت مخاوف جديدة لدى حكومة جلالة الملكة وحكومة الهند من احتمال لجوء محمد علي، الذي كان يرغب بالمساهمة في تجارة الهند[٣]، إلى قطع الطريق البحري على البريطانيين. فأعلن وزير الخارجية البريطاني بالمرستون أن المصالح البريطانية باتت عرضة للخطر[٤]، الأمر الذي كان يعني أن على بريطانيا أن تقوم باتخاذ مبادرة من شأنها حماية مصالحها هناك.

وزيادة على ذلك الخطر الذي شكله تقدم جيوش والي مصر، فقد شجع التقدم المصري في الجزيرة العربية سلطان لحج على التخلص من تلك المعاهدة التي فرضت عليه بالقوة، فقرر قطع العلاقات مع بريطانيا وأسر، لفترة وجيزة، سفينة بريطانية ترسو في ميناء عدن، وذلك في الوقت نفسه الذي أنزلت فيه

---

(٢) الدكتور محمد عمر الحبشي، **اليمن الجنوبي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً** (منذ عام ١٩٣٧ وحتى قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية) دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠، ص ١٠ ـ ١١.

(٣) طه، المصدر نفسه.

(٤) الفرد هوليداي، **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية**، ترجمة حازم صاغية وسعد محيو، دار ابن خلدون، الطبعة الأولى، ١٩٧٥، ص ١٠٧.

بريطانيا سفناً تجارية إلى المحيط الهندي كانت ستمر مروراً إجبارياً بميناء عدن للتزود بالفحم الضروري لاستمرار رحلتها إلى الهند[٥]. ببساطة شعرت الحكومة البريطانية، أن أمام السفن الذاهبة إلى الهند أحد مصيرين: إما الضياع، أو على الأقل، تأخر الرحلة بحثاً عن الوقود، وإما التعرض للمصير نفسه الذي تعرضت له السفينة البريطانية التي كانت ترسو في ميناء عدن: أي الوقوع في الأسر.

هذه المخاطر، شكلت في مجموعها، أرضية لاتخاذ الحكومة البريطانية قراراً بإرسال قوة عسكرية بحرية من بومباي للاستيلاء على ميناء عدن، تحقيقاً لهدفين: الأول، إبعاد أي ظل للمنافسة المصرية في مداخل البحر الأحمر. والثاني، تأمين مواصلاتها مع الهند في مواجهة أي أخطار تتعرض لها في المستقبل[٦].

وعلى سبيل التمهيد لتنفيذ خطة الاستيلاء على الميناء، استغلت الحكومة البريطانية حادثة غرق سفينة هندية كانت ترفع علماً بريطانياً على مقربة من شواطىء عدن، لتثير حولها (ضجة) اتهامات تقول: إن سلطان لحج هو الذي أمر بإغراق السفينة، وذلك في الوقت الذي أرسلت فيه حكومة الهند البريطانية موفداً لها هو الكابتن هينس ليطالب بالتعويض عما لحق بالسفينة من ناحية، وليعرض على سلطان لحج، شراء الحكومة الهندية لعدن، من ناحية أخرى.

ومع أن السلطان نفى عنه تهمة إعطاء الأمر بإغراق السفينة إلا أنه قبل مبدأ دفع التعويض، ولكن دون أن يوافق على بيع

(٥) المصدر السابق، ص ١٠٧.

(٦) د. جاد طه، مصدر سابق، ص (ط).

عدن للبريطانيين[٧]. وقد شجع هذا الرفض الحكومة البريطانية على تنفيذ خطة الاستيلاء، بالقوة، على عدن التي دخلها الجنود البريطانيون في التاسع عشر من كانون الثاني ١٨٣٩ بعد معركة طاحنة، ولكن غير متكافئة، بين قوات الامبراطورية البريطانية وسلطنة العبدلي التي كانت تقيم على شواطىء عدن[٨].

ولقد أدى انهيار المقاومة ضد الاحتلال إلى إجبار سلطان لحج على التوقيع على «معاهدة صداقة» بينه وبين شركة الهند الشرقية، وذلك في ١٨ حزيران ١٨٣٩، اعترف فيها بالسيطرة الانكليزية على عدن. وبموجب هذه المعاهدة كان يجب على السلطان عدم السماح للقبائل الخاضعة له بالقيام بأعمال معادية للإدارة الانكليزية في عدن، فضلاً عن حماية وسلامة طرق المواصلات الواقعة في المناطق الموجودة تحت سلطته. وفي مقابل ذلك تعهد الانكليز من جهتهم، بدفع إعانة مالية سنوية للسلطان[٩].

وقد تحولت هذه السابقة (توقيع أول معاهدة بين الاحتلال والإمارات اليمنية الجنوبية) إلى معاهدة حماية فرضت تدريجياً على جميع السلطنات والمشايخ الاقطاعية القبلية المجاورة. فقد استمرت عمليات توقيع المعاهدات حتى عام ١٩٥٤ بحيث بلغ عددها ٩٠ معاهدة[١٠]، تعهد بموجبها المقيم

---

(٧) المصدر السابق، ص (ي).

(٨) المصدر السابق، ص (ي).

(٩) فيتالي ناؤومكين، **الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية**، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٤، ص ٩.

(١٠) الفرد هوليداي، مصدر سابق، ص ١٠٨.

البريطاني بتقديم الحماية للسلطنات والمشايخ من الأطماع الأجنبية، و:

«مساعدتها في الوصول إلى أعلى درجات الحضارة»[11].

إلا أن هذه المعاهدات لم تمنع في واقع الحال، من استمرار عمليات القبائل المسلحة ضد الوجود البريطاني. ففي عام ١٨٣٩ قامت قوات سلطنتي لحج والفضلى بمحاولة الاستيلاء على عدن. ولكن هذه المحاولة منيت بالهزيمة. وجرب سلطان لحج، القيام بمحاولتين أخريين لاستعادة المدينة كانت الأولى في أيار ١٨٤٠، أما الثانية فكانت في تموز ١٨٤١، إلا أن هاتين المحاولتين فشلتا أيضاً، وأعقبتهما محاولة أخرى قامت بها قوات الزعيم الديني اسماعيل بن حسن وفشلت بدورها أيضاً، وذلك على الرغم من استمرار عمليات المقاومة حتى عام ١٨٤٦[12].

إن اقتران القمع الوحشي ضد المنتفضين من أبناء القبائل، بسياسة التفرقة بينها، وإجبار زعمائها على الرضوخ لشروط الحماية، كان قد لعب دوراً أساسياً في تحويل شكل المواجهة مع الاحتلال من المواجهة المسلحة التي ستعود للظهور فيما بعد، إلى المواجهة عن طريق الانتفاضات الشعبية والإضرابات العمالية، وغيرها من أشكال المواجهات ذات الطابع السلمي في الغالب.

وبهدف مواجهة إمكانات التضييق اللاحقة على السيطرة البريطانية على عدن، تبنى المقيم البريطاني الكابتن هينس سياسة مبنية على قاعدة «فرق تسد» الاستعمارية المعروفة.

---

(١١) د. محمد عمر الحبشي، مصدر سابق، ص ١٥.

(١٢) فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ١٠.

خصوصاً وأن الحكومة البريطانية لم تشأ أن تمده بما يحتاج إليه من الجنود لحماية عدن. فكان إذا ثارت إحدى القبائل على الانكليز، لجأ الحاكم البريطاني، بما له من دور في نطاق معاهدات الحماية إلى إثارة قبيلة أخرى عليها(١٣). وقد جاء في كتاب أرسلته ادارة شركة الهند إلى الكابتن هينس «المقيم السياسي» في عدن:

«حرّض القبيلة الموالية على المعادية فلا تحتاج إلى قوات بريطانية... وأنه كان هدر الدماء مما يؤسف له، فمثل هذه السياسة تفيد الانكليز في عدن لأنها توسع الثلمة بين القبائل»(١٤).

ووفقاً لهذه الوسيلة أمكن للمستعمرين البريطانيين إحكام سيطرتهم على عدن، بدون الحاجة إلى أعداد غفيرة من الجنود البريطانيين. وتدريجياً أصبحت عدن مركزاً تجارياً مهماً جذب إليه أعداداً كبيرة من المهاجرين من مختلف البلدان الخاضعة للسيطرة الاستعمارية البريطانية، حيث تحولت عدن إلى السوق الرئيسية للتجارة مع الشاطىء الشرقي لأفريقيا، وذلك فضلاً عن كونها ممراً حيوياً لتجارة البضائع بين الهند وبريطانيا والتي كان قسم مهم منها تجري مبادلته في سوق عدن وحضرموت(١٥).

وبافتتاح قناة السويس في عام ١٨٦٩، تضاعفت الأهمية التجارية لعدن. وباقتران ذلك بعودة الامبراطورية العثمانية لتدخلها في اليمن الشمالي وفرض سيطرتها عليه من جديد، تضاعفت مخاوف الحكومة البريطانية في المقابل. ولمواجهة

---

(١٣) د. جاد طه، سياسة بريطانيا في اليمن الجنوبي، ص ٣٥٢. نقلاً عن أمين الريحاني. **ملوك العرب**، الجزء الأول، ص ٣٣٩ ـ ٣٤٠.

(١٤) المصدر السابق. الصفحة نفسها، نقلاً عن: **Jacob Kings of Arabia**, p.45.

(١٥) المصدر السابق، ص ٣٥٤.

مخاطر التدخل العثماني، وخصوصاً لجهة كسب بعض شيوخ القبائل إلى جانبها، قررت السلطات البريطانية في عدن التغلغل إلى داخل اليمن الذي بقي حتى ذلك الوقت، بعيداً نسبياً، عن نطاق السيطرة البريطانية. ومع أن بعض القبائل والمشايخ كانت قد ارتبطت مع المستعمرين بمعاهدات حماية، إلا أن هذه لم تكن كافية لتهدئة مخاوف البريطانيين، حيث كان تراجع هذه القبائل والعشائر عن معاهدات الحماية أمراً وارداً في كل حين. على أن الأمر الأهم، الذي كان يشغل حيزاً كبيراً من اهتمام المقيم البريطاني، هو أنه بدون ضمان ولاء القبائل اليمنية في الشرق، وبدون إبقائها خارج دائرة النفوذ العثماني، فإن تهديداً جاداً وخطيراً ينتظر السيطرة البريطانية على ميناء عدن. فمهما كانت القوة العسكرية التي يمكن للبريطانيين توفيرها للدفاع عن الميناء، فإن هذه القوة لن تستطيع، بأي حال من الأحوال، البقاء وقتاً طويلاً في مواجهة قوات القبائل، التي يساندها الأتراك، بدون التعرض إلى مخاطر وخسائر جسيمة[١٦].

وهكذا، فإن الحماية التي فرضتها بريطانيا على القبائل المحيطة بعدن، وفي حضرموت، لم يكن من مقاصدها فرض سيطرة سياسية عليها بقدر كونها معاهدات لدرء الأخطار التي كانت تهدد عدن نتيجة للتدخل العسكري في المنطقة. ومما يدل على ذلك هو أن السلطات البريطانية لم تول المشايخ والسلطنات أي اهتمام يخرج عن كونها سوقاً للاتجار، بالإضافة إلى أن البريطانيين عمدوا إلى إظهار أنهم غير مسؤولين عن الشؤون الداخلية للسلاطين، وبأنهم لا يقومون سوى بدور «الاستشارة» و «الحماية» من الاعتداءات الخارجية. وبالرغم من أن ذلك لم

(١٦) انظر المصدر السابق، ص ٣٣٥.

يكن حقيقياً من الناحية الفعلية، إلا أنه كان فعالاً لحماية المصالح البرطانية. حيث سهل على السلطات الاستعمارية الحاكمة إحكام سيطرتها باستخدام عملاء محليين، دون الحاجة إلى استخدام أجهزة سياسية أو عسكرية ضخمة التكاليف، بل في مقابل دفع رشوات وأسلحة للأمراء الذين كانوا يبدون استعداداً للتعاون مع السلطات البريطانية الحاكمة في عدن. ومع ذلك، فإن «عدم التدخل» لم يكن يعني بطبيعة الحال، أن السلطات البريطانية امتنعت عن مهاجمة الحكام القبليين، وعزلهم، كلما كانوا يتمردون[١٧]. وبقدر ما كان الأمر يتعلق بتطوير المناطق الخاضعة للحماية، من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، كانت السلطات الحاكمة في عدن تتظاهر بأنها لا تستطيع التدخل لتطوير المنطقة «لأن هذا سيسيء إلى الحكم الذاتي للمشايخ».

وطوال السنوات التالية، كان عمل السلطات الاستعمارية يتلخص بلعب دور الحكم في المنازعات القبلية، التي كان يجري تشجيعها من طرف خفي من قِبلها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد قدمت حكومة الهند دعماً عسكرياً في عام ١٨٨١ لإمارة القعيطي ضد خصومها من الكسادي، الذين نزحوا نهائياً من المكلا لقاء تعويض مالي. وبعدئذ قبل زعيم القبيلة الظافرة بتوقيع (معاهدة ١٨٨٨) التي أصبحت حضرموت بموجبها محمية بريطانية. ومكافأة لزعيم القبيلة على ولائه لبريطانيا لقب سلطاناً في عام ١٩٠٢[١٨].

وفي حالات أخرى، كان التدخل يقوم على حسم النزاع حول «الحدود» بين الامارات. مثلاً عندما قام الخلاف بين الكثيري

---

(١٧) الفرد هوليداي، مصدر سابق، ص ١٠٩.

(١٨) د. محمد عمر الحبشي، مصدر سابق، ص ١٦.

والقعيطي، تدخلت السلطات البريطانية لصالح القعيطيين في التحكيم، وقد انتهى الخلاف في عام ١٩١٨ بتوقيع «المعاهدة الثلاثية البريطانية ـ الكثيرية ـ القعيطية» التي أعلن بموجبها السلطانان «حليفين للامبراطورية» والتي اعترفت للسلطان القعيطي بميزة خاصة في ما يتعلق بالعلاقات مع حكومة الهند، وضمنت في الوقت نفسه الاستقلال الذاتي لدولة الكثيرين وبالصورة نفسها وضعت بلاد المهرة وسوقطرة تحت حماية «صاحبة الجلالة» بموجب معاهدة ١٨٨٦[١٩].

في الفترة بين ١٨٣٩ و١٨٩٣ كانت ادارة السلطة في عدن ملحقة مباشرة بالهند، على اعتبار:

> «أن عدن تشكل جزءًا من الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة البريطانية في الهند، وقد اتخذت الإدارة البريطانية شكل حكومة تقوم على «أساس مركزي» عهد بها إلى رجال الإدارة السياسية للهند، التي كانت تضم بصورة خاصة أوروبيين، معظمهم عسكريون، إلى جانب عدد قليل من الموظفين الثانويين من أصل هندي»[٢٠].

وفي الفترة بين ١٨٩٣ و ١٩٣٢ أصبحت حكومة عدن التي يتولى رئاستها «المقيم البريطاني» تتمتع بامتيازات واسعة. حيث كان المقيم البريطاني حاكماً مدنياً وقائداً أعلى للقطعات العسكرية البريطانية المتمركزة في عدن. وكان يساعده ثلاثة أو أربعة من كبار موظفي مصلحة «الإدارة السياسية للهند» و «مصلحة المستعمرات». ويضاف إلى هذا العدد المحدود قاض وقائد للشرطة ورئيس لإدارة الميناء.

وفي الفترة بين ١٩٣٢ و ١٩٣٧ تحولت إدارة عدن من حكومة

---

(١٩) المصدر السابق، ص ١٦ ـ ١٧.

(٢٠) المصدر السابق، ص ١٨.

الهند إلى إدارة متميزة وضعت تحت إشراف مباشر لنائب الملك البريطاني، ولكن دون أن تفصل نهائياً عن فلك الهند. حيث أصبح نائب الملك هو الذي يسمي «رئيس البعثة» البريطانية إلى عدن، والذي يحتفظ بصلاحيات المقيم البريطاني، مضافاً إليها الشؤون المتعلقة بالإمارات الداخلية. وكان مسؤولاً أمام نيابة الملكة وأمام مكتب المستعمرات للعلاقة مع «الدول» المحمية. وفيما يقوم بمساعدة رئيس البعثة موظف مدني تعينه الدائرة السياسية للشؤون الخارجية في حكومة دلهي، كان مكتب المستعمرات يعين سكرتيراً سياسياً له بالإضافة إلى مجموعة من الضباط أوكلت إليهم مهمة العلاقة بين الإمارات.

أما المحميات الأخرى، فقد بقيت حتى عام ١٩٣٧ خاضعة لنظام إداري بدائي تعسفي. فقد تعددت الإدارات بتعدد السلطات، والتي أدت بدورها إلى تعدد المتناقضات والصراعات بين المحميات، فيما كانت القوانين القبلية والشريعة الإسلامية (بتفسيراتها المختلفة) هي التي تسيطر على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك المناطق. وإذ اقتصرت السلطة على رؤساء القبائل، فإنه باستثناء المجالس الاقطاعية التي ينشئها الأمير أو السلطان أو الشيخ، لم يكن هناك لا وزراء ولا ميزانية ولا إدارات، بالرغم من تسميتها دولاً مستقلة أو تتمتع بحكم ذاتي[٢١].

إن فرض بريطانيا سيطرة فعلية قوية على المحميات، وحصولها في عام ١٩١٤ على اعتراف الامبراطورية العثمانية بسلطتها في اليمن الجنوبي لم يكن نهاية المشاكل التي واجهت المستعمرين. فما إن انتهت الحرب العالمية الأولى بهزيمة الامبراطورية العثمانية حتى أصبح استقلال اليمن الشمالي

(٢١) المصدر السابق، ص ١٩ ـ ٢٠.

حقيقة واقعة في عام ١٩١٨، وذلك بعد أن اضطرت الجيوش التركية إلى الانسحاب منها لمواجهة ضغوط الحلفاء العسكرية في الجبهات الأخرى.

وعلى إثر إعلان اليمن دولة مستقلة، أعرب الامام يحيى (ملك اليمن) عن نيته في تحقيق وحدة كافة الأراضي اليمنية. وهو، بحكم وقوفه ضد استعمار اليمن الجنوبي من قبل بريطانيا، تمكن من إكساب دعوته لإعادة وحدة أراضي اليمن قوة جذب كبيرة، بين سكان اليمن الجنوبيين. فبدأت القبائل القاطنة في محميات عدن عملاً نشيطاً ضد الإدارة البريطانية، واعتباراً من عام ١٩١٩ أخذت فصائل الإمام يحيى تقدم لها مساعدات فعالة. وبنتيجة العمليات المشتركة للقبائل المحلية وقوات اليمن المستقلة، تم حتى عام ١٩٢٦ تحرير مناطق واسعة في القسم الغربي من المحميات (إمارتي الضالع والشعيب وغيرهما)، وأعلن كثير من شيوخ القبائل وقوفهم ضد الانكليز، في وقت كانت فيه قبائل حضرموت الكبرى مستقلة كلية عن السلاطين والمحميين البريطانيين[٢٢].

ولكن رداً على ذلك، عملت بريطانيا المنتصرة في الحرب ضد الدولة العثمانية، على تغذية الخلافات القبلية والطائفية في محاولة منها لاستمالة أمراء المحميات الذين قدمت لهم المال والسلاح لمواجهة «قوات الإمام»، فتشكلت في المناطق الغربية للمحميات وحدات عسكرية نظامية خاصة سميت بـ «قوات محميات عدن» من مجندي القبائل المحلية تحت قيادة الضباط البريطانيين. وافتتحت في المحميات مراكز تدريب تابعة للقوات المسلحة الامبراطورية، وأنيط بالقوات الجوية الدور الأساسي في

(٢٢) مجموعة مؤلفين سوفييت، تاريخ الأقطار العربية المعاصر ١٩١٧ ـ ١٩٧٠ (الجزء الأول) أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، معهد الاستشراق، ترجمة سليم توما، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٥،. ص ٥٠٧.

عمليات التنكيل ضد القبائل والمناطق التي أعلنت معاداتها للاستعمار البريطاني. واستناداً إلى فصائل المرتزقة البرية وسلاح الجو، بدأت بريطانيا في ١٩٢٨ شن الهجوم على اليمن الشمالي، فتعرضت المناطق والمدن المنتفضة إلى القصف الجوي. وقد استمرت هذه العمليات طوال الفترة بين ١٩٢٨ و ١٩٣٤، حيث هزم السياسيون المناهضون للاستعمار، واضطرت فصائل الإمام يحيى إلى الجلاء عن المناطق المحررة. على أن ثمة سبباً رئيسياً لهذه الهزيمة لا يتعلق بعدم تعادل قوى الجانبين عسكرياً، كما لا يتعلق باستخدام القوات البريطانية لسلاح الجو لأول مرة في تحطيم مقاومة المناطق المنتفضة، وهو أن الحكام الإقطاعيين الدينيين الذين أوكل الإمام يحيى إليهم إدارة شؤون المناطق المحررة كانوا يمارسون السياسة الرجعية نفسها التي مارسها الأمراء الموالون لبريطانيا[٢٣]. بحيث كانت الهزيمة نتيجة منطقية، ليس لظروف الحرب، بما تركته من خراب ودمار (اقتصادي خصوصاً) فقط، وإنما أيضاً للأساليب الرجعية المتخلفة التي مارسها الحكام الجدد، بما فيها أنهم لم يقوموا بتغيير نمط الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة قبل التحرير. فالأرض أصبحت أرضهم أكثر منها أرض الذين كانوا يدافعون عنها.

على إثر هذه الهزيمة، وقعت في الحادي عشر من شباط ١٩٣٢ معاهدة بين بريطانيا والمملكة اليمنية، اعترفت فيها بريطانيا بسلطة الإمام في أراضي اليمن الشمالي، كما نصت على أن تحتفظ بريطانيا بالحماية لأجل لا يزيد على ٤٠ عاماً، على أن يقرر الطرفان، في غضون هذه الفترة مصير اليمن الجنوبي[٢٤]. وقد كان ذلك، في الحقيقة، اعترافاً أولياً ليس بسلطة بريطانيا

(٢٣) المصدر السابق، ص ٥٠٩.

(٢٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

على اليمن الجنوبي فحسب، وإنما أيضاً بتقسيم اليمن وفقاً للصورة التي انتهت إليها الحرب، في ما يتعلق بالحدود بين الدولتين.

لقد استغلت بريطانيا هذه المعاهدة فشرعت في تنفيذ سلسلة من الإجراءات كانت ترمي إلى ترسيخ سلطتها في المحميات: فقد رابطت الوحدات العسكرية الامبراطورية في أهم مراكز الامارات في القسم الغربي من المحميات، وأبدى البريطانيون اهتماماً كبيراً بتعزيز القوات المسلحة التابعة للأمراء، وذلك دون أن يتغير شيء في طبيعة الادارة البريطانية التي بقيت حتى عام ١٩٣٧ تقوم على الأساس نفسه، الذي استحدث في عام ١٩٣٢ (بإشراف نائب الملك). إلا أن عدة متغيرات إقليمية ودولية دفعت بريطانيا إلى إعادة النظر في طبيعة ادارتها للمستعمرة، وكان من بين أبرز هذه المتغيرات:

«**أولاً**، ازدياد أهمية الدور الذي تلعبه عدن في المبادلات التجارية الامبراطورية.

«**ثانياً**، ازدياد كثافة الاستثمارات البريطانية للبترول في ايران والعراق.

«**ثالثاً**، قرب حصول الهند على استقلالها (مما يستدعي اجراء فصل مبكر لإدارة المستعمرة عن الحكومة الهندية).

«**رابعاً**، تعزيز الأهمية الاستراتيجية ـ العسكرية للمنطقة، وخصوصاً باتضاح سعي ايطاليا الفاشية إلى مد مناطق نفوذها في الشرق»[٢٥].

يضاف إلى ذلك أن هذه المتغيرات كانت قد اقترنت بعاملين آخرين هما:

«**أولاً**، سعي بريطانيا إلى قطع الطريق على مطالبات اليمن الشمالي

(٢٥) د. محمد عمر الحبشي، مصدر سابق، ص ٢٥.

بأراضي اليمن الجنوبي، التي كانت حتى ذلك الوقت، بالرغم من معاهدة ١٩٣٢، تتوارد على لسان الإمام يحيى.

وثانياً، مطالبة بعض المشايخ والسلاطين بأن تتبع عدن لوزارة المستعمرات البريطانية(٢٦)، كخطوة في سبيل التحاقها بمجموعة الكومنولث(٢٧).

لهذه الأسباب مجتمعة، صدر مرسوم ملكي في عام ١٩٣٧ يقضي بتحويل السلطنات والمشايخ والامارات في جنوب اليمن إلى محميتين هما محمية عدن الغربية ومحمية عدن الشرقية. مع احتفاظ عدن بوضع خاص باعتبارها العاصمة الإدارية والاقتصادية للمنطقة كلها(٢٨) واعتباراً من أول نيسان من ذلك العام أصبحت عدن مستعمرة تابعة للتاج البريطاني مباشرة. أما التقسيمات الإدارية الجديدة فقد كانت تقضي باقامة خمسة أقسام ادارية، في المحمية الغربية، يتراوح عدد الدول في كل منها بين ثلاثة وخمسة. وإجمالاً، فإن المحمية الغربية كانت، حتى عام ١٩٥٥، مؤلفة من ١٧ وحدة سياسية إدارية. وقد ازداد هذا العدد حتى عام ١٩٦٠ إلى ١٩ وحدة. أما المحمية الشرقية فهي وإن كانت تعد قسماً إدارياً واحداً، إلا أنها كانت تضم خمس سلطنات»(٢٩).

وهذه التقسيمات هي:

■ أولاً: المحمية الغربية

١ ـ المنطقة الشمالية الشرقية: وتضم، إمارة بيجان، سلطنة العوالق العليا، مشيخات العوالق العليا.

(٢٦) د. جاد طه، مصدر سابق، ص ٣٥٧.

(٢٧) د. محمد عمر الحبشي، مصدر سابق، ص ٢٩.

(٢٨) قحطان محمد الشعبي، **الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن** (عدن والإمارات) القاهرة، دار النصر، ١٩٦٢، ص ٤٢ ـ ٤٣.

(٢٩) محمد عمر الحبشي، مصدر سابق، ص ٤١ ـ ٤٤.

٢ ـ المنطقة الجنوبية الشرقية: وتضم، سلطنة العوذلي، سلطنة العوالق السفلى، اتحاد دثينة (أو جمهورية دثينة التي كان رئيسها ينتخب كل سنة).

٣ ـ المنطقة الوسطى: وتضم، سلطنة الفضلى، سلطنة يافع السفلى، سلطنة يافع العليا.

٤ ـ المنطقة الجنوبية الغربية: وتضم، سلطنة لحج، مشيخة العقربي، مشيخة العلوي، مشيخة الحواشبي.

٥ ـ المنطقة الشمالية الغربية: وتضم، إمارة الضالع، مشيخة شعيب، مشيخة مفلحي، مشيخة ردفان.

■ ثانياً: المحمية الشرقية

وتضم: سلطنة القعيطي (في شحر والمكلا)، سلطنة الكثيري (في سيئون)، سلطنة الواحدي (في بلحاف)، سلطنة الواحدي (في بئر علي)، سلطنة المهرة (في قشن وسوقطرة)(*).

وفي إطار استحداث نظام دستوري جديد أنشأت السلطات الاستعمارية خلال الفترة من ١٩٣٧ ـ ١٩٤٧ نظاماً تشريعياً جديداً في عدن يقوم على أساس مجلسين: تنفيذي وتشريعي. وكان المجلس التنفيذي مؤلفاً من حاكم يسميه التاج البريطاني بناءً على اقتراح وزير المستعمرات يتولى الرئاسة لمدة خمس سنوات، وذلك بالإضافة إلى ثلاثة موظفين كبار تسميهم دائرة المستعمرات هم: أمين عام الحكومة، ومدع عام، وسكرتير

(*) سيظهر فيما بعد، أن هذه التقسيمات الإقطاعية القبلية، لم تُزل من الواقع السياسي، مع انها أزيلت كتقسيمات ادارية. كما سيظهر لها تأثير سلبي بعيد المدى، في انحياز «الدولة»، ولو في صورة غير ظاهرة، عن وظيفتها الاقتصادية ـ الاجتماعية التوحيدية، نعني صهر القبائل في بوتقة اجتماعية جديدة. ذلك الانحياز الذي استدعاه التخلف قبل كل شيء.

للجالية. إلى جانب موظفين أو خبراء يعينهم الحاكم البريطاني حسب توجيهات لندن يتراوح عددهم بين اثنين أو ثلاثة. أما مهمة المجلس فقد كانت استشارية بحتة، حيث تركزت جميع السلطات في أيدي الحاكم الذي كان يمارسها بما يصدر عنه من قرارات.

أما المجلس التشريعي فقد كان أعضاؤه الـ ١٦ مقسمين إلى ثلاثة أصناف: أربعة أعضاء بريطانيين من دائرة المستعمرات. أربعة أعضاء رسميين يتم اختيارهم من بين الموظفين، الذين يستخدمهم التاج. وثمانية أعضاء يختارهم الحاكم من بين ممثلي مختلف فئات الشعب في المستعمرة، بمن فيهم البريطانيون، والهنود واليهود الذين اكتسبوا حقوقاً دستورية مماثلة لحقوق أبناء المستعمرة ممن تنطبق عليهم المواصفات التي يضعها الحاكم، وذلك بمجرد ثبوت اقامتهم في عدن لمدة سنتين.

وكان من الطبيعي أن تقتصر مهام المجلس على تشريع القوانين والقرارات، إلا أن جميع ما كان يصدر من قرارات يمكن أن يعطلها فيتو الحاكم الذي لم يعد مسؤولاً أمام المجلس بموجب القرار الملكي الصادر في ٣ آذار ١٩٣٧، ولم يصبح بالإمكان إجراء انتخابات لعضوية المجلس إلا في عام ١٩٥٥، حيث وافقت السلطات البريطانية على دخول أربعة أعضاء في المجلس عن طريق الانتخابات[٣٠].

وفي سياق «النظام الدستوري» الجديد، عملت بريطانيا على تعزيز سيطرتها وسلطتها على الامارات المجاورة لعدن عن طريق فرض نوع جديد من المعاهدات، إلى جانب معاهدة

(٣٠) د. عمر الحبشي، ص ٢٧ ـ ٢٩، لمزيد من التفاصيل حول التطورات الدستورية اللاحقة في عدن، انظر الصفحات التالية من المصدر نفسه.

الحمــايــة التي ظلت ســاريــة المفعــول، وهي «مــعــاهــدات المستشارين». حيث كانت تقضي بـأن يعين مستشــار بريطـاني لدى كل حاكم امارة أو سلطنة يشرف من الناحيـة الفعلية عـلى سير السلطة في إطار «تقديم المسـاعدات والاستشـارة» في هذا الشأن. وقد كانت أولى هذه المعاهدات قـد وقعت في عام ١٩٣٨ بين بريطانيا وسلطان القعيطي في حضرموت، أمـا آخر معـاهدة من هـذا النـوع فقـد وقعت في عـام ١٩٥٢ مــع إمـارة لحــج (الـعبـدلي) بعــد أن شملـت جميــع السلطنــات والامــارات الأخرى[٣١].

وبموجب هذه المعاهدات، استطاعت بريطانيا أن تدعم نفوذهـا في السلطنات والمشيخات والامارات بشكل أقـوى من ذي قبل، حيث ألزمت المعاهدة كل سلطان أو أمير أو شيخ بقبول نصيحة الحاكم البريطـاني في عدن أو المستشــار البريطـاني في المنطقة التي يعينه الحاكم فيها، كما ألـزمت هذه المعـاهدة الســلاطين بأن يضعوا (نصيحـة) الحكومـة البريطـانية مـوضع التنفيـذ دائماً[٣٢].

وفقاً لهذه الصورة كان الوضع الـدستوري لعـدن مرهـوناً، من الناحية الفعلية بالحـاكم البريطـاني. وحتى بعد أن تم إجـراء بعض التعديلات على قوام المجلس التشريعي في عام ١٩٥٥ ظل الحاكم العام يملك الصوت الأرجـح في هذا المجلس، فقـد ضم المجلس الجـديـد ثمـانيـة عشر عضـواً، تسعـة منهم من غــير المـوظفين، يعـين الحـاكم خمسـة منهم، بينمـا ينتخب الشعب الأربعـة الآخرين، مقـابل تسعـة من الموظفـين يختار الحـاكم

(٣١) مجموعة مؤلفين سوفيـات، **تاريـخ الاقطار العـربية المعـاصرة**، مصدر سـابق، ص ٥١٠.

(٣٢) قحطان محمد الشعبي، مصدر سابق، ص ٤٣.

خمسة منهم يشترك الأربعة الآخرون في عضوية المجلس بحكم المناصب التي يشغلونها.

ومع أن انتخابات عام ١٩٥٥ قد فشلت بحكم المقاطعة الشعبية لها، إلا أن «الجمعية العدنية» كانت الشكل السياسي الوحيد الذي شارك وفاز فيها بثلاثة مقاعد من المقاعد الأربعة المخصصة للانتخاب، كان قد طالب بقدر أكبر من الحكم الذاتي.

ولكن، ورداً على هذه المطالبة، أعلن اللورد لويد في كلمة ألقاها أمام المجلس الجديد (أثناء زيارته لعدن) أنه:

> «ليس ثمة من سبب يحول دون توقعكم الحصول على مزيد من التطور الدستوري في الوقت المناسب، ومن حق الكثيرين منكم أن يتطلعوا إلى تولي شطر أكبر من المسؤولية في شؤون الحكم، وليس ثمة سبب يحول دون تحقيق هذه الرغبة، ولكنني أريد منكم أن تفهموا أنه ليس من المنطق ولا من المعقول، ولا من مصلحة سكان المستعمرة حقاً أن تتطلعوا في المستقبل القريب إلى أي هدف يتجاوز الحصول على درجة طيبة من الحكم الذاتي الداخلي».

وأضاف:

> «إن أهمية عدن من الناحيتين العسكرية والاقتصادية، ضمن إطار جامعة الشعوب البريطانية، هي من النوع الذي يرغم الحكومة (البريطانية) على التقيد بمسؤولياتها تجاه المستعمرة»[٣٣].

وعلى الرغم من أن عدة تعديلات جرت في الأعوام التالية، إلا أن شيئاً لم يتغير من الناحية الفعلية، حيث بقي الحاكم البريطاني محتفظاً بالسلطات التشريعية والتنفيذية بين يديه. فبعد انسحاب القوات البريطانية من فلسطين في عام ١٩٤٨، وفشل الغزو الثلاثي لمصر في عام ١٩٥٦، وجدت بريطانيا

(٣٣) د. جاد طه، ص ٣٦٠-٣٦١، عن: J. King, p.47-48.

نفسها أمام حجة ماسة لإعادة النظر في سياستها الدفاعية. وقد تم تحديد الاستراتيجية الدفاعية الجديدة لبريطانيا في المنطقة في «الكتاب الأبيض حول الدفاع»، الذي صدر في عام ١٩٥٧ والذي شدد على أهمية تعزيز القواعد البريطانية في شرق السويس وشرق أفريقيا. وفي هذا الاطار تم نقل المقر العام لقيادة الشرق الأوسط من قبرص إلى عدن. وجاء في «الكتاب الأبيض» الذي صدر في العام ١٩٦٢ تحت عنوان «السنوات الخمس المقبلة» أن بريطانيا:

> «ستتابع دعم السلاطين والحكام الآخرين في اليمن الجنوبي والخليج وأن قاعدة عدن ستكون المقر العام الدائم لهذه العملية. كما أن عدن، بالإضافة إلى المملكة المتحدة نفسها وسنغافورة، ستكون إحدى المراكز الثلاثة الأساسية في الاستراتيجية العسكرية العالمية لبريطانيا»[٣٤].

ولقد تطلبت هذه الاستراتيجية، فيما يبدو، إعادة النظر ـ من جديد ـ في التقسيمات الإدارية وفي وضع الدول والسلطنات في اليمن الجنوبي. حيث اقتضى تعزيز الوجود البريطاني في اليمن الجنوبي وتحوله إلى مركز رئيسي لقيادة العمليات في المنطقة، اقتضى ذلك إقامة طرق ووسائل نقل استراتيجية (طرق، سيارات، مطارات)، وتحسين وسائل الاتصال وزيادة بناء المؤسسات التي تلبي حاجات المواصلات الامبراطورية والدوائر العسكرية. يضاف إلى ذلك، أن اكتشاف النفط في بعض أراضي الامارات اليمنية، الذي ترافق مع تأميم مؤسسة البترول البريطانية في ايران، كان قد دفع بريطانيا إلى اختيار عدن مكاناً لإنشاء مصنع كبير لتكرير البترول، وذلك لسد حاجات

---

(٣٤) الفرد هوليداي، ص ١٢٠. عن فيليب داربي، **السياسة الدفاعية البريطانية في السويس ١٩٤٧ ـ ١٩٦٨**، لندن، ١٩٧٣.

القطعات العسكرية في الشرق الأوسط، والمواصلات البحرية من أوروبا إلى آسيا[٣٥].

على هذا الأساس رأت السلطات البريطانية أن الحفاظ على مصالح بريطانيا التي أخذت بالتوسع في اليمن الجنوبي، والتي لم تعد تقتصر على ميناء عدن، إنما يقتضي إجراء بعض التعديلات الدستورية، ليس في وضع المجلس التنفيذي والتشريعي في عدن، وإنما أيضاً في وضعية الامارات والسلطنات والمشيخات اليمنية الأخرى، خصوصاً من جانب تقليل الفواصل التي تباعد فيما بينها. ذلك أن هذه الفواصل، وإن كانت قد أتاحت للمستعمرين إطالة احتلالهم للبلاد، إلا أن الفرقة بين القبائل والمناطق اليمنية المختلفة لم تعد، في مرحلة أواخر الخمسينات، تتلاءم مع توسع المصالح الاستراتيجية البريطانية في المنطقة.

بناءً على ذلك أعلنت الحكومة البريطانية نصاً جديداً للدستور الذي أصبح نافذاً في تشرين الثاني ١٩٥٨. وكان يقضي بأن يضم المجلس التشريعي الجديد اثني عشر عضواً منتخباً، وخمسة أعضاء بحكم مناصبهم، وستة أعضاء آخرين معينين من قبل الحاكم العام الذي يعين هو أيضاً رئيساً للمجلس. وذلك في الوقت الذي سعت فيه بريطانيا من أجل اقناع الأمراء والسلاطين بإقامة اتحاد فيما بينهم يركز جميع السلطات في سلطة مركزية واحدة لها مجلس تنفيذي (يؤلفه رؤساء الامارات والسلاطين والشيوخ) إلى جانب مجلس تشريعي موحد، إنما دون أن يلغي هذا الاتحاد نفوذ وسلطان كل منهم في المناطق التي تخضع لسيطرتهم.

التعديلات الجديدة في «النظام الدستوري» اقتضت في عام

---

(٣٥) مجموعة مؤلفين سوفيات، **تاريخ الأقطار العربية**، مصدر سابق، ص ٥١١.

١٩٥٩ إجراء انتخابات جديدة لتحديد أعضاء المجلس الـ ١٢ المنتخبين. وبسبب من المقاطعة الفعالة التي قررتها الأحزاب والقوى السياسية الوطنية اليمنية إلى جانب اضرابات اتحاد العمال في عدن، فشلت تلك الانتخابات، ولكن دون أن تمنع من حصول ١٢ شخصاً من الموالين للاستعمار على عضوية المجلس انتخبهم نحو ٥٠٠٠ ناخب فقط من بين أولئك الذين يحق لهم التصويت والبالغ عددهم ١٨٠,٠٠٠ شخص[٣٦]، بينما كانت محاولات إخراج «اتحاد امارات الجنوب العربي» تجري على قدم وساق.

---

(٣٦) د. جاد طه، ص ٣٦١ ـ ٣٦٢ وحسب المصدر نفسه فإن (٢١٥٥٤) من الذين يحق لهم التصويت كانوا من الهنود والصوماليين الذين يحملون هوية جامعة الشعوب البريطانية. في مقابل ان غالبية السكان العرب لم يكن من حقهم التصويت، وذلك حسب شروط الدخل والملكية.

٢

اتحاد امارات الجنوب العربي

على الرغم من أنها لم تصبح ضرورة موضوعية تمليها ظروف اتساع المصالح الحيوية البريطانية إلا في أواخر الخمسينات، فإن فكرة إقامة اتحاد فدرالي بين امارات الجنوب كانت في الواقع فكرة قديمة نسبياً.

ففي عام ١٩٢٥ طرح المقيم البريطاني رايلي فكرة توحيد دول جنوب الجزيرة العربية في اتحاد فدرالي تابع لانكلترا. كما جرت في عام ١٩٣٠ محاولة أخرى، إلا أنها فشلت أيضاً[1]. وقد أثيرت مسألة إقامة اتحاد بين سلطنات ومشيخات وإمارات جنوب اليمن، مرة أخرى، في أوائل الخمسينات. حيث قدم السير هنري تريفاسكس، الذي كان مستشاراً للمحمية الغربية، مشروعاً للمناقشة مع حاكم عدن ومستشاريه، بخصوص إقامة هذا الاتحاد. وقد نقل المشروع إلى لندن لمناقشته، وكان يقضي بإقامة اتحادين منفصلين: واحد للامارات الشرقية، والآخر للامارات الغربية. وأن يكون رأس هذا النظام هو المستشار الأعلى للمحمية، وهو أيضاً حاكم عدن، وأن تتكون حكومتا الاتحادين، كل منهما، من مجلس أعلى، ومجلس تنفيذي وآخر تشريعي، من أعضاء معينين، وأن تنحصر

(١) فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ١٤.

مسؤولية الاتحاد في أعمال المواصلات والتعليم والصحة العامة، وأن تخضع كل هذه الأمور للسلطة المركزية للاتحاد(٢).

ولم يمض وقت طويل، بعد إهمال هذا المشروع، حتى أعاد السير توم هيكنبوتام، حاكم عدن، طرحه من جديد في عام ١٩٥٤، حيث رأى هيكنبوتام:

«ان الثقافة المتزايدة في المنطقة والتي تتوسع بسرعة غريبة تحمل معها الأخطار الجسيمة للقضاء على الأوضاع القديمة ما لم نعمل من الآن لتغيير هذه الأوضاع. وإذا وجد البترول فستكون هناك نتيجة واحدة هي الانتعاش الاقتصادي، وسوف يؤدي هذا حتماً إلى تسليط الضغوط القوية لتغيير الأوضاع، وسوف يولد ذلك حالة خطيرة للغاية، إن لم نحتط للمستقبل من الآن، بحكمة وقدرة ودراية. ومن الواضح إذن أن الوضع السياسي الحالي قد أصبح قديماً ولا يتناسب مع هذه الحالة. بل لن نستطيع الاستمرار في هذا العالم المتطور بسرعة دون أن يتعرض الأمن والسلام في المنطقة لأخطار جسيمة. والسؤال الآن هو كيف نستطيع أن نجمع هذه المناطق مع بعضها البعض اقتصادياً وسياسياً بدون أن يكون هناك تغيير عملي يقضي على عوامل الربط بين السكان ورؤسائهم وبيننا»(٣).

ومع أن شيوخ وأمراء وسلاطين اليمن الجنوبي رفضوا هذا المشروع بسبب خشيتهم من أن يؤدي قيام الاتحاد إلى اضعاف سلطاتهم ونفوذهم، إلا أن عدة عوامل أخرى ظهرت خلال الفترة بين ١٩٥٤ و ١٩٥٩ أجبرت البريطانيين على ايجاد حل للسؤال (والمخاوف) التي طرحها السير هيكنبوتام في عام ١٩٥٤. ومن بين أبرز هذه العوامل ما يلي:

أولاً، انتهاء مرحلة العزلة عن العالم الخارجي التي كانت

(٢) د. جاد طه، مصدر سابق، ص ٣٦٦.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٦٦. نقلاً عن: J. King, OP. cit., p.57.

تسيطر على قبائل وعشائر جنوب اليمن، وذلك بحكم أن أعداداً كبيرة من المهاجرين اليمنيين كانوا قد عادوا للوطن حاملين معهم أفكاراً وآراء وتصورات جديدة تدخل لأول مرة أجواء وبيئة اليمن الثقافية التي ظلت حتى ذلك الوقت محصورة في نطاق التعاليم الدينية والأعراف والتقاليد القبلية القديمة. كما لعب انتشار أجهزة الراديو الصغيرة دوراً مهماً وأساسياً في وضع حد لانعزال السلطنات والمشايخ والإمارات، وهو ما ساعد أبناء المناطق ـ لأول مرة ـ على ربط ما يجري في المنطقة بالعالم الخارجي وأحداثه وتطوراته، وخصوصاً ما كان يجري منها في البلاد العربية الأخرى.

ثانياً، شعور الحكام البريطانيين بأن صعود الموجة التحررية القومية بدأ يترك آثاراً واضحة على القوى والأحزاب السياسية اليمنية، وكذلك على بعض الشخصيات اليمنية الجنوبية المعروفة، وذلك بفضل انتصار الثورة المصرية بقيادة جمال عبد الناصر في عام ١٩٥٢، وهزيمة العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦، واحتلال القضية الفلسطينية مكانة مهمة بين اهتمامات العرب في مختلف البلدان، وقيام ثورة ١٩٥٨ في العراق، وغيرها. وبالتالي فإن انتشار أفكار الوحدة القومية العربية لم يعد يتلاءم مع واقع التجزئة القبلية والعشائرية القائم في جنوب اليمن.

ثالثاً، إن التخلف والفقر الاقتصادي أضافا لتخلف العلاقات الاجتماعية، فضلاً عن القمع، بعداً خطيراً كان ينذر دائماً بانفجارات بعيدة الأثر، ليس على المالكين في القبائل أو على البرجوازية الكومبرادورية العدنية فحسب، وإنما أيضاً على السلطات البريطانية الحاكمة التي تدعم هؤلاء

وتمنحهم القوة. فقد كانت الزراعة وهي النشاط الاقتصادي الأساسي في الداخل تقتصر على ٠,٥٪ من الأراضي الصالحة للزراعة، وهي تعتمد من ناحية على مياه الآبار والأمطار الموسمية، ومن ناحية أخرى على استخدام أدوات ووسائل بدائية، فيما كان السلاطين والحكام هم الذين يشرفون على الجداول التي تتجمع فيها مياه الفيضانات ليتم استخدامها في أراضيهم. وبالتالي فقد كان الفلاحون يعيشون في ظروف بالغة السوء، وبسبب من نظم الزراعة القائمة على أساس الاستئجار، فإن غالبية الفلاحين لم يكونوا يحصلون على أكثر من ١٥٪ من قيمة المنتوجات التي يزرعونها. أما العمال في المدينة (عدن) فلم تكن أوضاعهم الاقتصادية بأحسن من أوضاع الفلاحين في الداخل، فبالإضافة إلى منافسة الأجانب، التي أدت إلى تفشي البطالة بين العمال اليمنيين (والتي بلغت أكثر من ٢٠٪ من الأيدي العاملة المحلية)، وبالإضافة إلى اقتصار غالبية الأعمال على القطاع الحرفي البسيط والخدمات الرثة (الخدمة في البيوت والنوادي والتنظيف والغسيل)، فإن مستويات الأجور لم تكن تكفي لسد حاجات العيش الأساسية[٤].

رابعاً، تطور الخلاف اليمني (الشمالي) ـ البريطاني، بعد عدة حوادث على الحدود، إلى خلاف دولي. فاليمن الشمالي الذي انضم إلى الجامعة العربية في عام ١٩٤٥ وإلى الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ أخذ يقوم باتصالات

---

(٤) لمزيد من التفاصيل حول الأوضاع الاقتصادية في اليمن الجنوبي انظر: فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، الصفحات بين ١٦ و٣٥. وأحمد عطية المصري، **تجربة اليمن الديمقراطية**، القاهرة ١٩٧٤، وعادل رضا، **ثورة اليمن الجنوبي: تجربة النضال وقضايا المستقبل**، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩ الصفحات بين ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

دبلوماسية لدى الأوساط الدولية للحصول على دعم بلدان العالم الثالث والبلدان الاشتراكية والبلدان الأخرى المعادية لبريطانيا من أجل تحرير اليمن الجنوبي من الاستعمار البريطاني. الأمر الذي أقلق الحكومة البريطانية ودفعها إلى الإسراع في بحث إمكانات قيام دولة اتحادية تمحو المظهر الاستعماري السابق بغية إفشال المساعي اليمنية وكسب عطف الأمم الأفريقية والآسيوية والأميركية اللاتينية(٥). وإذ لم تنجح محاولات إقامة الاتحاد طيلة السنوات التالية - إما بسبب رفض بعض الأمراء، وإما بسبب معارضة أبناء اليمن الجنوبي أنفسهم التي دعمتها معارضة بعض البلدان العربية، كالسعودية، فضلاً عن اليمن الشمالي - فإن تطوراً آخر جرى في عام ١٩٥٦ أعاد للمخاوف البريطانية حدتها السابقة. ففي ذلك العام، وقّعت كل من مصر والعربية السعودية واليمن الشمالي ميثاق الدفاع العربي الذي أدخل عدن ومحميتها ضمن نطاقه(٦).

وهكذا، فإن السلطات البريطانية، في نطاق هذه العوامل، ورداً على التطور الأخير، حاولت تشجيع الأمراء والسلاطين والشيوخ على إقامة اتحاد فدرالي فيما بينهم، لاستباق أية تطورات تهدد مصير الوجود البريطاني في المنطقة. فعقب توقيع «ميثاق الدفاع العربي»، دعا حاكم عدن هيكنبوتام الأمراء ليطلعهم على المشروع النهائي للاتحاد، وذلك في الوقت الذي أعلنت فيه الحكومة البريطانية في مجلس العموم في ١٣ حزيران ١٩٥٦:

«بأن قيام الدولة الاتحادية ونجاحها يتوقفان على مدى الرغبة

---

(٥) محمد عمر الحبشي، مصدر سابق، ص ٥٤.

(٦) المصدر السابق، ص ٥٦.

والتجاوب الذي يلقاه من الشعب ومن الزعماء»[٧].

أمـا مشروع الاتحاد فقـد كان هـو نفسه الـذي عرضـه السير هيكنبوتام في ٨ كانون الأول من عام ١٩٥٤ أمام أمراء وشيوخ وسلاطين المحمية الغربية والذي قال فيه:

«... إن الاتحاد الذي يجول بخاطري قد أعد بحيث يعطيكم نصيباً متزايداً في أن تسير المحميات كمجموعة، وبحيث تستفيدون اقتصادياً عن طريق توحيد بعض المرافق... إنني أرى أن البلاد التي لها الحق في عضوية الاتحاد هي فقط التي ترتبط بمعاهدات استشارية مع حكومة صاحبة الجلالة... أما البلاد التي ليس لها الحق فستظل تتلقى الارشاد من المعتمد البريطاني للمحمية الغربية كما هو الحال في الماضي، وعندما تكتسب هذه البلاد مؤهلات العضوية سيتوقف اشتراكها في الاتحاد على موافقة دُول الاتحاد.

«سيكون في مشروع الدستورين الموضوعين للاتحادين (في المحمية الشرقية وفي المحمية الغربية) كثير من النقاط المتشابهة. ففي المشروعين مثلاً سيصبح الحاكم العام لعدن والمحميات مندوباً سامياً للمحميات، وسيكون المجلسان متشابهين. أما الشكل العام لإدارة الاتحاد المقترح فهو كما يلي: مندوب سام يتمتع بالسلطات نفسها التي يتمتع بها الحاكم العام، ومجلس رؤساء يضم إليه رؤساء البلاد الداخلة في الاتحاد، ومجلس تنفيذي يتألف من اثنين من أعضاء مجلس الرؤساء، وعضوين من المجلس التشريعي والمستشار المالي والمستشار القانوني تحت رئاسة المستشار العام، وسيكون المستشار العام اللقب الجديد للمعتمد البريطاني.
ومجلس تشريعي يتألف من أعضاء يمثلون البلاد الداخلة في الاتحاد وأعضاء يمثلون الإدارة... وسيكون المندوب السامي رئيساً للاتحاد وفي خدمتكم في كل حين يقدم المعونة والارشاد، ويكون مسؤولاً عن علاقاتكم الخارجية وشؤون أمنكم واتخاذ

(٧) المصدر السابق، ص ٥٧.

الاجراءات اللازمة المناسبة في الطوارىء الخطيرة.

«أما مجلس الرؤساء فسيكون المجلس الأعلى للاتحاد وسيعالج سياسة الاتحاد والمشروعات العامة، كما انه سيكون الهيئة التي تقر القوانين.

«أما المجلس التنفيذي فسيعالج شؤون الإدارة اليومية ويتخذ جميع الاجراءات اللازمة لضمان سير الاتحاد كما ينبغي.

«وسيضطلع المجلس التشريعي بالمهام التي يدل عليها اسمه، أي أنه سيكون الجهة التي تدرس فيها التشريعات التي يقدمها المجلس التنفيذي ويناقشها بحرية تامة قبل الموافقة عليها.

«أما أعمال ادارة الاتحاد... فهي التعليم والصحة والمواصلات والجمارك والبرق والبريد، أما بقية الأمور فستعالج كما في الماضي إما بواسطتكم إذا كانت تخص شؤونكم الداخلية، أو بواسطتي في ما يتعلق بالعلاقات الخارجية والدفاع»[8].

لقد تأجل تنفيذ هذا المشروع لمرتين: الأولى في عام ١٩٥٤، بسبب معارضة بعض الأمراء والشيوخ وبسبب اتهام سكان تلك الامارات لحكامها بالخيانة. والثانية في عام ١٩٥٦ بعد فشل العدوان الثلاثي حيث لم يعد بالإمكان معاكسة التيار المعادي لبريطانيا ولكنه أقر أخيراً في ١١ شباط ١٩٥٩.

لقد نصت المعاهدة الاتحادية في أحد بنودها على أنه:

«سوف تتصرف المملكة المتحدة ويكون لها المسؤولية الكاملة بشأن علاقات الاتحاد مع الولايات الأخرى وحكوماتها وهيئاتها الدولية. وسوف لن يدخل الاتحاد في أية معاهدة أو اتفاقية أو مراسلات أو علاقات أخرى مع أية ولاية أو حكومة أو هيئة بدون معرفة وقبول المملكة المتحدة».

وجاء في بند آخر:

(٨) قحطان محمد الشعبي، مصدر سابق، ص ١٣٣ ـ ١٣٧.

«سوف يقبل الاتحاد ويعمل على انجاز أية توصية تقدم من قبل المملكة المتحدة بشأن أية قضية متعلقة بسياسة الاتحاد».

وحظر بند آخر على حكومة الاتحاد حق الاتصال بالحكومة البريطانية مباشرة، وألزمها بأن تتصل:

«عن طريق الشخص الذي يشغل وظيفة الحاكم العام والقائد لحمية عدن، أو من ينوب عنه».

كما لم تسمح بنود المعاهدة للاتحاد بقبول الامارات ضمن الاتحاد:

«بدون موافقة المملكة المتحدة أولاً، على ذلك».

كما نص ملحق المعاهدة المتعلق بالشؤون العسكرية على أن يكوّن الاتحاد جيشاً وحرساً وطنياً لصيانة الأمن الداخلي، تشرف على إنشائه بريطانيا وتمده بالقادة والمدرسين، كما نص الملحق على أنه:

«يحق لبريطانيا أن تتخذ أية خطوة ترى أنه مرغوب فيها للدفاع والأمن الداخلي للاتحاد».

وأن يوضع قسم من الجيش الاتحادي، وقسم من الحرس الوطني تحت تصرف بريطانيا:

«للخدمة في خارج الاتحاد وتحت إشراف ضابط من قوات صاحبة الجلالة».

بالإضافة إلى كل ذلك فقد نصت المعاهدة على:

«السماح لقوات بريطانيا وحليفاتها العسكرية باحتلال أراضي الاتحاد».

وأن على دولة الاتحاد أن تقدم لها كافة المساعدات وتضع تحت تصرفها جميع أراضي الدولة ومرافقها، وتوفر لها الراحة التامة

وحرية التنقل والقيام بأية عمليات تجدها هذه القوات ضرورية لمصلحتها[٩].

لقد تشكل الاتحاد في البداية من ست إمارات هي: بيجان، الضالع، سلطنة الفضلي، العوذلي، يافع السفلى والعوالق العليا. فيما رفض قبول أربع ولايات أخرى بسبب عدم توقيعها «معاهدة استشارة» وهي: اتحاد دثينة، سلطنات العوالق السفلى، والحواشب ولحج، التي عارض سلطانها قيام الاتحاد وجاهر بعدائه له، مما دفع السلطات البريطانية إلى احتلال السلطنة وخلع سلطانها، وتعيين سلطان آخر بدلاً عنه، حيث انضم إلى الاتحاد في تشرين الأول من عام ١٩٥٩. وفي شهر شباط من عام ١٩٦٠، انضمت إلى الاتحاد العوالق السفلى، والعقربي واتحاد دثينة، كما انضمت في آذار ١٩٦٢ إمارة الواحدي من المحمية الشرقية بحيث أصبح عدد الدول الاتحادية إحدى عشرة دولة. وفي شهر نيسان ١٩٦٢ تقرر تبديل اسم «اتحاد امارات الجنوب العربي» وتحويله إلى «اتحاد الجنوب العربي» وذلك قبل دخول مستعمرة عدن في الدولة الاتحادية[١٠]. التي أعلن عن انضمامها رسمياً إلى الاتحاد في كانون الأول من عام ١٩٦٣[١١].

(٩) عادل رضا، مصدر سابق، الصفحات بين ٢٩ و٣٦.

(١٠) محمد عمر الحبشي، مصدر سابق، ص ٥٨. ولمزيد من التفاصيل حول تطورات الوضع الدستوري انظر الصفحات التالية من المصدر نفسه.

(١١) د. جاد طه، مصدر سابق، ص ٣٧٣.

٣

سنوات التحول: ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧

لقد أدت ثورة ٢٦ أيلـول في اليمن الشمالي دوراً مهمـاً في تصعيد الانـدفاع الـوطني لدى أبنـاء الجنوب في سبيل التخلص من الاستعمار البريطاني. وإذ وقف معظم الأحزاب والقوى السياسية الـوطنية في اليمن الجنـوبي إلى جانب الثورة، شعر البريطانيون بأن رياح التغيير الآتية من الشمـال أخـذت تـعـرض للخطـر مـواقعـهم ومصـالحـهم الاستـراتيجية، فقـاموا بمـد رموز السلطـة القديمـة (الملكية) بالسلاح والأغذية والأمـوال دعماً لحـربهم ضد الجمهـوريين. وذلك في مقابل فصائل المتطوعين التي هبت لنجدة الجمهـورية، وهي التي ألفهـا عـدد من المنظمـات والأحـزاب اليمنيـة في الجنـوب، كـ «مؤتمـر نقـابـات عـدن»، والحـزب الشعبـي الاشتراكي، والاتحاد الشعبي الديمقراطي[1].

ومع بدء الثورة المسلحة في جبال ردفان في عام ١٩٦٣، بـدأت مـرحلة جـديدة من مـراحل السيطـرة البريطـانية عـلى اليمن الجنوبي، والأخيرة في الوقت نفسه.

ففي الـرابـع عشر من تشرين الأول ١٩٦٣، أشعلت «الجبهـة

(١) مجموعة مؤلفين، تاريخ الأقطار العربية المعاصرة، مصدر سابق، ص ٥١٩.

القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل» فتيل الحرب ضد المستعمرين، وذلك على إثر حادث جرى في منطقة ردفان الجبلية المتاخمة للجمهورية العربية اليمنية. ففي ذلك اليوم قتل أحد شيوخ قبائل ردفان الشيخ راجح بن غالب الذي شارك في المعارك ضد الملكيين اليمنيين، أثناء محاولة إحدى الدوريات البريطانية نزع سلاح الفصيل، وعلى الاثر انتفضت جميع قبائل منطقة ردفان وسرعان ما شملت الانتفاضة مناطق الحواشب ودثينة والعواذل والضالع وبيجان والفضلى وغيرها[٢] تحت قيادة الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل التي نجحت في تشكيل قواعد ومنظمات لها في مختلف مناطق الريف اليمني[٣].

ورداً على هذه الانتفاضة شنت السلطات والأجهزة العسكرية البريطانية حرباً شعواء ضد المناطق المنتفضة استخدمت فيها مختلف أصناف الأسلحة. وكانت المواجهة حادة، فكلما اتسع نطاق الانتفاضة في مناطق الجنوب اتسعت الحرب البريطانية ضدها. وقد مارست الأجهزة العسكرية البريطانية أبشع الأساليب لردع الانتفاضة كان من بينها فرض الحصار الاقتصادي على مناطق الثورة وتشريد المواطنين من قراهم بالعنف والإرهاب، واستخدام قنابل النابالم وتسميم مياه الشرب وإلقاء علب ودمى متفجرة وغيرها، وذلك فضلاً عن تجنيد المرتزقة، من مختلف الجنسيات لمحاربة الثوار[٤].

ولكن تحت تأثير هذه الأحداث وما رافقها من اضرابات عمالية

(٢) المصدر السابق، ص ٥٢١ ـ ٥٢٢.

(٣) ل. فالكوفا، **السياسة الاستعمارية في جنوب اليمن**، ترجمة عمر الجادي، مؤسسة ١٤ اكتوبر. عدن، ١٩٧٨، ص ٤٦.

(٤) عادل رضا، مصدر سابق، ص ٥٢.

في عدن وغيرها من مناطق البلاد، اتخذت الدورة الثامنة عشرة للجمعية العمومية للأمم المتحدة التي عقدت في ١٣ ديسمبر ١٩٦٣، قراراً أكدت فيه حق شعب اليمن الجنوبي في تقرير مصيره بنفسه.

كما أكدت الدورة العشرون للجمعية العمومية قرارها السابق. وبرغم محاولات بريطانيا تجاهل هذين القرارين إلا أنها اضطرت، في آخر الأمر، إلى الاعتراف بهما وذلك في آب ١٩٦٦ وبعد أن كانت قد أوعزت لحكومة اتحاد الجنوب العربي بتأييد القرارين في أيار ١٩٦٦[٥].

في حزيران ١٩٦٤ دعت الحكومة البريطانية إلى عقد مؤتمر دستوري، في لندن، يضم مختلف أركان الحكومة من السلاطين والأمراء للبحث في مستقبل البلاد وفي إمكان تحقيق الاستقلال، مع بقاء القاعدة العسكرية البريطانية في عدن على أساس الاستئجار. وكانت حكومة المحافظين البريطانية تحاول، من خلال عقد هذا المؤتمر، تحقيق هدفين في آن واحد: الأول، احتواء قرارات الأمم المتحدة في ما يتعلق بحق تقرير المصير[٦]. والثاني، سحب البساط من تحت أقدام الثوار وإفشال الثورة المسلحة[٧]. إلا أن المؤتمر فشل في تحقيق الغايات المرجوة منه، وذلك نتيجة للخلافات التي نشبت بين السلاطين أنفسهم والذين خشوا من اتجاه بريطانيا للانتقاص من صلاحياتهم ومسؤولياتهم في الحكم. ومن ناحية أخرى، فإن بعض السلاطين تخوف من أن تفرض بريطانيا شخصاً منهم بالذات

(٥) مجموعة مؤلفين سوفييت، مصدر سابق، ص ٥٢٤ ـ ٥٢٥.

(٦) عادل رضا، مصدر سابق، ص ٧٧.

(٧) الدكتور فتحي عبد الفتاح، **تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية**، دار ابن خلدون، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٤، ص ٥٨.

لرئاسة الدولة وفقاً للصيغة الدستورية الجديدة التي نشأت بعد دمج مستعمرة عدن بالاتحاد[8]. وبانسحاب سلطان الفضلي، أحمد عبد الله الفضلي انهار المؤتمر، إلا أنه مع ذلك أصدر بياناً عاماً دعا فيه إلى:

«إعادة تشكيل دستور الاتحاد بصورة تضمن استقلالاً مبكراً للاتحاد، وإقامة مجلس وطني ينتخب أعضاؤه بنظام الاقتراع المباشر حيثما أمكن ذلك.. وقيام مجلس ولايات يتألف من ممثل واحد لكل ولاية».

أما بصدد وضع عدن، فقد التمس المؤتمرون رفع السيادة البريطانية بأسرع ما يمكن على شرط أن تستمر بريطانيا في ممارسة السلطة التي تدعو إليها الضرورة في حالة الدفاع عن الاتحاد والقيام بالتزاماتها العالمية. وقد وافقت الحكومة البريطانية على هذا الالتماس. كما طالب المؤتمرون بريطانيا بإعطاء الاستقلال للاتحاد وعقد مؤتمر يكون الغرض منه تحديد تاريخ إعلان الاستقلال، على أن لا يتجاوز عام ١٩٦٨. ودعوا إلى استمرار بريطانيا في تقديم المساعدات للدفاع عن الاتحاد في إطار اتفاقية دفاعية بين بريطانيا وحكومة الاتحاد مع احتفاظ بريطانيا بقاعدتها في عدن[9].

في أواخر عام ١٩٦٤ اقترحت حكومة ويلسون العمالية الجديدة:

«إنشاء دولة مستقلة موحدة تضم كل امارات الاتحاد الحالي. على أن تنظم هذه الدولة على أساس ديمقراطي قوي يضمن الاعتراف بحقوق الانسان».

وفي نطاق هذه الاقتراحات دعت إلى عقد مؤتمر دستوري جديد

(٨) عادل رضا، مصدر سابق، ص ٧٨.

(٩) المصدر السابق، ص ٧٨ ـ ٧٩.

في لندن لتحديد الأسس التي ستقوم عليها الدولة الجديدة[١٠]. أما تمثيل المؤتمر فقد دعت الحكومة البريطانية إلى توسيعه بحيث يضم إلى جانب السلاطين والأمراء المستوزرين في حكومة الاتحاد، ممثلين عن حزب الشعب الاشتراكي ورابطة أبناء الجنوب، وهما قوتان سياسيتان، وإن كانتا تطالبان باستقلال اليمن الجنوبي وإنهاء السيطرة الاستعمارية عليه، إلا أنهما كانتا ترفضان في الوقت نفسه المشاركة بأعمال الثورة المسلحة ضد الوجود البريطاني.

ولكن الشيء الواضح من الدعوة لعقد هذا المؤتمر كان الحصول على موافقة حكومة الاتحاد الجديدة على تأجير قاعدة عدن، الأمر الذي كان يعني أن الحكومة العمالية البريطانية كانت تصر بدورها أيضاً على الاحتفاظ بقاعدة عدن في مقابل الموافقة على:

«تقرير مستقبل الجنوب بالطرق السلمية»[١١].

في سياق مواجهة هذا التحرك البريطاني قامت «الجبهة القومية» بعمليات عسكرية جريئة وسط القاعدة العسكرية البريطانية في عدن، مما دفع بحركة المقاومة إلى أن تعم كل مناطق الجنوب. وهو ما أدى إلى اتساع نطاق التأييد الشعبي ـ في الداخل والخارج ـ لمواقف الجبهة، الأمر الذي جعل الأعضاء المدعوين لحضور مؤتمر لندن يترددون في الحضور، فألغيت الفكرة.

في هذه الظروف عقدت الجبهة القومية مؤتمرها الأول الذي أقرت فيه ميثاقها الوطني، واتجه حزب الشعب الاشتراكي إلى

(١٠) محمد عمر الحبشي، مصدر سابق، ص ٥٦٣.

(١١) المصدر السابق، ص ٧٩ ـ ٨٠.

إنشاء جبهة عسكرية مماثلة «للجبهة القومية» لمقاومة الاحتلال، وذلك بدعم من مصر التي أرادت موازنة الثقل السياسي والعسكري للجبهة القومية بثقل سياسي - عسكري آخر يشاركها، في آخر الأمر، بقطف ثمار النصر الوشيك. وبدأت الإضرابات العامة والانتفاضات في أراضي المستعمرة والمحميتين، واتجه بعض شخصيات اتحاد الجنوب العربي المعروفة بولائها للاستعمار إلى معارضة السيطرة البريطانية، وكان من بين هؤلاء سلطان الفضلي أحمد بن عبد الله وعامل سلطنة العواذل الأمير صالح بن حسين اللذان فرا إلى الجمهورية العربية اليمنية. وفيما طالب حكام اتحاد الجنوب العربي بإعادة النظر في معاهدة ١٩٥٩، طالب كبير وزراء عدن (عبد القوي مكاوي) بإلغاء هذه المعاهدة[١٢].

واستطراداً على هذه التطورات أصدرت الأمم المتحدة في أواخر عام ١٩٦٥، عدة قرارات كان من أبرزها:

«- «شجب محاولات بريطانيا لإقامة نظام حكم في المنطقة غير ممثل للشعب.

- «حق الشعب في ممارسة حق تقرير المصير وفي الحرية من الحكم الاستعماري، وشرعية جهوده لنيل الحقوق المقررة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العام لحقوق الإنسان.

- «تعتبر أن استبقاء القواعد العسكرية في المنطقة عائقاً كبيراً لتحرير شعب المنطقة من السيطرة الاستعمارية، وخطراً على الأمن وسلامة المنطقة.

- «تسجل أن العمليات العسكرية ضد شعب المنطقة ما زالت مستمرة من قبل السلطات القائمة بالإدارة.

- «تحث حكومة (المملكة المتحدة) على إلغاء حالة الطوارىء، وكل

(١٢) مجموعة مؤلفين سوفيات، مصدر سابق، ص ٥٢٠.

القوانين التي تقيد الحريات، والإقلاع عن الأعمال الوحشية ضد الشعب، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين»(١٣).

في الفترة بين أواخر عام ١٩٦٥ وأواسط عام ١٩٦٧، طرأت تطورات أخرى جديدة على الساحة الوطنية. فمع استمرار الحرب ضد الاحتلال البريطاني انتقلت العلاقات بين القوتين الرئيستين: الجبهة القومية وجبهة التحرير من التحالف إلى القتال الذي سرعان ما تحول في آب ١٩٦٧ إلى حرب أهلية شملت العديد من مناطق الجنوب. حيث كان تحول ميزان القوى لصالح إحداهما في الصراع على مناطق النفوذ هو الذي سيحسم مسألة: لصالح من ستكون السلطة؟

في هذا السياق يصف السير همفري تريفليان آخر مندوب سامٍ بريطاني في عدن تطورات الأوضاع في الأشهر الأخيرة علىٰ الوجود البريطاني بقوله:

«لقد كان الموقف متدهوراً. فسلطة السلاطين في ولاياتهم يسندها فقط وجود قواتنا هناك، والاتحاد أصبح بلا قوة، ولم يعد يستطيع أن يؤثر على الأحداث، أما الجيش الاتحادي فقد انقسم على نفسه لحساب ولاءات القبيلة (العوالق ضد الآخرين)(*) وولاء بعض أفراده للحركات الوطنية.

«وفي عدن، وعلى الرغم من تشديد الحراسة من قبل القوات البريطانية، كانت الأسلحة تدخل المدينة في أغلب الظن على سيارات الجيش الاتحادي أو شرطة الريف، ولم نكن نستطيع تفتيش هذه السيارات خوفاً من أن ينقلب الجيش علينا... ولم يكن البوليس هو الآخر راغباً في معارضة الثوار بل إن بعض أفراده كانوا مع الثوار.

«وفي ذلك الحين كان يوجد حزبان هما جبهة التحرير والجبهة

---

(١٣) عادل رضا، مصدر سابق، ص ٧٩ ـ ٨٠.

(*) كان جيش الاتحاد مؤلفاً بالدرجة الأولى من افراد قبيلتين هما العوالق ودثينة.

القومية، وقد كان لجبهة التحرير ولاء حوالى نصف عدن، وكانت هناك منافسة بين كل من (عبد الله) الأصنج و (عبد القوي) مكاوي على زعامة جبهة التحرير... وكان للجبهة جيش مؤلف من حوالى /١٢٠٠/ مقاتل. أما الجبهة القومية فكانت، بالإضافة إلى وجودها الفعلي الطويل في عدن، وكذلك مكانتها القتالية الواسعة في الريف، تتكون في غالبيتها من الشبان أبناء الريف، والذين لهم ارتباطات بالقبائل...

«أما حزب الرابطة فقد كان في مرحلة الانحلال، وكان زعماء ذلك الحزب ينتظرون ويعملون براحة بال في السعودية وبأن أحداً غيرهم سيقوم بتصفية الخراب والفوضى ليسلم لهم بعدها حكم البلاد في صحن من ذهب... وكانوا على اتصال ببعض السلاطين وأحياناً بجبهة التحرير...

«لقد كان كل شيء مختلطاً مرتبكاً... وكانت بريطانيا قد قررت وفقاً لاتفاقيتها مع حكومة الاتحاد الانسحاب في عام ١٩٦٨، ولكن هذه التطورات أجبرتها على التفكير في تقديم تاريخ الانسحاب مع الاصرار على المحافظة على القاعدة البريطانية(*).

«وكانت القضية، من وجهة النظر البريطانية، من الذي يتسلم السلطة؟ فالحكومة الاتحادية عاجزة حتى عن حماية نفسها. وقوات الجبهة القومية مسيطرة بالفعل على الغالبية الساحقة من مناطق الجنوب. وعدن نفسها أصبحت ميداناً ملتهباً للعمليات العسكرية التي يتنافس فيها أنصار الجبهة القومية وجبهة التحرير.

«في ٢٠ حزيران ١٩٦٧ تمردت القوات العربية المتمركزة في معسكر ليك، وفي الوقت نفسه قامت شرطة أمن الريف المكلفة بحراسة مدينة الاتحاد بالتمرد وحطم أفرادها النوافذ ومزقوا الاعلام البريطانية والاتحادية... وفي كريتر (الحي الشعبي في عدن) قام الثوار باقتحام مستودع الأسلحة ووزعوها بينهم وعلى

(*) يلاحظ هنا أن حكومة الاتحاد رفضت تقديم موعد الانسحاب ورأت أن موعد الاستقلال مبكر.

البوليس المدني... وظل الثوار يسيطرون على المدينة لمدة أسبوعين.

«وأجمع كبار الضباط في الجيش والبوليس والخدمة المدنية على أن الحكومة الاتحادية بعد حوادث ٢٠ حزيران فقدت البقية الباقية الضئيلة من سمعتها وكذلك ولاء قوتها لها...

«ولم ينته شهر حزيران ١٩٦٧ إلا وجميع قواتنا قد انسحبت من الأرياف باستثناء عدن، وتلك كخطوة أولية للجلاء النهائي... وبعد مضي أقل من شهر على انسحاب قواتنا من الأرياف تساقطت الولايات الوسطى والغربية بيد الثوار خلال أسبوع أو أسبوعين ووقع معظمها بيد الجبهة القومية»(١٤).

أما على صعيد الصراع بين الجبهتين «القومية» و«التحرير» فقد كان انتهى لصالح الجبهة القومية في أعقاب تحولين بارزين هما: أولاً، إحكام الجبهة القومية سيطرتها على مناطق الريف وإزاحة قوات «جبهة التحرير» في بعض المناطق التي كانت تشكل ثغرات في جبهات القتال الريفية. وثانياً، انتقال وحدات الجيش الاتحادي والشرطة إلى القتال إلى جانب أنصار «الجبهة القومية» الأمر الذي جعلها تمسك بقوة زمام الأمور في عدن.

عند هذا الحد رأت الحكومة البريطانية، التي سبق لها أن اعترفت بكلا الجبهتين على حد سواء، كممثل للشعب في اليمن الجنوبي، أن تغير موقفها بقصد الاعتراف بالجبهة القومية على أنها القوة الوحيدة التي يمكن لبريطانيا أن تتفاوض معها(١٥). وكان ذلك على أساس توصية بعث بها همفري تريفليان إلى الحكومة البريطانية تقوم على الحسابات التالية:

«**أولاً**، إن الجبهة القومية هي القوة التي تسيطر عملياً في الجنوب

---

(١٤) د. فتحي عبد الفتاح، مصدر سابق، ص ٨٠ ـ ٨٣ نقلاً عن:
H. Trevelian, **The Middle East in Revolution,** London, 1970.

(١٥) المصدر السابق، ص ٨٦.

وخاصة في الأقاليم، كما أن انضمام الجيشين (الاتحاديين) للجبهة القومية حسم القضية في عدن.

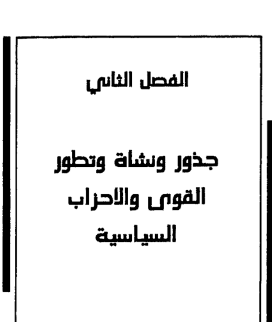
«**ثانياً**، إن الجبهة القومية، رغم ذلك، معزولة على الصعيد العربي، وهي على خلاف مع عبد الناصر الذي تعتبره بريطانيا العدو الأساسي لها.

«**ثالثاً**، إن «جبهة التحرير» ليست قادرة على السيطرة على الموقف حتى لو سلمتها بريطانيا السلطة»[١٦].

وبناءً على ذلك، فقد كانت الحكومة البريطانية تعول على امكانية كسب بعض العناصر القياديـة التقليديـة في «الجبهة القـومية» والتي كانت تخوض صراعاً غير معلن مع الجناح الـراديكالي في الجبهـة من أجـل وضـع سقف للثـورة أدنى من ذلـك السقف الذي يطرحه الراديكاليون.

إلا أن رياح التغيير لم تجر كما اشتهت بريطانيا العظمى.

(١٦) المصدر السابق، الصفحة نفسها.



الفصل الثاني

جذور ونشاة وتطور القوى والاحزاب السياسية

١

جذور ونشأة وتطور القوى والأحزاب السياسية

لم تظهر الحركة الوطنية في اليمن الجنوبي، على اختلاف تياراتها واتجاهاتها السياسية إلا في وقت متأخر قياساً مع بلدان عربية أخرى. فالأحزاب والمنظمات السياسية إنما ظهرت في أوائل النصف الثاني من القرن العشرين وبعد أن مضى على الاحتلال البريطاني لعدن ما يزيد على /١١٥/ عاماً. ويعود ذلك إلى عدة أسباب أساسية، هي:

أولاً: تشتت منطقة جنوب اليمن إلى عدة مناطق مستقلة (نسبياً) بعضها عن بعض، وذلك بحكم توزيعها على اقطاعيات قبلية كرستها السلطات البريطانية بتحويلها إلى دول أو محميات خاضعة لسيطرتها.

ثانياً: إن العلاقات بين هذه القبائل والاقطاعيات لم تكن تخلو من العداوات والصراعات التي كانت تتم أصلاً برعاية سلطات الاحتلال البريطانية وفقاً لما كانت تقتضيه المصالح الحيوية البريطانية.

ثالثاً: إن التخلف الاقتصادي والاجتماعي الشديد للمنطقة، فضلاً عن العزلة عن العالم والتي لم تنته إلا بدخول الراديو، جعل أبناء مناطق اليمن الجنوبي في حالة من التخلف الثقافي كانت الهيمنة الفكرية لشيوخ القبائل

ورجال الدين (الأميين في الغالب) تكرسها باستمرار.

رابعاً: إن العمل الوطني كان على درجة كبيرة من العفوية وفقدان التنظيم حتى وإن في أبسط أشكاله. فالانتفاضات ضد السيطرة البريطانية التي كان يقوم بها فلاحو مختلف المناطق كانت، على كثرتها وديمومتها لسنوات طويلة، انتفاضات متفرقة، الأمر الذي كان يسهل القضاء عليها الواحدة تلو الأخرى.

خامساً: إن السيطرة المطلقة لشيوخ القبائل ورجال الدين وكذلك المستشارين البريطانيين لم تسمح بظهور أشخاص قادرين على ترؤس حركة سياسية كانت ستعتبر تحدياً مباشراً لمصالح هؤلاء وأولئك.

سادساً: إن ضعف البرجوازية المحلية وخضوعها للسيطرة البريطانية، أسهما في تجميد أو تحييد القوة الاجتماعية الأكثر مصلحة في التخلص من الاستعمار. فهي بدلاً من أن توظف أموالها في قطاعي الصناعة والزراعة اشتغلت أساساً في أعمال الرهون العقارية والأعمال التجارية المرتبطة بوجود القاعدة البريطانية في عدن، وبالتجارة البريطانية التي كانت تمر عبر ميناء عدن.

سابعاً: إن أولى النشاطات الثقافية ـ التنويرية ظلت محصورة إلى وقت طويل في عدن والمكلا مما كان يعزز عزلة المحميات الأخرى. فقد كانت هذه النشاطات تظهر وتخبو دون أن يطلع عليها أبناء المناطق الأخرى، وبالتالي دون أن تترك لديهم أية آثار فكرية أو ثقافية ملموسة.

ثامناً: إن السلطات البريطانية نجحت إلى حد كبير في استخدام المهاجرين، وقد كانوا القوة الاجتماعية الأكثر تنوّراً، لأجل توطيد الاستعمار.

تاسعاً: إن الصحافة السياسية الوطنية لم تظهر هي الأخرى إلا في وقت متأخر وذلك للأسباب نفسها. هذا فضلاً عن أن انتشارها ما كان ليكون إلا انتشاراً محدوداً، لأن ظهور صحافة وطنية كان يستلزم ظهور تيارات فكرية وسياسية أو ثقافية محددة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن الأمية والتخلف الحضاري إنما كانا يلفان بين أجنحتهما السواد الأعظم من الناس»[1].

ومع ذلك، فإن الظهور المتأخر للقوى والأحزاب السياسية في جنوب اليمن كان قد أعطى انعكاساً من نوع آخر، حيث ظهرت، دفعة واحدة، وعلى مدى قصير من الوقت، أحزاب وتيارات سياسية متنوعة ومتعددة الاتجاهات. صحيح أن بعضها لم يترك أثراً ذا شأن في التاريخ السياسي لليمن، إلا أن ظهور هذا العدد الكبير منها كان يتلاءم، من ناحية، مع سياسة بريطانيا ومصالحها الاستراتيجية في ضوء الرؤية الجديدة لمستقبل المستعمرة، ويتلاءم من ناحية أخرى، مع تبلور عدة اتجاهات فكرية وسياسية في البلدان العربية الأخرى التي وجدت لها طريقاً إلى اليمن الجنوبي.

فالبريطانيون من جانبهم وجدوا أنه من الصعب عليهم ضمان سيطرتهم على اليمن الجنوبي، وعلى قاعدة عدن تحديداً، بدون ظهور أحزاب سياسية تتلاءم مصالحها مع المصالح البريطانية التي اقتضت إعادة قدر من الوحدة لإمارات «اتحاد الجنوب العربي». الأمر الذي كان يتطلب وجود نوع من الشراكة أو التوازن بين سلطة الأمراء والشيوخ والسلاطين وبين السلطة

(١) انظر المصادر التالية:
- **دراسات في تاريخ الثورة اليمنية**، عدن، ص ٥٥، ٥٩؛
- أحمد عطية مصري، **تجربة اليمن الديمقراطي**، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٢٤؛
- فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ٣٦ ـ ٣٧.

الناشئة للبرجوازية العدنية والفئة التجارية وأبناء العائلات الميسورة. إلا أن ذلك لم يكن يعني، على أية حال، السماح بظهور أحزاب قوية يمكن أن تهدد، فيما لو أمسكت بزمام الأمور، مستقبل السيطرة الاستعمارية. وعلى هذا الأساس، أعلن الحاكم البريطاني لعدن في عام ١٩٦٠، «إن عدن في حاجة إلى المزيد من الأحزاب السياسية»، وإذ كان ذلك يستهدف بعثرة الطاقات الوطنية وامتصاصها في أحزاب عديدة، فإنه سرعان ما غمرت البلاد، بعد هذا النداء، أحزاب مختلفة بلغ عددها في عدن وحدها /١٥/ حزباً. وقد تألفت هذه الأحزاب من عدة أشخاص كثير منها كان يتلقى دعماً مباشراً من الاستعمار[٢].

أما في الجانب الآخر، فقد كان ظهور الأحزاب السياسية دليلاً على درجة معينة من نضج الوعي الوطني الذاتي، وخصوصاً بين صفوف المثقفين وبعض المهاجرين الذين عادوا بأفكار وآراء مختلفة متأثرين بنشاط الحركات السياسية في البلدان التي هاجروا إليها، وكانت في الغالب: العراق، مصر، سوريا، إلى جانب بريطانيا وأندونيسيا وسنغافورة، وغيرها من البلدان التي كانت خاضعة للسيطرة البريطانية.

من هنا، فإنه عدا عن المنظمات الأولى، يمكن الحديث عن ثلاثة تيارات أساسية ضمت، في الحقيقة، جميع الأحزاب السياسية التي مرت على التاريخ السياسي لليمن الجنوبي، هي:

أولاً: تيار الأحزاب المحافظة والموالية لبريطانيا.

ثانياً: تيار الأحزاب والمنظمات السياسية الوطنية.

ثالثاً، التيار القومي.

(٢) د. جاد طه، مصدر سابق، ص ٣٩٣.

أما المنظمات الأولى، فقد كانت في الواقع، جمعيات ثقافية ـ خيرية أكثر منها منظمات سياسية. ولكنها مع ذلك ساهمت إلى حد ما في استنهاض مقدار من الوعي الوطني الذي يتلاءم مع ظروف تلك المرحلة.

وباستثناء مؤتمر المهاجرين الحضارمة الذي عقد في المكلا في عام ١٩٢٧، والذي نادى بالاستقلال ودعا إلى تكوين مجلس وطني يمثل الجنوب العربي (أو على الأقل المحميات الشرقية منه ـ حضرموت)، والذي تمكن الحاكمان الوراثيان في القعيطي والكثيري من إيقاف نشاطه خوفاً من تحوله إلى حركة وطنية عامة[٣]، فإن ظهور النوادي والتجمعات الأخرى قد تأخر إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ففي نهاية الحرب جرى تأسيس «نادي الأدب العربي» الذي كان أعضاؤه يتخذون مواقف وطنية عامة بصدد عدد من المسائل السياسية.

وفي الوقت نفسه تقريباً، ظهر على المسرح السياسي «نادي الإصلاح العربي» الذي كان يروّج لأفكار العروبة. وكان يضم كلاً من المستخدم أحمد الأصنج والمحامي العدني محمد علي لقمان.

كما ظهر في الوقت عينه «نادي الشعب» في لحج. وكان يهدف إلى معاضدة العمل الثقافي التنويري، وتطوير الزراعة والأعمال الإدارية. وذلك فيما يبدو على أساس شعور «برجوازية لحج» بأهمية الوصول إلى درجة من الاعتماد على الذات في تطوير المنطقة. وكان النادي مؤلفاً من الرئيس السابق لمصلحة

(٣) د. صلاح العقاد، «أثر المجتمع على التشكيلات السياسية في الجنوب»، مجلة **الكاتب** (المصرية) العدد ٩٥، شباط/ فبراير ١٩٦٩، ص ٦١.

الشؤون الداخلية في لحج الشيخ علي العقربي والموظف الكبير صالح دبا والشيخ أحمد العولقي، وآخرين.

كما تأسست في حضرموت «جمعية الأخوة والمعاونة» التي دعت إلى الانعتاق الفكري والتنوير وكانت تضم زعماء من أمثال أحمد الشاطري ومحضار الكاف وعلي بن شيخ بلفقيه، وغيرهم.

وقد كان من أبرز التنظيمات الأولى «الجمعية الإسلامية الكبرى» التي تأسست في عام ١٩٤٩، وكانت في الواقع أول تنظيم سياسي لعدن ضم رجال دين ودنيا ومثقفين. وكانت تتألف من الفقيه الشيخ محمد سالم البيجاني، والقاضي العدني الشيخ علي باحميش، وسالم الصافي، وعبد الله بن صالح المحضار، ومحمد علي الجفري، ويرأسها المحامي (البساكتاني الأصل) محمد عبد الله. وكانت الأهداف الرسمية للجمعية: العناية بالطائفة الإسلامية، وتطوير التعليم الديني للمسلمين، وبلوغ الإخاء والتعاون بين جميع مسلمي الشطر الجنوبي، والحفاظ على اللغة العربية وجعلها اللغة الرسمية الأولى في المدارس والمؤسسات.

وقد كانت الجمعية تضم إلى جانب المسلمين اليمنيين مسلمين آخرين من أصل غير عربي، باكستانيين على الأغلب، وبوفاة مؤسسها (محمد عبد الله) بدأ نشاط الجمعية الاسلامية بالانطفاء، وفي أعقاب ذلك خرج منها قسم كبير من الشبيبة الذين كانوا أعضاء فيها[٤].

(٤) فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ٣٨ ـ ٣٩ ـ عن عدة مصادر.

٢

التيار المحافظ:
الأحزاب الموالية للاستعمار البريطاني

■ ١ ـ الجمعية العدنية(*)

تأسست في عام ١٩٤٩(**) وذلك كرد على نشاط «الجمعية الإسلامية الكبرى» الذي كان يستهدف توحيد جميع مسلمي جنوب الجزيرة العربية. حيث كان أنصار الجمعية العدنية ومؤسسوها يتخوفون من ذوبان عدن، الأكثر تطوراً، في المحميات الجنوبية العربية[١]. واعتبروا أن التطور المستقل لعدن ووجود جاليات أجنبية يسمحان ببقاء عدن كوحدة سياسية قائمة بحد ذاتها، وأن اندماج عدن في دولة كبيرة تمثل الجنوب العربي بأكمله، سوف يؤدي إلى تذويبها كأقلية لا قيمة لها[٢].

على هذا الأساس، رفعت «الجمعية العدنية» شعار «عدن للعدنيين»، وطالبت بفصل عدن عن جنوب الجزيرة العربية ومنحها الإدارة الذاتية تمهيداً لإدخالها في الكومنولث

(*) ترد في بعض المصادر باسم «الرابطة العدنية».

(**) يشير بعض المصادر إلى أن تاريخ تأسيس الجمعية هو عام ١٩٥٠. انظر مثلاً: **دراسات في تاريخ الثورة اليمنية**، مصدر سابق، ص ٦٠.

(١) فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ٤٠.

(٢) د. صلاح العقاد، مصدر سابق، ص ٦٢.

البريطاني[٣]، وذلك بعد قيام مجلس تشريعي منتخب يمهد لتحقيق الاستقلال الذاتي على عدة مراحل. أما في ما يتعلق بالوضع الدستوري للمناطق الأخرى، فقد كانت الجمعية تنادي بتعزيز الأواصر بين عدن والمحمية وذلك في ظل بقائها تحت نظام الحماية[٤]. وإذ كان شعار «عدن للعدنيين» يهدف إلى إقفال أبواب عدن في وجه أبناء اليمن من أرياف شمال الوطن اليمني وجنوبه[٥]، فقد دعا مؤسسو الجمعية في مقابل ذلك إلى المساواة في الحقوق بين العدنيين الأصليين وأبناء الجاليات من صوماليين وهنود وباكستانيين[٦].

إن هذه المواقف الانفصالية التي كانت تبشر بها الجمعية، والتي كانت تتوافق تماماً مع استراتيجية الإدارة البريطانية خلال أعوام ١٩٥٠ ـ ١٩٥٤ القاضية باستمرار عزل عدن عن باقي المناطق اليمنية، دفعت الإدارة البريطانية إلى تأييد الجمعية وتقديم مساعدات مالية لها[٧]، في الوقت الذي كانت تشرف فيه على نشراتها و «تساعدها» في اتخاذ مواقفها السياسية[٨].

وفي مقابل نشاط «الجمعية الإسلامية الكبرى»، وفيما بعد «الجبهة الوطنية المتحدة»، والذي اتخذ في أوائل الخمسينات طابعاً هجومياً وإن كان غير متبلور التنظيم والكيان، كانت الجمعية العدنية بمثابة تجمع دفاعي يمثل: البرجوازية العدنية

---

(٣) د. جاد طه، مصدر سابق، ص ٣٩٠ ـ ٣٩١.

(٤) د. محمد عمر الحبشي، مصدر سابق، ص ٩١.

(٥) **دراسات في تاريخ الثورة اليمنية**، مصدر سابق، ص ٦٠.

(٦) فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ٤٠.

(٧) د. محمد عمر الحبشي، مصدر سابق، ص ٩٢.

(٨) فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ٤٠.

والفئة التجارية المؤلفة بالدرجة الأولى من الآسيويين والأوروبيين وبعض التجار العرب. كما كانت تمثل قسماً كبيراً من جهاز موظفي الدولة، والموظفين في المؤسسات الأجنبية[9]. الأمر الذي يفسر رغبة زعماء الجمعية بانفصال عدن عن باقي المحميات، من ناحية ويفسر من ناحية أخرى، سبب دعم هاتين الفئتين للجمعية الذي كان يعود أصلاً إلى دوافع سياسية (التطلع إلى نوع من الاستقلال الذاتي) واقتصادية (الرغبة في السيطرة على مجمل النشاط الاقتصادي في عدن).

الأب الروحي للجمعية هو محمد علي لقمان. ورئيسها حسن علي البيومي، وأمينها العام علي محمد لقمان[10].

ومع تغير السياسة البريطانية في المرحلة اللاحقة لعام ١٩٥٤، تغير اسم الجمعية إلى «حزب المؤتمر الشعبي» الذي حافظ على النهج السياسي السابق للجمعية وطالب بـ:

«ضمان استمرار الوجود البريطاني والقواعد البريطانية في عدن».

ولم يستبعد المؤتمر قيام «شكل ما للوحدة بين عدن ومحميات الجنوب»، حيث رأى بعض أعضائه أن قيام وحدة الجنوب في «شكل اتحادي صرف» يتجاوب مع الاستراتيجية الجديدة التي أقرها البريطانيون[11]. إلا أن برنامج الحزب كان يعارض وحدة الامارات اليمنية على أساس فدرالي، لأنه:

«ينتزع من العدنيين حقوقهم ويعيق سيرهم نحو الديمقراطية».

وطالب:

«بانتخابات شرعية عامة تقتصر على المستعمرة (عدن)، وتشكيل

---

(٩) د. محمد عمر الحبشي، مصدر سابق، ص ٩٨.

(١٠) فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ٤٠.

(١١) المصدر السابق، ص ٤١.

حكومة وطنية عدنية مسؤولة أمام المجلس التشريعي المنتخب.
وحصر مهمة الحكومة في: تطبيق حق تقرير المصير وإعلان الاستقلال».

وعندئذ يمكن أن:

«يجري التفاوض بين عدن المستقلة والاتحاد الذي يكون بدوره قد استكمل سيادته من أجل الاندماج ضمن صيغة مرنة كونفدرالية»[١٢].

لقد تميز حزب المؤتمر الشعبي بطابعه العائلي بحكم سيطرة عائلة لقمان عليه التي كانت تملك ثلاث صحف ناطقة باسم الحزب هي: «فتاة الجزيرة» و «القلم العدني»، و «يوميات عدنية».

إن سيطرة عائلة لقمان على الحزب، وتبدل الاستراتيجية البريطانية لصالح قيام دولة اتحادية في جنوب اليمن، فضلاً عن ظهور اتجاهات جديدة في الحركة الوطنية قائمة على أفكار العروبة ووحدة الجنوب، أحدثت خللاً كبيراً في التوجه السياسي لحزب المؤتمر الشعبي الذي فقد تأييد سكان المستعمرة في الوقت الذي تضاءل فيه دعم الإدارة البريطانية له، والتي لم تعد تجد في الشعارات الانفصالية التي يطرحها «المؤتمر الشعبي» توجهاً واقعياً يخدم الاتجاهات الاستراتيجية الجديدة لبريطانيا في الجنوب اليمني.

لهذه الأسباب انقسم حزب المؤتمر الشعبي في النصف الثاني من الخمسينات إلى حزبين، هما:

١ ـ الحزب الوطني الاتحادي برئاسة حسن علي البيومي وعبد الرحمن جرجرة.

---

(١٢) د. محمد عمر الحبشي، مصدر سابق، ص ١١٠ ـ ١١١.

٢ ـ الحزب الدستوري برئاسة عائلة لقمان.

■ ٢ ـ الحزب الوطني الاتحادي

بتحول الاستراتيجية البريطانية لصالح قيام دولة اتحادية في الجنوب العربي، كان الحزب الوطني الاتحادي الذي وقف إلى جانب هذه الاستراتيجية هو المستفيد الأكبر من الدعم الذي كان يحصل عليه حزب المؤتمر الشعبي.

وقد اعتبر الحزب أنه:

> «ليس باستطاعة عدن ولا امارات جنوب الجزيرة العربية أن تعيش بصورة منعزلة عن بعضها البعض، ولذا فإنه يجب عليها أن تتوحد»(١٣).

كما نادى برنامج الحزب بقيام:

> «تعاون وثيق مع الأمراء وبالمحافظة على المصالح الاقتصادية والحربية لبريطانيا العظمى».

وذلك في الوقت الذي كانوا يؤكدون فيه على أن الفرق الهائل في مستوى تطور عدن والمحميات يفرض، في حالة قيام الدولة الاتحادية، ضرورة جعل عدن تتمتع بوضع خاص في الاتحاد مقابل رفض الحزب تبني فكرة حصول المستعمرة على الاستقلال.

وفي عام ١٩٥٩ شارك الحزب الوطني الاتحادي في المفاوضات التي نظمتها وزارة المستعمرات البريطانية بهدف قيام اتحاد إمارات الجنوب العربي. وقد نجح ممثلو الحزب في المفاوضات في إقناع الأمراء المتفاوضين على قبول مبدأ اعتبار:

---

(١٣) فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ٤١.

«عدن كياناً خاصاً داخل إطار (الجنوب العربي السياسي والاقتصادي) الذي يشكل مجالاً حيوياً أكثر اتساعاً»[١٤].

وعلى هذا الأساس بقيت عدن خارج إطار الاتحاد من الناحية الفعلية.

وقد أشارت مقدمة دستور الاتحاد إلى أن سلطاته التنفيذية والتشريعية وجميع الصلاحيات، هي في يد الأمراء. وإلى أنه:

«يشكل وحدة اقتصادية قائمة على التعاون المتبادل بين الأعضاء، وعلى إلغاء الحواجز الجمركية لضمان تطور عام للبلاد».

وإلى أنه:

«يشكل وحدة عسكرية دفاعية مهمتها الدفاع عن الاستقلال وعن الحريات الجماعية لأعضاء الاتحاد».

وإلى أنه:

«اتحاد مفتوح أمام دول شبه الجزيرة العربية الساحلية، غايته تشكيل (اتحاد إسلامي عربي)»[١٥].

وبفضل دور الحزب الوطني الاتحادي، فإنه عندما انضمت عدن من الناحية الفعلية إلى الاتحاد(*) في عام ١٩٦٣، فقد حصلت المستعمرة على وضع خاص في مؤسسات الاتحاد، بحيث حصلت على تمثيل يعادل أربعة أضعاف تمثيل كل إمارة في المجلس الاتحادي. (٢٤ مقابل ٦). كما حصلت عدن في

(١٤) د. محمد عمر الحبشي، مصدر سابق، ص ١١١.

(١٥) المصدر السابق، ص ٥٨ ـ ٥٩.

(*) كانت الدعوة لإقامة هذا الاتحاد في إطار المساعي البريطانية لإيجاد «حلف دفاعي» جديد يعوض عن خروج العراق من «حلف بغداد» الذي تم إلغاؤه من جانب الحكومة العراقية في عام ١٩٥٨.

المجلس التنفيذي على أربع حقائب وزارية، في مقابل حقيبة واحدة لكل امارة[16].

في حزيران عام ١٩٦٧، وبعد أن امتدت الانتفاضة المسلحة إلى حي كريتر العدني، بقي اتحاد الجنوب العربي بلا حكومة بعد أن فرّ، أو استقال الأمراء والسلاطين الذين كانوا يشكلون وزارة الاتحاد. وقد حاول زعيم الحزب الوطني الاتحادي حسن البيومي - الذي عين لمنصب رئيس الوزراء في ذلك الوقت - تأليف وزارة جديدة، إلا أن جهوده فشلت فاضطر إلى ترك المهمة والهرب إلى العربية السعودية[17].

أما **الحزب الدستوري**، فقد حافظ على المواقع والتوجهات نفسها التي تبنتها «الجمعية العدنية» حيث استمرت مطالبته بفصل عدن عن جنوب الجزيرة العربية، ونيلها الاستقلال الذاتي تمهيداً لدخولها الكومنولث البريطاني. ولكن تدريجياً ضعفت مواقع الحزب، سواء بسبب لجوء عدد كبير من أنصار «الجمعية العدنية» إلى الحزب الوطني الاتحادي، أو بسبب انصراف البريطانيين عن دعم الحزب لصالح البرجوازية العدنية التي لاءمت مصالحها المصالح الاستراتيجية البريطانية في المرحلة بعد عام ١٩٥٩، أي مرحلة تكوين اتحاد الجنوب العربي.

إن تصاعد الحركة الجماهيرية المعادية للاستعمار البريطاني، والتي اقترنت بنمو واتساع المطالب بتحقيق الاستقلال الوطني، وظهور «رابطة أبناء الجنوب العربي» التي نجحت في استقطاب عدد من أبناء العائلات البرجوازية والاقطاعية، فضلاً عن المثقفين الوطنيين والقوميين الشباب، إلى جانب الأفكار القومية

(١٦) المصدر السابق، ص ٦٨.

(١٧) مجموعة مؤلفين سوفييت، مصدر سابق، ص ٥٢٦.

الـداعية إلى تحقيق الـوحدة العـربية... الـخ، هذا التصـاعـد الجماهيري لعب دوراً أساسياً في اضمحلال الحزبـين على حـد سواء الوطني الاتحادي والدستوري، وبالتـالي اقتصارهمـا على بضعة أفراد سرعان ما وجدوا أنهم قد أصبحوا معزولـين، وفي الوقت نفسه، غير قادرين على لعب دور يخالف أو يتعـارض مـع الدور الذي لعبوه في خدمة مصالح الاستعمار البريطاني. حتى إن هذين الحزبـين لم يعودا يضمـان خلال الفتـرة بين ١٩٦٣ و ١٩٦٧ أكثـر من شخصيات مؤسسيهمـا[١٨]، الذين لجـأوا ـ بعد انتصار «الجبهة القومية» وإعلان الاستقـلال ـ إلى المملكة العربية السعودية[١٩].

(١٨) عادل رضا، مصدر سابق، ص ٦٠.

(١٩) مجموعة مؤلفين سوفييت، مصدر سابق، ص ٥٢٦.

٣

الأحزاب والمنظمات السياسية الوطنية

■ حزب رابطة أبناء الجنوب العربي

على إثر اضمحلال نشاط «الجمعية الإسلامية الكبرى»، وخروج عدد كبير من أعضائها عن الإطار الذي مثلته، تأسس في عام ١٩٥١(*)، حزب رابطة أبناء الجنوب العربي من قبل بعض الأعضاء السابقين في الجمعية الإسلامية، وعدد من المثقفين الذين عادوا إلى اليمن من المهجر، وكذلك عدد من الشخصيات البرجوازية الريفية والسلاطين المناوئين للسيطرة البريطانية[١]، بالإضافة إلى بعض التجار العدنيين ممن ارتبطوا بعلاقات مع اليمن (في الشمال) والمناطق الريفية[٢].

وقد ضمت الرابطة، عند تشكيلها، عدداً من الشبان المثقفين من خريجي جامعات ومدارس البلدان العربية، وكذلك مدارس عدن والمحميات الذين كانوا أساساً من أبناء العائلات

(*) يشير بعض المصادر إلى أن حزب رابطة أبناء الجنوب العربي إنما تأسس في عام ١٩٥٠. انظر مثلاً سلطان ناجي: «نشوء الدعوة إلى الوحدة اليمنية»، **المستقبل العربي**، العدد ٥٩. كانون الثاني ١٩٨٤، ص ٣٧.

(١) د. جاد طه، مصدر سابق، ص ٢٩٣.

(٢) الفرد هوليداي، مصدر سابق، ص ١٣١.

البـرجوازيـة والإقطاعيـة (اليمنية الجنـوبية) في عـدن ولحج، وحضرموت، والعوالق، والفضلي.

وقد كان من أبـرز الشخصيات التي أسست الـرابطة سلطـان لحج علي عبد الكريم (الذي سبق له أن تزعم حركة ضد تدخل الانكليــز في الشؤون الـداخليــة للسلطنــة وضــد معــاهــدة المستشارين)، ومحمد علي الجفري (قاضي قضاة لحـج وخريـج جامعة الأزهر) الذي أصبح رئيساً للـرابطة، والمحـامي شيخان الحبشي، الذي تولى منصب الأمين العام للرابطة، وعمر محضار الكـاف، أمين الصنـدوق، وعلي بن عقيـل، بالإضـافة إلى رجـل الدين المعروف علي بن علي الجفري، وعبد الله علوي الجفري.

كمـا كان من بـين مؤسسي الرابطـة: عبد اللـه بـاذيب، الـذي سيقوم بإنشاء أول تجمع مـاركسي في اليمن، وقحطان الشعبي، الـذي سيكون أحـد مؤسسي الفرع اليمني لحـركة القـوميـين العرب والجبهة القـومية. بـالإضافـة إلى سلم الصافي، وراشـد الحـريري، وأحمـد عبده حمـزة، وعلي غـانم كليب، وعبد اللـه أحمـد الفضلي، وحسـين هادي العـولقي، وعـلي محمـد سـالم الشعبي[٣].

على أن مشاركة بعض السلاطين وبرجوازية الـريف في تأسيس الرابطة لم تكن بـدون مغزى، حيث أدركت هـاتان الفئتـان أنه ليس بإمكانهما منافسة البرجوازية الكبيرة العدنية التي تمكنت من السيطرة على حركة الاستيراد والتجارة بحكم مـا تملكه من خبرات في ميادين الإدارة والاتصالات الخارجيـة، وأيضاً بحكم العلاقات الحميمة التي أنشأتها مع مـوظفي ادارة المستعمرات

---

(٣) محمـد علي الجفـري، **حقائق عن جنـوب الجزيـرة العربيـة**، القـاهـرة، ١٩٥٦، ص ٤٩.

في عدن[٤]، وقد انعكس ذلك من الناحية السياسية بتبني الرابطة شعارات ومواقف مناقضة للشعارات والمواقف التي طرحتها الجمعية العدنية والمؤتمر الشعبي. حيث أعلنت الرابطة أن هدفها الرئيسي هو إنشاء دولة موحدة ذات سيادة في كل جنوب الجزيرة العربية، بما فيه مسقط وعمان، كما رفعت شعارين أساسيين (يقابلان شعار «عدن للعدنيين») هما: «لا استقلال بدون اتحاد» و «لا اتحاد بدون عدن». كما أعلنت رفضها القاطع للانقسام والانفصالية والقبلية والعائلية والطائفية والمذهبية[٥].

من هنا حظيت الرابطة بدعم الكثيرين من الوطنيين في الجنوب، كما حظيت بتأييد منظمة «اليمنيين الأحرار» في الشمال، كما حظيت بدعم مصر والسعودية[٦]، وكان للرابطة نوع من الانتشار والشمول بين أبناء الجنوب (الريفيين منهم بوجه خاص)[٧]، عززه تطور نشاطاتها السياسية وتحولها من العمل الدعائي (عرائض، منشورات، اتصالات خارجية) إلى نوع من العمل الجماهيري الواسع (مظاهرات، اجتماعات عامة...)[٨].

إلا أن هذا الانتشار وسعة النشاط السياسي لم يدوما طويلاً، فسرعان ما ظهرت صراعات بين بعض أقطاب الرابطة، الشباب والمثقفين من جهة، والقيادات العليا الأسرية من جهة أخرى، وهذه الصراعات كانت تدور حول ثلاثة أمور أساسية، هي:

---

(٤) سلطان احمد عمر، **نظرة في تطور المجتمع اليمني**.

(٥) محمد علي الجفري، مصدر سابق، ص ٣ ـ ٩.

(٦) د. صلاح العقاد، مصدر سابق، ص ٦٢.

(٧) د. جاد طه، مصدر سابق، ص ٣٩٣.

(٨) فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ٤٤ ـ ٤٥.

أولاً، اتهام القيادات الشابة لقيادات الرابطة الأساسية بممارسة الوصاية الفكرية على التنظيم.

ثانياً، الطابع الأسري للقيادات العليا[٩].

وثالثاً، مطالبة بعض الشباب والمثقفين بالدعوة إلى الوحدة مع الشمال بغضّ النظر عن طبيعة النظام القائم فيه[١٠].

وقد استمر هذا الصراع داخلياً حتى تفجر في عام ١٩٥٥ عندما قرر زعماء الرابطة الاشتراك في الانتخابات للمجلس التشريعي الموالي للبريطانيين في عدن، بينما كانت القيادات الشابة ترى أنه من الواجب مقاطعة تلك الانتخابات، وذلك على أساس أن قانون الجنسية حرّم على الكثيرين من أبناء الريف وأبناء الشمال اليمني ممارسة حقهم في الانتخاب، فيما أعطى القانون أبناء الجاليات الأجنبية امتيازات لا يحق لليمنيين التمتع بها، فضلاً عن تقييد حقوق الترشيح والانتخاب على أساس الملكية ومستوى الدخل[١١]. وبناءً على هذا الخلاف، انفصل عن الرابطة جناحها اليساري الذي شكلته قياداتها الشابة والمثقفون، والذين أسسوا مع بعض المستقلين والقادة النقابيين «الجبهة الوطنية المتحدة» تحت قيادة محمد سالم علي عبدة[١٢].

لقد ترك هذا الانشقاق أثراً كبيراً على دور الرابطة السياسي وحيوية نشاطها وكذلك على مدى وقوة تأثيرها بين الجماهير اليمنية، خصوصاً وأن قيام «الجبهة الوطنية المتحدة» أسفر،

---

(٩) فيصل عبد اللطيف وآخرون، **كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية الشعبية**، اللجنة التنظيمية للجبهة القومية، ص ٢٢ ـ ٢٤.

(١٠) سلطان ناجي، مصدر سابق، ص ٢٧.

(١١) فيصل عبد اللطيف وآخرون، مصدر سابق، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(١٢) سلطان ناجي، مصدر سابق، ص ٤٠. يقول فيتالي ناؤومكين أن الجبهة تأسست برئاسة محمد سالم علي التي يذكر أن أمينها العام كان محمد عبده نعمان.

فيما بعد، عن قيام اتحاد نقابات العمال العدني في ٣ آذار ١٩٥٦، وهو الذي امتص عدداً كبيراً من قاعدتها الجماهيرية وتحول إلى قوة سياسية كبيرة تجاوزت ـ بخطوات ـ التأييد الشعبي الذي كانت تتمتع به الرابطة قبل قيام الاتحاد.

في هذه المرحلة بدأت الرابطة تعاني أزمة حادة نجمت، فضلاً عن ضعف دورها السياسي، عن انسحاب قسم من كادراتها وتفكك قياداتها بلجوء بعضها إلى القاهرة. ففي آب ١٩٥٦ أصدر الحاكم البريطاني في عدن قراراً بنفي رئيس الرابطة محمد علي الجفري. ومع أن قرار النفي قد ألغي على إثر تدخل سلطان لحج علي عبد الكريم وتعهده بأن لا يتدخل الجفري في الشؤون السياسية، إلا أن عودة الجفري وسلطان لحج لنشاطهما السابق كان أشد هذه المرة. فقد اندفع هذا النشاط باتجاه تحريض الجنود والحرس الحكومي على العصيان والتمرد داخل الثكنات والحصون، مما دفع الحاكم البريطاني إلى اصدار قرار باعتقال الجفري واثنين من إخوته، الأمر الذي دفعهم للهرب إلى اليمن الشمالي ومن ثم إلى القاهرة، حيث تبعهم على الفور السلطان علي عبد الكريم. وإذ ترافق ذلك مع قيام «الجمهورية العربية المتحدة» وانضمام اليمن الشمالي إليها على أساس تكوين «اتحاد الدول العربية» (ذي الطابع الدفاعي بالدرجة الأولى)، وإعلان الإمام البدر (حاكم اليمن الشمالي فيما بعد) بأن علاقة بلاده مع الجمهورية العربية المتحدة «سوف تؤدي إلى تحرير الجنوب المحتل»، فإن الحاكم البريطاني في عدن تريفاسكس فسّر أمره باعتقال الجفري، ودفع السلطان علي عبد الكريم إلى الهرب، بقوله:

«لقد أصبحت لحج في الحقيقة (بيضاء) أخرى(*)، ولم يكن ذلك كل

(*) اشارة إلى انتفاضات واضرابات في تلك المنطقة. والبيضاء احدى مدن الشمال المحاذية للجنوب.

ما في الأمر، فبعد زيارة مفاجئة إلى لحج قام بها الوزير اليمني العمري، ذهب الجفري إلى القاهرة، وبعد شهر من عودته صار الهدف من زيارته معروفاً. وكما فهمنا، فإنه في حال حصوله على دعم حاسم من الحكام الآخرين، كانت رغبة السلطان علي هي إلغاء معاهداته، وإعلان لحج جزءًا من اتحاد الدول العربية داعياً الآخرين لاتباع طريقه نفسه، وتحويل أنفسهم من الحماية البريطانية إلى الحماية المصرية. ولما أصبحت لحج بالفعل مركزاً مفتوحاً للنشاط الهدام والتهديد بالحماية المصرية على حدود عدن، فإن وقت اللامبالاة والمناقشات الإقناعية لم يعد يجدي... والسلطان علي لم تسمح له كبرياؤه أن يبقى بعد هذه الصفعة، وقدم احتجاجاً رسمياً، وذهب إلى لندن في الحال، حيث بقي فيها بعضاً من الوقت في محاولة غير مجدية للحصول على إنصاف من الحكومة البريطانية، ومباشرة بعد مغادرته لندن، انتقل قائد جيش لحج النظامي ومعظم قواته إلى اليمن عازماً ـ كما أخبرتنا القاهرة ـ على تكوين جيش التحرير الوطني، وهكذا قطع الخيط الرفيع الذي كان يربطنا بالسلطان علي، ولذا سحبت الحكومة البريطانية اعترافها به وتم خلعه...»[١٣].

وبذلك، تحولت الرابطة إلى منظمة هزيلة لم يشعر البريطانيون أنها تشكل أي خطر سياسي على مصالحها[١٤].

وبحكم الاحتكاك المباشر لقادة الرابطة بالتجربة المصرية خلال الفترة بين ١٩٥٢ ـ ١٩٦١، عملت الرابطة على تعديل ميثاقها بإدخال فقرات خاصة فيه تتناول موضوعات عن الوحدة العربية وعن العلاقات بين جنوب وشمال اليمن، في الوقت الذي رفض فيه الميثاق الجديد قبول فكرة «القومية اليمنية»[١٥]. وقد أعلن قادة الرابطة أنهم يطمحون إلى بناء دولة إسلامية (في

---

(١٣) سلطان ناجي، مصدر سابق، ص ٣٩.

(١٤) د. محمد عمر الحبشي، مصدر سابق، ص ١٠٣.

(١٥) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

اليمن الجنوبي، المستقل عن اليمن الشمالي) ديمقراطية قائمة على أساس العدالة الاجتماعية وعلى أساس الإسلام والعروبة(١٦).

أما في ما يتعلق «بوحدة التراب اليمني» (بين الشمال والجنوب) فقد اعتبر قادة الرابطة أن هذه الوحدة «أو تسمية الجنوب اليمني» نظرية خرافية تعكس تطلعات قومية جغرافية على غرار مبادىء القوميين السوريين التي رفضتها كل الجماعات العربية، هي خرافة لأنه لا يوجد شيء اسمه طين يمني متميز بملامح وسمات وخصائص وصفات عن التراب العربي... وهي تعكس تمنيات قومية قطرية تناهض على وجه التأكيد القومية العربية وتكون هدفاً فيها، لأنها تدعو على سبيل المحاكاة إلى قيام وحدة التراب المغربي الأفريقي، ووحدة التراب العربي السوري، ووحدة التراب العراقي الخليجي، بدلاً من وحدة الشعب العربي في كل أقطاره وأمصاره، وإزالة الفواصل الجغرافية بين أجزائه. ولو تمت مثل هذه الدعوة، فإنها تكون هدفاً خطيراً وتخريبياً لدعوة الوحدة العربية التي لا تعترف بقوميات قطرية داخلها، ثم إن هذه الفكرة نفسها تكون موضوعاً جدلياً لا طائل تحته ولا جدوى إطلاقاً من اثارته...(١٧).

وفي الحقيقة، فإن تبني قادة الرابطة فكرة الوحدة العربية لم يكن سوى نوع من الديماغوجية التي تخفي وراءها نزعة انفصالية تسعى إلى قيام دولة يمنية جنوبية مستقلة تحت قيادة الرابطة من ناحية، ومن ناحية أخرى تخشى الوحدة بحكم الطبيعة الطائفية (الزيدية) للسلطة في اليمن الشمالي.

(١٦) المصدر السابق، ص ١٣٢. عن وثيقة نشرت في القاهرة في أيار ١٩٥٩.

(١٧) عادل رضا، مصدر سابق، ص ٣٤٤.

ولعله من باب التأكيد على هذه الحقيقـة، أعلن شيخان الحبشي الأمين العام للرابطة:

«إن الرابطة تؤيد فكرة توحيد القطرين الجنوب العربي واليمن، لا على أساس أن الجنوب تابع وخاضع لليمن أو بعض منه، أو أن عرب الجنوب ينتسبون إلى العرق اليمني، بل على أساس قطرين عربيين متجاورين، بل لا تقر الرابطة نظرياً المبدأ القائل بأنه يجب علي الجنوب أن يتوحد مع اليمن أولاً وقبل كل شيء مهما كان النظام القائم في اليمن»[18].

وعنـدما تقـرر ضم عدن إلى «اتحـاد امارات الجنـوب»، في عام ١٩٥٩، دعت السلطـات البريطـانية في عـدن قادة الـرابطة في المنفى للعـودة وتشكيل الحكـومة الاتحـادية إلا أنهم، (وربمـا بحكم وجودهم في مصر)، رفضوا هذا العرض وفضلوا البقاء في صفوف المعارضة[19].

وقد اعتبرت الرابطة أن المفاوضات التي جرت بشأن ضم عدن لاتحاد الامارات في عام ١٩٥٩ ومفاوضات قيام «اتحاد الجنوب العربي» في عام ١٩٦٢ ليس لها صفة شرعيـة، لأن المفاوضـين لم يكونوا ممثلـين (أو منتخبين). وقـد أوضحت الرابطـة وجهة نظرها في مذكرة قدمتها إلى الأمم المتحدة في نهايـة عام ١٩٦٢ تقترح فيها:

«١ ـ وضع اليمن الجنوبي لمدة سنتين تحت وصاية لجنة دولية مؤلفة من ممثلين عن البلدان غير المنحازة.

«٢ ـ تحويل الإدارة إلى الوطنيين تحت اشراف لجنة دولية.

«٣ ـ الاعتراف بحق شعب اليمن الجنوبي في تقرير مصيره وبضمان تطبيقه في كل أنحاء البلاد.

---

(١٨) المصدر السابق، ص ٣٤٥.

(١٩) د. محمد عمر الحبشي، ص ١٠٣.

«٤ ـ إنشاء مجلس تأسيسي منتخب بالاقتراع العام المباشر تكون مهمته الأساسية وضع دستور للبلاد وإعلان استقلالها»[٢٠].

أما بصدد العلاقة المستقبلية مع اليمن (الشمالي)، فقد ارتأت الرابطة أنه يمكن توثيق الارتباط بين الشمال والجنوب على ثلاث مراحل:

«١ ـ تدعيم الدولة الوطنية في اليمن الجنوبي.

«٢ ـ توحيد الساحل العربي ضمن إطار اتحاد واسع.

«٣ ـ تشجيع دمج وتوحيد الشمال والجنوب ضمن مجموع أكبر على غرار الجمهورية العربية المتحدة...

«وفي حال استمرار اليمن (الشمالي) في معارضة انبثاق دولة متحررة في الجنوب، فإن رابطة الجنوب العربي تطالب باستفتاء الشعب تحت اشراف الأمم المتحدة»[٢١].

وتأكيداً لنهجها السياسي السلمي شاركت الرابطة في مؤتمر لندن الدستوري الذي عقد في آب ١٩٦٥، والذي اشترك فيه بالإضافة إلى ممثلين عن الرابطة، ممثلون عن حكومة عدن وسلطنات حضرموت وقادة حزب الشعب الاشتراكي. غير أن فشل المؤتمر لم يثن عزيمة قادة الرابطة عن مواصلة النهج السياسي السلمي نفسه.

ولقد رأت الرابطة، منذ تأسيسها، أن تقرير مصير ومستقبل اليمن لا يمكن أن يتم إلا عبر الوسائل السياسية، لذا فقد شجبت أسلوب الكفاح المسلح الذي دشنته الجبهة القومية في عام ١٩٦٣، واعتبرته خطراً يهدد الجنوب بالدمار[٢٢].

---

(٢٠) المصدر السابق، ص ١١٤ ـ ١١٥.

(٢١) المصدر السابق، ص ١١٥.

(٢٢) عادل رضا، مصدر سابق، ص ٥٩.

تدريجياً، وخصوصاً بعد قيام جبهة التحرير، دخلت العلاقات بين الرابطة ومصر مرحلة النهاية، وقد استبدلت الرابطة تلك العلاقات بعلاقات أمتن مع العربية السعودية التي قدمت لها مساعدات ومعونات منتظمة. ولهذا السبب، قررت حكومة الجمهورية العربية اليمنية في أيار ١٩٦٦ وحكومة الجمهورية العربية المتحدة في حزيران من العام نفسه منع نشاط الرابطة في أراضيهما[٢٣].

وبمناسبة الدعم السعودي المتواصل، وبانتظار انسحاب القوات البريطانية، أعلنت «رابطة الجنوب العربي» عن تأسيس قوات مسلحة خاصة بها في الوقت الذي دخلت فيه بمفاوضات بعد انسحاب اتحاد الجنوب العربي ـ بهدف وضع خط مشترك للسيطرة على الوضع بعد انسحاب القوات البريطانية[٢٤].

ولم يؤد ذلك، في الواقع، إلى تغيير أي شيء في مجريات الأمور. وبقيت أمنيات قادة الرابطة، الذين واصلوا فيما بعد إقامتهم في السعودية، مجرد أحلام.

■ الجبهة الوطنية المتحدة

يعود الفضل في إنشاء أولى النقابات العمالية في عدن، إلى «رابطة الجنوب العربي» التي وجدت في قيام هذه النقابات قوة دعم لمواقفها السياسية، ضد الإدارة البريطانية، وذلك حتى وإن اقتصر دور هذه النقابات على «النضال المطلبي» ـ أو المطالب الاقتصادية. ولكن، بدلاً من أن تكون هذه النقابات قوة دعم لقيادات الرابطة، تحولت، بعد ظهور الجناح اليساري فيها، إلى قوة دعم للمواقف السياسية التي كانت القيادات

(٢٣) مجموعة مؤلفين، مصدر سابق، ص ٥٢٤.

(٢٤) المصدر السابق، ص ٥٢٣.

الشابة للرابطة تدعو للنضال من أجلها. وبينما كانت النقابات العمالية الأولى في عدن، مؤلفة في الغالب من عمال المحميات واليمن الشمالي، فقد وجدت المطالب اليسارية بإعطاء أبناء المحميات واليمن حق الانتخاب والمطالب بوحدة عدن والمحميات واليمن، صدى واسعاً بين صفوف العمال.

ففي عام ١٩٥٥ قامت الجبهة الوطنية المتحدة، نتيجة انشقاق الجناح اليساري في رابطة الجنوب العربي. وقد ضمت شخصيات نقابية مستقلة بارزة إلى جانب المنشقين عن الرابطة. وكان من بين أبرز هؤلاء وأولئك: محمد عبده نعمان الحكيمي الذي أصبح رئيساً للجبهة، زين صادق، حسين باوزير، محمد سالم علي، عبده خليل نعمان، عبد العزيز باوزير، عبد الله باذيب، عبد الله الأصنج، محمد سعيد مسواط، وعبده خليل سليمان[٢٥]. إلى جانب هؤلاء، مثلت الجبهة تجمعاً وطنياً ضم عدداً من الجمعيات الثقافية ذات الطابع الوطني، كما ضمت «الاتحاد اليمني» الذي كان يقف ضد نظام الإمامة الثيوقراطي[٢٦]، إلى جانب عدد قليل من تنظيم «اليمنيين الأحرار»[٢٧]. كما نجحت الجبهة في كسب تأييد قسم من التجار العرب في عدن، بالإضافة إلى الدعم المادي للتجمعات التقليدية[٢٨].

دعت الجبهة الوطنية المتحدة إلى وحدة جنوب وشمال اليمن ومسقط وعمان في دولة مستقلة واحدة، من ناحية، بتصفية

---

(٢٥) عدة مصادر، سلطان ناجي، ص ٤٠، سلطان أحمد عمر، ص ٢٣٢، عادل رضا، **الحركة الوطنية في اليمن الديمقراطية**، القاهرة، ١٩٧١، ص ٧٧.

(٢٦) عادل رضا، مصدر سابق، ص ٧٩.

(٢٧) سلطان ناجي، مصدر سابق، ص ٤٠.

(٢٨) د. محمد عمر الحبشي، مصدر سابق، ص ٩٦.

الحكم البريطاني، ومن ناحية أخرى بتصفية نظام الإمامة في الشمال. وإذ شجبت الجبهة الدعوات الانفصالية فقد كانت تعتبر أن قيام (أو إعادة إحياء) اليمن الكبرى هو طموحها الأول[٢٩]. فيما بعد تخلت الجبهة عن فكرة ضم مسقط وعمان إلى دولة الوحدة[٣٠]. وارتأت الجبهة أنه يمكن قيام جمهورية موحدة للساحل اليمني ذات نظام مركزي تتألف من المحميتين ومن اليمن، وتكون عدن هي العاصمة مؤقتاً، بانتظار سقوط الحكم الملكي في صنعاء، وأنه من أجل تحقيق هذا الهدف يمكن المرور بثلاث مراحل: توحيد السلطنات في دولة واحدة تحكم من عدن، من قبل مجلس منتخب بواسطة الاقتراع العام. تخلي الانكليز عن المستعمرة. وأخيراً ضم الشمال فيما بعد وقيام الجمهورية[٣١].

لقد وضعت الجبهة في بداية تأسيسها، برنامجاً عملياً يقضي بإفشال انتخابات ١٩٥٥ ومشروع الاتحاد بين إمارات الجنوب، وانتهاج خط سياسي موحد[٣٢] (خصوصاً أن المجموعات السياسية المنضوية تحت لوائها، تمثل تيارات فكرية مختلفة).

ومن الناحية الواقعية، نجحت الجبهة في إفشال انتخابات ١٩٥٥ التي لم يشارك فيها سوى مرشحي الإدارة البريطانية والجمعية العدنية. كما نجحت في الحؤول دون مساعي الجمعية العدنية، لقيام حكم ذاتي في عدن[٣٣]. واستمراراً لموقفها من المشروع الاتحادي البريطاني، فقد نجحت الجبهة في إفشال

---

(٢٩) سلطان ناجي، مصدر سابق، ص ٤٠.

(٣٠) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣١) د. محمد عمر الحبشي، مصدر سابق، ص ٩٧ ـ ٩٨.

(٣٢) المصدر السابق، ص ٩٦.

(٣٣) المصدر السابق، ص ٩٦ ـ ٩٧.

انتخابات عام ١٩٥٩[٣٤]. أما على الصعيد العملي، فقد أسست الجبهة أول تنظيم نقابي في اليمن في عام ١٩٥٦، هو اتحاد نقابات عمال عدن[٣٥]، وذلك بجمع النقابات العمالية الست الأولى والاتجاه لتأسيس نقابات عمالية جديدة. وفي إطار الاتحاد، طالبت الجبهة بحق الإضراب وبضمان العمل وبإنشاء صندوق للبطالة، وبالتقاعد وبرفع الأجور وتحديد حد أدنى مكفول لها. كما وقفت الجبهة ضد التشريع الذي يشجع الهجرة إلى عدن، من البلدان التابعة للكومنولث. وقد نظمت الجبهة بالاشتراك مع النقابات، سلسلة من اضرابات مهنية وسياسية في عام ١٩٥٦، كانت الأولى من نوعها في تاريخ اليمن. وإزاء اشتداد الحركات الاضرابية، اضطرت السلطات البريطانية إلى تقديم بعض التنازلات الاقتصادية للعمال[٣٦].

من الناحية الايديولوجية كانت الجبهة تمثل خليطاً وطنياً من الأفكار الماركسية والقومية والناصرية بوجه خاص. ويصف الحاكم البريطاني في عدن «السير تريفاسكس» تكوين الجبهة بقوله:

«لقد بدأت تتكون بوضوح حركة وطنية متطرفة ذات نكهة يمنية. وقد قادها شبان عدنيون، معظمهم في العشرينات من عمرهم، وهذه الطبقة الجديدة من العدنيين طلعت، إلى السطح باستخفاء خلال الربيع المبكر من ظهور الناصرية. وقد استفادوا من التعليم الأفضل الذي كان متاحاً في المستعمرة فيما بعد الحرب. لقد كانوا مادة جاهزة لحركة وطنية، ومن السهل فهم كيف أثر فيهم النداء الثوري للناصرية، عندما كانوا ينظرون إلى عالمهم الصغير عدن، الذي كان يستفيد منه الأجانب وكبار العائلات العدنية. لقد كانوا

(٣٤) سلطان ناجي، مصدر سابق، ص ٤١.

(٣٥) سلطان احمد عمر، مصدر سابق، ص ٢٣٢.

(٣٦) د. محمد عمر الحبشي، مصدر سابق، ص ٩٧.

في معظمهم من صغار الموظفين والطلبة، وعندما شكل بعضهم حزباً دعي الجبهة الوطنية المتحدة، نظر إليهم الأكبر سناً والأفضل مقاماً نظرة تسامح. ولقد كانوا صغاراً وغير معروفين، ولكن لديهم قوة خفية في انتشارهم الاستراتيجي عبر المكاتب والمؤسسات الصناعية والتجارية في عدن. وبسرعة وضعوا انفسهم موضع النصير لمصالح العمال في مواجهة الاستعمار الذي فسروه في السياق الصناعي بأنه الاستغلال بواسطة الرأسمالية الأجنبية. ومن خلال نصح العمال بالحق أو الحقوق التي تجب المطالبة بها، وبزج أنفسهم في العدد المتزايد من النزاعات، فإن هؤلاء الشبان، كسبوا بسرعة، ثقة العمال. لقد قرأوا ورددوا العقيدة الناصرية التقليدية ثم أعلنوا إيمانهم بالوحدة العربية، كما أعلنوا تصميمهم على تحطيم الاستعمار وأعوانه. فإذا سألهم أحد: وماذا بعد؟ هل هم يريدون عدناً مستقلاً؟ إن هذا الأمر لا يقبله العقل. جنوباً عربياً إذاً؟ ولكن هذا جزء من اليمن. حسناً، يمناً كبيراً شاملاً لعدن والجنوب العربي؟ بالطبع إنه اليمن الكبير الذي ينشدونه. إنهم إذا ما جردوا من ناصريتهم، فهم وطنيون يمنيون»(٣٧).

في عام ١٩٥٦، وعلى إثر نجاح الاضراب العمالي الكبير، وجدت السلطات البريطانية في نشاط الجبهة خطراً يهدد مستقبل المستعمرة والمصالح الاستراتيجية البريطانية، فقررت نفي عدد من زعماء الجبهة، بينهم رئيسها محمد عبده نعمان الذي كان في زيارة إلى اليمن، وذلك لإطلاع الإمام أحمد على برنامج الجبهة لتحرير الجنوب، ولمعرفة رد فعله حول فكرة إدماجه نهائياً في اليمن الكبرى(٣٨). ومع أن شخصية أخرى هي محمد سالم علي حلت محل الرئيس المنفي، إلا أن ذلك ترك أثراً كبيراً على قدرة الجبهة في الحفاظ على وحدتها، التي تصدعت بتأثير التنافس الشخصي والخصومات بين أعضاء قيادتها. ويبدو أن

---

(٣٧) سلطان ناجي، مصدر سابق، ص ٤٠. نقلاً عن:
Treaskis, **Shades of Amber Asouth Arabian Episode**, pp.96-99.

(٣٨) المصدر السابق، ص ٤١.

الجبهة، مع كونها تجمعاً وطنياً عاماً كان يناضل في سبيل أهداف عريضة. إلا أنها لم تتمكن من تحقيق وحدة فعلية بين مختلف تياراتها الفكرية[٣٩]، والتي سرعان ما ظهرت كأحزاب ومنظمات مستقلة، بعضها عن بعض.

على أن الجوهري في نهاية «الجبهة الوطنية المتحدة» هو أن اتحاد نقابات العمال كان قد تحول خلال سنوات عمل الجبهة إلى قوة سياسية وشعبية كبيرة. وبدلاً من أن تكون الجبهة قائداً للاتحاد، أصبحت القيادات العمالية هي التي تسيطر على عمل الجبهة، ربما بفضل الدور الرئيسي الذي لعبه القادة النقابيون السابقون في قيام الجبهة نفسها في عام ١٩٥٥.

على أية حال، فإن التفكك الذي أصاب الجبهة منذ أوائل عام ١٩٥٦، لم يمنع استمرار بعض قياداتها من مواصلة العمل. حيث استمر، وحتى عام ١٩٦٢، رئيس الجبهة المنفي وبعض قادتها الآخرين، في شن حملات دعائية سياسية ضد الحكم البريطاني، عبر قناة إذاعية افتتحت لهذا الغرض في الإذاعة المتوكلية (اليمنية الشمالية). وذلك فضلاً عن مشاركة بعض أعضائها في دعم النشاطات المسلحة الأولى التي كانت تشن ضد البريطانيين في عدن.

إن تحول الحركة النقابية إلى حركة سياسية، وبالتالي قيام عدد من الأحزاب السياسية ذات الوجهات الفكرية والسياسية الواضحة، نوعاً ما: حزب الشعب الاشتراكي، اتحاد الشعب الديمقراطي، والبعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، وصولاً إلى قيام الجبهة القومية وجبهة التحرير، لم يدع للجبهة الوطنية المتحدة مجالاً للعمل كقوة سياسية جامعة للتيارات الوطنية في اليمن الجنوبي.

(٣٩) د. محمد عمر الحبشي، مصدر سابق، ص ٩٨.

■ مؤتمر نقابات عمال عدن

يعود تاريخ تأسيس أولى النقابات العمالية في عدن إلى عام ١٩٥٣[٤٠]، وذلك على الرغم من أن أول قانون في النقابات العمالية ونزاعات العمل، والذي حدد قواعد تسجيل النقابات، كان قد صدر في عام ١٩٤٢[٤١]. وفي الحقيقة، فإن تأخر تكوين النقابات يعود بالدرجة الأولى إلى أنه لم توجد هناك أي قوة سياسية تدعم قيام النقابات، وذلك فضلاً عن أن الغالبية العظمى من عمال عدن كانت تجهل أصول وضرورات العمل النقابي. وهي إلى كونها حديثة الانحدار من الريف، فإن أسواق العمل الرئيسية كانت بالدرجة الأولى أسواق الخدمات والحرف اليدوية البسيطة التي لم تهيىء تجمعات عمالية ذات شأن. أما صناعات التعدين والبناء والصناعة التحويلية، فلم تكن تضم حتى عام ١٩٥٨، سوى ١٣٥٣٩ عاملاً بين مجموع يصل إلى ٣٥١٩١ عاملاً[٤٢].

من هنا يتضح أن قيام النقابات كان منذ البداية ذا طابع سياسي أكثر منه طابعاً مهنياً، وذلك بالرغم من أهمية النشاطات المهنية التي قامت بها هذه النقابات فيما بعد (خلال السنوات بين ١٩٥٣ و ١٩٦٢). وبالدرجة الأولى فقد ارتبط ظهور النقابات بظهور الأحزاب السياسية. فالنقابات الأولى إنما تشكلت بتحريض من رابطة الجنوب العربي، أما النقابات التي أنشئت في عام ١٩٥٥، فقد كان وراء قيامها القادة اليساريون

---

(٤٠) د. محمد عمر الحبشي، ص ٩٤.

(٤١) فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ٥٠. وانظر كذلك ص ٢٧ من المصدر نفسه (جدول رقم ٣).

(٤٢) سلطان ناجي، مصدر سابق، ص ٤١.

في الجبهة الوطنية المتحدة[٤٣]. وعلى وجه الخصوص منهم المجموعة الماركسية التي كان يتزعمها عبد الله باذيب مؤسس أول حزب شيوعي في اليمن. وحتى عام ١٩٥٦ كان قد تشكلت ٢٥ نقابة أسفر دمجها معاً، في آذار من العام نفسه، عن تكوين «مؤتمر نقابات عمال عدن». حيث عقد مؤتمر عمالي عام حضره ممثلو مختلف النقابات وترأسه عبد الله الأصنج. وقد انتهى المؤتمر بتشكيل لجنة تنفيذية عامة ولجان تنفيذية أخرى في النقابات المختلفة، تكونت في الغالب من بين أعضاء قيادة الجبهة الوطنية المتحدة. حيث تولى زين صادق، أحد مؤسسي الجبهة، قيادة أول لجنة تنفيذية للمؤتمر، وكان من بين أعضائها: علي حسين القاضي، صالح محسن، عبد الله السلفي، عبده خليل سليمان، محمد سعيد مسواط، ومحمد عبده نعمان. وخلال الفترة بين تأسيس المؤتمر وعام ١٩٦٢، بلغ عدد النقابات المنضوية تحت لوائه ٣٢ نقابة، جمعت بين صفوفها ٢١٤٠٠ عامل[٤٤].

من الناحية السياسية تبنى المؤتمر المواقف نفسها التي اتخذتها الجبهة الوطنية المتحدة. وكان له أن يلعب دوراً أساسياً في مواجهة المشروع الاتحادي الذي طرحته السلطات البريطانية. وأعلن أنه يساند الدعوة لوحدة أجزاء اليمن.

في عام ١٩٥٧، انضم «مؤتمر نقابات عمال عدن» إلى الاتحاد الدولي للنقابات الحرة (في بروكسل) وأقام اتصالات وثيقة مع اتحاد النقابات العمالية البريطانية. ومن هنا نشأت أولى العلاقات بين بعض أعضاء قيادة الاتحاد وحزب العمال

(٤٣) سلطان احمد عمر، مصدر سابق، ص ٢٣٢.

(٤٤) **المجتمع اليمني**، الجزء الاول، عدن، ١٩٧٤، ص ٦١.

البـريطاني[٤٥]. وفي عـام ١٩٥٨ أصبح المؤتمـر العمـالي القـوة السياسية الأولى، بعد تفكك الجبهة الوطنيـة المتحدة، وكـان في الواقع قد حل محلها من حيث الدور السياسي.

وفي أعقـاب قيام اتحـاد الدول العـربية، وجـد المؤتمر في هـذا الاتحـاد قوة دعم سيـاسية، يمكن استخـدامهـا في مـواجهـة السلطات البريطانية، حيث قـام بشن حملة عنيفـة ضد قـانون الهجرة من دول الكومنولث الذي أصدرته الحكومة البريطانية. وقد شملت الحملة إضراباً عاماً طالب بوقف العمل بهذا القانون وسحب حق التصويت لغير العرب في المستعمرة وإعطائه لأبنـاء المنـاطق اليمنيـة الـذين حـرم عليهم استخـدام هـذا الحق في الانتخـابـات التشريعيـة. وبسبب ضغط الإضرابـات، وعـدت السلطات البريطانية بـإيقاف الهجـرة من دول الكومنـولث، إلا أنها لم تغير شيئاً في ما يتعلق بالمطالب الأخـرى. وعلى أسـاس حجب حق التصـويت عن غالبيـة اليمنيين، وقف المؤتمـر ضـد إجراء الانتخابـات التشريعية في عـام ١٩٥٩، وقرر مقـاطعتها، حيث فشلت بعـد قيام العمـال بعشرات الاضرابـات، التي بلـغ مجموعها حتى نهاية ١٩٥٩، ٨٤ اضرابـاً، أسفر عنهـا خسارة تبلغ ١٤٨١٨٣ يوم عمل[٤٦].

عـلى اثر هـذه الاضرابات، اتجهت المسـاعي البـريطـانيـة إلى إصـدار قانـون يحرم عـلى نقابـات العمال ممـارسـة حقهـا في الإضراب، وهو ما كان يدعى بـ «قـانون العـلاقات الانتـاجية». وقـد اتخذت غـالبية قيـادة المؤتمر العمـالي موقفـاً يؤيـد وقف الاضرابات، بينما رأت الأقلية اليسارية ضرورة مواصلة النشاط الإضرابي. ولكن، وبغضّ النظـر عن مـوقف غـالبيـة قيـادات

(٤٥) **دراسات في تاريخ الثورة اليمنية**، مصدر سابق، ص ٦١ ـ ٦٢.

(٤٦) عادل رضا، **تطور مسار الحركة**، مصدر سابق، ص ١٣٧.

المؤتمر، فإن النقابات واصلت إضراباتها ضد إصدار القانون. إلا أن السلطات البريطانية أصرت على موقفها، حيث أعلن المندوب السامي البريطاني عن اتخاذ القانون في ١٥ آب ١٩٦٠[٤٧]، كما أوقف اصدار جريدة «العمال» التي يصدرها المؤتمر باسمه. ورداً على اتخاذ القانون، أعلن العمال والموظفون، تلبية لدعوة العناصر اليسارية، إضراباً عاماً استمر ٢٤ ساعة. ولكن القادة النقابيين أوقفوا الإضراب بعد مقابلتهم للمندوب السامي، وعللوا قرارهم بأن المندوب السامي هدد بتسريح العمال، فيما وعده السلاطين بتقديم العدد الضروري من الأيدي العاملة بدلاً من المسرحين[٤٨]. وتسهيلاً لتطبيق القانون، دعت قيادة المؤتمر النقابات إلى عقد اتفاقات ثنائية مع أرباب العمل، منعاً لحدوث اضرابات أخرى[٤٩]. وقد قيّم المندوب السامي البريطاني هيكنبوثام دور قيادة المؤتمر العمالي بقوله:

> «لقد كان هؤلاء «القادة» يعملون بلا كلل بغية التوصل إلى ايقاف الإضرابات ولولا مساعدتهم وتفاهمهم لكانت الأمور سارت بصورة أردأ»[٥٠].

في هذا الوقت (آب ١٩٦٠)، رفع المؤتمر العمالي مذكرة إلى الأمم المتحدة تطالب بوصايتها على عدن كخطوة أولى لتقرير المصير:

---

(٤٧) أحمد عطية مصري، مصدر سابق، ص ١٥٢.

(٤٨) فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ٥٤ ـ ٥٥. نقلاً عن: **نشأة الحركة النقابية ودورها النضالي في جنوب اليمن**، القاهرة، بدون تاريخ.

(٤٩) د. فتحي عبد الفتاح، **تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية**، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٤، ص ٣٧.

(٥٠) فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ٦١.

«على أساس أن بريطانيا قد فشلت في التقيد بميثاق الأمم المتحدة في إدارة المستعمرة»[٥١].

إن شعور القيادة «الإصلاحية» للمؤتمر العمالي، بأهمية الاعتماد على الوسائل السلمية في تقرير مصير المستعمرة، ومراهناتها على علاقاتها بحزب العمال البريطاني، اصطدمت بظهور وتعزز قوة ومكانة تيارات سياسية يسارية مختلفة نجحت في التأثير على عدد كبير من النقابات المنضوية تحت لواء المؤتمر العمالي. وخوفاً من فقدان قيادة المؤتمر دورها السياسي تدريجياً، فقد سعت إلى تشكيل منظمة سياسية موحدة تذيب مختلف الأحزاب في بوتقة واحدة تحت رعايتها. وعلى هذا الأساس، قاد المؤتمر محاولة تشكيل الاتحاد الشعبي في عام ١٩٥٨، والاتحاد الوطني اليمني في عام ١٩٥٩، والتجمع الوطني في عام ١٩٦٠، وتجمع المنظمات الشعبية في عام ١٩٦١. والواضح من تكرار هذه المحاولات، أنها فشلت في تحقيق ذلك الهدف.

إن هدف تجميع القوى والأحزاب الوطنية في منظمة سياسية واحدة، بالإضافة إلى كونه هدفاً لقادة المؤتمر، كان هدفاً مصرياً أيضاً، حيث كانت الحكومة المصرية تقدم دعماً مادياً ومعنوياً لغالبية تلك القوى. وفي سبيل تحقيق التوحيد استضافت القاهرة مؤتمرين للقوى السياسية في اليمن الجنوبي في ١٩٦٠، ١٩٦٢، ضما ممثلين عن المؤتمر العمالي، وحركة القوميين العرب، والاتحاد اليمني، وحزب البعث العربي الاشتراكي (فرع الشمال والجنوب)[٥٢]. إلا أن المؤتمرين كليهما لم يسفرا عن نتيجة تذكر على صعيد تكوين جبهة وطنية

(٥١) سلطان ناجي، مصدر سابق، ص ٤٣.

(٥٢) قحطان الشعبي، مصدر سابق، ص ٢٤٨.

موحدة. وبناءً على هذا الفشل، اتجهت قيادة المؤتمر العمالي إلى تكوين حزب الشعب الاشتراكي، استعداداً للمشاركة في مؤتمر لندن الذي سيعقد في تموز ١٩٦٢، للبحث في مصير ومستقبل «اتحاد امارات الجنوب العربي».

■ حزب الشعب الاشتراكي

إن خشية قيادة المؤتمر العمالي من أن يفلت زمام الأمور من بين أيديها، على أساس امتناع العمال عن تنفيذ أوامرها، وخصوصاً في ما يتعلق بالاضرابات، دفعها إلى أن تدخل ميدان العمل السياسي المباشر بتكوين حزب الشعب الاشتراكي في عام ١٩٦٢، بقيادة عبد الله الأصنج، بدلاً من الاقتصار على العمل النقابي الصرف الذي وجهت إليه ضربات قاسية من قبل السلطات البريطانية.

وهناك من يعتقد أن قيادة المؤتمر العمالي، كانت في الحقيقة، تكتلاً سياسياً، أكثر منها قيادة نقابية، ولكنها استثمرت النقابات كواجهة سياسية لها. وان هذا التكتل لم يعلن عن نفسه رسمياً، كحزب سياسي، إلا في عام ١٩٦٢، عندما أعلن المندوب السامي البريطاني ولي لوس بقرار حكومي، حرية التشكيل الحزبي والسياسي في المنطقة[٥٣]. وان حزب الشعب:

> «جاء بعد أن تبلور الوعي الثوري (قيام أحزاب: البعث، الشيوعي، القوميين العرب) في المنطقة بشكل عام وإحساس بريطانيا بخطورته في المستقبل. وجاء بعد أن أحست بريطانيا بضرورة إشاعة المناخ الديمقراطي الليبرالي... وبعد أن أحس عبد الله الأصنج بخطورة العناصر النقابية الشريفة من أن تطيح به، بعد

---

(٥٣) عبد الواسع قاسم، «ثورة ١٤ اكتوبر في اليمن الجنوبية الشعبية بين التحليل الموضوعي وتقييم صلاح العقاد»، مجلة **الكاتب** (المصرية) ص ٩٩ (حزيران/ يونيو ١٩٦٩)، ص ١٢٤. انظر أيضاً سلطان أحمد عمر، مصدر سابق، ص ٢٣٣.

أن تمكنت من السيطرة على نقابات هامة ـ نقابة مصافي الزيت البريطانية أكبر وأقوى النقابات آنذاك ـ فتوجه للاحتماء تحت مظلة سياسية»[٥٤].

شاركت قيادة الحزب، إلى جانب عبد الله الأصنج أمينه العام، غالبية قيادة المؤتمر العمالي من الأعضاء السابقين في الجبهة الوطنية المتحدة. وقد رفع الحزب شعارات سياسية، كانت في الحقيقة ذات طابع ديماغوجي إذا ما قورنت بالمواقف الفعلية التي كان يتخذها. فقد طرح الحزب في برامجه أنه يتبنى شعارات الحرية والاشتراكية والوحدة. وأن هدفه هو بناء مجتمع اشتراكي تسوده العدالة الاجتماعية. واعتبر الحزب أن اقليم اليمن الطبيعي هو جزء من الوطن العربي، وأن الشعب العربي في اليمن جزء من الأمة العربية، وهو يدعو إلى تحرير اقليم اليمن الطبيعي من الاستعمار والرجعية، ووحدته على أساس ديمقراطي واشتراكي، الأمر الذي يعد مساهمة عملية في وحدة الأمة العربية في دولة عربية واحدة[٥٥].

وقد طالب الحزب، تحقيقاً لهذه الأهداف بزوال الاستعمار بشكل كلي وفوري، وكذلك القواعد المرتكزة على معاهدات غير متكافئة، ورفض تكوين كيان خاص باليمن الجنوبي، ودعا إلى التعجيل في إعادة ربط الجنوب المحتل بالشمال المحرر[٥٦].

إن مفاهيم الحزب السياسية والفكرية والايديولوجية، كانت تقوم في الحقيقة، على أساس خليط من المفاهيم الايديولوجية للناصرية، ولحزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب العمال

(٥٤) عبد الواسع قاسم، المصدر السابق، ص ١٢٥.

(٥٥) حزب الشعب الاشتراكي، **الحزب هو الشعب الاشتراكي**، عدن، ١٩٦٤، ص ٥.

(٥٦) د. محمد عمر الحبشي، مصدر سابق، ص ١١٨.

البريطاني، في آن واحد[٥٧]. فبينما اعتبر الحزب أن «وسائل الانتاج بيد الدولة، أي الشعب، مع الحفاظ على الملكيات الصغيرة بالقدر الذي لا يتعارض مع المصلحة العامة والسياسية الاقتصادية الموجهة»[٥٨]، كنموذج لرأسمالية الدولة، رفع الحزب الشعار الاشتراكي الشهير:

«من كل حسب طاقته وكل حسب عمله»[٥٩].

على أساس هذه المبادىء، تمتع الحزب بتأييد قاعدة شعبية واسعة تألفت من العمال والمستخدمين وصغار الموظفين والتجار والشبيبة المثقفة، وذلك إلى جانب التأييد والدعم اللذين يقدمهما اتحاد نقابات عدن، وهو قاعدة الحزب الأساسية. كما كان للحزب تأثير واسع في أوساط المهاجرين اليمنيين الذين يعيشون في عدن[٦٠]. كما كان للحزب ممثليات في صنعاء وتعز والقاهرة ولندن وبغداد وبلغراد[٦١]، لعبت دوراً مهماً في النشاط الدعائي الذي أكسب الحزب شهرة واسعة في الخارج.

لقد أقام الحزب علاقات وطيدة مع نقابات العمال البريطانية وحزب العمل البريطاني، تجسدت من ناحية بدعوة قيادات هاتين المؤسستين لضيافتهما في عدن[٦٢]، ومن ناحية أخرى بقيام حزب العمال البريطاني بتأهيل الكوادر النقابية العدنية، وإرسال المتخصصين بالتنظيم والعمل النقابي إلى عدن، الأمر

---

(٥٧) د. صلاح العقاد، مصدر سابق، ص ٦٣.

(٥٨) حزب الشعب الاشتراكي، مصدر سابق، ص ١٠.

(٥٩) المصدر السابق، ص ١٣.

(٦٠) الحبشي، مصدر سابق، ص ١٢٠.

(٦١) فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ٥٧.

(٦٢) عبد الواسع قاسم، مصدر سابق، ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

الذي أدى إلى نجاح حزب العمال في توجيه النقابات وجهة مهنية أكثر منها سياسية، وتحديد نشاطاتها ضمن هذا الاطار[٦٣].

إن التأثيرات السياسية المعتدلة التي تركتها العلاقة بحزب العمال البريطاني، شجعت عدداً من السلاطين والتجار العدنيين على التعاون مع حزب الشعب الاشتراكي، وقد نجم عن ذلك تقارب سياسي وصل إلى تقرير إنشاء جبهة موحدة بينه وبين رابطة الجنوب العربي موجهة ضد السلطتين الاستعمارية والاتحادية[٦٤].

وبحكم هذه التأثيرات، وعلى أساس المراهنة على:

«مجيء حكومة العمال التي ستغير مجرى السياسة البريطانية بإعطاء الاستقلال للمنطقة»[٦٥].

عقد الحزب اتفاقاً مبدئياً مع حزب العمال البريطاني يلتزم بموجبه هذا الأخير بالاعتراف بحق شعب اليمن الجنوبي بتقرير مصيره بنفسه عندما يصبح في السلطة، وفي المقابل يقبل حزب الشعب الاشتراكي الذي سيتولى السلطة، بمبدأ تأجير قاعدة عدن للبريطانيين لمدة محددة[٦٦].

وفي الحقيقة، فإن هذا الاتفاق عكس تخلي الحزب، من الناحية الواقعية، عن معظم الشعارات والمواقف السياسية التي كان يدعو لها. ومن أبرزها تخليه عن شعار الوحدة مع اليمن الشمالي (لتكوين اليمن الكبرى)، وذلك باستعداده للموافقة على

(٦٣) د. محمد عمر الحبشي، مصدر سابق، ص ١٣٣.

(٦٤) المصدر السابق، ص ١٢٠.

(٦٥) عبد الواسع قاسم، مصدر سابق، ص ١٢٦.

(٦٦) د. محمد عمر الحبشي، مصدر سابق، ص ١١٩.

استقلال عدن والمحمية على أساس حق تقرير المصير للجنـوب. وبدلاً من «الوحدة الفورية»، التي كان الحـزب يرفعهـا كشعار سيـاسي لـه، وضـع عبـد اللـه الأصنـج رئيس حـزب الشعب الاشتراكي سلّماً من ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة اليمنية حيث قال:

«إن تصوراتنا بالنسبة للمستقبل هي أولاً: الحصول على استقلال كامل، ثم ثانياً، تأتي الوحدة مع الجمهورية العربية اليمنية باعتبار أن اليمن الطبيعي جزء من الوطن العربي، ومن ثم ثالثاً، تكون وحدة اليمن الطبيعية طريقاً للوحدة العربية الشاملة، وإن الوحدة مع الجمهورية العربية ستكون على أساس أننا إخوة وأشقاء»[٦٧].

في بـداية ثـورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، وقف حـزب الشعب مؤيداً للنظام الجمهوري، وأرسل دفاعاً عن الجمهورية، حسبما يقـول الأصنـج، ١٢ ألف مقـاتـل من عمـال الجنـوب لنصرة ثـورة اليمن[٦٨]. إلا أن الحـزب اتخذ مـوقفاً معـادياً للثـورة المسلحة التي فجرتها الجبهة القوميـة في ١٤ اكتوبـر عام ١٩٦٣. وقـد أعلن الحزب، في إحدى وثائقه أنه:

«مع ايمانه الأكيد بأن إجلاء المستعمر عن بلادنا واجب مقدس، فهو لا يؤمن بسفك الدماء حيث يمكن حقنها. ولا يوافق على تخريب الأرض حيث يمكن بناؤها وزرعها. ويعتبر النضال المسلح وسيلة رئيسية للضغط على الاستعمار، من أجل الوصول إلى حلول سياسية أفضل وليس لإحراز انتصار عسكري حاسم على غرار انتصار دولة على دولة، أو دول على دول في حرب من الحروب. ويرفض الوصول إلى المجد الحربي الرخيص على حساب دماء وأرواح الأحرار من القبائل في ردفان ويافع والضالع ودثينة والحواشب دون أن يقدم للقبائل وقطاعات الشعب الأخرى

---

(٦٧) عادل رضا، مصدر سابق، ص ٣٤٨.

(٦٨) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

تخطيطاً لما يمكن أن يضمن تحقيقه. ويرفض أن يرمي بالأرواح والممتلكات في حرب إقلاق لا حرب تحرير فاصلة، دون سيطرة كاملة للنضال ودون معرفة تفاصيل العمليات وأبعاد المعركة، وقبل أن يستفيد الشعب من ظرف دولي قائم يحقق للشعوب المضطهدة أمانيها في الحرية والتقدم»(٦٩).

وفي عام ١٩٦٥، شارك حزب الشعب الاشتراكي بمؤتمر لندن الدستوري الذي فشل في الوصول إلى صيغة لتقرير مصير المستعمرة تتلاءم مع المصالح البريطانية. وعندما بدا أن البريطانيين عاجزون عن البقاء مزيداً من الوقت بفعل تصاعد العمليات المسلحة وإحراز «الجبهة القومية» انتصارات عسكرية كبيرة أسفرت عن تحرير عدد من مناطق الجنوب، وجد حزب الشعب الاشتراكي أنه ما لم يغير موقفه من موضوعة «الكفاح المسلح»، فإن مصيره قد يصبح عرضة للخطر.

لقد أدى تصاعد العمليات المسلحة ضد القوات البريطانية والموظفين البريطانيين، إلى شعور مختلف القوى باختلال توازنها وتماسكها السياسي والتنظيمي الذي نجم بالدرجة الأولى عن فقدانها أعداداً كبيرة من مؤيديها الذين التحقوا بالثورة المسلحة.

وحتى ذلك الوقت (أواسط عام ١٩٦٤) كانت الجمهورية العربية المتحدة تقدم مساعدات فعالة «للجبهة القومية»، إلا أن خوفها من انفراد «الجبهة القومية»، بالدور العسكري والسياسي الأول في جنوب اليمن دفعها إلى السعي من أجل قيام:

---

(٦٩) المصدر السابق، ص ٥٨.

«تجمع لكافة القوى الوطنية في الجنوب لمواجهة بريطانيا»[٧٠].

وعلى أساس هذا التوجه دعت الجامعة العربية ممثلي القوى الوطنية اليمنية الجنوبية إلى عقد لقاء في مقرها بالقاهرة في ٥ تموز ١٩٦٤. وقد حضر اللقاء إلى جانب ممثلي حزب الشعب الاشتراكي ممثلون عن رابطة أبناء الجنوب العربي والمؤتمر الشعبي بحضرموت والاتحاد الشعبي الديمقراطي، بالإضافة إلى السلطان علي عبد الكريم والسلطان أحمد عبد الله الفضلي، وعضوي المجلس التشريعي في عدن عبد القوي مكاوي وعمر شهاب، وكانت نتيجة اجتماع هذه القوى اتفاقهم على القرارات التالية:

أولاً: مواجهة الاستعمار يداً واحدة، والنضال المقدس ضده حتى يتم التخلص من جميع آثاره.

ثانياً: شجب مؤتمر لندن الدستوري الذي عقد في العام نفسه، وتأكيد أن كل ما يصدر عنه لا يلزم الشعب في الجنوب.

ثالثاً: المطالبة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالجنوب المحتل، والإصرار على جلاء القوات البريطانية وتصفية القاعدة العسكرية وإزالة الوجود الاستعماري[٧١].

غير أن هذا اللقاء لم يسفر من الناحية الفعلية عن قيام تجمع وطني «لكافة القوى اليمنية»، ولم يصبح ذلك ممكناً إلا بعد انتهاء أعمال مؤتمر القمة العربي الثالث الذي منح الجمهورية العربية المتحدة نوعاً من التفويض في مواصلة مساعيها من أجل توحيد القوى السياسية في اليمن الجنوبي باتخاذه قراراً يدعو إلى مساندة نضال شعب جنوب اليمن، وقراراً آخر يؤيد

(٧٠) أحمد عطية مصري، مصدر سابق، ص ٢٣٣.

(٧١) حزب الشعب الاشتراكي، مصدر سابق، ص ٢٣ ـ ٢٥.

جهود الجامعة العربية حول توحيد القوى الوطنية الجنوبية.

فعلى إثر القمة العربية الثالثة، عقد ممثلو حزب الشعب الاشتراكي ورابطة أبناء الجنوب العربي ومنظمة تحرير الجنوب اليمني، بالإضافة إلى بعض المستقلين، اجتماعاً جديداً في القاهرة، أقر قيام «منظمة تحرير الجنوب المحتل». ورغم أنه قد تخلى عن حضور اللقاء الاتحاد الشعبي الديمقراطي والمؤتمر الشعبي بحضرموت من ناحية، وعبد القوي مكاوي وعمر شهاب من ناحية أخرى (بعد تعرضهما لضغوط بريطانية)، فقد تم تشكيل قيادة مؤلفة من ٢١ شخصاً بينهم عبد الله الأصنج (عن حزب الشعب الاشتراكي) ومحمد علي الجفري (عن رابطة أبناء الجنوب) وعبده نعمان (عن منظمة تحرير الجنوب المحتل)، وذلك بالإضافة إلى السلطان عبد الكريم والسلطان أحمد عبد الله الفضلي ومحمد عيدروس اليافعي والشيخ أبو بكر بن فريد العولقي. وجاء في دستور المنظمة الجديدة أنها تعمل من أجل: الاستقلال والتحرير ووحدة الجنوب، وحق الشعب في تقرير المصير، وحق اختيار نظام الحكم والوحدة في الاطار العربي. كما قرر الدستور استخدام كافة أشكال النضال الوطني لتحقيق هذه الأهداف»[٧٢].

لقد كانت مساعي حزب الشعب الاشتراكي بقيام «منظمة تحرير جنوب اليمن المحتل»، وتبنيها من الناحية النظرية أسلوب الكفاح المسلح، تهدف من ناحية إلى المزايدة السياسية على «الجبهة القومية»، ومن ناحية أخرى، لتشكيل قوة ضغط عسكرية على سلطات الاحتلال البريطانية تسمح بتسليمه السلطة في آخر المطاف، عندما يقرر البريطانيون الرحيل عن

(٧٢) احمد عطية مصري، مصدر سابق، ص ٣٤٠.

المستعمرة. ومع ذلك، فإن «منظمة التحرير» لم تلبث أن تحولت إلى كيان هزيل بسبب الصراعات الداخلية التي جرت بين أعضاء قيادتها، خصوصاً أن بعض أعضاء هذه القيادة كان يرفض تبني أسلوب الكفاح المسلح في مواجهة البريطانيين، بينما كان بعضهم الآخر يعول على أن البريطانيين سيعملون على تسليمهم السلطة قبل الرحيل. ولقد شعرت الجمهورية العربية المتحدة أن هذه الخلافات والصراعات تبعد، كلما مضى الوقت، الأطراف المشاركين في المنظمة عن قضيتهم الأساسية وتجعل من دورهم ثانوياً ومهدداً بالفناء، لذا دعت إلى اجتماع جديد عقد في ١١ آذار ١٩٦٥ شارك فيه ممثلون عن حزب الشعب الاشتراكي ورابطة أبناء الجنوب والمؤتمر العمالي، وذلك إلى جانب ممثلين عن «الجبهة القومية». وقد انفض الاجتماع دون تحقيق نتيجة تذكر. حيث طغى على المشاركين، شعور بأن «الجبهة القومية» ستتصدر القيادة، بوصفها أكبر التنظيمات وأقواها، وأكثر نفوذاً في المناطق، بينما أصر ممثلو «الجبهة القومية» على إبعاد السلاطين من أي تجمع وطني هدفه القضاء على الاحتلال والسيطرة البريطانية عن طريق ممارسة الكفاح المسلح.

وفي أوائل كانون الثاني ١٩٦٦ وجهت القاهرة دعوة جديدة إلى عقد لقاء يتناول موضوع الوحدة الوطنية بين حزب الشعب الاشتراكي والجبهة القومية. وتلبية لهذه الدعوة غادر إلى القاهرة رئيس اللجنة التنفيذية للجبهة القومية قحطان الشعبي، برفقة ثلاثة أعضاء من المجلس التنفيذي هم: علي السلامي وطه مقبل وسالم زين، ولكن قحطان الشعبي رفض عقد اللقاء مع عبد الله الأصنج وعبد القوي مكاوي. وبدا للأجهزة المصرية التي سعت من أجل عقد اللقاء أن جهودها ستبوء بالفشل، فقررت ممارسة شتى الضغوط على أعضاء وفد الجبهة القومية، الأمر الذي أدى إلى نجاحها في استقطاب

السلامي ومقبل وزين، حيث وقع الأول، بصورة منفردة اتفاقاً بدمج «منظمة التحرير» و «الجبهة القومية» وقيام جبهة جديدة باسم «جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل». وذلك دون موافقة أو حتى معرفة أعضاء اللجنة التنفيذية «للجبهة القومية» الذين كانوا «في الداخل»[٧٣]. حيث بدا الأمر وكأنه مؤامرة دبرتها الأجهزة المصرية بهدف تقويض الجبهة القومية[٧٤].

ولقد تلقت «جبهة التحرير» دعماً مصرياً واسعاً. وعلى الرغم من انسحاب «الجبهة القومية» من «جبهة التحرير» بعد وقت قصير، إلا أن «جبهة التحرير» احتفظت باسمها كما حظيت وحدها بالدعم المصري الذي كان موزعاً، من قبل، بين «الجبهة القومية» و «منظمة التحرير»[*].

■ الاتحاد الشعبي الديمقراطي

تأسس «حزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي» في عام ١٩٥٣ في عدن[٧٥]، بقيادة عبد الله باذيب الذي نجح في اجتذاب عدد قليل من الطلبة والمثقفين الذين تأثروا بأفكار «الاشتراكية العلمية ـ الماركسية اللينينية»، وذلك كحزب سري يعمل في إطار «رابطة أبناء الجنوب العربي» التي ضمت تيارات فكرية وسياسية متعددة. وقد حافظ الحزب على سرية نشاطه حتى بعد خروج عبد الله باذيب من الرابطة.

---

(٧٣) د. فتحي عبد الفتاح، مصدر سابق.

(٧٤) سلطان أحمد عمر، مصدر سابق، ص ٢٤٦.

(*) سنتناول نشوء وتطور وانهيار «جبهة التحرير» في قسم خاص في الفصل الثالث (في إطار نشوء وتطور الجبهة القومية). على اعتبار أنه يصعب معرفة الدور الذي قامت به «جبهة التحرير» وكذلك أسباب نشوئها والتغييرات التي جرت عليها، خارج الإطار التاريخي للدور الذي لعبته «الجبهة القومية».

(٧٥) **دراسات في تاريخ الثورة اليمنية**، مصدر سابق، ص ٦٣.

وقد اعتمد باذيب في إنشائه للحزب بالدرجة الأولى، على نشاطه ككاتب وصحفي عمل على ترويج أفكاره الاشتراكية في عدة صحف ومجلات، مثل مجلة «المستقبل» التي أسسها في عام ١٩٤٩، عندما كان ما يزال طالباً في السنة الأولى في المدرسة الثانوية(*)، أو صحيفة «النهضة» الأسبوعية التي عمل فيها محرراً فسكرتيراً لتحريرها، وذلك حتى احتجابها عن الصدور في عام ١٩٥٥(٧٦).

والحقيقة، فإنه حتى عام ١٩٦١، كان «حزب الاتحاد الشعبي» مجرد مجموعة صغيرة من المثقفين، لم تستطع أن تلعب دوراً بارزاً كحزب سياسي متميز، بقدر ما كانت تنشط بصفة فردية في إطار «رابطة أبناء الجنوب» أو في العمل بين النقابات. على أن الشيء المميز في ذلك هو أن هذه المجموعة، عدا عن التفافها حول أفكار الماركسية اللينينية، لم تضع لنفسها برنامجاً سياسياً أو نظاماً داخلياً. عدا هذا، فإن دورها الرئيسي كمجموعة، ظل متعلقاً إلى حد كبير بجهود ونشاط زعيمها: عبد الله باذيب.

إن عدة عوامل، جعلت الحزب محصوراً بين أعداد قليلة من المثقفين والطلبة، وهي:

أولاً، التخلف الثقافي والسياسي الذي كان سائداً في مستعمرة عدن.

ثانياً، تأثير الأفكار والآراء الدينية بين مختلف الأوساط الاجتماعية، وسيطرتها المطلقة في الريف، الأمر الذي منع

(*) توقفت عن الصدور بعد عامين بسبب صعوبات مالية. وقد كانت منبراً أدبياً وفكرياً للعديد من كتاب ومثقفي ذلك الوقت.

(٧٦) عبد الله باذيب، **كتابات مختارة**، الجزء الثاني. (سطور مضيئة من حياة القائد الراحل)، دار الفارابي، بيروت، ص ٢١٨.

الحزب من أن يجد له أنصاراً ومؤيدين في المحميات.

ثالثاً، عداء مختلف الفرق والتيارات السياسية للشيوعية، بما في ذلك عداء حركة القوميين العرب، في اليمن، الذي ترافق مع موجة العداء الكبيرة التي كانت تسود المنطقة في ذلك الوقت ضد المنظمات الماركسية[٧٧].

وقد استمر هذا الموقف (المعادي للماركسية) حتى عام ١٩٦٢، حيث كتب أحد زعماء حركة القوميين العرب وهو قحطان الشعبي في جريدة «الثورة» الصادرة في الأول من شباط ١٩٦٢: إنه تلزم لأجل إقامة تكتل للقوى الوطنية عدة شروط هي:

أولاً، أن توضع مصالح الشعب العربي في اليمن والأمة العربية فوق المصالح الحزبية أو الأنانية.

ثانياً، أن يضم هذا التكتل عناصر عربية عقائدية.

ثالثاً، أن تبعد عناصر سلبية وانتهازية وشيوعية[٧٨].

إن مجمل هذه الأسباب والمواقف، أدى إلى بقاء نشاط الحزب سرياً وضيق النطاق في آن واحد. إلا أن ذلك لم يمنع من أن يؤدي عبد الله باذيب نشاطاً فكرياً وسياسياً وثقافياً مهماً خلال هذه المرحلة. ففي أيلول ١٩٥٥ حوكم باذيب بتهمة «اثارة الكراهية والعداء ضد الحكومة وبين الطوائف وطبقات السكان». وقد كانت تلك هي أول محاكمة سياسية تشهدها عدن. وكانت على اثر مقالة كتبها باذيب بعنوان «المسيح الجديد

(٧٧) عدة مصادر، منها: د. فتحي عبد الفتاح، مصدر سابق، ص ٢٤. نقلاً عن عبد الفتاح اسماعيل، **فكر الثورة** (الثوري، ١٤ تشرين، ١٩٧١).

(٧٨) فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ٦٤.

الذي يتكلم الانكليزية»[79] رد فيها على دعوات الصحافة العدنية إلى تسامح اليمنيين بين بعضهم البعض وتصالحهم مع الاستعمار. وقد أثارت محاكمة عبد الله باذيب غضباً شعبياً أجبر سلطات الاحتلال على الاكتفاء بتعهد قدمه باذيب «بحسن السلوك لمدة خمس سنوات» مشفوعاً بكفالة مالية قدرها ٢٠٠٠ شلن.

في عام ١٩٥٧ شكل عبد الله باذيب «ندوة أنصار الأدب الجديد» تلتها «جبهة الكتاب الأحرار» كمنابر ثقافية للكفاح ضد الاستعمار. ولكنها سرعان ما تفككت، من ناحية، بسبب اتهامها بالشيوعية، ومن ناحية أخرى بسبب تشكيل «الرابطة القومية للكتاب العرب» التي دعت الأدباء إلى رفض التعاون مع الشيوعيين وذلك في بند خاص في نظامها الداخلي[80].

في أواخر عام ١٩٥٨ اضطر عبد الله باذيب للهرب إلى تعز، بعد أن تبين له ولعدد من رفاقه بأن السلطات في عدن تنوي إعادة اعتقاله، بسبب عدم التزامه «بتعهد حسن السلوك». ولقد استثمر عبد الله باذيب وجوده في تعز بتشكيل فرع لاتحاد الشعب الديمقراطي في اليمن الشمالي، كما افتتح هناك مكتباً باسم «مكتب تحرير الجنوب اليمني المحتل». كما أصدر مجلة الطليعة. وقدم بالتعاون مع محمد عبده نعمان برامج إذاعية موجهة من تعز دعت إلى مكافحة السيطرة الاستعمارية في عدن وإلى القضاء عليها وتحرير البلاد[81].

---

(٧٩) انظر: عبد الله باذيب، **كتابات مختارة**، الجزء الأول، دار الفارابي، بيروت، ص ٩٤.

(٨٠) **التطور المعاصر للبلدان العربية**، تاليف هيئة العلوم الاجتماعية والعصر، أكاديمية العلوم السوفييتية، موسكو، ١٩٨٣، ص ٤٨.

(٨١) انظر: د. عبد الله باذيب، **كتابات مختارة**، الجزء الثاني، مصدر سابق، الصفحات بين ٢١٧ ـ ٢٤٣ (سطور مضيئة من حياة القائد الراحل).

في عام ١٩٦١ عاد عبد الله باذيب إلى عدن، بقصد الاستفادة من سماح السلطات الاستعمارية بإنشاء أحزاب سياسية علنية. ففي ٢٢ تشرين الأول من ذلك العام، انعقد المؤتمر التأسيسي «للاتحاد الشعبي الديمقراطي» الذي كون أول تنظيم سياسي علني للماركسيين في اليمن الجنوبي. وقد أصدر المؤتمر «ميثاقاً وطنياً» كان بمثابة البرنامج السياسي الأول للاتحاد[٨٢].

وقد حدد الميثاق أهداف ومبادىء الاتحاد السياسية بأنه، «يناضل من أجل انجاز مهمات حركة الشعب اليمني الهادفة إلى التحرر الوطني والوحدة اليمنية والديمقراطية، ومن أجل الإسهام بقسطنا في بناء الوحدة العربية الشاملة، على أسس صحيحة متحررة»... وقد اعتبر الاتحاد أنه «تجمع وطني وليس حزباً، وهو يقبل ويرحب بأي عنصر وطني مستقل يؤمن بمبادىء الاتحاد ويتبنى الميثاق الوطني كبرنامج للعمل»[٨٣].

وحسب الميثاق، فقد اعتبر الاتحاد:

«أن الكفاح بحزم ضد الاستعمار وعملائه في الجنوب اليمني المحتل.. من أجل التحرر الوطني التام والوحدة اليمنية يستلزم:

«أ ـ النضال من أجل حق شعبنا في الجنوب في تقرير مصيره في جو حر، بعيداً عن أي نفوذ أجنبي.

«ب ـ ادانة ومقاومة المشاريع الاستعمارية الهادفة إلى تثبيت التجزئة وإطالة أمد الاستعمار في المنطقة مثل مشروع الحكم الذاتي المزعوم لعدن وما يسمى باتحاد امارات الجنوب العربي.

«ج ـ النضال من أجل تصفية القواعد العسكرية ومنع اتخاذ عدن

(٨٢) **التطور المعاصر للبلدان العربية**، مصدر سابق، ص ٤٩.

(٨٣) انظر: نص الميثاق الوطني في: عبد الله باذيب، **كتابات مختارة**، الجزء الثاني، الصفحات بين ١٨١ ـ ١٩٠.

قاعدة للحرب ومنطلقاً لضرب الحركات التحررية في البلدان الأخرى وتهديد السلام في العالم.

«د ـ الوقوف ضد القوانين المقيدة لحريات الجماهير الشعبية وعلى الخصوص الطبقة العاملة... والنضال لتحقيق مطالبها العادلة في شروط عمل أحسن وحياة أفضل.

«هـ ـ مقاومة الهجرة الأجنبية.

«و ـ محاربة السياسات والأنظمة الاقطاعية والاستعمارية في ما يسمى المحميات، وتأييد نضالات المزارعين[٨٤].

وفي ما يتعلق بالعمل «من أجل صيانة استقلال الشمال»، دعا الميثاق إلى «ممارسة الضغط على حكومة الشمال الحاضرة لاتخاذ موقف ايجابي من الاستعمار والاستجابة لأصوات الشعب، وإدانة سياسة الاضطهاد ضد الشعب.. والوقوف ضد التسلل الغربي الاستعماري ـ الأميركي تحت مختلف الأشكال الاقتصادية... والوقوف ضد الأطماع التوسعية للرجعية العربية (السعودية) في اليمن... وإنهاء الحكم الفردي المطلق كتمهيد لإجراء انتخابات عامة لانتخاب جمعية تأسيسية تضم دستوراً ديمقراطياً يضمن حريات الشعب... وانتهاج سياسة تحررية معادية للاستعمار واتباع سياسة الحياد الايجابي والتعايش السلمي... وتوثيق العلاقات مع الدول العربية المتحررة... وتحقيق الاستقلال الاقتصادي... والتقدم الاجتماعي ـ برفع مستوى حياة الشعب... وإعادة بناء أجهزة الادارة والجيش والشرطة على أسس جديدة... وإطلاق الحريات الديمقراطية وفي مقدمتها حرية التنظيم السياسي الحزبي والنقابي»[٨٥].

كما دعا الميثاق في ما يتعلق بقضية الوحدة إلى:

«تأكيد مبدأ الوحدة قولاً وعملاً وشجب جميع الشعارات المضللة

---

(٨٤) انظر المادة الأولى من الميثاق.

(٨٥) انظر المادة الثانية من الميثاق.

وغير الموضوعية... وفضح محاربة التيارات الانقسامية والاتجاهات اليمينية في صفوف الحركة الوطنية...»[٨٦].

كما دعا الميثاق إلى دعم:

«التضامن الكفاحي بين شعوبنا العربية خاصة وشعوب آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية وجميع قوى التحرر والسلم في العالم. وتأييد جميع الجهود الرامية إلى صيانة السلم العالمي»[٨٧].

ودعا الميثاق إلى نبذ الانقسام في صفوف الحركة الوطنية، معتبراً أن قيام الجبهة الوطنية على أسس ديمقراطية يستلزم، حسب الميثاق:

«خوض نضال فكري وسياسي عنيد ضد الانتهازية والاتجاهات الانقسامية وضد المفاهيم الخاطئة والتيارات اليمينية... تلك المفاهيم والتيارات التي أدت إلى حرف الحركة النقابية عن الطريق الصحيح، وطمس أهداف الشعب الحقيقية، وإلى تعثر الحركة الوطنية، وانتكاستها، وعاقت قيام الوحدة الوطنية».

وقد اعتبر الاتحاد الشعبي الديمقراطي أن الدعوة (المضادة) والقائلة بتشكيل «تنظيم قومي موحد» على أساس غير ديمقراطي، وبمعزل عن بعض الجماعات الأساسية في الحركة الوطنية:

«لا يخدم في الواقع أي غرض قومي ولا يحل المشكلة (مشكلة الوحدة الوطنية)، بل يزيدها تعقيداً وتفاقماً»... مؤكداً أن «الجبهة الوطنية الديمقراطية - وليس التنظيم القومي المزعوم - هي الحل وهي السبيل الوحيد لتحقيق ما نصبو إليه من تحرر ووحدة وديمقراطية وتقدم»[٨٨].

---

(٨٦) انظر المادة الثالثة من الميثاق.

(٨٧) انظر المادة الرابعة من الميثاق.

(٨٨) انظر مقدمة الميثاق الوطني.

على أية حـال لم يستطع الاتحـاد نشر ميثاقـه الوطني إلا بعـد صعـوبات كبـيرة، حيث رفض معظم الصحف ودور النشر نشره أو طبـاعته عـلى اعتبار أن الاتحـاد «يضم عنـاصر مشبـوهـة العقيدة».

في العـام نفسه الـذي عقد فيـه المؤتمـر التـأسيسي لـلاتحـاد (١٩٦١)، أنشأ الاتحاد منظمـة شبابيـة هي «المنظمة المتحـدة للشبيبة اليمنية»(*) ترأسها عبد الله عبد الحميد السلفي، حيث بـرزت كتنظيم اجتمـاعي وثقـافي وطني (كـان مقـرهـا الشيـخ عثمان)، اهتمت بالنشاطات الفكـرية والثقـافية عن طـريق عقد الندوات وإلقاء المحـاضرات، كما افتتحت صفـوفاً لمحـو الأمية بين العمال والفقراء.

في عام ١٩٦٢، أرسل الاتحاد أعداداً من المتطوعين لـدعم ثورة الشمال. معتبراً أن:

«المهمة الأساسية المطروحة الآن هي صيانة الجمهورية العربية الفتية وضمان سيرها في طريق التطور الوطني المستقل والاستقلال الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والديمقراطي...»(٨٩).

ودعا بيان للاتحاد قيادة الثورة اليمنية إلى:

«تصفية أعمدة الحكم البائدة ومصادرة أراضيها وممتلكاتها، وتكوين فرق المقاومة الشعبية(**) في كل مدينة وقرية، والاستناد

(*) دمجت فيما بعد إلى جانب المنظمة الطـلابية لحـزب الطليعة الشعبيـة، مع الاتحـاد الوطني لطلبة اليمن، لتشكيل اتحاد الشباب اليمني الديمقراطي (اشيد).

(٨٩) عبد الله باذيب، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٢٣١.

(**) يذكر ان الشيوعيين العراقيين لعبوا دوراً ملحوظـاً في تدعيم نشـاط الحزب، حيث أرسلوا، أيام كانوا يشكلون قوة سياسية بارزة في العراق، منـدوبين إلى اليمن الجنـوبي، عملوا على انشاء حلقات دراسية لأعضاء الحزب، وعلى مدّه بما تراكم لديهم من خبرة في العمل السياسي. حتى أن الدعوة إلى تكوين «فرق المقاومة الشعبية» كانت امتـداداً لفرق مسلحة بالاسم نفسه في العراق كان يوجهها الحزب الشيوعي العراقي نفسه.

الكامل إلى الجماهير الشعبية وتعبئة طاقاتها الثورية وإطلاق حرياتها الديمقراطية... وتصفية مواقع الشركات والاحتكارات الأجنبية، والوقوف ضد المشاريع والمساعدات الأميركية، وتعزيز التعاون الاقتصادي مع البلدان الاشتراكية، وبناء القطاع العام وتشجيع الرأسمال الوطني، وتحقيق النهضة التعليمية والثقافية، وإصلاح الجهاز الإداري والقضائي، والقضاء على الاقطاع، وتحقيق الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي على الفلاحين وتوفير وسائل الاستثمار والري لهم».

كما طالب البيان مساندة الثورة:

«لنضال الشعب في الأجزاء اليمنية الأخرى»[٩٠].

وعندما اندلعت الثورة المسلحة في جبال ردفان في ١٤ تشرين الأول ١٩٦٣، اتخذ الاتحاد الشعبي موقفاً مسانداً وداعماً للثورة التي اعتبر أنها جاءت:

«نتيجة تطور طبيعي للحركة الوطنية في الجنوب، وامتداداً متطوراً لثورة الشمال، وجزءًا من الثورة العربية الشاملة، وجزءًا من الثورة العالمية المعادية للاستعمار والامبريالية والاستعمار الجديد والرأسمالية، كنظام اقتصادي»[٩١].

كما وصفها الاتحاد بأنها:

«ثورة وطنية تحررية ديمقراطية معادية للاستعمار والاقطاع والرجعية. وهي أيضاً ثورة شعبية، من حيث أنها تتوجه أساساً لتحرير الشعب من السيطرة الاستعمارية والاقطاعية ومظالم العهد القديم، وتنغمر في تيارها جموع الفلاحين والعمال وسائر الجماهير الشعبية الكادحة»[٩٢].

---

(٩٠) المصدر السابق، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢.

(٩١) وثيقة بعنوان: **وجهة نظر حول المرحلة الراهنة: ثورة ١٤ اكتوبر، طبيعتها مهماتها، وآفاق المستقبل**، ص ١٩٨.

(٩٢) المصدر السابق، ص ٢٠٤.

إن الموقف المؤيد للثورة المسلحة، يبدو أنه لم يشجع، في بادىء الأمر، قيادة الجبهة القومية على إقامة علاقة مباشرة بينها وبين الاتحاد الشعبي الديمقراطي. وربما كان ذلك بحكم تأثير عاملين:

الأول، معارضة التعاون مع الشيوعيين، من قبل بعض العناصر القيادية في الجبهة القومية، وعلى رأسها قحطان الشعبي.

والثاني، ان موجة العداء للشيوعية التي انتشرت في مختلف أرجاء العالم العربي، شملت مصر أيضاً التي كانت تقدم الدعم للجبهة القومية. لذلك، وحسماً للتناقض، قرر باذيب ورفاقه تجميد العمل باسم تنظيمهم «الاتحاد الشعبي الديمقراطي» سعياً وراء المساهمة بقسطهم في الثورة من ناحية، ومن ناحية أخرى، لإزالة موانع الالتقاء وتسهيل امكانية التلاحم مع التنظيم القائد للثورة[٩٣]. وكانت تلك تضحية كبيرة تجاوزت بوضوح التعصب الحزبي الضيق لخدمة المصلحة الوطنية العليا.

ومع استمرار العمل في إطار الثورة، تحت قيادة الجبهة القومية، من جهة، ومن خلال «المنظمة المتحدة للشبيبة اليمنية» من جهة أخرى، أصدر عبد الله باذيب في عام ١٩٦٥ صحيفة «الأمل» الأسبوعية التي جعلها منبراً للدفاع عن الثورة على جبهتين: جبهة الصراع مع الاستعمار البريطاني، وعملائه ومخططاته السياسية، وجبهة الصراع مع القوى السياسية التقليدية[٩٤].

في عام ١٩٦٦، رفض عبد الله باذيب ورفاقه محاولات تشكيل

---

(٩٣) المصدر السابق، ص ٢٣٣.

(٩٤) المصدر السابق، ص ٢٣٤.

منظمة بديلة عن «الجبهة القومية» بزعامة التيارات «الانتهازية الاصلاحية» التي مثلها عبد الله الأصنج. كما وقف ضد عملية الدمج القسري التي أسفرت عن تشكيل «جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل». وأيد من خلال نشرات وبيانات صحيفة «الأمل»، الجهود التي كانت تبذل من أجل انسلاخ الجبهة القومية عن جبهة التحرير، وعودتها إلى العمل المستقل.

ومنذ مطلع عام ١٩٦٦، تعرض أعضاء ومؤيدو الاتحاد الشعبي الديمقراطي ومنظمة الشباب التابعة له إلى حملة إرهاب واعتقالات وحشية وعمليات اغتيال طالت عبد الله السلفي الذي كان رئيساً لمنظمة الشباب المتحدة ورئيساً لنقابة عمال وموظفي البنوك، وذلك في ٢٨ نيسان ١٩٦٦. كما اغتيل في ٣ نيسان عام ١٩٦٧ نجيب عبد الله السيف الذي كان أحد قادة اتحاد طلبة جنوب اليمن المحتل، وكان قريباً من منظمة الشبيبة. وفي هذه الفترة، تعرض باذيب نفسه إلى محاولة اغتيال بإلقاء قنبلة على منزله حيث ترافقت هذه المحاولة مع عملية تهديم لمطبعة صحيفة «الأمل» التي كان يصدرها باذيب.

ومنذ اغتيال السلفي، أصبح اسم منظمة الشبيبة المتحدة «منظمة السلفي للشباب» التي واصلت العمل كغطاء لنشاط الاتحاد الشعبي، وذلك منذ عام ١٩٦٩، حيث لم يكن باستطاعة الاتحاد في ظل تلك الظروف، وفي ظروف تحريم العمل السياسي لغير الجبهة القومية (١٩٦٧ ـ ١٩٦٩)، أن ينشط بصورة علنية[٩٥].

بعد انتصار الثورة في عام ١٩٦٧، أصدرت المجموعة الماركسية

(٩٥) **التطور المعاصر للبلدان العربية**، مصدر سابق، ص ٥٤. انظر أيضاً: ل. فالكوفا: **السياسة الاستعمارية في جنوب اليمن**، ترجمة عمر الجادي، مطابع مؤسسة ١٤ اكتوبر، عدن، ١٩٧٨، ص ٧٨ وص ٨٦.

بقيادة عبد الله باذيب وثيقة موقعة باسم «رفاق الشهيد السلفي» حول مهمات وآفاق تطور ثورة ١٤ أكتوبر، وضعت فيها تصوراً لطبيعة المهام الراهنة المستقبلية التي تواجه الثورة، حيث رأت:

«إن مهمة الطلائع الآن هي إنجاز أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية... في سبيل وضع البلاد على عتبة التحول الاشتراكي. ولقد أسقطت ثورتنا النظام الاستعماري الرجعي شبه الاقطاعي، وبقي عليها أن تجتث أسس هذا النظام وجذوره الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... وان المهمات الرئيسية لثورتنا، بوصفها ثورة تحررية ديمقراطية، هي إقامة حكم وطني تقدمي أساسه تحالف قوى الشعب الثورية، من عمال وفلاحين وقوى ثورية، وتصفية مراكز الاستعمار ومؤسساته الاقتصادية، وتصفية الاقطاع ومخلفاته في الريف، وتصنيع البلاد بواسطة العون الاشتراكي، وتطوير مستوى معيشة الشعب وصحته وتلبية حاجاته المادية والثقافية، واطلاق الحريات الديمقراطية لقوى الشعب الثورية، وتشجيع مبادرات الجماهير.

«إن تحقيق هذه المهمات يستلزم أن تسير البلاد في طريق التطور الوطني الديمقراطي، طريق التطور اللارأسمالي... فهو الطريق الوحيد الذي يتفق مع مصالح شعبنا ويستجيب لأهداف ثورتنا ويمهد الطريق لبناء الاشتراكية».

وقد طرحت الوثيقة، لأول مرة فكرة قيام تنظيم سياسي واحد يجمع بين كل الفصائل الثورية التي ساهمت بتحقيق الثورة. فقد جاء في الوثيقة:

«إن السير ببلادنا في طريق الثورة الوطنية الديمقراطية ونحو الاشتراكية، يتطلب وحدة وتلاحم جميع القوى والفصائل الثورية والتقدمية في البلاد، في إطار تنظيمي واحد يسترشد بمبادىء الاشتراكية العلمية. ومثل هذا التنظيم هو وحده القادر على قيادة الثورة إلى أهدافها الساطعة، وهو الشكل المناسب للديمقراطية في بلادنا، فلا توجد في بلادنا تقاليد حزبية متأصلة، فخلال الكفاح

المشترك التحمت عملياً، جميع فصائل الثورة والتقدم في مجتمعنا وأسهمت جميعها في الثورة المسلحة وانتصارها. ولقد كان التطور المنطقي والطبيعي للثورة، يحتم أن تلتحم هذه الفصائل عضوياً في تنظيم واحد. وإذا كان قد تعذر ذلك قبل انتصار الثورة المسلحة، فليس هناك ما يمنع ذلك الآن... بل يجب أن لا يكون هناك ما يمنع ذلك...».

ورأت الوثيقة في مقابل هذه الدعوة:

«إن أية محاولة من قبل أية جهة للاستئثار بالعمل الوطني واحتكار العمل السياسي وحرمان أية فصيلة ثورية تقدمية من ممارسة حقها في العمل الوطني والبناء الثوري، مثل هذه المحاولة ستضر بالتطور الديمقراطي في بلادنا وتجمد ديالكتيك التطور المنطقي والطبيعي للثورة، بل إن من شأن ذلك أن يؤدي، إما إلى غلبة الأفكار اليمينية والمحافظة، أو إلى التخبط ونشر البلبلة والتشويش في أذهان الناس والشباب والسقوط في أوهام البرجوازية الصغيرة... إن مصلحة ثورتنا تتطلب التخلي عن الأفكار الحزبية الضيقة وعن عوامل الحذر والخوف من انطلاقة الجماهير، والتخلص من كل ما هو من طبائع وصفات البرجوازية الصغيرة صاحبة الأوهام الضارة، عن امكانية بناء الاشتراكية بدون الاشتراكيين وفي غياب حزب طليعي يسترشد بمبادىء الاشتراكية العلمية»[٩٦].

في ٢٠ آذار عام ١٩٦٨، قامت «حركة مارس الرجعية» بقيادة «عقداء الجيش» التي حاولت إبعاد العناصر اليسارية في قيادة «الجبهة القومية» عن ممارسة دورها في السلطة. فوقفت المجموعة الماركسية بقيادة عبد الله باذيب التي ركزت نشاطاتها السياسية عبر منظمة الشبيبة، ضد الحركة وضد السياسات اليمينية للسلطة، الأمر الذي أدى إلى اعتقال باذيب

(٩٦) **وجهة نظر حول المرحلة الراهنة، ثورة ١٤ اكتوبر طبيعتها، مهماتها، وآفاق مستقبلها**، ص ١٩٥ ـ ٢١٤ من عبد الله باذيب، الجزء الثاني، مصدر سابق.

وعدد من رفاقه إلى جانب القيادات والعناصر اليسارية في قيادة تنظيم الجبهة القومية. ولكن الاعتقال والنضال المشترك ضد سلطة قحطان الشعبي، بالإضافة إلى تاريخ طويل من العلاقة والتعاون مع العناصر اليسارية للجبهة القومية، ساهم إلى حد كبير في تقريب وجهات النظر حول آفاق الثورة ومستقبلها، وفي رفع مستوى التفاهم بين هذه العناصر ومجموعة عبد الله باذيب. وقد أعطى ذلك أولى ثماره بعد أن جرت الحركة التصحيحية في ٢٢ حزيران ١٩٦٩ حيث انفتحت إمكانات واسعة للتعاون المشترك داخل الجبهة القومية وخارجها.

وفي نهاية عام ١٩٦٩ عين باذيب وزيراً للتربية والتعليم. ومع بداية النصف الثاني من عام ١٩٧٠ بدأ الحوار بين ممثلي الاتحاد الشعبي الديمقراطي (أو منظمة الشبيبة الديمقراطية) وقيادة الجبهة القومية، بهدف تكوين الحزب الطليعي الموحد. ومع أن الحوار استمر خمس سنوات (وقع اتفاق الوحدة في ٥ شباط ١٩٧٥)، إلا أنه لم تكن هناك خلافات جدية وكبيرة بين أطراف الحوار(*) على أن القضية الأساسية التي كان يجري الحوار بشأنها هي:

> «تشكيل لجنة من كل من الجبهة القومية والشبيبة في الفترة الانتقالية، لتعمل على ترتيب أوضاع أفراد الشبيبة في إطار الجبهة القومية، وعلى أساس الإعداد الجاد لبناء الطليعة للاقليم اليمني كله»(٩٧).

(*) إلى جانب الاتحاد الشعبي الديمقراطي، والجبهة القومية، فقد شارك في الحوار: حزب الطليعة الشعبية (البعث سابقاً) والتنظيم الشعبي للقوى الثورية (الجناح العسكري لجبهة التحرير سابقاً) الذي انسحب من الحوار منذ بدايته الأولى.

(٩٧) د. محمد علي الشهاري، **الثورة في الجنوب والانتكاسة في الشمال**، دار ابن خلدون، ١٩٧٢، ص ٢٢٠.

وجاء في محاضرة ألقاها عبد الله باذيب في أحد مقرات الجبهة القومية في العاصمة في ١٩٧١/٣/٢٠:

«إن الصيغة الوحيدة والأصلح لتوحيد قوى شعبنا هي صيغة التنظيم الموحد، وان الأساس الأول يجب أن يقوم على المشاركة، إذ أن تنظيم الجبهة القومية ليس فقط هو التنظيم الحاكم، وإنما هو التنظيم الأكبر حجماً، وهو الذي قاد النضال المسلح في البلاد، وإن المشاركة في جميع التراكيب التنظيمية تتعلق فعلاً بالتحام واندماج التنظيمات الأخرى مع التنظيم الحاكم في تنظيم واحد، على أن تكون هناك مرحلة انتقالية معينة تؤدي فيما بعد إلى مؤتمر عام، مع الأخذ بعين الاعتبار واقع بلادنا في ترجمة التحالف الوطني الديمقراطي، والاستفادة من التجارب المماثلة في البلدان الأخرى»[٩٨].

في عام ١٩٧٢، عين باذيب وزيراً للثقافة والسياحة (بعد تقسيم وزارة الثقافة والاعلام إلى وزارتين). وبعد قيام التنظيم السياسي الموحد للجبهة القومية في عام ١٩٧٥، اختير باذيب عضواً في اللجنة المركزية للجبهة القومية وفي مكتبها السياسي وسكرتيراً لدائرة الثقافة والإعلام في سكرتارية اللجنة المركزية.

في عام ١٩٦٨، شكل باذيب أول لجنة يمنية للسلم، ضمت عدداً من الشخصيات الوطنية اليمنية. فاعتقل لبضع ساعات عند الإعلان عن قيام اللجنة من قبل أجهزة سلطة قحطان الشعبي. وبعد الحركة التصحيحية تمكن باذيب من حضور العديد من مؤتمرات السلم والتضامن العالمية. وفي هذا العام نفسه اختير عضواً في مجلس السلم العالمي. وفي عام ١٩٧٤ انتخب عضواً في الهيئة الرئاسية لمجلس السلم العالمي. وعندما تشكل المجلس اليمني للسلم والتضامن في اليمن الديمقراطية

(٩٨) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

برئاسة عبد الفتاح اسماعيل، اختير عبد الله باذيب نائباً لرئيس المجلس[٩٩].

بتوقيع اتفاق ٥ شباط ١٩٧٥، (اتفاق الوحدة)، لم يعد هناك أي تنظيم ماركسي ـ لينيني مستقل. إلا أن عبد الله باذيب الذي توفي في عام ١٩٧٦، ترك وراءه حزباً واحداً يدين كله بالاشتراكية العلمية والماركسية اللينينية على رأس السلطة، كما لو أن ذلك كان تعويضاً عن صبره وكتمانه الدؤوب!.

(٩٩) **سطور مضيئة من حياة الرفيق الراحل**، عبد الله باذيب، الجزء الثاني، الصفحات بين ٢٣٧ ـ ٢٤٣. مصدر سابق.

٤

التيار القومي

حزب البعث العربي الاشتراكي

تأسس حزب البعث العربي الاشتراكي في عدن في عام ١٩٥٦، وأسس له فرعاً في الشمال في عام ١٩٥٨[١]. وذلك بعد أن تجمعت الحلقات البعثية الأولى التي ولدت بين أوساط الشبيبة والطلبة اليمنيين الذين كانوا يتلقون تعليمهم في سوريا والعراق ومصر. ويذكر التقرير المقدم إلى المجلس الوطني للحزب (المؤتمر) الذي عقد في نيسان ١٩٧٤ أنه:

> «حينما تكونت بدايات الحلقات الحزبية البعثية على صعيد الخارج في صفوف الطلاب، وعلى صعيد الداخل، شمالاً وجنوباً، في صفوف الطلاب والموظفين والمستخدمين الصغار والعمال وصغار الضباط، كانت تتكون تلك الحلقات في فترة وصل فيها النشاط الثوري على الأصعدة المختلفة للحركة الشيوعية العربية، مستوى عالياً ضد الاستعمار وحلفائه وقواعده وركائزه المحلية من الملوك والأمراء والسلاطين الذين دخلوا في تحالفات وطنية متفاوتة القوة والمتانة، مع الأطراف المتقدمة في الحركة الوطنية»[٢].

---

(١) **دراسات في تاريخ الثورة اليمنية**، مصدر سابق، ص ٦٣.

(٢) فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ٦٧.

ومن الناحية الايديولوجية كان الحزب امتداداً طبيعياً للحزب الأم في سوريا رافعاً الشعار التقليدي للبعثيين العرب: (وحدة، حرية، اشتراكية). أما من الناحية التنظيمية، فقد كان الحزب حتى عام ١٩٦٧ بدون قيادة قطرية مستقلة، بحكم صغر حجمه التنظيمي، وبذلك فقد كان بمثابة «فرع»(*) مرتبط مباشرة بالقيادة القومية للحزب في سوريا.

استمر عمل الحزب حتى نهاية الخمسينات، سرياً في عدن وحضرموت، ولم تكن له أية امتدادات في المناطق اليمنية الريفية الأخرى، ولكنه بدأ نشاطاً علنياً منذ مطلع الستينات. وبفضل التحالف مع قيادة مؤتمر عمال عدن وحزب الشعب الاشتراكي، حاول الحزب أن ينشط في صفوف الطبقة العاملة، ويكسب مواقع في الحركة العمالية، إلا أن هذا التحالف لم يكن نافعاً بدرجة واضحة للحزب، ذلك لأنه خضع بوضوح، لقيادة حزب الشعب الاشتراكي وشاركها في مختلف مواقفها السياسية، الأمر الذي أدى إلى إبقاء دوره السياسي محدوداً وضئيلاً. ويقول نايف حواتمة وهو أحد الأعضاء البارزين في حركة القوميين العرب أنه في:

«ظل عجز فرع البعث عن شق طريق استراتيجي وتكتيكي مستقل، راهن تكتيكياً على تحالفه مع الأصنج، محاولاً عبر هذا التحالف دفع العلاقة على خط استراتيجي عام يطمح لوضع المؤتمر العمالي وحزب الشعب الاشتراكي في قبضة سياسته الخاصة. ومثل هذا الرهان الخاسر، هو الذي ترك فرع حزب البعث قوة هامشية في الحركة الوطنية قبل ١٤ أكتوبر عام ١٩٦٣ وحتى الآن، وغياب السياسة الطبقية المتميزة عن ما يرمز اليه

(*) «الفرع» درجة تنظيمية هي الأدنى مباشرة من القيادة القطرية، ويتولاها مسؤول يدعى «أمين الفرع»، لا يشترط أن يكون عضواً في القيادة القومية.

الأصنج، أبقى البعث (الفرع والأم) أسير رهانه الخاسر»[٣].

ورغم أن الكثير من المصادر تشير إلى هامشية دور الحزب وتابعيته السياسية لحزب الشعب الاشتراكي في معظم مواقفه، إلا أن مصادر أخرى تشير إلى أن موافقة الحزب على معظم مواقف حزب الشعب لم تكن خالية من بعض الانتقادات الحقيقية (غير الظاهرة) لقيادة الاصنج، في حين كان البعثيون يشعرون أنهم ليسوا قادرين على ملء الفراغ الذي قد يتركه إبعاد الأصنج عن الحركة الوطنية والعمالية[٤].

وفي الحقيقة، فإن هذه الانتقادات كانت تعبيراً عن اختلاف وجهات نظر فريقين داخل تنظيم الحزب. فبينما كان هناك تيار يدعم جميع المواقف السياسية التي اتخذها الأصنج حتى عام ١٩٦٧، كان هناك تيار آخر يدعو إلى اتخاذ مواقف أكثر استقلالاً عن قيادة حزب الشعب الاشتراكي. وقد نشأ هذا التيار على إثر الخلافات في صفوف البعثيين، بوقوع أحداث عامي ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ عندما تأزمت العلاقات بين الناصريين والبعثيين حول الموقف من الوحدة المصرية السورية والتي تأزمت أكثر بانسحاب سوريا في أيلول ١٩٦١ من الجمهورية العربية المتحدة. ومع أن البعثيين حاولوا تدعيم الجهود الرامية إلى إقامة جبهة موحدة مع تنظيم حركة القوميين العرب ونجاحها نسبياً في عام ١٩٦١، عندما قررت أربعة تنظيمات (مؤتمر عمال عدن، الاتحاد اليمني، حركة القوميين العرب، البعث) إنشاء جبهة واسعة للنضال ضد نظام الإمام (في الشمال) والرجعية والاستعمار البريطاني، وظلوا يحاولون ذلك

---

(٣) نايف حواتمة، **ازمة الثورة في الجنوب اليمني**، تحليل ونقد، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٨، ص ٢٧.

(٤) عادل رضا، **تطور ومسار الحركة الوطنية**، مصدر سابق، ص ١٨٠.

حتى عـام ١٩٦٣، إلا أن هذه الجهـود باءت بـالفشل، بتفكك الجبهة، وعدم فـاعليتها، وبعـد أن وجد البعثيـون أنفسهم، في عام ١٩٦٣ في علاقات عدائية مع الحـركة الشيـوعية العـربية (بتـأثير انقـلاب ٨ شباط ١٩٦٣ في العـراق) ومع النـاصريـين وحـركة القـوميـين العـرب (بتـأثـير انقـلاب ٨ آذار ١٩٦٣ في سوريا)[٥]، في آن واحد.

لقد أدت هذه المواقف (معاداة الشيوعية والناصرية والقـوميين العـرب) فضلاً عن التبعيـة السياسيـة لقيـادة الأصنـج التي تكللت بمعارضة الكفـاح المسلح واعتبـاره «مستورداً من مصر» إلى ظهور تيار يساري داخل الحزب تزعمه أنيس حسن يحيى، أصبح فيما بعد عام ١٩٦٧، هو التيار الـرئيسي على اثـر تفكك قيادات التيار المحافظ وانسحاب بعضها من العمل السياسي أو لجوئها إلى العراق وسوريا. وكان من بين أبرز قادة هذا التيـار: عبد الغني عبد القادر وعلي عقيل وعباس علي عقيل[*].

ويبدو أن ثمة جذراً فكرياً لذلك، أوضحه التقرير الـذي قدمتـه قيادة الحزب إلى المجلس الوطني حيث يقول التقرير: انه:

> «كان يوجد بين البعثيين الأوائل في اليمن الجنوبية والشمالية أشخاص واقعون تحت تأثير الحركة الشيوعية العربية، والتحقوا بالبعث بالذات في فترة نهوض حركة التحرر الوطني العربية.. وأنه كانت توجد بين المطبوعات التي اطلع عليها الطلاب اليمنيون البعثيون الدارسون في القاهرة مطبوعات شيوعية أيضاً»[٦].

في الفترة بين ١٩٦٧ وحتى أوائـل السبعينات، تعـرض الحزب

---

(٥) فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ٦٩.

(*) انسحب عـلي عقيل وعبـاس علي عقيـل (ابن الأول) من الحزب عـلى إثـر الحـركـة التصحيحية.

(٦) المصدر السابق، ص ٦٧ ـ ٦٨.

إلى مضايقات حدّت كثيراً من قدرته على مواصلة العمل السياسي. إلا أن تمكن الجناح اليساري في «الجبهة القومية» من تصحيح مسيرة الثورة، وتحديده أفقاً سياسياً جديداً لها، جعل من الانفتاح على القوى والأحزاب السياسية اليمنية في الجنوب أمراً محتماً، خصوصاً بعد توجه قيادة الجبهة إلى إنشاء الحزب الطليعي الموحد للقوى الوطنية اليمنية في الجنوب، حيث عاود البعثيون نشاطهم السياسي وشاركوا في مباحثات الوحدة منذ عام ١٩٧١، وأصبح عدد منهم أعضاء في مجلس الشعب.

لقد ساند البعثيون فكرة:

> «قيام حزب طليعي يلتزم بالضرورة بايديولوجية الطبقة العاملة، وتتوافر له قيادة ثورية تأتي من صفوف العمال والفلاحين وفئات اجتماعية أخرى».

وحسب أنيس يحيى، فإن الوصول إلى هذا الحزب الطليعي يتطلب:

> «قيام تحالف وطني يمكن أن يأخذ أشكالاً متعددة...».

و:

> «إذا كان العمل في إطار واحد (الجبهة القومية) يضم كافة الوطنيين والتقدميين هو الشكل الأرقى للتحالف، فإن السير نحوه يفترض فينا أن نظهر مزيداً من العناية والحرص... وإن أي شكل من أشكال التحالف ـ البسيط منها والأرقى ـ كلها تخدم استمرار الثورة، وتقدم ضمانات كافية لصمود هذا النظام. وإن محاولات يراد بها خلق مصاعب في طريق التحالف لا تعبر إلا عن العداء للتحالف. لذا وجب علينا، جميع فصائل العمل الوطني الديمقراطي، أن نقاوم باصرار عنيد أي صوت يأتي من بين صفوفنا يشتمّ فيه رائحة العداء للتحالف»(٧).

---

(٧) د. محمد علي الشهاري، مصدر سابق، ص ٢٢١.

في نيسـان عام ١٩٧٤، وعـلى اثر عقـد المجلس الوطني العـام للحزب، الذي أيد مختلف التوجهـات السياسيـة والاقتصاديـة والاجتمـاعية التي تبنتهـا «الجبهة القـومية» في السلطـة، تغير اسم الحزب إلى «حزب الطليعة الشعبية». وفي ٥ شبـاط ١٩٧٥ وقـع الحـزب اتفـاق الـوحـدة إلى جـانب الاتحـاد الشعبي الديمقراطي والجبهة القومية لتكوين التنظيم السياسي الموحد ـ الجبهة القومية.

«وقد ظهر في ذلك الوقت، لأول مرة، أن للحزب قاعدة حزبية عريضة في عدن تضم حوالى ٦٠٠٠ عضو كانوا يعملون سراً، مصنفين بالنسبة للجبهة القومية، إما بصفة مستقلين أو بصفة أصدقاء للجبهة القومية نفسها، الأمر الذي أثار دهشة قيادة الجبهة القومية التي لم تكن تتوقع وجود هذا العدد من الموالين للبعث»(٨).

■ حركة القوميين العرب

تعـود جذور «حـركة القـوميين العـرب» إلى تجمعين طـلابيـين تأسسا، على التوالي، في الجامعة الأمـيركية ببـيروت، كرد فعـل عـلى نكبة عـام ١٩٤٨. وهما «كتـائب الفداء العـربي» ومنظمة «العروة الوثقى».

ففي عـام ١٩٤٨. وعـلى اثـر نكبـة فلسطـين وقيـام الـدولـة «الاسرائيلية»، عمل كل من جورج حبش وهاني الهندي وجهـاد ضاحي على تأسيس منظمة «كتـائب الفداء العـربي» على أنهـا «منظمة ارهابية» مهمتها:

«بث الرعب في قلوب الحكام العرب لمنعهم من أي صلح أو أي نوع

---

(٨) من مقابلة مع عضو القيادة القومية لحزب البعث العـربي الاشتراكي عبـد الحافظ نعمان أجريت في دمشق في تموز ١٩٨٥.

من السلام مع الدولة المغتصبة: اسرائيل»[٩].

وقد وجدت هذه المجموعة (كتائب الفداء) امتداداً لها في مصر في تنظيم مماثل له الأهداف نفسها، أسسه «الارهابي» الشاب حسين توفيق (الذي اتهم، في حينها، باغتيال أحد الوزراء المصريين). وكان من أبرز أعضاء هذا التنظيم الآخرين: عبد القادر أمير. وقد التقت هاتان المجموعتان في آذار ١٩٤٩ بهدف تنسيق العمل بينهما، لضرب مواقع ومراكز الاستعمارين الاميركي والبريطاني في المنطقة عن طريق القيام بعمليات فدائية ضدها. وقد كان الشعار الأساسي لهاتين المجموعتين هو الوحدة العربية وتحرير فلسطين. إلا أن فشل العمليات الإرهابية في أن تكون بمستوى طموح مؤسسي «كتائب الفداء» وامتدادهم المصري، إن من حيث إضرارها بالمستعمرين أو من حيث نتائجها السياسية والمعنوية، دفع بمجموعة الارهابيين المصريين إلى التخلي عن أساليب العنف المسلح، مفضلين عليه العنف السياسي حيث رأوا أن الجماهير العربية ليست على استعداد للثورة، وأنه لا بد من «توعية ثورية للجماهير» قبل ممارسة «العنف الثوري».

وبخروج المجموعة المصرية بقيت «كتائب الفداء» منظمة قليلة التأثير، الأمر الذي حدا جورج حبش إلى مفاتحة ميشيل عفلق مؤسس ورئيس «حزب البعث العربي» بأن تكون «كتائب

(٩) هذه المعلومات وما سيليها حول بذور نشأة «حركة القوميين العرب» مأخوذة من مصدرين: سامي ذبيان، **الحركة الوطنية اللبنانية (الماضي والحاضر والمستقبل من منظور استراتيجي)**، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٧، ص ٢٠٦ ـ ٢١٧. فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ٧٠ ـ ٧١. ويمكن بالإضافة إلى هذين المصدرين، لمراجعة نشأة وتطور حركة القوميين العرب الاطلاع، على سبيل المثال، على المصدرين التاليين: د. باسل الكبيسي، **حركة القوميين العرب من مجموعة ارهابية إلى حزب اشتراكي**، دار الطليعة، بيروت ١٩٧١. **ومنظمة الاشتراكيين اللبنانيين**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠.

الفداء» جناحاً عسكرياً للحزب. ولكن عفلق رفض ذلك مشترطاً الانضمام إلى حزب البعث أولاً.

إلى هنا انتهت «كتائب الفداء». ورغم معارضة الارهابيين المحترفين فيها، إلا أن جورج حبش وجهاد ضاحي كانا قد أصبحا مقتنعين بفكرة تحويل العنف إلى «نضال جماهيري». وبدأ بالبحث عن منظمة جماهيرية يمكن العمل من خلالها. وبسبب من عدم توافر القناعة الفكرية والسياسية بالأحزاب القومية المعروفة آنذاك، انضم جورج حبش إلى منظمة «العروة الوثقى» التي تحولت من جمعية أدبية إلى جمعية سياسية وطنية، وذلك في عام ١٩٥٠. وقد ضمت هذه المنظمة عدداً من أبرز الشخصيات التي ستقوم بتأسيس «حركة القوميين العرب».

استمدت «العروة الوثقى» تصوراتها الأولى من أفكار الدكتور قسطنطين زريق الذي كان أحد أساتذة الجامعة الاميركية ببيروت والذي ألّف عدداً من الكتب القومية مثل «معنى النكبة» و «الوعي القومي». كما وجد شباب «العروة الوثقى» في علي ناصر الدين، أحد قادة اتحاد العمل القومي، «مرشداً روحياً لهم، لقربه من القضية الفلسطينية ولاتساع أفقه العربي»، ويبدو أنه على أساس هذين المصدرين الفكريين طرحت حركة القوميين العرب شعارها الأساسي «وحدة، تحرير، ثأر» الذي يقوم على أفكار قومية مناهضة للشيوعية تعتبر أن الصراع الأساسي هو الصراع بين الأمة وأعدائها وليس بين طبقات المجتمع، وان النظرة الطبقية للصراعات الاجتماعية هدفها تفريق وحدة الأمة وإضعاف كيانها القومي... الخ. أما الاشتراكية التي دعت إليها الحركة فهي «الاشتراكية العربية» وكل ما كان غير مقترن بكلمة عربية، كان مرفوضاً حتماً في سياق التمسك الشديد بالهوية القومية العربية.

تكونت «حركة القوميين العرب» كمنظمة على الصعيد القومي، وكان بين أبرز أعضائها المؤسسين نايف حواتمه (من الأردن)، محسن ابراهيم (من لبنان)، جهاد ضاحي (من سوريا)، وديع حداد (من فلسطين)، هاني الهندي (من سوريا)، إلى جانب جورج حبش (من فلسطين أيضاً). وقد التحق بالقيادة المركزية للحركة فيما بعد ممثلون عن مختلف الأقاليم العربية، بينهم هاشم علي محسن (من العراق) وأحمد الخطيب (من الكويت) وفيصل عبد اللطيف (من اليمن). وقد نجحت الحركة حتى نهاية النصف الأول من الخمسينات بأن تمد تنظيماتها إلى العديد من البلدان العربية، بينها الأردن والكويت وسوريا ومصر، بالرغم من أن ثقلها الرئيسي كان في لبنان.

أما شعاراتها ومواقفها السياسية والفكرية القومية فقد كانت (الوحدة العربية، تحرير فلسطين، الاشتراكية العربية، النضال ضد الأحلاف الاستعمارية والامبريالية، الايمان بقدرة الجماهير العربية، معاداة الصهيونية والشيوعية). وقد وقفت حركة القوميين العرب إلى جانب ثورة مصر التي وجدت فيها «الثورة العربية القومية الرئيسية»، وفي الناصرية «التيار الثوري الرئيسي في العالم العربي»، إلا أن ذلك لم يكن يعني أن الحركة تخلت عن استقلالها الفكري والسياسي والتنظيمي لصالح التيار الناصري الناشىء، بل إن العلاقة مع مصر التي وصلت أوجها في الفترة بين ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥، (وهي فترة الانصهار في تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي) شهدت في المراحل اللاحقة أزمات سياسية وخيبات أمل كانت انعكاساً لهزيمة حزيران ١٩٦٧.

إن ازدياد وتوسع فروع الحركة في البلدان العربية، في نهاية الخمسينات ترافق مع ظهور بوادر تطورات فكرية وسياسية هامة، أن على مستوى قيادات فروع الحركة، أو على مستوى

قياداتها العسكرية، حيث وجد بعض كوادر الحركة وقياداتها أن من الأهمية السياسية بمكان، معالجة وسائل التحرر الاقتصادي والاجتماعي وعدم الاقتصار على المفاهيم القومية المتزمتة، وذلك إلى جانب ربط النضال القومي بالنضال ضد قوى طبقية معينة في المجتمع التي تخدم من خلال برامجها ومواقفها السياسية القوى الاستعمارية والامبريالية المهيمنة على المنطقة العربية والتي تعيق تحرر وتقدم بلدانها. وكان من بين هؤلاء قادة الفرع اللبناني للحركة الذين طرحوا لأول مرة أفكاراً جديدة في النضال ضد الطبقات المستغلة وأفكاراً حول إعادة بناء المجتمع على أسس ثورية... وقد شكلت هذه التحولات أساساً لأولى الخلافات التي ستعصف بالحركة فيما بعد.

لقد كان لهذه التحولات والخلافات مدلولات مستقبلية هامة ومصيرية بالنسبة لفرع الحركة في اليمن الذي تأسس في هذا الوقت بالذات (١٩٥٩). على أن الجوهري في تأثير هذه التحولات والخلافات هو أنها أتاحت لفرع حركة القوميين العرب في اليمن:

أولاً، دراسة ظواهر وحاجات «المجتمع اليمني» بمعزل عن المفاهيم التقليدية للحركة.

وثانياً، ساهمت في تمتع فرع الحركة بقدر واسع من الاستقلالية في اتخاذ القرار السياسي الذي،تطور فيما بعد إلى اعلان الانفصال التام والنهائي عن الحركة، وبالتالي شق طريق جديد للتطور الفكري والسياسي قلما نجحت فروع الحركة الأخرى، أو ما نتج عنها من تيارات فكرية وسياسية، في الوصول إليه.

فلقد تأسس فرع الحركة في اليمن الجنوبي في عام ١٩٥٩،

عندما تشكلت أولى الخلايا في منطقة الشيخ عثمان بعدن، وكانت مؤلفة أساساً من موظفين ومعلمين وطلاب، حيث عملت الحركة في بادئ الأمر على نشر أفكارها ومفاهيمها السياسية والايديولوجية من خلال «نادي الشباب الثقافي في عدن» الذي تأسس لتحقيق هذه الغاية. وفي هذه الاثناء تمكنت الحركة من تأسيس أولى خلاياها في شمال اليمن[10]. وكان أول من ساهم في بناء فرع الحركة في اليمن هم الطلاب اليمنيون الجنوبيون الذين درسوا في القاهرة وكذلك أوساط البرجوازية الصغيرة والعمال الذين تأثروا بالتجربة الناصرية، حيث كانت الناصرية بالنسبة لهم تجسيداً للطموح القومي وخصوصاً بعد معركة السويس ١٩٥٦، والوحدة المصرية السورية ١٩٥٨[11]، وذلك في الظرف الذي دخلت فيه الحركة «فعلياً في الاطار الاستراتيجي لسياسة الرئيس جمال بعد الناصر»[12]. في مقابل أن الخلاف الذي نشب بين الرئيس عبد الناصر وحزب البعث أدى بالسلطات المصرية إلى تشجيع نشاط وتوجهات حركة القوميين العرب باعتبارها المنظمة القومية الوحيدة القادرة على منافسة حزب البعث[13].

ومنذ السنة الأولى لتأسيس فرع الحركة في عدن، توجهت جهود الأعضاء الأوائل إلى كسب مجموعة من الطلبة الريفيين الذين كانوا يدرسون في كلية عدن، الأمر الذي هيأ للحركة امكانية أن تنشئ لها فروعاً صغيرة في عدة مناطق ريفية، وكان من بين أبرز شخصيات هذه المجموعة؛ والتي أصبحت فيما

---

(١٠) فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ٧٢.

(١١) د. فتحي عبد الفتاح، مصدر سابق، ص ٤٢.

(١٢) سامي ذبيان، مصدر سابق، ص ٢١٥.

(١٣) د. فتحي عبد الفتاح، مصدر سابق، ص ٤٢.

بعد عناصر قيادية في الجبهة القومية، محمد علي هيثم وعلي سالم البيض[١٤].

وفي هذا الصدد يقول عبد الفتاح اسماعيل أحد أبرز الأعضاء المؤسسين للحركة إنه:

«بالرغم من أن حركة القوميين العرب في الجنوب لم تكن أكبر فصائل العمل الوطني في المنطقة، بل على العكس ربما كانت أكثر تخلفاً من حيث بناؤها الفكري، إلا أنها تميزت بالقدرة على تكوين منظمة مركزية لها في المنطقة، وامتدت فروعها وخلاياها، ليس فقط في المدينة بل وأيضاً في مناطق الريف»[١٥].

ولكن، وإلى جانب الاهتمام بإنشاء تنظيمات تابعة للحركة في مناطق الريف، فقد اهتمت الحركة بالنشاط النقابي العمالي والطلابي في المدينة، وأوجدت لها فروعاً تنظيمية في مختلف المؤسسات. وبفضل ذلك تمكنت الحركة من السيطرة على نقابة مصافي الزيت البريطانية عام ١٩٦٢، وسيطرت بذلك على أقوى نقابة تابعة للمؤتمر العمالي الذي كان يقوده عبد الله الأصنج آنذاك. وكان على رأس عناصر الحركة الذين سيطروا على هذه النقابة محمود عشيش ومحمد صالح العولقي وأحمد الشاعر[١٦].

وكان من نتائج النفوذ الذي حصلت عليه الحركة بين أوساط

---

(١٤) سلطان أحمد عمر، مصدر سابق، ص ٢٣٣.

(١٥) د. فتحي عبد الفتاح، مصدر سابق، ص ٢٦ نقلاً عن صحيفة «**الثوري**» (١٤ آذار/ مارس ١٩٧١).

(١٦) سلطان أحمد عمر، مصدر سابق، ص ٢٣٤، انظر هامش الصفحة. وفي هذا الصدد يورد الدكتور فتحي عبد الفتاح ان عبد الفتاح اسماعيل الذي كان يعمل في مصافي البترول في ذلك الوقت «شكل أولى الخلايا السرية لمنظمة القوميين العرب بين عمال المصافي في عدن... كما قام سالم ربيع علي بتشكيل خلايا في الريف وفي الامارات» انظر ص ٤٦.

العمال، إلى جانب نفوذها في المدرسة الداخلية الثانوية العدنية، حيث كان يتعلم أساساً أولاد شيوخ القبائل، وبحكم أن غالبية عمال عدن هي من المناطق الداخلية، فقد تمكنت الحركة من بسط نفوذها في وسط القبائل، حيث أسهم هؤلاء (العمال وطلبة المدرسة الثانوية العدنية) في تأسيس خلايا للحركة فيها. كما أن الحركة نجحت في بسط نفوذها على العمال اليمنيين في المهجر، كما حدث في الكويت حيث تأسست خلايا للحركة هناك[١٧].

أما قيادة الحركة، فقد كانت قيادة موحدة لكل اقليم اليمن (شمالاً وجنوباً) موزعة بين عدن وصنعاء. ففي عدن: فيصل عبد اللطيف، وهو المسؤول الأول في الاقليم، وعلي السلامي وطه مقبل، وسيف الضالعي، وفيما بعد سالم ربيع علي وعبد الفتاح اسماعيل وعلي ناصر محمد. وفي صنعاء: سلطان أحمد عمر، وهو المسؤول الثاني في الاقليم، إلى جانب قحطان الشعبي وعبد القادر سعيد وعبد الرحمن محمد سعيد وعبد الحافظ قايد[١٨].

وقد كان تنظيم الحركة، من حيث شكله الخارجي، تنظيماً هرمياً، يتسلسل من القاعدة إلى القمة وفقاً لهذا الترتيب: «الخلية» وهي من الناحية العملية المنظمة القاعدية للحركة، وكانت تتوزع على مختلف القطاعات. ومجموعة الخلايا في قطاع واحد تدار من قبل هيئة قيادية تسمى «رابطة» فيما تقود «الشعبة» نشاط «الروابط» من مختلف القطاعات، تليها «الشعبة» التي كانت بمثابة قيادة للمنطقة، ثم تأتي قيادة

(١٧) فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ٧٨.

(١٨) علي ناصر محمد، مقابلة مع مجلة: **النهج**، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، العدد الثالث (شباط/ فبراير ١٩٨٤)، ص ٨٣.

الاقليم، التي يمثلها مندوب يكـون عضواً في اللجنـة التنفيذيـة لقيـادة الحركـة على النطـاق القومي. ولكن حتى عـام ١٩٦٢، وبالرغم من وجـود قيادة اقليميـة موحـدة لليمن، فإن هيكليـة التنظيم لم تكن قـد استكملت بعـد، حيث كـانت تـوجـد فقط حلقات، (خاصـة بالمـرشحين لعضـوية الحـركة وأصـدقائهـا) وخلايا وروابط وشعب[١٩].

ووفقاً لهذا التركيب الهرمي، ولقواعد العمل التنظيمية الصارمة التي كانت تقوم أساساً عـلى شعار «نفـذ ثم ناقش»، فقـد كان فرع الحركة في اليمن مرتبطاً ارتباطـاً وثيقاً بمـركز الحـركة في بيروت، وكان يتلقى منه بانتظام التوجيهات الفكرية والسياسية. ومع ذلك، فقد كان برنامج الفرع مـوجهاً بـالدرجـة الأولى نحو «حل مهام المنطقة»، أي النضـال ضد الاستعمار البريطاني أولاً ثم ضد الحكام المحليين، ولكن إلى جانب ذلـك ضد التنظيمـات التي تتخذ، حسب توجيهـات الحركـة، موقفـاً معاديـاً للقوميـة العربية.

وعلى هذا الأساس، اتخذ فرع الحركة في اليمن موقفـاً معاديـاً للشيـوعية ولحـزب «الاتحاد الشعبي» وكـذلك لمنظمـة الشبيبة التابعة له، وحرمت الحركة أي تعامل معه. وفي سياق المـواجهة السياسية العدائية لفرع الحركة ضد الشيوعيين رفعت الحركة شعار «الجبهة القومية» كنقيض لشعار «الجبهة الوطنية» الذي رفعته المجموعة الماركسية بقيادة عبد الله بـاذيب. كما أسست الحـركة «الـرابطة القـومية للكتـاب العرب» في مقـابل «جبهـة الكتاب الأحرار» التي أسسها باذيب.

ولم يكن موقف الحركة من «حزب البعث» بـأفضل من مـوقفها من «الاتحـاد الشعبي»، فقد كـان موقفـاً سلبياً للغـاية، بسبب

(١٩) فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ٧٥ ـ ٧٧.

ارتباط البعث الوثيق بالسياسة التي اتبعها عبد الله الأصنج في كلا مرحلتي: المؤتمر العمالي وحزب الشعب الاشتراكي من ناحية. ومن ناحية أخرى، بسبب الخلاف العميق بين البعث وعبد الناصر. وقد ساهم خروج سوريا من الوحدة مع مصر في زيادة النفور بين البعث وفرع حركة القوميين العرب في الجنوب[٢٠].

أما موقف فرع الحركة من الجمهورية العربية المتحدة، ومصر نفسها، فقد اعتبر فرع الحركة الجمهورية العربية المتحدة «نواة طبيعية أصيلة للدولة العربية الموحدة من المحيط إلى الخليج» وكان بالتالي، يقر، لها بالدور القيادي في حركة التحرر الوطني العربية[٢١].

في خلال الفترة بين عام ١٩٥٩ و ١٩٦٣ لعب فرع الحركة دوراً مهماً على صعيد نشر الأفكار التحررية ومارس عملاً دعائياً وتعبوياً كبيراً في مواجهة الاستعمار البريطاني والحكام الرجعيين المحليين، كما وقف ضد جميع المشاريع الاستعمارية البريطانية وبخاصة منها مشروع اقامة «اتحاد امارات الجنوب العربي» حيث صدر عن الحركة، كتاب في عام ١٩٥٩ في عدن، يفضح أهداف قيام «اتحاد الامارات المزيف». كما صدرت فيما بعد كتب أخرى من تأليف قادة الفرع اليمني للحركة، ساهمت إلى حد كبير في رفع مستوى الوعي الشعبي في مواجهة الاستعمار البريطاني، هذا إلى جانب العديد من المقالات والندوات السياسية والفكرية التي نشرت أو أعدت لهذا الغرض.

وحسبما يؤكد علي ناصر محمد، فإن فكرة القيام بثورة مسلحة،

---

(٢٠) المصدر السابق، ص ٧٧.

(٢١) المصدر السابق، ص ٧٤.

كانت قد طرحت لأول مرة في عــام ١٩٦٠، من قبل العـديد من منظمات الحركة، إلا أن قيادة الحركة في عدن رأت أن:

«الثورة المسلحة في الجنوب، بدون تغيير الأوضاع في الشمال، تعد مجرد مغامرة، وأنه لكي تنتصر ثورة تحررية في الجنوب لا بد أن تنتصر ثورة وطنية في الشمال»[٢٢].

ويبدو أنه على هذا الأساس دعمت الحركة نشاط مجمــوعة من الضباط في تنظيم «الضباط الأحرار». كما ســاهم بعض أعضاء فــرع الحركـة في الإعداد والتحضـــير لثــورة ٢٦ أيلــول وقيــام الجمهورية. وكان من بين أبرز الاعضاء المســاهمين بــالتحضير للثورة سعيد أحمد الجناحي الذي كان:

«ضابط اتصال بين مجموعة الضباط الأحرار (الذين نفذوا الثورة) والمناضلين الآخرين في تعز وصنعاء»[٢٣].

أما بعد انتصار الثورة، فقد ساهم العشرات من أعضاء الحركة في الجنــوب في الدفــاع عن الثــورة ملتحقــين بكتــائب الحــرس الوطني، ومشاركين في العمليات الحـربية التي خـاضتها قــوى الثورة ضد فلول الملكيين. وكان من بين أبرز أولئك المشاركين في الدفاع عن الثورة: صالح مصلح وعوض الحامد، محمد نــاصر الجوي، سعيد صالح، محمد علي الصمــاتي، قاسم الــزومحي، ثــابت عبده حســين، والشهيد راجــح بن غالب لبــوزة[٢٤]، الذي أطلق باستشهاده شرارة الثورة المسلحة في الجنوب، فوراً، وعلى اثر قيام الجبهة القومية.

استمرت علاقة «الجبهة القومية» التي كــانت قيادتهــا مؤلفة في الغالب من قيادة فرع حركة القوميين العرب، بمركز الحــركة في

(٢٢) علي ناصر محمد، مقابلة مع مجلة **النهج**، مصدر سابق، ص ٨٣.

(٢٣) المصدر السابق، ص ٩٠.

(٢٤) المصدر السابق، ص ٩٠.

بيروت حتى عام ١٩٦٨، أي حتى عقد المؤتمر الرابع للجبهة القومية في أوائل آذار ١٩٦٨، وهو المؤتمر الذي برز فيه اتجاه فكري وسياسي جديد للحركة يميل نحو الماركسية ومبادىء الاشتراكية العلمية. أما فرع الحركة في الشمال، فقد أصبح بعد قيام «الجبهة القومية» مرتبطاً بالمركز بصورة مباشرة، وفي مؤتمر الحركة الذي عقد في بيروت صيف عام ١٩٦٤ حضر مندوبون عن فرع الحركة في الشمال وعن «الجبهة القومية». وقد انعكس الخلاف الذي ظهر في قيادة الحركة بين التيار «البرجوازي الشوفيني»، بقيادة جورج حبش والتيار «البرجوازي الصغير» بقيادة محسن ابراهيم، انعكس بخلاف بين ممثلي «الجبهة القومية» وعلى رأسهم قحطان الشعبي الذين أيدوا التيار الأول، وبين ممثلي فرع الحركة في الشمال، وعلى رأسهم سلطان أحمد عمر، الذين أيدوا التيار الثاني[٢٥].

ومع أن الخلاف قد تم حله (مركزياً) بعد قبول ممثلي التيار الذي يقوده جورج حبش ببعض التجديدات في المفاهيم السياسية والايديولوجية للحركة، إلا أن هذا الخلاف كان قد شكل:

> «بداية افتراق نهائي بين فرع الحركة في اليمن الشمالي وبين الحركة مركزياً، بحيث انقطعت الصلة نهائياً منذ أوائل ١٩٦٦، بعد أن أيدت الأمانة العامة للحركة مركزياً خطوة الدمج القسري للجبهة القومية ومنظمة التحرير بقيادة الأصنج والسلاطين في جبهة التحرير التي دبرتها الأجهزة العربية من «وراء ظهر» الجبهة القومية... كما أدت تلك الخلافات إلى انقطاع الصلة التنظيمية بين فرع الحركة في الشمال وبين قيادة الجبهة القومية التي كان على رأسها قحطان الشعبي، إلا أنها ظلت تدعم قواعد الجبهة القومية وقياداتها الثانوية»[٢٦].

---

(٢٥) سلطان احمد عمر، مصدر سابق، ص ٢٤٣.

(٢٦) المصدر السابق، ص ٢٤٤.

الفصل الثالث

من الجبهة القومية
إلى الحزب
الاشتراكي اليمني

١

نشوء «الجبهة القومية»

في نهاية عام ١٩٦٢، وبعد مرور أكثر من شهرين على قيام الثورة (في اليمن الشمالي)، كانت الظروف السائدة تتميز بوضعين يشكلان تهديداً مصيرياً بالنسبة لثورة ٢٦ أيلول، وهما:

أولاً، ان مقاومة «الجمهوريين»(*) لم تحرز نصراً حاسماً ضد «الملكيين»(**) الذين تدعمهم السعودية، الأمر الذي استدعى تدخلاً مصرياً عسكرياً عاجلاً لدعم الثورة، ولتعزيز امكانات صمودها في مواجهة ضربات «الملكيين» العسكرية.

وثانياً، إن الاستعمار البريطاني في الجنوب كان قد أنشأ قواعد عسكرية لجمع فلول الملكيين الذين اندحروا في بعض المواقع، وكذلك لتقديم الدعم العسكري والتمويني (اللوجستي) للقوات المحاربة ضد الجمهورية في المناطق المختلفة من اليمن الشمالي وبخاصة تلك المحاذية «للحدود» بين اليمنيْن.

(*) هذا التعبير كان يطلق على جميع القوى التي دافعت عن الثورة.

(**) هذا التعبير أطلق ايضاً على جميع القوى التي قاتلت ضد الثورة، وكانت مؤلفة أساساً من قوات القبائل (الزيدية غالباً)، وقوات الإمام.

في ضوء ذلك، قام فرع حركة القوميين العرب في اليمن الشمالية بدعوة اليمنيين الجنوبيين الموجودين في صنعاء (الذين ساهموا بالدفاع عن الثورة) إلى مؤتمر شعبي عام[1] عقد في دار السعادة (بصنعاء) يوم ٢٤ شباط ١٩٦٣، حضره أكثر من ألف شخص. وكان ذلك بهدف خروج المؤتمر بقرار يؤدي إلى تجميع القوى الوطنية الجنوبية المختلفة في جبهة موحدة تؤدي دوراً ليس فقط في الدفاع عن ثورة ٢٦ أيلول، وإنما أيضاً في مواجهة الاستعمار البريطاني في الجنوب الذي يقوم بدعم قوى الثورة المضادة.

وقد استقر رأي المؤتمرين على إعداد مشروع ميثاق، في صيغة نداء إلى الفئات الوطنية، لكي تلتقي بالفعل في جبهة واحدة، أطلق عليها، في البداية، اسم «جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل»[2]. وتم انتخاب لجنة تحضيرية مؤلفة من (١١) عضواً، لإعداد مشروع الميثاق ضمت كلاً من: قحطان الشعبي، ناصر السقاف، عبد الله المجعلي، محمد علي الصوماتي، ثابت علي المنصوري. محمد أحمد الدقم، بخيت مليط، أحمد عبد الله العولقي، عيدروس حسين قاضي، علي محمد الكاظمي، وعبد الله محمد الصلاحي[3].

وعقدت اللجنة التحضيرية عدة اجتماعات في آذار، أسفرت عن تقديم ميثاق وطني أكد على ايمان جبهة التحرير بوحدة جميع أجزاء اليمن وعدم اعترافها ومقاومتها لأي شكل اتحادي استعماري في الجنوب، ورفضها الاعتراف بأية معاهدات للحماية أو الاستشارة، وقال بأن:

---

(١) سلطان أحمد عمر، مصدر سابق، ص ٢٣٥.

(٢) عادل رضا، **ثورة الجنوب**، مصدر سابق، ص ٦٣.

(٣) المصدر السابق، ص ٦٣.

> «الثورة والوضع الثوري في الجمهورية العربية اليمنية، هي ثمرة تجارب الشعب العربي في اليمن (شمالاً وجنوباً). ولذلك فإن على الجبهة مهمة التفاعل مع الثورة وقادتها...».

كما أعلن الميثاق تطلعه إلى:

> «أن تكون الجمهورية العربية اليمنية قاعدة للنضال في الجزيرة العربية، وأن تسهم مع الجمهورية العربية المتحدة في تحمل مسؤولية دعم النضال العربي التحرري، ويقع على عاتقها بصفة خاصة مسؤولية الاسهام والمساندة لنضال الشعب في الجنوب اليمني المحتل»[4].

ومع أن الميثاق صيغ وفقاً لمبادىء ومفاهيم حركة القوميين العرب، وبخاصة منها مبادىء وحدة اقليم اليمن، والوحدة العربية الاشتراكية و:

> «حماية الثورة من أية نكسة قد تقوم بها الرجعية والاستعمار والانتهازية والشيوعية المحلية المتربصة بها...».

إلا أن الميثاق لم يتحدث بشيء عن مواجهة الاستعمار البريطاني والرجعية المحلية عن طريق «الكفاح الثوري المسلح»، وربما كان ذلك بسبب وجود أعضاء ومؤيدين لحزب الشعب الاشتراكي بين أعضاء اللجنة التحضيرية.

ومع أن الميثاق تجاوز قضية «الكفاح المسلح»، إلا أن ذلك لم يمنع ممثلي حزب الشعب من الانسحاب بعد إقرار الميثاق. وذلك لسببين:

الأول، ان الكثيرين من قادة حركة القوميين العرب وقواعدها كانوا يدعون إلى قيام الثورة المسلحة، بحيث شعر ممثلو حزب الشعب ان عدم ذكر «الكفاح المسلح» لا يعني شيئاً

(٤) المصدر السابق، ص ٦٧ ـ ٦٨.

بالنسبة للاتجاه الواقعي السائد الذي يدعو إلى الأخذ به.

الثاني، ان المجتمعين لإقرار الميثاق رفعوا في نهاية مناقشاتهم مذكرة إلى الرئيس عبد الله السلال تدعو إلى توجيه الدعم إلى «جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل» وإلى فتح مكتب لها في صنعاء، الأمر الذي كان يعني بالنسبة لحزب الشعب (وهو الوحيد الذي كان يحظى بدعم الحكومة الجمهورية وبوجود مكتب له في صنعاء) إن ذلك يأتي بمثابة محاولة ترمي إلى تقليص نفوذه.

وبفضل معارضة بعض الوزراء في الحكومة اليمنية ورفضهم تلبية ما جاء في مذكرة الجبهة، حافظ حزب الشعب على دعم الحكومة له، كما حافظ على مكتبه، فيما رفض افتتاح مكتب «لجبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل»[٥]. وبانسحاب حزب الشعب الاشتراكي من الجبهة ومحاربته لها ظهر أن هناك عدة عوائق تحول دون قيامها بأداء دورها الذي أنشئت من أجله. فعقدت الحركة اجتماعاً لها في قرية الاعبوس في منزل أحد أعضائها ويدعى عبد الرحمن أحمد عمر، حضره قادة الحركة من صنعاء وعدن وذلك لمناقشة القضايا التي تواجه الحركة ومنها تعطيل دور جبهة تحرير الجنوب. على أن فكرة الأخذ بالكفاح المسلح طريقاً لتحرير الجنوب لم تكن مقنعة بالنسبة لبعض أعضاء قيادة الحركة في الجنوب. ومن أولئك فيصل عبد اللطيف رئيس فرع الحركة، الذي عين في ذلك الوقت سكرتيراً لوزارة التجارة في حكومة «اتحاد الجنوب العربي»، وكان يميل إلى تحبيذ الكفاح السياسي للحصول على الاستقلال، بدعوى أن شعب اليمن الجنوبية عبارة عن قبائل مرتزقة يهمها

---

(٥) المصدر السابق، ص ٧٠.

السلاح والمال. وقد شاركه في هذا الرأي قحطان الشعبي أيضاً[٦].

وإزاء الاحتمال الواقعي لإجهاض فكرة القيام بالثورة المسلحة، قامت مجموعة من ممثلي المناطق والقوات المسلحة في الجنوب (بينهم علي ناصر محمد، وعلي عنتر) بإصدار بيان ٥/٦/١٩٦٣ يبشر بالثورة المسلحة[٧]. وقد تلقفت قيادة فرع الحركة في صنعاء هذه المبادرة فقامت بإعداد مشروع الميثاق للجبهة القومية وشكلت قيادة مؤقتة لها[٨]، كما أخذت تجمع السلاح بغرض الإعداد للثورة، وقد شكلت هذه المبادرة ودعم فرع الحركة في الشمال لها، عامل ضغط على قيادة فرع الحركة في الجنوب، دفعها إلى حسم موقفها المتردد من الثورة المسلحة لتعلن تأييدها لقيام «الجبهة القومية»، في بيان أعلنت فيه تقديرها للمبادرة التي وضعت:

«المنظمات السياسية في الجنوب أمام الحل الوحيد».

وقد أكد البيان:

«أن حركة القوميين العرب في الجنوب اليمني التي طالما دعت إلى أهمية وضرورة قيام جبهة قومية للقوى الجادة، تبارك هذه المبادرة من قبل اخواننا الموجودين في الجمهورية العربية اليمنية»[٩].

لقد شكلت هذه المبادرة، في الحقيقة، الخطوة الأولى، الأساسية، لقيام الجبهة القومية الأمر الذي أنجز فيما بعد على مرحلتين:

---

(٦) سلطان أحمد عمر، مصدر سابق، انظر هامش ص ٢٣٦.

(٧) علي ناصر محمد، مقابلة مع **النهج**، مصدر سابق، ص ٩٥.

(٨) سلطان أحمد عمر، مصدر سابق، ص ٢٣٦.

(٩) المصدر السابق، ص ٢٤٦ ـ ٢٣٧. نقلاً عن صحيفة **الثورة الأسبوعية**، العدد ٣٢، ١٩٦٣/٦/٢٧.

المرحلة الأولى، تمت في ٩ آب ١٩٦٢، حيث عقد في صنعاء اجتماع ضم ممثلين عن حركة القوميين العرب و «تشكيل القبائل»، برعاية فرع الحركة في الشمال وبمساندة قادة مسؤولين في الجمهورية العربية اليمنية، وهو الاجتماع الذي أقر فيه إنشاء الجبهة باسم «الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل» وتم تشكيل قيادة الجبهة القومية التي تألفت من ١٢ عضواً، ٦ منهم من حركة القوميين العرب، أما الستة الآخرون فكانوا من «تشكيل القبائل»[(١٠)].

المرحلة الثانية، وكانت قد بدأت في آب بانضمام ٦ تنظيمات وطنية صغيرة الحجم إلى الجبهة القومية أعلنت انضمامها إلى الكفاح المسلح وهي: «جبهة الاصلاح اليافعية» التي وصل إلى قيادتها أعضاء من حركة القوميين العرب، و «الجبهة الوطنية» التي كانت تضم أعضاء من الحركة إلى جانب أعضاء من حزب الشعب الاشتراكي وأعداد من المستقلين. وقد نجحت الحركة بالفوز بقيادتها بعد صراع دام بضعة أشهر، حيث أمكن ازاحة عبد الله علي عبيد، وتولى الرئاسة فيها عبد القادر أمين، ثم التحقت بالجبهة القومية في كانون الأول ١٩٦٣. و «الجبهة الناصرية» التي كانت قيادتها بأيدي أعضاء الحركة، وذلك إلى جانب «المنظمة الثورية لتحرير جنوب

---

(١٠) فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ٨٤. من الملاحظ أن غالبية المصادر، بما فيها كتابات قيادة الحركة، لا تشير إلى هذه المرحلة. بل إن بعضها يعتبر أن قيام «الجبهة القومية» تم على مرحلة واحدة بانضمام المنظمات الست الصغيرة إلى الجبهة القومية في الفترة بين آب وأيلول. انظر على سبيل المثال: سلطان أحمد عمر، مصدر سابق، ص ٢٣٨. فيصل عبد اللطيف (اللجنة التنظيمية)، مصدر سابق، ص ٢٧ ـ ٢٨ ـ ٢٩. عبد الفتاح اسماعيل، **كتابات مختارة**، المجلد الأول، **حول الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها الاشتراكية**، دار الفارابي، ١٩٧٩، ص ١٧. ومحمد علي الشهاري، مصدر سابق، ص ٢١٨.

اليمن المحتل»، و «التنظيم السري للضباط والجنود الأحرار» اللذين كانا يعملان في الجيش كفرعين للحركة. كما انضمت للحركة في نهاية عام ١٩٦٣ ثلاثة تنظيمات أخرى هي: «التنظيم العدني للطليعة الثورية» و «منظمة شباب المهرة» و «المنظمة الثورية لشباب جنوب اليمن المحتل»(١١).

وهكذا، فإنه بالرغم من وجود تسعة تنظيمات، غير فرع الحركة الرئيس، إلا أن قيادة الجبهة الفعلية (من حيث الغالبية العددية) كانت من حركة القوميين العرب. ومع ذلك، فإن الجبهة القومية لم تأخذ طابع تحالف بين هذه التنظيمات، خصوصاً وأن غالبية قياداتها السابقة كانت إما من حركة القوميين العرب أو من شخصيات وطنية قريبة منها. وعلى هذا، فقد كانت «جبهة اندماجية» انصهرت فيها جميع هذه التنظيمات في بوتقة واحدة. وفوق ذلك، فإن قيادة الحركة سعت، من أجل الحصول على أوسع تأييد للجبهة، إلى إضفاء طابع «لا حزبي» على الجبهة. فقد أعلنت «الجبهة القومية» منذ لحظة تأسيسها أنها:

> «ليست تنظيماً سياسياً، ولا تقودها أية قوة سياسية كانت، وأنها مفتوحة أمام كل وطني يؤمن بالكفاح المسلح وأمام أي تنظيم يود المشاركة فيها بشرط واحد وهو أن يقبل الانصهار داخل الجبهة القومية»(١٢).

لقد أعلن عن قيام «الجبهة القومية» في الوقت الذي كان فيه الرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس اليمني عبد الله السلال يصدران بياناً مشتركاً لدعم حقوق الشعب اليمني في

(١١) المصدر السابق، ص ٨٥ ـ ٨٦.

(١٢) المصدر السابق، ص ٨٥. نقلاً عن مذكرة قدمتها الجبهة القومية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في ٢٦ أيلول ١٩٦٤.

شمال البلاد وجنوبها في الحرية والوحدة[١٣]. وقد كان ذلك تجسيداً للعلاقة الطيبة التي ربطت حركة القوميين العرب بقيادة عبد الناصر الذي أيد تبني حركة القوميين العرب للكفاح المسلح، وعبّر عن استعداده لتقديم السلاح للجبهة القومية من خلال وجود القوات المصرية في صنعاء وتعز[١٤].

وحسب نايف حواتمة، وهو أحد القادة البارزين لحركة القوميين العرب الذين عاصروا تجربة «الجبهة القومية»، فإن التركيب الطبقي للجبهة القومية كان في الغالب عن «منشأ وتكوين برجوازي صغير». كما أن:

«تكونها الايديولوجي برجوازي صغير أيضاً عبر عن نفسه بوضوح بميثاق الجبهة القومية المستوحى من الايديولوجية البرجوازية الصغيرة السائدة في المنطقة العربية (خاصة الميثاق الوطني للجمهورية العربية المتحدة ووثائق المؤتمر القومي لحركة القوميين العرب عام ١٩٦٧)[١٥]. إلاأن التطورات اللاحقة أدت إلى أن تلتف حول «الجبهة القومية» في «الريف وفي عدن الجماهير الأكثر فقراً وكدحاً». وبينما أخذت البرجوازية المتوسطة وقطاع هام من البرجوازية الكبيرة تلتف حول حزب الشعب، فإن الطبقة العاملة في عدن وقطاعاً واسعاً من البرجوازية الصغيرة العدنية، أخذت تبتعد عن حزب الشعب لصالح الجبهة القومية» لذلك فإنه، حسب هذا التطور في التكوين الطبقي للجبهة القومية، بدأت تظهر «في صفوف القواعد وبعض الاطارات القيادية الثانية جملة نتائج ايديولوجية وسياسية وتنظيمية أكثر تقدماً وجذرية (في المرحلة اللاحقة) مما هي عليه أوضاع الجبهة القومية العامة»[١٦].

---

(١٣) الفرد هوليداي، مصدر سابق، ص ١٣٩.

(١٤) عبد الفتاح اسماعيل، **كتابات مختارة**، مصدر سابق، ص ١٨.

(١٥) نايف حواتمة، **ازمة الثورة في الجنوب العربي (تحليل ونقد)**، سلسلة الفكر العربي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٨، ص ٢١.

(١٦) المصدر السابق، ص ٣٢ ـ ٣٥.

«ولكنه، وبغضّ النظر عن غلبة البرجوازية الصغيرة في «التركيب الطبقي» للجبهة القومية، فقد كان من بين أعضائها البارزين شيوخ قبائل كبار إلى جانب العمال والفلاحين والجنود. وحسب سلطان أحمد عمر، فإن ذلك التكوين الطبقي المتنوع «كان سبباً» لقيام صراعات على مركز السلطة في الجبهة القومية منذ السنة الأولى لتكوينها، وكان ذلك أمراً طبيعياً، فالصراع في عام ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤، قد كان بين قادة الجبهة القومية وبين شيوخ القبائل المنخرطين في الجبهة (مثل صالح بن عواس الحوشبي وعبد الله المجعلي) الذين كانوا يريدون الاستيلاء على النصيب الأوفر مما تحصل عليه الجبهة القومية من سلاح ومال لكي يعززوا مواقعهم الطبقية تحت ستار مقاتلة الاستعمار»[١٧].

من هنا جاءت «خطوة التصحيح الأولى» بإبعاد أولئك المشايخ عن الجبهة القومية التي أخذت:

«تعتمد على عناصر عمالية وفلاحية في قيادة الكفاح في المناطق، ولم يكن أمامها إلا أن تفعل ذلك لمجابهة خطورة المشايخ الذين كانوا يشكلون مصدر استنزاف لامكانيات الجبهة دون أن يقوموا بأعمال عسكرية حقيقية ضد معسكرات الجيش البريطاني»[١٨].

وفي الواقع، فإن تأثير المشايخ ظل مستمراً، ببقاء آخرين، كانوا أكثر استعداداً لتقديم تنازلات للجبهة القومية كإطار سياسي وعسكري جامع لنشاطهم. وإذ لم يكن «الاعتماد على عناصر فلاحية» ممكناً خارج الولاء القبلي نفسه، فقد ظل تأثير العناصر العمالية محدوداً، لسبب بسيط هو أن عددهم كان محدوداً للغاية.

لقد قضت «الجبهة القومية» الفترة بين إعلان تأسيسها في آب ١٩٦٣، حتى قيام الثورة المسلحة، فعلياً في تشرين الأول

---

(١٧) سلطان احمد عمر، مصدر سابق، ص ٢٤١.

(١٨) المصدر السابق، ص ٢٤١ ـ ٢٤٢.

(اكتوبر) ١٩٦٣، بممارسة عمل دعائي وسياسي هام إلى جانب الاستعدادات العسكرية. حيث بدأت الجبهة القومية بتدريب مجموعات من عناصرها لفترات قصيرة في معسكراتها في الشمال (التي كانت تتلقى المساعدة من وحدات الجيش المصري) إلى جانب البدء بإدخال السلاح وخزنه في أماكن سرية وإنشاء فرق عسكرية صغيرة، كانت مهمتها تتركز في القيام بعمليات فدائية. أما في الجانب السياسي، فقد بدأت الجبهة القومية نشاطاً واسعاً من خلال إذاعة تعز وصنعاء وصوت العرب:

> «لتحريض الجماهير وتوعيتها بالثورة الشعبية المسلحة، باعتبارها الطريق الوحيد لتحقيق الاستقلال الوطني، كما لعبت «التحرير» ـ وهي النشرة الداخلية للجبهة ـ دوراً كبيراً في ربط أعضاء الجبهة بقضايا الثورة الشعبية المسلحة وقضايا التحرر الوطني»[19].

■ ثورة «١٤ اكتوبر» المسلحة

بقيام النظام الجمهوري في صنعاء، وبتحرك الاستعمار البريطاني لدعم الثورة المضادة، انطلاقاً من «الحدود» بين اليمنين، وجدت قيادة الجبهة القومية أنها أمام مهمتين:

الأولى، المباشرة بالثورة المسلحة لتحرير البلاد (حيث كانت هذه المهمة مؤجلة بانتظار قيام نظام حكم وطني مساند في الشمال).

والثانية، دعم صمود الثورة في الشمال، حيث كانت السلطات الاستعمارية تدعم النشاطات المعادية للثورة وتقوم بتجنيد المرتزقة في مراكز خاصة وإرسالهم في فرق مخربة

(١٩) عبد الفتاح اسماعيل، **كتابات مختارة**، مصدر سابق، ص ١٨.

إلى المناطق الخاضعة لسيطرة القوى المدافعة عن الثورة[٢٠].

من هنا، حددت قيادة الجبهة القومية هدفين أساسيين للعمل المسلح:

«الأول جلاء قوات الاحتلال البريطاني وإسقاط الحكم السلاطيني العميل وتحقيق الاستقلال السياسي الناجز، دون قيد أو شرط ودون وجود قواعد أجنبية. والثاني، حماية ثورة الشمال اليمني عن طريق إشغال الانكليز في داخل الجنوب اليمني وعدم إتاحة الفرصة لهم لضرب النظام الجمهوري في الحدود الجنوبية»[٢١].

وقد بدأت الاستعدادات الأولية بقيام عدد من قادة المناطق الذين شاركوا في القتال ضد الملكيين في الشمال، بنقل الأسلحة والذخائر إلى عناصر ووحدات الجبهة القومية في الجنوب. أما نقطة الانطلاق الاستراتيجية، فقد كانت جبال ردفان التي هي بالإضافة إلى كونها موقعاً حصيناً للهجوم على المعسكرات البريطانية، فهي تشرف على مناطق عدة في الجنوب (يافع من جهة الشرق، والشعيب والضالع والحواشب من جهة الغرب، ولحج القريبة من عدن من جهة الجنوب) إلى جانب قربها من أراضي الجمهورية العربية اليمنية.

ومن بين أبرز عمليات الاستعداد الأولية، قيام الشيخ راجح بن غالب لبوزة (زعيم قبائل ردفان) مع مجموعة من رفاقه باجتياز «الحدود» حاملين معهم كميات من الأسلحة. وفي الطرق إلى ردفان اعترضهم حاجز للقوات البريطانية طلب إلى الثوار نزع أسلحتهم. ولكن رفض الثوار أدى إلى حدوث اشتباك بين

(٢٠) انظر: عبد الفتاح اسماعيل، **كتابات مختارة**، مصدر سابق، ص ١٦.

(٢١) فيصل عبد اللطيف وآخرون (اللجنة التنظيمية للجبهة القومية) مصدر سابق، ص ٣٤.

عناصر الحاجز والثوار، الأمر الذي دفع بالسلطات البريطانية إلى إصدار أمر يقضي بتسليم الأسلحة وبتحويل ردفان من الناحية الادارية إلى إمرة أمير الضالع «شعفل». وكان رفض أبناء ردفان تسليم أسلحتهم ثم تحويل ادارة ردفان إلى أمير الضالع السبب الأول المباشر لتفجير الانتفاضة المسلحة ضد القوات البريطانية في ١٤ أكتوبر.

وقد اعتبر قادة الجبهة القومية هذه الانتفاضة هي بداية الثورة وأعلنوا أنهم يتحملون مسؤوليتها، ولذلك شرعوا بتقديم المساعدات لها مباشرة، عبر ارسال أعضاء الجبهة الذين تلقوا التدريب العسكري في معسكرات الشمال، للانضمام إلى الانتفاضة. إلا أن مصرع الشيخ غالب بن راجح لبوزة كان بمثابة الامتحان الأول على مدى قدرة الجبهة القومية على قيادة الثورة حيث أثار مصرع الشيخ لبوزة صراعاً بين زعامات قبائل ردفان حول قيادة العمليات العسكرية ضد البريطانيين، حسمته الجبهة القومية بارسال الشيخ عبد الله المجعلي ليرأس الثورة ممثلاً عن الجبهة القومية. وقد اعترفت قبائل ردفان به قائداً لها، الأمر الذي كان يعني، من وجهة نظر الجبهة القومية ما هو أكثر من الاعتراف بدورها: «التخلي عن التقاليد القبلية»[٢٢] تلك التقاليد التي سيظهر أن التخلي عنها لم يجر بمثل تلك السهولة، من الناحية الواقعية. وذلك فوق أن قرار «تعيين» الشيخ المجعلي كان، هو نفسه، قراراً مأخوذاً بدوافع قبلية.

ردت القوات البريطانية وكتائب الجيش الاتحادي النظامي على الانتفاضة بعنف، مستخدمة مختلف أنواع الأسلحة البرية والجوية، إلا أن جميع العمليات البريطانية الأولى باءت بالفشل

(٢٢) فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ٩٠.

في محاولتها القضاء على الانتفاضة التي اتسعت لتشمل مناطق أخرى غير جبال ردفان. حيث شنت قوات الجبهة القومية عمليات عسكرية عديدة على الطريق الاستراتيجي الذي يربط عدن بالحدود اليمنية الشمالية قرب الضالع. وخلال الأشهر الثلاثة الأولى، أمكن للثوار أن يسدوا هذا الطريق. ولم يستطع البريطانيون تنظيم ردهم على عمليات الجبهة إلا في كانون الثاني ١٩٦٤ عندما شنوا حملة قوامها ٣ كتائب من الجيش النظامي الاتحادي وفصيلة خيالة وعدد من دبابات السنتوريون (التي دخلت لأول مرة في معارك عسكرية في الشرق الأوسط) وبطارية من مدفعية الحراسة الملكية، وفصيلتان من السرية الميدانية للمهندسين الملكيين، وقد بلغ المجموع الاجمالي للقَوات العسكرية ما يقارب ٤ آلاف عسكري. وذلك فضلاً عن القوات الجوية التي كانت غاراتها تنطلق من قاعدة خورمكسر[٢٣]. وقد أطلق على هذه العملية اسم «كسارة البندق». أما هدفها، كما أعلن القائد البريطاني، فقد كان:

> «تقديم عرض قوة في منطقة ردفان واجبار ١٢ متمرداً على مغادرتها واقناع رجال القبائل بأن الحكومة تستطيع أن تدخل ردفان في أي وقت تراه مناسباً»[٢٤].

غير أن الحملة العسكرية البريطانية منيت بفشل ذريع، وبدا أن ما ينقص البريطانيين هو على وجه الدقة، المعلومات حول حجم القوى التي يصارعونها.

في كانون الثاني دفع البريطانيون القوات الاتحادية إلى واديين في ردفان هما وادي ربوة، ووادي القيم. وفي آذار سحب

(٢٣) المصدر السابق، ص ٨٩.

(٢٤) الفرد هوليداي، مصدر سابق، ص ١٤٣ نقلاً عن جوليان باغيت، **(Lastplast)**، عدن، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧، ص ٤٧.

البريطانيون الحاميات المعزولة التي كانوا وضعوها هناك والتي تعرضت للمزيد من هجمات الثوار. آنئذ قرر البريطانيون تنفيذ خطة أوسع نطاقاً هدفها الأساسي تشريد سكان الجبال لعزل الثوار عن هذه المحتشدات البشرية المساندة. وفي آذار أيضاً احتدمت الاشتباكات على طول «حدود» امارة بيحان، وعمد سلاح الجو البريطاني إلى قصف بلدة «حريب» اليمنية الشمالية، في الوقت الذي كانت فيه فلول الملكيين تتراجع أمام كثافة الهجوم الجمهوري، وذلك سعياً وراء تأمين خطوط امداداتهم ضد الجمهورية، ثم شن البريطانيون هجوماً آخر بهدف وقف العمليات الحربية التي يشنها الثوار في الضالع.

لقد كان مخططاً لهذه الحملة أن تستمر ثلاثة أسابيع على أن يقوم جنود تحملهم طائرات مروحية إلى داخل ردفان، بشن هجوم ساحق. ولكن اتضح أن الأمكنة التي اختاروها لهبوط طائراتهم لم تكن آمنة من الناحية العسكرية، فعرّض هذا الأمر الحملة البريطانية إلى الفشل. ثم عاد البريطانيون إلى شن هجوم جديد في ٣٠ نيسان في عملية أطلق عليها اسم ردفان فورس (ردفورس: اختصاراً)، بيد أن الجبهة القومية كمنت للجنود البريطانيين من أفراد «مجموعة الخدمات الجوية المتخصصة في مكافحة العصيان» وتمكنت من وقف تقدمهم، فقرر البريطانيون حينذاك، دفع المزيد من قواتهم، فتم نقل ٢٠٠٠ جندي جواً من انكلترا، وفي أيار بدأوا تقدماً آخر يستهدف ترويع سكان ردفان وحملهم على الرضوخ، وفي ١١ حزيران أفلح البريطانيون في احتلال قمة جبل «حربة»[٢٥].

كانت طُرق الامدادات التي ابتكرها الثوار، محصورة في منطقة تعز، ولم يكن ذلك كافياً بالطبع، فالمقاتلون يعانون من مصاعب

(٢٥) الفرد هوليداي، مصدر سابق، ص ١٤٤.

اشتداد المعارك، خصوصاً وان البريطانيين استعملوا أسلحتهم الثقيلة لقصف وتدمير منازل المواطنين ونهب مواشيهم ومزارعهم... ولم تكن المعركة متكافئة بأي حال من الأحوال. والصعوبات التي تواجه الثوار، لم تعد محصورة في حدود مشاق القتال فحسب، بل إن المصاعب نشأت بفعل قصف وتدمير القرى وتشريد الأسر. غير أن الجبهة القومية سرعان ما عملت على استيعاب هذا الوضع الجديد، فألحقت بها كل أولئك الذين كانوا قادرين على حمل السلاح، كما تم اشتراك النساء في تقديم المعونة للثوار، ونقل الذخائر والطعام، كما استثمرت شعاب الجبال لتكون مقراً للعائلات المشردة.

وكما هو واضح، فإن الحملة العسكرية البريطانية على ردفان وتكثيف القصف على القرى، كانا يستهدفان حصر الثوار في نطاق الجبال، ومنع اتساع الثورة، أي جعلها نظيراً للعصيانات القبائلية المعروفة في السابق.

وقد فطنت الجبهة القومية إلى الأمر، فراحت تبحث عن أشكال مناسبة للتخفيف من هذا الضغط، وذلك بالإسراع في فتح جبهات محاذية لجبهة ردفان، لإنهاك الانكليز ولتخفيف الضغط المسلط عليها، ولإتاحة الفرصة أمام توسع وتطور العمليات العسكرية المقبلة.

وبالفعل تمكنت الجبهة من أن تسرب إلى العاصمة (عدن) الأسلحة والذخائر اللازمة لشن معارك عنيفة ضد القوات البريطانية، كما جرى نقل الأسلحة وإدخالها إلى المدن الأخرى عبر الأرياف. ففي المنطقة الوسطى أدخل ناصر السقاف، الذي كان يتولى مسؤولية الجبهة هناك، بعض الأسلحة إلى منطقته، كما فعل علي عنتر الشيء نفسه في الضالع بمشاركة محمد أحمد البيشي، وصالح مصلح في الشعيب. ومع نهاية العام الأول من الثورة، كانت الجبهة قد نجحت في فتح خمس جبهات

عسكرية في المنطقتين الشمالية الغربية والوسطى، وانتشرت العمليات العسكرية في دثينة وعوذلى والفضلى والضالع والحواشب. وعند بداية عام ١٩٦٥ أصبحت تعمل في اليمن الجنوبي:

«جبهة عسكرية بما في ذلك الواحدي ويافع والعوالق»[٢٦].

لقد جرى تدريب الثوار الجدد في اتجاهين:

الأول، الاكتفاء بخبرة الثوار القدامى (الشخصية) سواء من خلال حيازتهم للسلاح أو من خلال اشتراكهم في المعارك ضد الملكيين في الشمال.

والثاني، تنظيم دورات تدريبية على الأسلحة الخفيفة والألغام والتفجير والنسف. وفي هذه الأثناء أرسلت الجبهة فرقاً من الفدائيين إلى تعز لتلقي دورة تدريبية هناك، وكان طريق مروره إلى تعز يمر عبر مدينة لحج، فكلفت الجبهة، علي ناصر محمد الذي كان يعمل مدرساً هناك بتسهيل مرورهم. وكان من بين هؤلاء الفدائيين: عبد الرب علي (مصطفى) ومهيب علي غالب (عبود) ـ استشهد فيما بعد ـ وأحمد محمد عبده، وفضل محسن وخالد هندي ـ استشهد فيما بعد ـ وعبد الكافي محمد عثمان ـ استشهد أيضاً ـ وصالح الجابري، وسالم باجيع، وعوض سعيدي. واثر عودتهم من الدورة التدريبية التحقوا بالتنظيم، حيث أعاد المركز القيادي توزيعهم على العاصمة والأحياء الرئيسية فيها[٢٧].

كان ذلك، قبل أن يتم اتخاذ قرار بفتح جبهة عدن. وقد تأخر

(٢٦) فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ٩٥.

(٢٧) علي ناصر محمد، مقابلة مع النهج، مصدر سابق، ص ٩٨.

فتح جبهة عدن انتظاراً لفرصة تتوافر فيها كميات كافية من السلاح والذخيرة والمطابع وآلات الرونيو... وخلال العام الأول من اندلاع الثورة، وتحديداً في أوائل أيلول عام ١٩٦٤، عقدت الجبهة اجتماعاً في منزل عبد الفتاح اسماعيل في حي «القاهرة» بعدن ترأسه فيصل عبد اللطيف. وفي هذا الاجتماع تم تقييم الموقف في ردفان وجرى الاتفاق على أن يتم البدء بالعمليات العسكرية الفدائية في العاصمة (عدن) وأن توسع المعركة وتفتح جبهات قتال جديدة في بعض المناطق[٢٨].

لم يكن اختيار العاصمة مسرحاً للعمليات الفدائية، يجري لاعتبارات ذاتية، بل جرى في إطار خطة لنقل المعركة إلى ميدان آخر يشكل من وجهة النظر العسكرية، تحدياً خطيراً لسلطة الاحتلال، تماماً، مثلما يشكل انتقالاً بالثورة إلى طور جديد. فعدن هي المقر الرئيسي للقيادة العسكرية البريطانية، كما أنها مدينة مفتوحة سيكون من العسير على الانكليز إخفاء ما يجري فيها من صدامات مسلحة، أي أن الجبهة أرادت عبر اختيار عدن مسرحاً لعملياتها الفدائية، البرهنة على أن ما يجري في اليمن ليس عصياناً قبائلياً، كما اعتادت الدعاية الانكليزية على ترديده. فلقد كان الانكليز يضربون حصاراً من الصمت عل ما يجري في ردفان، خصوصاً بعد فشل حملاتهم العسكرية المتكررة، ولهذا كان مأزقهم الحقيقي أن يتم نقل المعارك إلى حيث لا يمكن التستر عليها. على أن الانكليز، في مواجهة التطور الدراماتيكي للمعارك، لجأوا إلى وسيلة أخرى، بعيداً عن «الحل العسكري» مؤقتاً ريثما يتم سد النقص الفادح في معلوماتهم الاستخبارية عن معاقل الثوار وأساليب عملهم، فدسوا بعض العناصر الموالية لهم في تنظيم الجبهة. ولكن الأمر لم يكن بهذا اليسر، إذ سرعان ما تم الكشف عنهم وتمت

(٢٨) المصدر السابق، ص ٩٩.

ملاحقتهم، وبرغم أن واحداً منهم حاول الهرب من الموت ففر إلى الأردن، إلا أنه أمكن تنفيذ حكم الإعدام به هناك بواسطة تنظيم حركة القوميين العرب. وقد ساعد هذا «الحزم» في صيانة تنظيمات الجبهة من الكثير من محاولات الاندساس اللاحقة، ففيه قدر كاف من الانذار لمن كانوا يسعون إلى ذلك[٢٩].

وعلى صعيد المعارك، لم تكن مخزونات الثوار من الأسلحة قبل العام ١٩٦٤، كافية بالحجم الذي خطط له. ولهذا كان على الجبهة أن تبحث عن سبل جديدة للحصول على السلاح، فمع تطور القتال واتساع دائرة المعارك، استدعت الحاجة توفير المزيد من السلاح والذخائر، وكان على الجبهة يومذاك اللجوء إلى استخدام آليات الانكليز وبطاقات جنودهم وأرقام سياراتهم لتسهيل عمليات نقل الاسلحة، وبينما كان الانكليز يراهنون على تطويق ومحاصرة الثورة في عقر دارها (جبال ردفان) والتعامل معها بوصفها عصياناً قبائلياً، كانت الجبهة قد اتخذت الاجراءات ورسمت الخطط وحددت المهام التي ستجعل من طابع الثورة «شعبياً وتحررياً». وكان من بين أبرز جملة هذه الاجراءات اضفاء الطابع الجماهيري على العمليات العسكرية التي أصبحت في الكثير من الأحيان تترافق مع التظاهرات والاضرابات التي تقوم بها النقابات والمنظمات الشعبية.

وفي سياق النجاحات العسكرية، اهتمت الجبهة بمكافحة بعض مظاهر النزاعات القبلية حيث أسست في كل مكان تقريباً «لجان اصلاح القبائل» التي تولى مسؤوليتها عضو اللجنة التنفيذية للحركة، قائد المكتب الحربي طه مقبل.

---

(٢٩) المصدر السابق، ص ١٠١، انظر ايضاً عبد الفتاح اسماعيل، **كتابات مختارة**، مصدر سابق، ص ٣٠ ـ ٣١.

كمــا نظمت الجبهــة القــوميــة قــواتهــا في جيش دعي «جيش التحرير»، يتألف من مفارز يتراوح عددها بين ٣٠ و٥٠ مقاتلاً، والمفارز كانت بدورها تنقسم إلى مجمـوعات كـانت هـي بالـذات الوحدات القتـالية الأسـاسية، وحتى أوائـل عام ١٩٦٥، كـان العدد الاجمالي لجيش التحرير لا يتجاوز ٥٠٠ مقاتـل[٣٠]. وكان من أبرز قادة الجيش في المناطق: علي عنتـر، علي نــاصر محمد، صالح مصلح قاسم، محمد أحمد البيشي.

وبقدر استقلالية «جيش التحرير» عن التنظيم السياسي للجبهة القومية، فقد أنشئت منظمة أخرى للفدائيين في عدن. توالى على رئاستها: عبـد الفتاح اسمــاعيل، وعــلي صالــح عباد (مقبـل)، سلطان أحمد عمر، وعبد الله الخامري. وقد تبعت هذه المنظمة «مكتب العمل الفدائي» المركزي الذي تعاقب عــلى رئاستــه بين ١٩٦٣ ـ ١٩٦٧، محمد صالح مطيع، علي سالم البيض، وسالم ربيع علي[٣١].

---

(٣٠) ناؤومكين، مصدر سابق، ص ١١٥.

(٣١) المصدر السابق، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

٢

بوادر الصراع الداخلي

والمؤتمر الأول للجبهة القومية

منذ مطلع عام ١٩٦٣، ظهرت في صفوف بعض قطاعات «حركة القوميين العرب» في الجنوب بوادر أولية لتمايزات فكرية وسياسية تميل نحو الماركسية وبخاصة بين أوساط الشباب المنحدرين من أصول عمالية كادحة وبرجوازية صغيرة. ولكن هذه التمايزات لم تظهر كتيار أو كتلة، وإنما اقتصرت على طابع شخصي يتعلق بتنوع مصادر التثقيف الذاتي. ومع قيام «الجبهة القومية» وخوض معارك الكفاح المسلح تبلورت من بين هؤلاء «مجموعة نضالية» في ساحة القتال يطلق عليها بعض مؤرخي الثورة اليمنية اسم «القيادات الخلفية»[١] أو «القيادة الثانية»[٢] أو «قيادة الداخل»[٣] كناية عن تلك المجموعة الشابة التي أثبتت أهليتها السياسية والعسكرية الميدانية.

ولقد أسهمت في تبلور هذه المجموعة (وكان من أبرز عناصرها:

(١) د. محمد علي الشهاري، مجلة **الكاتب** المصرية، العدد ١٣٦، تموز ١٩٧٢.

(٢) الفرد هوليداي، مصدر سابق، وكذلك سلطان أحمد عمر، مصدر سابق، ص ٢٤١ - ٢٤٦.

(٣) نايف حواتمه، مصدر سابق، عدة مواضع

علي عنتر، سالم ربيع علي، علي ناصر محمد، عبد الفتاح اسماعيل) عوامل عدة. فتطور الثورة المسلحة في الجبال وعدن كشف للمقاتلين الحدود الضيقة للخطاب القومي الذي اتجهوا به للجماهير التي كانت تعاني وضعاً اقتصادياً واجتماعياً مزرياً، هذا من جهة، وكشف من جهة أخرى، عن الحاجة إلى تطوير أشكال التنظيم والدعاية الثورية، ولذلك اتجه بعضهم على نحو فردي في البداية، للبحث عن سبيل لتطوير «مفاهيمهم الثورية»، فوجدوا في الماركسية مرشداً لهم بعد أن أجبرهم الجمود التاريخي للفكر القومي وخفوت الحماس للناصرية (بسبب تقلب سياستها آنئذ في اليمن الشمالي) على ايجاد أفق نظري آخر، اعتماداً على الذات، كما كانوا يفعلون في توجيه العمل السياسي والعسكري في الغالب. وبالطبع، لم يكن هذا التحول معزولاً عن التغييرات التي شهدتها حركة القوميين العرب مركزياً، وفي عدد من الفروع بفعل «المناخ الثوري» الذي عم العديد من المناطق في العالم، فيتنام، الصين، كوبا... وغيرها. ولكن خارج هذا «النشيد» فقد كان للعناصر المدينية، الأكثر ثقافة، دور بارز في البحث عن اطار ايديولوجي يتسع للتعبير عن حاجاتها الفكرية الجديدة في ظروف العلاقات المدينية الناشئة حديثاً. ولم تنجح هذه العناصر، في جر قبائليين إلى صفها إلا من يفتقد للنفوذ منهم ليظهر، فيما بعد، أن ثمة تمايزاً بين هؤلاء وأولئك.

وكان من أولى ظاهرات أو نتائج هذا التمايز، الذي بدأ مع أوائل عام ١٩٦٣، هو الضغط الذي مارسته مختلف القيادات الثانوية من أجل ابعاد بعض زعماء القبائل الذين التحقوا بالثورة سعياً وراء مكاسب شخصية. ولكن بحلول عام ١٩٦٤، بدا أن هذه التمايزات الايديولوجية بين القادة والكوادر الشابة للجبهة القومية تسير في اتجاه انقسام واضح، خصوصاً بعد الموقف المؤيد «لتيار جورج حبش» الذي اتخذته القيادة في

المؤتمر المركزي للحركة الذي عقد في بيروت عام ١٩٦٤، بينما أيد فرع الحركة في اليمن الشمالي الجناح اليساري بزعامة حواتمة، الانتقادات التي وجهها للناصرية فكراً وتطبيقاً. ففي أعقاب انتهاء أعمال المؤتمر، دعت الكوادر الشابة في الجبهة القومية كل العناصر إلى تأييد موقف فرع الحركة في الشمال، وكانت هذه الكوادر قد استبعدت عن التمثيل في الوفد الرسمي إلى مؤتمر الحركة[٤].

إذاً، فقد استند الانقلاب داخل الجبهة القومية إلى مسائل ايديولوجية وتنظيمية. ففي ما يتعلق بالمسائل الايديولوجية، نشبت الخلافات حول العلاقة الفكرية مع الناصرية وبالتالي العلاقة السياسية مع نظامها، وحول الموقف من الماركسية التي بدأ بعض الكوادر بدراستها خلافاً للبرنامج التثقيفي للحركة الذي يركز على الموضوعات القومية الخالصة.

أما في ما يتعلق بالمسائل التنظيمية، فقد كان قادة الداخل يربطون نشاط الجبهة القادم بتطور الديمقراطية الداخلية في التنظيم، وبالرفض القاطع للعمل المشترك مع السلاطين والشيوخ، وبالموافقة على التعاون مع الجيش الاتحادي لأغراض تكتيكية فقط، وبالتخلي عن وصاية الأجهزة المصرية وببلوغ استقلالية أكبر للجبهة القومية، بالإضافة إلى انتقاد الوجود الدائم لبعض القيادات في الخارج وانعدام مشاركتها الفعلية في الكفاح[٥]. وذلك في مقابل الاتجاه الذي يقوده قحطان الشعبي الساعي إلى علاقة وثيقة بين الجبهة والايديولوجية الناصرية، وبالتالي بالأجهزة الرسمية في مصر الناصرية[٦]. على

(٤) الفرد هوليداي، مصدر سابق، ص ١٥٢.

(٥) فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ١٢٤.

(٦) الفرد هوليداي، مصدر سابق، ص ١٥٢.

أن «كتلة الخارج» لم تكن منسجمة هي أيضاً، فبداخلها هناك كتلة أخرى تضم كلاً من علي أحمد السلامي، وسالم زين وطه مقبل. وهذه الكتلة، وإن كانت لا تختلف مع قحطان الشعبي على ولائه المطلق لمصر، إلا أنها كانت تقف ضد ميول الشعبي التسلطية ونزعته التعصبية لفئة معينة «وتعصبه القومي الضيق»[٧]، كتعبير فضفاض عن تعصب قبلي صريح ازاء تعصبات قبلية أخرى لم تُسمَّ بالاسم.

وبتصاعد الانتقادات «لقيادة الخارج» التي شملت تصرفاتهم وسلوكهم اليومي[٨]، دعت القيادة المركزية إلى عقد المؤتمر الأول للجبهة القومية في محاولة منها لامتصاص نقمة «قيادة الداخل». وقد عقد المؤتمر في تعز في حزيران ١٩٦٥، ووضعت القيادة المركزية أمام المؤتمرين ميثاقاً للعمل الوطني، يربط العمل السياسي بالعمل الاجتماعي، مسترشداً في بعض جوانبه «بالاشتراكية العلمية»[٩]. وقد أقر المؤتمر لأول مرة نظاماً داخلياً للجبهة القومية يحدد أساليب وأشكال العمل التنظيمي، وانتهى بانتخاب مجلس وطني من ٤٢ عضواً هو الهيئة السياسية العليا للجبهة، ودخل في قوامه ممثلو جميع الجبهات والمناطق وانتخب ثمانية من بين أعضائه كمجلس تنفيذي وهم (قحطان الشعبي، فيصل عبد اللطيف الشعبي، علي الشعبي، جعفر علي عوض، سالم زين، طه مقبل، علي السلامي، وسيف الضالعي) برئاسة أمين عام ومسؤولي أربعة مكاتب هي: مكتب الاعلام، مكتب الشؤون السياسية، مكتب المالية ومكتب التنظيم الشعبي. ولكن «قادة الخارج» وإن كانوا قد احتفظوا

---

(٧) ناؤومكين، مصدر سابق، ص ١٢٥.

(٨) سلطان احمد عمر، مصدر سابق، ص ٢٤٤.

(٩) فيصل عبد اللطيف وآخرون، مصدر سابق، ص ٣٥. انظر النص الكامل للميثاق الوطني في الصفحات بين ١٤٧ ـ ٢٣٤، من المصدر نفسه.

بمواقعهم، فإنهم لم يغيروا شيئاً في مختلف القضايا التي كانت في موضع النقد.

وحسب سلطان أحمد عمر، فإن:

«العبارات الثورية (التي تضمنها الميثاق) انطلت على ممثلي القيادة الثورية في الجبهة القومية، واعتقدت أن هناك تغييراً ما سيحدث، خاصة وقد رافق الميثاق بعض القرارات التنظيمية التي كان من شأنها أن تسهم في حل بعض المشكلات الداخلية. وكان البؤس الايديولوجي والسياسي للقيادات الثانوية ولقواعد الجبهة القومية سبباً في عملية (الضحك على الذقون) التي مارستها قيادة الجبهة القومية على مجمل قطاعات الجبهة القومية المناضلة وراءها»[10].

«ولم تلبث ـ يضيف أحمد عمر ـ ان اكتشفت العناصر الأكثر تقدماً والأكثر كدحاً في القيادات الثانوية وفي قواعد الجبهة القومية، ان المؤتمر الأول للجبهة القومية وميثاقه لم يأتيا بشيء جديد. لذلك فقد بادرت إلى تعز وعقدت سلسلة من الاجتماعات (في الأشهر الأخيرة لعام ١٩٦٥)، خرجت فيها بسيل من الانتقادات على المجلس التنفيذي للجبهة القومية، كما طرحت على قيادة الجبهة القومية ثمانية وثلاثين سؤالاً، وصممت على أن لا تبرح تعز إلا بعد الإجابة على تلك التساؤلات التي كان من بينها سؤال حول مدى استعداد المجلس التنفيذي لعقد المؤتمر الثاني للجبهة القومية... وأمام الضغط رضخ المجلس التنفيذي للجبهة القومية لطلب القواعد في عقد المؤتمر الثاني وحدد له موعداً في ٢٣ يناير (كانون الأول) ١٩٦٦. وبرغم القصور الايديولوجي والسياسي لدى القيادات الثانوية للجبهة القومية وقواعدها، إلا أنها كانت تفكر جدياً بضرورة إحداث تغييرات ايديولوجية وسياسية وتنظيمية داخل الجبهة القومية. وكانت تجربتها المرة مع القيادة المركزية للجبهة القومية، تضعها أمام حل وحيد هو إنهاء العناصر الأكثر رجعية وتخلفاً فيها»[11].

(١٠) سلطان أحمد عمر، مصدر سابق، ص ٤٤ ـ ٢٤٥.

(١١) المصدر السابق، ص ٢٤٥.

وفي الحقيقة، فإن واحدة من أكبر مخاوف القيادة الثانوية هو احساسها بأن ثمة خطراً أصبح يتهدد مستقبل الثورة في الجنوب والجمهورية في الشمال، بسبب الاتجاه التصالحي الذي سلكه عبد الناصر، في تلك الفترة مع حكام المملكة العربية السعودية والذي تجسد في اتفاقية عام ١٩٦٤ في الاسكندرية واتفاقية عام ١٩٦٥ في جدة، بعد زيارة قام بها الرئيس جمال عبد الناصر (بعد شهرين من انعقاد المؤتمر الأول للجبهة القومية) اجتمع خلالها بالملك فيصل لـ:

«يعبر له عن رغبة القاهرة بايجاد حل وسط في الجنوب»[١٢].

اضافة إلى ذلك، فإن الأجهزة المصرية التي كانت مسؤولة عن تنظيم العلاقة مع الجبهة القومية، نجحت في إعطاء القيادة المصرية صورة مضخمة حول نزعاتها الاستقلالية والتحولات الفكرية والسياسية الجارية في قواعدها وكادراتها الثانوية. وهذه الأجهزة التي كانت من ناحية أخرى، على معرفة تامة بالتوترات الداخلية في الجبهة القومية، بخاصة منها التي تفجرت في اجتماعات تعز، عملت على:

«استمالة بعض عناصر المجلس التنفيذي، في محاولة لاستثمار الحالة الداخلية للجبهة، وزرع الشقاق فيها»[١٣].

(١٢) الفرد هوليداي، مصدر سابق، ص ١٥٣.

(١٣) نايف حواتمه، مصدر سابق، ص ٤٢.

٣

«انقلاب ١٣ يناير»

■ وقيام «جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل»

بعد عودته من لندن في تموز ١٩٦٤، قام عبد الله الأصنج رئيس حزب الشعب الاشتراكي بإجراء عدة محاولات في القاهرة لتحقيق «الوحدة الوطنية»، وقد شملت هذه المحاولات مختلف القوى: السلاطين ورابطة أبناء الجنوب... إلا أن الجبهة القومية رفضت الاشتراك في هذه المباحثات لسببين رئيسيين هما: موقف الأصنج من الكفاح المسلح، الذي كان يعتبره مجرد «ثورة دراويش»[١]، واشتمال هذه المباحثات على قوى مرتبطة بالحكومة العدنية الموالية للبريطانيين.

في ذلك الوقت عرضت الكويت مبلغ ٨٠ ألف جنيه استرليني إذا تم التوحيد بين حزب الأصنج وبين الجبهة القومية، الأمر الذي كان من المنتظر أن تقوم القاهرة برعايته بحكم ما لها من نفوذ على الجبهة القومية. ولكن، وبرغم الضغوط المصرية، فقد واصلت الجبهة القومية رفضها للحوار مع الأصنج[٢].

ومع مجيء حكومة ويلسون في أواخر عام ١٩٦٤، دُعي إلى عقد

(١) عبد الفتاح اسماعيل، **كتابات مختارة**، مصدر سابق، ص ١٩.

(٢) الفرد هوليداي، مصدر سابق، ص ١٥٣.

مؤتمــر دستــوري ثــان في لنــدن لاستكمــال أبحــاث المؤتمــر الدستوري الأول الذي عقد في حـزيران ١٩٦٤. وقـد روعي في المؤتمـر الجديـد الذي عقـد في ٢ آذار ١٩٦٥ أن يضم أوسـع تمثيـل بحيث يضم، إلى جـانب السـلاطـين ووزراء الحكـومـة الاتحادية، ممثلين عن الأحزاب والمنظمـات السياسيـة التي لـم تشتـرك في الثـورة المسلحـة. وهكـذا شـارك حـزب الشعب الاشتراكي وحزب رابطة أبناء الجنوب في المؤتمر الـذي أطلقت عليه الجبهة القومية اسم «مؤتمـر الخيانـة». وبفضل تصـاعد العمليات ضد القوات البريطـانية من نـاحية، وشعـور الأصنج والسلاطين بأن البريطانيين ليسوا في وارد منح اليمن الجنوبي حق تقرير المصـير، بدون شروط تحفظ لهم بقـاء سيطرتهم عـلى مستعمرة عدن وميناىٔها من ناحية ثانية، فقد عاد المؤتمرون من لندن إلى عدن خالي الوفاض.

في هـذه الأثناء وقعت اتفـاقية جـدة بين الـرئيس عبد النـاصر والملك فيصل، وظهر أن الجبهة القومية نجحت بفضـل منهجها السيـاسي ـ العسكـري في كسب مـواقـع هـامـة بـين مختلف القطـاعات الشعبيـة بما فيهـا تلك التي كـانت تقف إلى جـانب حزب الشعب. لذا، فقد سارع الأصنـج إلى تجديـد محاولاتـه لقيام منظمة وطنية موحدة تحت قيادته. وهكذا أعلن في صنعاء وفي ظل حكومة أحمد محمد نعمان التي شكلت في أيار ١٩٦٥، عن تشكيـل «منظمة تحـرير جنـوب اليمن المحتل» التي ضمت عدداً من السلاطين وعناصر من حزب رابطة أبنـاء الجنوب إلى جانب حزب الشعب الاشتـراكي. إلا أن هذه المنظمـة لم تلعب أي دور في ما يتعلق بمواجهة الاستعمار البريطاني، وفـوق أنها لم ترفع السـلاح، فهي لم تحظ بالـدعم الذي كـانت تتمتع بـه الجبهـة القوميـة، وبدا أن محـاولة الأصنـج، التي مضى عليها عدة أشهر، محكومة بالفشل.

ومع مطلع عام ١٩٦٦ توجه الأصنج إلى القاهرة لإجراء مباحثات اتسمت بالسرية والكتمان مع علي السلامي عضو اللجنة التنفيذية للجبهة القومية انتهت بإصدار بيان في ١٣ كانون الأول (يناير) يقول بأن ممثلي الجبهة القومية ومنظمة التحرير توصلوا إلى دمج المنظمتين وتكوين منظمة موحدة جديدة باسم «جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل» وقد وقّع على بيان الدمج من بين أعضاء قيادة الجبهة القومية الموجودين في القاهرة: طه مقبل، وسالم زين، إلى جانب علي السلامي[٣]. أما قيادة الجبهة فقد أوكلت لـ عبد القوي مكاوي الأمانة العامة كما ضمت القيادة ـ حسب بيان التأسيس ـ كلاً من علي السلامي، طه مقبل، سالم زين، سيف الضالعي، عبد الفتاح اسماعيل، عبد الله الأصنج، السلطان أحمد الفضلي، الأمير جعبل بن حسن العوذلي، محمد سالم باسندوه، وعبد الله المجعلي[٤].

أما عضوا قيادة الجبهة القومية الآخران: قحطان الشعبي وفيصل عبد اللطيف الشعبي، فقد رفضا الاتفاقية واعتبراها اجراءً غير شرعي، الأمر الذي أدى إلى احتجازهما من قبل أجهزة الاستخبارات المصرية، التي كان يرأسها ـ في ذلك الوقت ـ صلاح نصر، ومنعا من الادلاء بأي تصريح، كما منعا من مغادرة القاهرة. وقد استمر هذا الاحتجاز تسعة أشهر بالنسبة لعبد اللطيف وسنة ونصف بالنسبة لقحطان، حيث عاد مع مجموعة أخرى احتجزت بعد المؤتمر الثالث للجبهة (عقد في حمر) في آب ١٩٦٧.

وإذ رفضت قواعد وكوادر وقيادات الجبهة القومية «في

(٣) عادل رضا، **ثورة الجنوب**، مصدر سابق، ص ١٣٦.

(٤) فيصل عبد اللطيف وآخرون، مصدر سابق، ص ٥٧.

الـداخل» انقـلاب «الدمـج القسري» فقـد كـان من الـواضـح بالنسبة لهذه القيادات أن هـذه المؤامرة قـد جاءت أولاً لقطـع الطريق على عملية «التصحيح» التي كان من المحتمل احـداثها بعقد المؤتمر الثاني للجبهة القومية[٥]. وثانياً، فك التحالف بـين الجبهـة القـوميـة ومصر، وبـالتـالي قطـع جميـع المسـاعـدات السياسية والعسكرية والمالية منها[٦]. وثالثاً، لتهديد مصير ثورة ١٤ أكتوبر ووجود الجبهة القومية نفسه[٧].

أمـا الأسباب البيِّنـة للانقـلاب فقد كـانت كما يـوردها فيتـالي ناؤومكين:

١ ـ السعي المصري لإيجاد تسوية للقضية اليمنية (شمالاً وجنوباً)، وهو ما رفضته الجبهة القومية، الأمر الذي كان يستدعي تهميش دورها، أو إذابتها في تيار معتدل.

٢ ـ الصلابة والاستقلالية اللتان أصرت عليهما الجبهة القومية في مقابل كون زعماء منظمة التحرير (أسلس) ـ أكثر مرونة ـ بالنسبة للأجهزة المصرية من قيادات الجبهة القومية.

٣ ـ ضغط الرجال المعتدلين اليمنيين: حكومة الشمال وشخصيات الجنوب اليمنية.

٤ ـ ضغط بعض الدول العربية التي كانت تتخوف من قيام نظام يساري في اليمن الجنوبي في أعقاب انتصار الجبهة القومية.

٥ ـ إن الكفاح المسلح لم يكن بالنسبة لمصر أكثر من وسيلة

(٥) سلطان أحمد عمر، مصدر سابق، ص ٢٤٧.

(٦) نايف حواتمة، مصدر سابق، ص ٤١.

(٧) سلطان احمد عمر، مصدر سابق، ص ٢٤٧.

ضغط على البريطانيين لإجبارهم على تسليم السلطة لأي كان، وليس أداة لقيام سلطة الجبهة القومية تحديداً[٨].

في هذا الصدد يقول عبد الفتاح اسماعيل[٩]:

«لم يكن في صالح أحد أن يكون هناك خلاف بيننا وبين مصر، فبالإضافة إلى دور مصر القيادي في حركة التحرر العربي كله، فإنها كانت من الناحية الواقعية السند الحقيقي للنضال المسلح. وحينما طرحت قضية الوحدة مع جبهة التحرير كان هناك ثلاثة اتجاهات... اتجاه ساند الوحدة بدون قيد أو شرط (مثله طه مقبل، سالم زين، وعلي السلامي)... واتجاه رفض بشكل قاطع فكرة الوحدة مع جبهة التحرير، وقد مثلته بعض القيادات الموجودة في الخارج (قحطان الشعبي وفيصل عبد اللطيف) ويسانده جناح صغير في الداخل... أما الاتجاه الثالث وهو الغالب... فقد أعلن موافقته على الوحدة من ناحية المبدأ، وبضرورة توحيد كل فصائل العمل الوطني بشرط ألا يشتمل هذا التوحيد العناصر المعروفة بعمالتها للسلطة الاستعمارية والتي ليس لها مصلحة حقيقية في الثورة وخاصة السلاطين... لقد كان رأينا في هذه العناصر التي دخل جزء منها في جبهة التحرير أنها تمثل عبئاً وقيداً على الكفاح المسلح كما أنها تمثل خطراً شديداً على مستقبل الثورة... وفوجئنا في يناير ١٩٦٦ بالبيان الخاص بالوحدة... وفي اليوم التالي سافرت إلى القاهرة لأشرح الموقف... كان يقيني أن هناك سوء فهم قد وقع... وشرحت موقفنا بوضوح... قلت إننا لسنا ضد الوحدة ولكن هناك بعض الاعتبارات التي لا بد وأن توضع في الحساب...

«أولاً: الحجم الحقيقي لجبهة التحرير في النضال المسلح، إذ كانت الجبهة القومية تسيطر بالفعل في ذلك الوقت على غالبية مناطق المعارك وخاصة في الأقاليم.

«ثانياً: أنه لا بد من استبعاد السلاطين والعناصر المشبوهة...

---

(٨) فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ١٣٨ ـ ١٤٠.

(٩) عن لقاء أجراه الدكتور فتحي عبد الفتاح، مصدر سابق، ص ٧٦ ـ ٧٨.

وجاء جورج حبش ومحسن ابراهيم (اللذان أيدا الدمج) إلى القاهرة في ذلك الوقت والتقيا بالرئيس عبد الناصر لشرح أبعاد القضية... وقد عرفت من خلال لقاء مع الرئيس عبد الناصر بعد الاستقلال أنه كان يؤيد رأينا ولكن الأجهزة قبل ١٩٦٧ كانت تعطي دائماً معلومات خاطئة... لدرجة أن مدير المخابرات المصرية في ذلك الوقت استدعاني مهدداً: اسمع... إما الوحدة مع جبهة التحرير وإما وقف المساعدات المادية والعسكرية».

وجاء في تحليل داخلي (عمم في ١٣/٩/١٩٦٦) في تفسير انقلاب ١٣ يناير أن:

«لهذه المرحلة منطقها وأداتها البشرية، وكذلك أساليبها، وعلى ضوء هذا علينا أن نفهم ونفسر حركة ١٣ يناير موضوعياً. لقد كانت انقلاباً سياسياً قبل كل شيء، انقلاب فرضته طبيعة المرحلة الجديدة التي دخلتها المنطقة... مرحلة البحث المتبادل عن الحلول السياسية طالما أن التفوق العسكري الحاسم لا يملكه أي طرف من الأطراف. وعلى ضوء هذا علينا أن نفهم ونفسر نهاية فترة اللقاء السياسي بين أطراف معسكر الثورة المسلحة.

«فالجمهورية العربية المتحدة على ضوء طبيعة القوى الموضوعية وصراع هذه القوى، وعلى ضوء حرب ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ويناير ١٩٦٦ وجدت أن امكانات الحرب الطويلة، وأن كسر أنف معسكر الثورة المضادة غير ممكنة لاعتبارات موضوعية تفرض نفسها بحق مهما كانت الرغبات والطموحات الذاتية المبدئية الثورية... والبديل (بالنسبة لمصر) هو السير على طريق الحلول السياسية بما يحفظ لليمن الشمالي جمهوريته وللجنوب استقلالاً ما»[١٠].

بعد شجب عملية «الدمج القسري»، اتجهت قيادات الجبهة القومية التي كانت موجودة في مختلف المناطق إلى تعز لإبلاغ الأجهزة المصرية قرارها برفض جبهة التحرير وعملية الدمج

(١٠) فيصل عبد اللطيف وآخرون، مصدر سابق، ص ٦١.

القسرية وتجميد أعضاء المجلس التنفيذي السابق، واختيار قيادة عامة جديدة للجبهة القومية (مؤقتة) من بين صفوف القيادات الثانوية، وكان على رأسها عبد الفتاح اسماعيل[١١].

في هذا الوقت وصل إلى تعز وفد من الأمانة العامة لحركة القوميين العرب ضم جورج حبش ومحسن ابراهيم وهاني الهندي، في محاولة لإقناع القيادة الجديدة بقبول الدمج والدخول مع الأجهزة العربية، وبقية الأطراف، في محادثات حول كيفية العمل المشترك من خلال جبهة التحرير وحول نسبة ثقل الجبهة القومية فيها[١٢].

أما فرع الحركة في الشمال فقد رفض الدمج رفضاً مطلقاً داعياً إلى:

> «عودة القيادة العامة للجبهة القومية إلى الداخل ومواصلة معركة التحرير الوطني المسلحة بالاعتماد على جماهير العمال والفلاحين وكافة الفئات الوطنية والتقدمية في الساحة»[١٣].

وقد وقفت القيادة الجديدة بين هذين الرأيين موقفاً متردداً، أي بين أن تقبل بالدمج بالطريقة التي تدعو إليها الأمانة العامة لحركة القوميين العرب، وبين أن ترفض الدمج رفضاً حاسماً، كما يدعو فرع الحركة في الشمال (وهي الدعوة التي أيدتها غالبية قواعد الجبهة)، ولكن بتحمل ما سيجره هذا الرفض من أضرار.

في آذار ١٩٦٦ عقد اجتماع موسع ضم أعضاء القيادة العامة للجبهة القومية، وبعض أعضاء القيادات السياسية والعسكرية

---

(١١) سلطان أحمد عمر، مصدر سابق، ص ٢٤٨.

(١٢) المصدر السابق، ص ٢٤٩.

(١٣) المصدر السابق، ص ٢٥٠.

للجبهة القومية في المناطق، وممثلـين عن فرع حـركة القـوميين العرب في الشمال. وكان الاتجاه السائد في الاجتمـاع هو رفض الدمج ورفض جبهة التحريـر، إلا أن دعوة وجهت إلى القيـادة العامة للجبهـة القوميـة أبدت استعـداد القاهـرة لتفهم جميع مطالب القيادة العامة للجبهة القوميـة، دفعت هذه القيـادة إلى السفر إلى القاهرة لبحث هذا الاستعداد.

وفي الحقيقة، فقد كان ذلك فخاً جديداً نصبته الأجهزة المصرية في محاولة منها للضغط على القيادة العامة وصولاً إلى إجبـارها على قبول الدمج، وقد استمر احتجـاز القيادة شهـرين دون أن تكون هناك حوارات جادة بالفعل.

خـلال هذه الفتـرة لعبت قيادة عـدن، التي كـان عـلى رأسهـا عبد الله الخامري وعلي صالح عباد (مقبـل)، دوراً أساسيـاً في ربط فروع تنظيمات الجبهة القومية، وتنسيق العمل فيما بينها، من خلال الاتصال بالفروع المختلفة... كما لعبت قيـادة الجبهة القومية في الضالع ـ بزعامـة علي عنتـر ـ دوراً كبيراً في تمـويل المقاتلين بالذخائر والأسلحـة والحبوب، وذلـك بحكم قربهـا من أراضي اليمن الشمالي[١٤].

وبواسطة جمـع التبرعـات، بدأت الجبهـة القوميـة سياستهـا الجـديدة الـرامية إلى تحقيق أكبـر اعتماد عـلى النفس. وبينما كـان العمل المسلـح مستمراً بـل وآخـذاً في التصعيـد، كـانت اذاعات تعز والقـاهرة وصنعـاء تنسب هذه الأعمـال إلى جبهة التحرير.

(١٤) سلطان أحمد عمر، مصدر سابق، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢.

٤

المؤتمر الثاني للجبهة القومية

■ جبلة - حزيران ١٩٦٦

في الوقت الذي كان فيه بعض قادة الجبهة القومية في القاهرة، دعا بعض كوادر «الداخل» إلى عقد مؤتمر جديد للجبهة القومية. وقد عقد هذا المؤتمر في منطقة جبلة في اليمن الشمالي في حزيران ١٩٦٦، ونوقش في هذا المؤتمر تقرير القيادة العامة للجبهة القومية حول التطورات الجديدة، وموقف الجبهة من مسألة الاندماج، وقرر المؤتمر القبول بالبقاء في إطار جبهة التحرير مع توضيح رأيها في الأسس التي ينبغي القبول بها في هذا الاطار، وعلى رأسها رفض القبول بوجود السلاطين في العمل الوطني. وقد رفع هذا الموقف في تقرير أرسلته الجبهة إلى القيادة المصرية، وإلى عبد الناصر[1].

وقد اتخذ المؤتمر قراراً بتجميد[2] أعضاء المجلس التنفيذي السابقين: علي الشعبي، جعفر علي عوض، سالم زين، طه

---

(١) عبد الفتاح اسماعيل، مصدر سابق، ص ٢٣.

(٢) يقول الفرد هوليداي، إن المؤتمر اتخذ قراراً بطرد (وليس تجميد) أعضاء المجلس التنفيذي، انظر ص ١٥٥.

مقبل، علي السلامي[٣]. وأبقت القواعد مقعدين لكل من قحطان الشعبي وفيصل عبد اللطيف، وقد أرسلت القواعد رسالة إلى الرئيس عبد الناصر تطالب بالإفراج عنهما[٤]. وانتخب المؤتمر قيادة عامة جديدة ضمت كلاً من: عبد الفتاح اسماعيل (أميناً عاماً)، محمود عشيش، أحمد الشاعر، علي سالم البيض، محمد أحمد البيشي، علي عنتر، فيصل العطاس، علي صالح عباد (مقبل)، سالم ربيع علي[٥]، سيف الضالعي[٦]، محمد علي هيثم، وعبد الملك اسماعيل[٧].

ومن بين أبرز القضايا التي ناقشها المؤتمر:

«أخطاء القيادة السابقة التي كادت أن تؤدي إلى انهيار الجبهة القومية». فقد أشير إلى أن أعضاء المجلس التنفيذي أحاطوا أنفسهم بأفراد كانوا «مخلصين لهم شخصياً» وفصلوا من الجبهة القومية بصورة تعسفية الأشخاص غير المرغوب فيهم أمثال محمد علي هيثم وناصر السقاف. وجرى التنديد بالتمييز بين المقاتلين حسب السمة الحزبية (والقبلية في الواقع). وأشير إلى الغياب التام للصلات بين منظمات القاعدة في الجبهة القومية وبين، مجلسها التنفيذي. واعتبر أمراً غير صحيح رفض القيادة السابقة ـ في حينه ـ قبول عناصر وطنية كثيرة في التنظيم أرادوا الانخراط في صفوفها، بينهم عبد القوي مكاوي»[٨]. أما سبب ذلك فيعود إلى «خشية القيادة من أن وجود مثل هؤلاء الأشخاص سوف يحجب الأضواء عنها بحكم كفاءتهم السياسية»[٩].

(٣) نايف حواتمة، مصدر سابق، ص ٤٥.

(٤) فيصل عبد اللطيف وآخرون، مصدر سابق، ص ٦٨.

(٥) نايف حواتمة، مصدر سابق، ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٦) فيصل عبد اللطيف وآخرون، مصدر سابق، ص ٦٨.

(٧) عادل رضا، **ثورة الجنوب**، ص ١٧١.

(٨) فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ١٥١.

(٩) عادل رضا، **ثورة الجنوب**، مصدر سابق، ص ١٧٠.

كما ثبت المؤتمر البنية التنظيمية المتغيرة للجبهة القومية التي عنت ابتعادها عن حركة القوميين العرب مركزياً، مع الحفاظ في الوقت نفسه على تقييد للديمقراطية الداخلية بسبب ظروف العمل السرية، كما اتخذ المؤتمر قراراً بتشكيل المحكمة الحزبية للجبهة القومية[10].

وإذ رفضت مقررات المؤتمر الدمج القسري، فإن المؤتمر رفع شعاراً يدعو لقيام جبهة وطنية مبنية على أسس صحيحة تحفظ لكل طرف من أطرافها استقلاله التنظيمي. وقد كان ذلك بمثابة حل وسط بين «الدمج» وبين رفض العمل مع حزب الشعب الاشتراكي. خصوصاً وأن المؤتمر عقد في وقت باركت فيه جامعة الدول العربية قيام جبهة التحرير واعترفت بها كممثل لشعب اليمن، الأمر الذي دفع قادة جبهة التحرير إلى القيام بعدة نشاطات وجولات عربية ودولية لكسب التأييد، وطلب المعونات المادية والعسكرية[11].

على هذا الأساس كلف المؤتمر خمسة من أعضاء القيادة الجديدة ليشكلوا وفداً إلى القاهرة لبدء جولة جديدة من مباحثات الوحدة الوطنية، وكان مؤلفاً من: عبد الفتاح اسماعيل، سيف الضالعي، أحمد الصالح الشاعر، عبد الملك اسماعيل، ومحمد علي هيثم. ويبدو أن القاهرة لم تعترف بالوفد، إذ عندما بدأت المباحثات في الاسكندرية (٨ آب ١٩٦٦) كان الوفد المشارك باسم الجبهة القومية مؤلفاً من: عبد الفتاح اسماعيل، طه مقبل، سالم زين، علي السلامي، وسيف الضالعي. بينما مثل جبهة التحرير عبد القوي مكاوي وعبد الله الأصنج وعبد الله المجعلي (عضو سابق في الجبهة

---

(١٠) ناؤومكين، ص ١٥٢.

(١١) عادل رضا، **ثورة الجنوب**، مصدر سابق، ص ١٤٩.

القومية) ومحمد سالم باسندوة وعبد الله علي عبيد[١٢].

ومع أن القيادة الجديدة للجبهة القومية كانت تسعى إلى تحويل جبهة التحرير إلى تحالف بين أطراف مستقلين، وإلى أن تحظى بنسبة الثلثين في الهيئة القيادية للجبهة، إلا أن نتائج المباحثات (بسبب تغيير الوفد) أسفرت عن الاتفاق على تشكيل تنظيم جبهوي مشترك وليس تنظيماً موحداً، وأن تحصل الجبهة القومية على ثلث مقاعد الهيئة القيادية، وأن تعمل جميع القطاعات المسلحة تحت قيادة مشتركة، واتخاذ قرار باعتبار جبهة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب جنوب اليمن، وقرار يخول المجلس الوطني للجبهة بتعيين أعضاء «مجلس القيادة الثورية» (العسكري)، وقرار بالامتناع عن مهاجمة الجيش الاتحادي، وبعدم الاعتراف بالأحزاب العميلة، وعدم القبول بأي فصل لأية جزيرة أو منطقة عن الجنوب، وقرار بإجراء إحصاء للمقاتلين والكشف عن الأسلحة وتوزيعها على المقاتلين بالمساواة، وقرار بدمج التنظيمات على المستوى السياسي والعسكري والتنظيمي... واتخذت وثيقة سياسية اعتبرت ملحقاً للاتفاقية دعت إلى تشكيل حكومة وطنية في المنفى، وإلغاء الاتحاد الفدرالي بكل أجهزته وإلغاء دستور عدن وعزل السلاطين، وإلغاء كل المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها بريطانيا مع الحكام المحليين، وتصفية القواعد الأجنبية، وإلغاء كل صلاحيات السلطة البريطانية[١٣]...

ولكن إلى جانب الاستياء العاصف الذي أبدته قواعد الجبهة

(١٢) المصدر السابق، ص ١٧١.

(١٣) انظر النص الكامل للاتفاقية وملحقها السياسي في الصفحات بين ١٧٢ و ١٧٦ من المصدر السابق.

القومية وكادراتها الثانوية، فقد كان هناك من رأى في الاتفاقية أنها تشكل «خطوتين إلى الأمام وخطوة إلى الخلف»، على اعتبار أن الجبهة القومية نجحت بالحصول على استقلالها التنظيمي والعسكري، وعلى استمرار الدعم الخارجي لها، مقابل الاعتراف بجبهة التحرير ممثلاً لشعب جنوب اليمن. فيما كان الرأي الآخر يقول بأنها «خطوتان إلى الخلف وخطوة واحدة إلى الأمام» وذلك لأن الاعتراف بتمثيل جبهة التحرير وحصول الجبهة القومية على ثلث المقاعد يشكل تعريضاً للثورة لخطر التصفية، وإزاء ذلك فإن حفاظ الجبهة القومية على استقلالها التنظيمي لا يشكل معادلاً كافياً لهذا الخطر. وكان من بين أبرز القادة العسكريين الذين رفضوا الاتفاقية سالم ربيع علي وعلي عنتر إلى جانب ممثلي الفرع اليمني الشمالي لحركة القوميين العرب[١٤]. ويمكن للمرء أن يقرأ، بقليل من التأني، أن حركة المواقف والخيارات من اتجاه إلى آخر كانت تقترن، إلى حد بعيد، لا بما إذا كان ذلك يمثل اتجاهاً سياسياً أكثر صواباً أم لا، بل بما إذا كان هذا التوجه متطابقاً مع خارطة التحالفات القبلية والشخصية أم لا. إن قراءة التحولات في المواقف والخيارات، بالاستناد إلى هذه الخارطة، سوف تكشف إلى أي مدى كانت هذه التحولات مأخوذة بدوافع ايديولوجية أو سياسية أقل مما تبدو على سطح البيانات والمواقف.

في أعقاب انتهاء مباحثات الاسكندرية دعا أعضاء القيادة الجديدة للجبهة القومية، الذين كانوا موجودين في القاهرة إلى عقد اجتماع موسع في أيلول يحضره جميع القادة السياسيين والعسكريين للجبهة القومية، لعرض بنود الاتفاقية واتخاذ موقف بشأنها. وقد عقد هذا الاجتماع في موعده المحدد في

(١٤) فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ١٥٧.

تعز، ولكنه إذ لم يتوصل إلى قرار حاسم فقد اتفق المجتمعون على عقد مؤتمر ثالث لتعزيز الخط المعارض للاتفاقية، الذي دعمه فرع القوميين العرب في الشمال، والذي اشترك في الاجتماع[١٥].

في أوائل اكتوبر (تشرين الأول) صدر بيان عن جبهة التحرير يعلن عن تشكيل جناحها العسكري الذي دعي «التنظيم الشعبي للقوى الثورية»، وجاء في بيان التأسيس أن هذا التنظيم يعمل لتحقيق الحرية الحقيقية للشعب، والاستقلال الكامل غير المشروط، ولتصفية الركائز الاستعمارية في المنطقة، ولضمان وحدة أراضي الجنوب.. كما يعمل من أجل وحدة الأمة العربية ويؤمن بضرورة تجسيد أهداف النضال العربي في الحرية والاشتراكية والوحدة، كما يؤمن بالحياد الايجابي وعدم الانحياز، وبالتعاون الجماعي بين الدول وبمحاربة الاستعمار بكل أشكاله[١٦].

وقد باشر هذا التنظيم أعماله العسكرية التي تركزت في عدن في سياق منافسة جيش التحرير التابع للجبهة القومية[١٧].

وحسب عادل رضا («ثورة الجنوب» ص ١٨٢)، فإن:

---

(١٥) الفرد هوليداي، مصدر سابق، ص ١٥٥.

(١٦) انظر النص الكامل لأهداف ومنطلقات التنظيم، عادل رضا، مصدر سابق، الصفحات ١٧٧ ـ ١٧٨.

(١٧) دون جميع المراجع الأخرى يشير عادل رضا (ثورة الجنوب) ص ١٨٢ إلى أن التنظيم الشعبي نجح في الانتشار في مناطق الضالع وردفان والحواشب والشعيب والصبيحة ويافع وبيحان والعوالق وحالمين والواحدي وحضرموت، بالإضافة إلى وجوده الفعال في مناطق الفضلى ودثينة والعوازل. وفي الحقيقة فإن هذه المناطق كانت خاضعة في ذلك الوقت لسيطرة جيش التحرير وليس ثمة دلائل تشير إلى وجود قوى عسكرية أخرى غير قوى الجبهة القومية.

«التنظيم الشعبي للقوى الثورية واصل كفاحه في طريق تصاعدي حتى وصل معدل الهجمات اليومية إلى أكثر من خمسين عملية في ولاية عدن فقط».

وهو معدل مفرط في المبالغة.

على أية حال، فإن قيادة «التنظيم الشعبي للقوى الثورية»، ضمت إلى جانب بعض أنصار حزب الشعب الاشتراكي، فدائيين سابقين في الجبهة القومية موالين لمصر وللناصرية، ممن لم يوافقوا على رفض قيادة وقواعد الجبهة القومية لدمج «١٣ يناير»، وحسب الدراسة النقدية «للتنظيم الشعبي» الصادرة في ٢٣ يناير ١٩٧٥، فإن:

«الجهاز العربي قد استفاد من تجربته التي تمثلت بفشله لفرض وصايته الكاملة على التنظيم السياسي للجبهة القومية كونها تمتلك جانباً تنظيمياً جيداً فعمل على إفقاد التنظيم الشعبي هذا الجانب الأساسي والمهم، ولم يكتف بافقاد التنظيم الشعبي الجانب التنظيمي فحسب، بل قسّمه إلى فرق ليسهل التنافس بينها لصالحه، وكان تقسيم التنظيم الشعبي إلى فرق لم يجعلها من الناحية السياسية إلا الشكل ورفع شعارات الحرية والاشتراكية والوحدة دون فهم لمضمون هذه الشعارات بالأفكار الناصرية...

«... إن القوى الطبقية الكادحة كانت تشكل الغالبية وكانت هي الأساس في خوض الكفاح المسلح، وإن القوى المشيخية والانتهازية المستأثرة بالجهاز الاستخباري تشكل الأقلية لكنها، وبحكم فقدان الجانب التنظيمي، كانت هي القيادية...

«كان المطروح أن التنظيم الشعبي في تلك المرحلة هو جناح عسكري تابع لجبهة التحرير، إلا أنه ـ في بعض الحالات ـ دخل معها في صدامات مسلحة. وفي رأينا أن ذلك مرده إلى الصراع الدائر في المشرق العربي بين الناصرية والبعث في تلك الفترة، والذي عكس نفسه بين التنظيم الشعبي الذي كان متمسكاً

بالأفكار الناصرية وبين عناصر في قيادة جبهة التحرير كانت توصم بأنها بعثية»[١٨].

وحتى خريف عام ١٩٦٦ كان «التنظيم الشعبي للقوى الثورية» مـا يزال قـادراً على لعب دور عسكـري واضـح، إلا أن اتجـاه «جيش التحرير» إلى تحرير المناطق وفرض السيطرة على عـدن كان قد أدى إلى حسم الصراع لصالح الجبهـة القوميـة وإنهاء الوجود العسكري لجبهة التحرير.

(١٨) فيتـالي ناؤومكـين، مصدر سـابق، ص ١٦٤ ـ ١٦٥. بعد انتصـار الثورة في عـام ١٩٦٧ تحول التنظيم الشعبي إلى تنظيم سياسي يحمل الأفكار الناصرية. ولكنه لم يدخل في إطار التنظيم السياسي الموحد ـ الجبهة القومية الذي تكوّن في عام ١٩٧٥.

٥

«حركة ١٤ أكتوبر»

■ حسم التردد
وعقد المؤتمر الثالث للجبهة القومية

بانتهاء أعمال الاجتماع الموسع في أيلول ١٩٦٦ وبقاء اتفاقية الاسكندرية «معلقة في الهواء»، عاد قادة المناطق والجبهات إلى مواقع قيادتهم وراحوا يستعدون لإعادة تنشيط الأعمال العسكرية التي مرت بمرحلة تراجع طيلة الأشهر السابقة. وبقدوم تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٦٦، ظهر أن علاقات الجبهة القومية بمصر كانت على وشك الانقطاع، بينما توقفت جميع المساعدات التي كانت تقدمها الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية اليمنية للجبهة القومية، الأمر الذي ضاعف الاحساس بأهمية عودة الجبهة القومية إلى نشاطها المستقل بالاعتماد على إمكاناتها الذاتية، خصوصاً وأن تجربة الاعتماد على مصادر التمويل والدعم المحلية قد أثبتت نجاحها في المرحلة التي أعقبت انقلاب «١٣ يناير».

وفي ليلة ١٤ اكتوبر، وهي ليلة الاحتفال بالذكرى الثالثة لبدء الثورة، نشط الفدائيون في عدن في توجيه ضربات عسكرية مهمة للقوات البريطانية. وفي يوم ١٤ أكتوبر جرت في عدن

مظاهرات طرحت شعارات ووزعت منشورات تدعو لانسحاب الجبهة القومية من جبهة التحرير. وقد بادرت مجموعة من قادة الفدائيين في عدن ضمت كلاً من: عبد النبي مدرم، وعبود الشرعبي، والحاج صالح باقيس، ومحمد سعيد عبد الله (محسن)[1] بإصدار بيان سياسي أعلنت فيه عودة الجبهة القومية إلى النشاط المستقل، على إثر عدة عمليات هاجم خلالها الفدائيون العدنيون المعسكرات البريطانية في عدن. وقد ساندت البيان عدة تنظيمات تابعة للجبهة القومية هي التنظيم النسائي، والتنظيم الطلابي، والنقابات التابعة للجبهة القومية، بالإضافة إلى أن منظمة «جيش التحرير» و «منظمة الفدائيين في عدن»، هددت بأنها ستعلن انفصالها عن الجبهة القومية إذا لم تعلن قيادة الجبهة القومية عن فك الروابط رسمياً مع جبهة التحرير[2].

على أن الأرضية التي قامت على أساسها «حركة ١٤ اكتوبر» المضادة كان إصرار قواعد الجبهة القومية:

«على استمرار الثورة خارج الدمج وفضح هذا الدمج سياسياً على أنه يمثل تصفية للثورة... بالإضافة إلى أن الموقف العملي لجبهة التحرير في الداخل كان عاملاً هاماً في اقناع قواعد الجبهة القومية بأن الاستمرار في الدمج جريمة، فقد دأبت جبهة التحرير على تجريد أعضاء الجبهة القومية من السلاح ومنع الإعانات المالية عنهم وكشف خلاياهم بصورة غير مباشرة للعدو، وإغراء بعضهم بالمال والمراكز للميل نحوها، وأخيراً بمحاولات الاغتيال لبعض عناصرها القيادية في الداخل كجزء من خطة تستهدف في الأساس افراغ الثورة من محتواها الاجتماعي»[3].

---

(١) سلطان احمد عمر، هامش، ص ٢٥٤.

(٢) الفرد هوليداي، مصدر سابق، ص ١٥٥.

(٣) فيصل عبد اللطيف وآخرون (اللجنة التنظيمية) مصدر سابق، ص ٧١.

ولعل أكثر ما يلفت الانتباه هنا هو أن معظم قادة هذه الحركة كان من المثقفين العدنيين الأقل تأثراً بجذور قبلية، الذين سرعان ما سوف تنسحب أدوارهم إلى الظلال بضغط التيارات ذات النفوذ القبلي.

في هذه الظروف بدا أن هناك تبايناً حاداً في النظر إلى مسألة عقد المؤتمر الثالث الذي كان مقرراً عقده على ضوء نتائج اجتماعات أيلول الموسعة. فقد تزعم سالم ربيع علي اتجاهاً يدعو إلى عقد المؤتمر في بلدة قعطبة، بينما تزعم أحمد صالح الشاعر اتجاهاً يدعو إلى تأجيل عقد المؤتمر بسبب عدم امكانية حضور جميع قادة الجبهات والمناطق إلى المؤتمر. ولأن الغالبية العظمى من قواعد وكوادر الجبهة القومية كانت تؤيد الدعوة إلى عقد المؤتمر بهدف إتمام عملية الانسحاب، فقد عقد المؤتمر فعلاً في بلدة حمر الشمالية في ١٩٦٦/١١/٢٩ حضره على حد سواء المؤيدون والمعارضون لعقد المؤتمر. ومن بين المعارضين لعقد المؤتمر ظهر تيار يعارض الانسحاب من جبهة التحرير استناداً إلى ضرورة الوحدة الوطنية، وكان من بين أبرز هؤلاء: أحمد صالح الشاعر، محمد علي هيثم، علي سالم البيض، وعبد الله مطلق، وعلي محضار، أما أشد خصوم الانسحاب فكان ممثلو جبهات الضالع وردفان والشعيب[٤]. وبالرغم من هذه المعارضة فقد انتهى المؤتمر إلى اتخاذ القرارين الرئيسيين التاليين:

> «اعلان ممارسة الجبهة القومية مسؤولياتها الثورية خارج إطار جبهة التحرير لعجز هذه الجبهة عن الوصول للغاية المنشودة للوحدة الوطنية.

---

(٤) عادل رضا، **ثورة الجنوب**، مصدر سابق، ص ١٨٦. في الضالع كان يتولى القيادة احمد البيشي اما في شعيب فقد تولاها صالح مصلح.

«٢ ـ استعداد الجبهة القومية للسعي الدائم وأخذ المبادرة من أجل اقامة وحدة وطنية سليمة حسب أسس تضمن عملاً ثورياً موحداً في جنوب اليمن»[٥].

وبذلك رفض المؤتمر اتفاقية الاسكندرية، وأقر عدة اجراءات لإعادة تنظيم الجبهة القومية على أسس جديدة، كما أقر المؤتمر زيادة التعاون مع الأنصار في الجيش والشرطة[٦]...

وغير ذلك، فإن الشيء الأبرز الذي جاء به المؤتمر هو إضافة عشرة عناصر قيادية إلى عضوية القيادة العامة الجديدة[٧]، كان من بينهم: عبد النبي مدرم، عبود الشرعبي، الحاج صالح باقيس، ومحمد سعيد عبد الله، وهم القادة الذين قاموا بانقلاب ١٤ أكتوبر[٨]. كما قرر المؤتمر اعادة عضوية القيادة العامة إلى كل من فيصل عبد اللطيف الشعبي وقحطان الشعبي اللذين كانا محتجزين في القاهرة بسبب رفضهما قرار الدمج. كما كرس المؤتمر استبعاد (طرد) الثلاثة الذين وقعوا اتفاق الدمج في القاهرة (علي السلامي، سالم زين، طه مقبل). وبذلك أصبحت القيادة الجديدة للجبهة القومية تضم ٢١ عضواً[٩].

---

(٥) فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ١٥٠.

(٦) عادل رضا، مصدر سابق، ص ١٨٥.

(٧) الفرد هوليداي، مصدر سابق، ص ١٥٥.

(٨) هنا تجدر الإشارة إلى أن منظمة الفدائيين في عدن كانت تحت قيادة أحمد صالح الشاعر في ذلك الوقت وهو الذي كان معارضاً للانسحاب من جبهة التحرير.

(٩) في هذا الصدد يقول نايف حواتمة (مصدر سابق، ص ٥٣ ـ ٥٤)، «إن القيادة الجديدة شكلت من «عناصر المجلس التنفيذي السابق وعناصر من القيادة العامة السابقة، وعناصر جديدة. وان معظم أعضاء القيادة العامة السابقة التي لم تقنع بالخط السياسي الجديد، اعتذرت عن الاشتراك بالقيادة، ومارست مسؤولياتها كأعضاء في صفوف الجبهة القومية ثم عاد بعضها في يونيه ١٩٦٧ إلى القيادة العامة الجديدة». ويقول علي عبد العليم وآخرون (مصدر سابق، ص ٥٧) ان بعض أعضاء القيادة =

في أعقاب هذا المؤتمر أعلنت «حركة القوميين العرب» (الأمانة العامة) تجميد علاقاتها التنظيمية مع «الجبهة القومية»، لأن الحركة رفضت خطوة العمل المستقل عن «جبهة التحرير» التي أقدمت عليها الجبهة القومية[١٠]، وكان ذلك بداية الطلاق بين الجبهة القومية وحركة القوميين العرب، الذي سيعلن عنه نهائياً بعد عقد المؤتمر الرابع للجبهة القومية والذي سيعقد في عام ١٩٦٨.

■ الطريق إلى السلطة

بخروج الجبهة القومية من جبهة التحرير بدأت مرحلة جديدة من تصعيد العمل العسكري ضد القوات البريطانية، ترافقت مع نشاط سياسي ـ جماهيري متميز كلّله الإضراب العام الكبير الذي دعت إليه الجبهة القومية بمناسبة مرور ١٢٨ عاماً على احتلال عدن. وقد أظهر الاضراب بوضوح القوة الشعبية التي تتمتع بها الجبهة القومية.

وقد كانت مظاهرة القوة هذه واحدة من أهم الأسباب التي ساهمت في تصعيد التوتر بين العناصر الموالية للجبهة القومية والعناصر الموالية لجبهة التحرير. وفي هذه الأجواء استشهد أحد قادة الجبهة القومية (عبود الشرعبي) فيما كان بعض أعضاء القيادة الآخرين معتقلين في سجن المنصورة (منهم: أبو بكر علي شفيق وعبد العزيز عبد الولي وعلي عبد العليم)[١١]. وإذ

= العامة السابقة (الذين أعاد المؤتمر انتخابهم) جمدوا أنفسهم بعيد معارضة الانسحاب، والبعض جمد نفسه وعاد ليمارس مسؤولياته، والبعض أبدى التزامه ولم يلتزم فعلاً في الممارسة» ومع أن المصدرين تجنبا ذكر الأسماء، فإنه من الواضح أنهم المجموعة التي ورد ذكرها أعلاه من معارضي الانسحاب.

(١٠) نايف حواتمة، مصدر سابق، ص ٥٤.

(١١) ناؤومكين، مصدر سابق، ص ١٧٠ ـ ١٧٦.

أثار مقتل الشرعبي شماتة العناصر الموالية لجبهة التحرير، فإن حادث الانفجار الذي وقع قرب دار عبد القوي مكاوي واتهام الجبهة القومية بتدبيره، صعّد من حالة التوتر إلى الحد الذي بدا فيه أن الاقتتال الأهلي واقع لا محالة، إنما بانتظار تميز موازين القوى بين الطرفين.

وفي الحقيقة، فإن الفترة من أوائل عام ١٩٦٧ وحتى تشرين الأول كانت فترة تنافس حاد من أجل السيطرة على أكبر عدد ممكن من المناطق الجنوبية. فبينما اصطدمت جبهة التحرير بالجبهة القومية في مناطق الضالع ولحج، فإنها حاولت السيطرة على العواذل والواحدي والكثيري حيث أعلنت زعامات هذه المناطق التقليدية تأييدها لجبهة التحرير[١٢]. كما أن ذلك ترافق مع جهود سياسية بذلها الأصنج من أجل الاتفاق مع عبد الناصر على تشكيل حكومة انتقالية مؤقتة للجنوب العربي «من زعماء وطنيين»، في الوقت الذي أعلن فيه عبد الناصر عن استعداده للإقدام على حل سلمي لمسألة الجنوب العربي، وفي الوقت الذي قرر فيه الانكليز استقبال بعثة عن الأمم المتحدة لزيارة عدن لإيجاد حل لمسألة تقرير مصير المستعمرة[١٣].

وقد رفضت الجبهة القومية مجيء البعثة وأعلنت في بيان لها:

> «إن مهمة هذه البعثة هي تلمس حل سلمي للمشكلة يرضي الجميع، ولكنه لا يتفق وأهداف الشعب وثورته»[١٤].

وكان الرد العملي على زيارة البعثة هو تصعيد العمل المسلح الذي منعها من تأدية المهمة التي جاءت من أجلها واضطرت

---

(١٢) المصدر السابق، ص ١٧٨، نقلاً عن محمد عمر الحبشي، **جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية**، القاهرة، ١٩٧١، ص ٥٨٩.

(١٣) المصدر السابق، ص ١٧٩.

(١٤) أحمد عطية مصري، مصدر سابق، ص ٤٧٥.

إلى مغادرة عدن في ٧ نيسان ١٩٦٧ دون أن تحصل على أي نتيجة.

ونظراً لاتضاح عجز البريطانيين على البقاء أعلن اللورد شاكلتون عن عزم بريطانيا على منح اليمن الجنوبية الاستقلال في كانون الثاني من عام ١٩٦٨. وقد أعلن عن نية الحكومة البريطانية على تشكيل حكومة جديدة في الجنوب العربي من ممثلي مختلف القوى السياسية، إلا أن المحاولات الفعلية لتحقيق هذه النية باءت جميعها بالفشل. وإظهاراً لحسن النية عمد البريطانيون إلى إقرار خطوة تعريب الجيش النظامي الاتحادي الذي بدأ بتسلم مهام الأمن بدلاً من القوات البريطانية التي كانت تستعد للانسحاب، كما أعلن المندوب السامي الجديد همفري تريفليان أن القوات البريطانية ستنسحب في تشرين الثاني ١٩٦٧ بدلاً من كانون الثاني ١٩٦٨[١٥]. وفي الأول من حزيران استبدلت تسمية جيش الاتحاد باسم جيش الجنوب العربي، وعين أول قائد عربي لهذا الجيش هو العقيد ناصر بريق العولقي، الذي أثار تعيينه بهذا المنصب غضب العديد من الضباط والمراتب غير العوالق، الذين وجدوا فيه عميلاً للانكليز. وقد استثمرت الجبهة القومية الاضطرابات والانتفاضات المتفرقة في الجيش في كسب عدد من الضباط والمراتب إلى جانبها. وبانتقال التمردات داخل الجيش إلى منطقة كريتر اندفعت وحدات المقاتلين التابعين للجبهة القومية إلى احتلال كريتر والسيطرة عليها يوماً كاملاً، وفُسّر ذلك على أنه «رد» على هزيمة ٥ حزيران. إلا أن عملية الاغتيال التي جرت ضد أحد قادة الفدائيين (عبد النبي مدرم)، خلال عملية السيطرة على كريتر، من قبل عناصر من جبهة التحرير كانت السبب المباشر وراء انفجار الاقتتال الواسع الأول بين

(١٥) الفرد هوليداي، مصدر سابق، ص ١٥٤ ـ ١٥٨.

جبهة التحرير والجبهة القومية، وقد أمكن وقف الاقتتال بعد الاتفاق بين الطرفين. وحسب عبد الفتاح اسماعيل، فإن هذا الاتفاق لم يكن ليلغي روح العداء والانتقام التي ظلت قائمة في نفوس أعضاء وقادة جبهة التحرير، حيث بقي قادة الجبهة القومية العسكريون والمدنيون عرضة لعمليات الاغتيال(١٦). في أثناء ذلك، أجرت مجموعة الارتباط العسكرية التابعة للجبهة القومية، التي تضم: علي مقبل وسالم ربيع علي وعبد الله الخامري، اتصالاً بصغار الضباط في جيش الاتحاد. وكان هؤلاء الضباط يريدون معرفة السياسة التي يجب اتباعها فيما لو انسحب البريطانيون في مقابل المساعي التي كان يبذلها الضباط الكبار المرتبطون بالحكومة الاتحادية من أجل تشكيل «قوة ثالثة» بين الجبهة القومية والجيش البريطاني(١٧). وكان من بين أهم نتائج هذا الاتصال احباط محاولة أحد كبار ضباط الجيش ويدعى علي مسعد (البابكري) لاستلام الجيش مقاليد السلطة في حزيران ١٩٦٧(١٨).

وخلال الفترة بين ٢٠ حزيران و١٤ تشرين الأول نجحت قوات جيش التحرير التابعة للجبهة القومية في تحرير مناطق ردفان والمفلحي ولحج ودثينة والعواذل وزنجبار ويافع (السفلى والعليا) ومشيخة العقربي والعوالق السفلى والقعيطي وبيحان وحريب والكثيري وحضرموت والمهرة. إلا أنه بنهاية تشرين الثاني كانت الجبهة القومية قد تمكنت من تحرير بقية المناطق الأخرى بما فيها جزيرة سوقطرة(١٩).

في تموز ١٩٦٧ وبعد أن نجحت الجبهة القومية في تحرير عدد

---

(١٦) عبد الفتاح اسماعيل، مصدر سابق، ص ٢٤.

(١٧) الفرد هوليداي، مصدر سابق، ص ١٥٨.

(١٨) فيصل عبد اللطيف وآخرون، مصدر سابق، ص ٩٤.

(١٩) عدة مصادر منها سلطان أحمد عمر، مصدر سابق، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧.

من المناطق الداخلية، بدا لقادة جبهة التحرير أن السيطرة على عدن وضواحيها هي المعادل الوحيد للنجاحات العسكرية التي أحرزتها الجبهة القومية. ولذلك أعدت جبهة التحرير لهجوم مفاجيء في منطقة دار سعد بضاحية عدن، خصوصاً وأن الجبهة القومية كانت تفرض في هذه المنطقة سيطرتها على عدد من المراكز الحكومية المهمة. إلا أن الهجوم لم يسفر عن أية نتيجة لصالح جبهة التحرير، بل على العكس فقد منيت بهزيمة كبيرة اضطرتها إلى التخلي عن بعض المواقع التي كانت تسيطر عليها في ضواحي عدن ولحج. وبالإضافة إلى ذلك فقدترك موت عبد الله المجعلي في حادث سيارة في صنعاء (وهو الذي أصبح أحد القادة العسكريين لجبهة التحرير بعد فصله من الجبهة القومية) ترك أثراً كبيراً في نفوس مقاتلي جبهة التحرير الذين شعروا بالإحباط وثبوط العزيمة. إلا أن ذلك لم يمنع في واقع الحال من تكرار محاولة يائسة أخرى، حيث انفجر الاقتتال الأهلي الثاني في أيلول ١٩٦٧ وكان قد شمل العديد من ضواحي عدن (الشيخ عثمان، المنصورة، «القاهرة»...) ولم يتوقف القتال إلا بتدخل قوات من الجيش والأمن (التي كانت حتى هذا الوقت تقف على الحياد) لفرض الهدنة، بعد أن تشكلت لجنة مشتركة من قيادة الجيش والأمن «بشأن التوسط لحقن الدماء بين الجبهتين»، وقد ضمت هذه اللجنة عضوين من الجبهة القومية هما سلطان أحمد عمر ومحمد صالح اليافعي (مطيع)[٢٠]. ونتيجة للمفاوضات تم التوصل إلى الاتفاق على وقف الاعمال الاستفزازية، وإطلاق سراح المعتقلين من الطرفين، وتشكيل لجنة مصالحة، وكذلك لجنة للإشراف على تنفيذ القرارات المتفق عليها[٢١].

(٢٠) فيصل عبد اللطيف وآخرون، مصدر سابق، ص ٩١.

(٢١) أحمد عطية مصري، مصدر سابق، ص ٥١٤.

ولكن على الرغم من أن هذه الحرب الأهلية ظلت محدودة نسبياً، إلا أنها وفرت سابقة مهمة في تاريخ الصراعات اليمنية الجنوبية، بقدر ما قدمت وعداً بحرب أهلية أكثر دموية سيقوم بها أشقاء الفكرة السياسية الواحدة.

في هذه الظروف باشرت القاهرة جهوداً جديدة للمصالحة الوطنية، وتحت ضغط العربية السعودية شكلت الجامعة العربية لجنة خاصة مؤلفة من خمسة أعضاء:

«مهمتها درس الوسائل لتحقيق الوحدة الوطنية في اليمن الجنوبي» وأخذت اللجنة الخماسية على عاتقها الاستماع لكل الأحزاب والفئات، بما في ذلك الأمراء المخلوعون، والعمل بغية تشكيل حكومة اتحاد وطني»[٢٢].

وبالرغم من رفض قيادة الجبهة القومية الاشتراك في مباحثات اللجنة:

«لأنه دعي إلى المحادثات السلاطين وممثلو الأحزاب العميلة»[٢٣].

إلا أن القاهرة نجحت في الضغط على قحطان الشعبي وفيصل عبد اللطيف الشعبي الموجودين في القاهرة لقبول توقيع اتفاق مع عبد القوي مكاوي في ٢٥ أيلول يقضي بوقف اطلاق النار، وإطلاق سراح المعتقلين في الجبهتين وإجراء محادثات جديدة في القاهرة حول الوحدة الوطنية وتشكيل حكومة مؤقتة تتسلم السلطة من بريطانيا، وإعداد برنامج عمل للفترة الانتقالية، وإعداد دستور مؤقت لهذه الفترة[٢٤]. إلا أن هذا الاتفاق أثار خلافاً داخلياً آخر في قيادة الجبهة القومية، حيث أعلن عبد الله

(٢٢) محمد عمر الحبشي، مصدر سابق، ص ٥٨٨.

(٢٣) فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ٢٠٢.

(٢٤) محمد عمر الحبشي، مصدر سابق، ص ٥٨٨.

الخامري وعبد الفتاح اسماعيل في بيروت (حيث كانا قد سافرا خصيصاً للمشاركة في مباحثات الوحدة الوطنية) رفض قيادة الجبهة القومية لهذه التسوية[٢٥]. كما أعلنت القيادة العامة للجبهة القومية «في الداخل» أن هذه القيادة قد حلّت وأنه يجب عقد مؤتمر جديد (رابع) للجبهة القومية قبل الاستقلال. وإذ رفض قحطان الشعبي ومؤيدوه قرار حل القيادة والدعوة إلى المؤتمر الرابع، فقد شكلت القوى المناوئة لقحطان الشعبي قيادة مؤقتة ضمت كلّاً من: محمود عشيش، علي (مقبل)، عبد الله الخامري، فارس، علي سالم البيض، حسن علي (عبد الله الأشطل)[٢٦].

ويبدو أن هذا الموقف الصارم كان قد شكل ضغطاً على أعضاء وفد الجبهة القومية المفاوضين بحيث أن نتائج مفاوضات ٢٥ أيلول لم تؤخذ بعين الاعتبار عندما بدأت الجولة الثانية من المفاوضات في الأول من تشرين الأول ١٩٦٧، وكان وفد الجبهة القومية قد ضم في هذه الجولة كلّاً من: قحطان الشعبي وفيصل عبد اللطيف الشعبي وعبد الفتاح اسماعيل ومحمد أحمد البيشي، وقد انتهت هذه المفاوضات، بعد أسبوعين من المباحثات المستمرة، إلى الفشل[٢٧].

في اليوم التالي، وفي أعقاب إعلان وزير الخارجية البريطانية جورج براون في مجلس العموم البريطاني عن تقديم موعد الاستقلال إلى نهاية شهر تشرين الثاني وتفاصيل انسحاب القوات البريطانية، اندلع القتال من جديد حيث شن ٥٠٠ من

---

(٢٥) الفرد هوليداي، مصدر سابق، ص ١٦٠. في هذا الصدد يقول فيصل عبد اللطيف وآخرون، (مصدر سابق، ص ٩١) إن النداء الذي وجهه قحطان الشعبي وعبد القوي مكاوي قد تم بموافقة «كامل» أعضاء وفد الجبهة القومية المفاوضين.

(٢٦) المصدر السابق، ص ١٦١.

(٢٧) فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ٢٠٢.

رجال جبهة التحـرير هجـوماً بمختلف الأسلحـة للسيطرة عـلى منطقـة الشيخ عثمـان. وبعد خمسـة أيـام من القتـال العنيف تحرك جيش الجنوب العربي وأجبر جبهة التحريـر على التخـلي عن مواقعها، وبذلك وضـع حد لـموقف الجيش الحيادي الـذي أعلنت قيـادتـه في ٦ تشرين الثـاني انضمـامهـا إلى الجبهـة القومية[٢٨]. وكان ذلك في الحقيقة تتويجاً لعدة عوامل منها:

أولاً: إن حل الجيش القديم وتشكيل «جيش الجنوب العربي» في حزيران ١٩٦٧ وتسليم قيادته للعقيد علي مسعد بابكري، وتسلم الضباط العوالق للمناصب القيادية الأخرى فيه، كان قد أثار نقمة الضباط والمراتب من المناطق الأخرى، وذلك في الوقت الذي تسنى فيه للجبهة القومية أن تستميل إلى جانبها عدداً من الضباط والمراتب من قبائل دثينة والعوذلي والضالع وردفان (وسيكون لذلك أهمية خاصة فيما بعد).

ثانياً: إن مشاعر النقمة ضد الانكليز، وبخاصة بعد حرب ٥ حزيران، كانت قد تسربت بقوة إلى داخل الجيش، وبخاصة بين صغار الضباط والمراتب والجنود.

ثالثاً: إن التطورات خلال الفترة بين حزيران وتشرين الثاني، كانت قد وضعت قيادة الجيش أمام أحد خيارين: إما دعم الجبهة القومية، وإما البقاء إلى جانب الاستعمار. وفي الحقيقة، فإنه لم يبق بعد هزيمة جبهة التحرير، وفرض الجبهة القومية سيطرتها على مختلف مناطق الجنوب اليمني، أكثر من خيار واحد.

رابعاً: اعتقاد بريطانيا:

(٢٨) الفرد هوليداي، مصدر سابق، ص ١٦١.

«ان انحياز الجيش إلى صف الجبهة القومية سيعيق استلامها للسلطة ويضع البلاد في قبضة الاستعمار الجديد... ولم يكن من شك في أن الانكليز أوعزوا لعملائهم في الجيش بالتسلل إلى الجبهة القومية ظناً منهم بأن النزاع بين الجبهة القومية والقاهرة سوف يستمر بعد الاستقلال أيضاً، الأمر الذي سيقرب الجبهة القومية من الانكليز، أو يضعفها على الأقل، وكانوا يعتقدون كذلك بأن وصول إحدى الجبهتين إلى السلطة بصورة انفرادية سيبقي على التوتر، ويزيد احتمالات تجدد الصراع بينهما مستقبلاً، مما سيساعد عملاء الانكليز في الجيش على الاستيلاء على الحكم»[٢٩].

خامساً: نجاح الجبهة القومية في كسب أنصار لها بين كبار ضباط الجيش والبوليس، وكان من بينهم العقيد عبد الله صالح سبعة (قائد بوليس الجنوب العربي)، العقيد عبد الله مجور، العقيد الأمين رئيس مخابرات جيش الجنوب العربي (من أبناء العوالق)، العقيد أحمد صالح عبده (عضو حركة القوميين العرب، من قبائل الضالع) والعقيد أحمد حاجب والرائد الحسني وغيرهم[٣٠].

وعلى أية حال، فإنه ما إن اتضحت هزيمة جبهة التحرير في الشيخ عثمان حتى أصدر قادة الجيش والبوليس بياناً يعترف بالجبهة القومية ويؤيدها، وأعقب ذلك إجراء تعديلات في قيادة الجيش حيث أصبح العقيد حسين عثمان عشال الذي كان يتعاون مع الجبهة القومية قائداً للجيش وذلك بعد أيام من نهاية الاقتتال الأهلي في السادس من تشرين الثاني ١٩٦٧.

قبل ذلك كانت آخر جولة في محادثات الوحدة الوطنية في

(٢٩) فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧، نقلاً عن: اتحاد الشعب الديمقراطي، **الحركة الثورية العربية: تجربة اليمن الجنوبي**، عدن، ١٩٦٩، ص ١٢.

(٣٠) المصدر السابق، ص ٢٠٨.

القاهرة، والتي عقدت في العاشر من تشرين الأول قد انتهت إلى الفشل، كما فشلت كل الجهود التالية لرأب الصدع بين الطرفين، وبانحياز الجيش إلى الجبهة القومية لم يبق من الناحية الفعلية أي دور لجبهة التحرير، الأمر الذي دفع البريطانيين إلى إعلان أنهم يعترفون بالجبهة القومية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب اليمن الجنوبي. وبعد حسم الصراع لصالحها نهائياً في ٦ تشرين الثاني دعت الجبهة القومية انكلترا إلى عدم الاكتفاء بالاعتراف بها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب اليمني الجنوبي، وإنما أيضاً البدء بمفاوضات حول تسليم السلطة لها. وبواسطة كبار ضباط الجيش أمكن الاتفاق بين المندوب السامي البريطاني والجبهة القومية على إعداد الترتيبات اللازمة لبدء المفاوضات في ٢٠ تشرين الثاني في جنيف.

ولهذا الغرض شكلت الجبهة القومية وفداً برئاسة قحطان الشعبي وضم كلاً من: عبد الفتاح اسماعيل وفيصل عبد اللطيف الشعبي، وسيف الضالعي، ومحمد أحمد البيشي بينما ترأس الوفد البريطاني المفاوض اللورد شاكلتون وزير الدولة. وقد بدأت المفاوضات فعلاً في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧، وتناولت مسألة الاستقلال، ومسألة المساعدات المالية البريطانية (حيث كانت بريطانيا قد تعهدت سابقاً بتقديم مساعدة لحكومة اتحاد الجنوب العربي) والالتزامات الدولية للحكومة الجديدة، واستمرار القوانين والتشريعات، ومستقبل الجاليات الأجنبية[٣١].

في ١٩٦٧/١١/٢٣ كانت المفاوضات قد وصلت فجأة إلى نقطة حرجة إذ تأجلت لمدة ٢٤ ساعة، طار بعدها اللورد شاكلتون إلى

(٣١) عادل رضا، مصدر سابق، ص ٢٠٤.

لندن لإجراء اتصالات مع جورج براون. وفي ١٩٦٧/١١/٢٥ أعلن «السير» همفري المندوب السامي البريطاني في عدن، إنهاء حالة الطوارىء التي كانت مفروضة منذ العاشر من كانون الأول ١٩٦٤، وفي ١٩٦٧/١١/٢٨ دخلت المحادثات يومها السابع، وعاد في مساء هذا اليوم اللورد شاكلتون إلى جنيف قادماً من لندن بعد أن تم الاتفاق بينه وبين الحكومة البريطانية على قبول مطالب وفد الجبهة القومية، وفي صباح الأربعاء ١٩٦٧/١١/٢٩ وقّعت بريطانيا والجبهة القومية اتفاقاً وافقت بريطانيا بموجبه على استقلال الجنوب العربي. وفي صباح الخميس ١٩٦٧/١١/٣٠ أعلنت اليمن دولة مستقلة[٣٢]. بعد أن كان آخر الجنود البريطانيين قد غادروها في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٧.

وفي يوم الاستقلال نفسه أصدرت القيادة العامة للتنظيم السياسي ـ الجبهة القومية بياناً أعلنت فيه أن الجبهة القومية هي السلطة العليا في الجمهورية، وأعلن البيان عن اتباع النظام الرئاسي للحكم وعن تعيين قحطان الشعبي أول رئيس للجمهورية لمدة سنتين وكلف الرئيس بتشكيل أول حكومة وطنية، والتي ضمت في قوامها:

قحطان محمد الشعبي: رئيساً للجمهورية، قائداً عاماً للقوات المسلحة.

سيف أحمد الضالعي: وزيراً للشؤون الخارجية.

علي سالم البيض: وزيراً للدفاع.

محمد علي هيثم: وزيراً للشؤون الداخلية ووزيراً للصحة بالوكالة.

---

(٣٢) المصدر السابق، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

محمود عبد الله عشيش: وزيراً للمالية.

عبد الفتاح اسماعيل: وزيراً للثقافة والإرشاد القومي وشؤون الوحدة اليمنية.

فيصل عبد اللطيف الشعبي: وزيراً للاقتصاد والتجارة والتخطيط.

عادل محفوظ خليفة: وزيراً للعدل والأوقاف.

فيصل شملان: وزيراً للأشغال العامة والمواصلات.

عبد الملك اسماعيل: وزيراً للعمل.

محمد عبد القادر بافقيه: وزيراً للتعليم.

سعيد عمر عكبري: وزيراً لشؤون الادارة المحلية والزراعة بالوكالة[٣٣].

ولقد اتسمت هذه الحكومة بطابع مديني لم يكن ليلائم تطلعات الرموز والقيادات الداخلية التي تنحدر من أصول فلاحية وقبلية نحو السلطة. ولكنها في الوقت نفسه لم تكن حكومة تسعى من أجل الوحدة. ففي تلك الساعة لم تكن الوحدة مع الشمال مطروحة على جدول الأعمال إلا في نطاق ضيق للغاية و «رسمي» للغاية أيضاً[*]. ويعود ذلك إلى أن «البرجوازية التجارية» والأوساط الميسورة وجدت في الاستقلال، ومن ثم حكومته الأولى، فرصة لتوسيع نشاطاتها واستقلال تلك النشاطات عن أي نفوذ خارجي. صحيح أن هذه النشاطات كانت ستجد مجالاً أرحب للتوسع باستعادة الوحدة مع الشمال، إلا أن غلبة الاقتصاد الزراعي البدائي وارتباطه

(٣٣) فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ٢١٣ ـ ٢١٤.

(*) شخصية سياسية ودبلوماسية يمنية رفضت ذكر اسمها.

بعلاقات قبلية قوية، بل بقبائل أوسع نفوذاً، أظهر أن هذا المجال أضيق كثيراً من الفرص المتاحة أمام اقتصاد تجاري حر أكثر اغراءً. وقد كان ذلك تقديراً لا يعي على وجه الدقة مخاطر «الراديكالية» القبلية التي كانت تحدق لا بحكومة الاستقلال بل باقتصاده أيضاً. وفي الطريق نحو «راديكالية» لا تقلّ شبراً عن التجربة الثورية الفيتنامية (وهي تجربة فلاحية أيضاً) أو غيرها من التجارب الاشتراكية المباشرة، فقد شقت الجبهة القومية لنفسها درباً في الجحيم لم يكن ليتوقعه أحد في غمرة البهجة بانتصار «الثورة» على أعدائها الخارجيين، وهو انتصار لم يكن ليكتمل من دون «أعداء داخليين» يتم التغلب عليهم أيضاً.

٦

الطريق إلى «الحزب الطليعي»

■ بداية الصراع ضد «اليمين»

يتضح من تشكيلة أول حكومة جمهورية للجبهة القومية انها ضمت بالدرجة الرئيسة، أولاً، قيادات الجبهة القومية التي عرفت، حتى الآن بأنها «قيادات الخارج». وثانياً، القيادات «السياسية» أي التي برزت في العمل السياسي للجبهة القومية وليس العمل العسكري. وبذلك فقد جرى استبعاد مشاركة معظم «قيادات الداخل»، والقيادات العسكرية منها على وجه الخصوص. أما أسباب ذلك فتعود بالدرجة الأولى إلى الخشية من أن هذين النوعين من القيادات غير متمكنين من قيادة الدولة بحكم افتقادها البرنامج السياسي والفكري الواضح والمتفق عليه من جهة، وبحكم خوفها من مواجهة عدة أنماط من المعارضة داخلياً وخارجياً قد تهدد كيان النظام الجديد[1]، من جهة ثانية.

---

(١) استناداً إلى عدة مصادر يورد فيتالي ناؤومكين الاسباب التالية لتولي «الفريق اليميني المحافظ» مقاليد السلطة في الجبهة القومية وفي قيادة الدولة: أولاً، ان عناصر القيادة الخارجية تملك اتصالات واسعة وتتمتع بشهرة في العالم العربي، وكانت مقبولة لدى انظمته أكثر من العناصر «الداخلية». ثانياً، استعداد قيادة الجيش للتحالف مع العناصر المحافظة في الجبهة القومية.. ثالثاً، توسع القاعدة الاجتماعية للجبهة القومية خلال عام ١٩٦٧ بحيث شملت عدداً من ابناء البرجوازية المتوسطة والفئات الاستغلالية =

واذ انتهى الحديث عن قيادات «داخلية» وأخرى «خارجية» للتمييز بين تيارين سياسيين وفكريين داخل الجبهة القومية، فإنه، ومع بداية مواجهة معضلات إعادة بناء وتنظيم الدولة والمجتمع والاقتصاد، بدأ الحديث عن «يمين» و «يسار» داخل الجبهة القومية على أساس اختلاف النظرة لسبل حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية التي واجهت السلطة الجديدة. وحسب أحمد عطية مصري فقد كان هناك تصوران متناقضان يدعو الأول إلى التمهل في إجراء التغييرات الاقتصادية والاجتماعية ومراعاة أوضاع التخلف والفقر، وبالتالي الحفاظ على مؤسسات الدولة القديمة بعد ادخال التحسينات عليها والقيام بعمليات التطهير والتطعيم بعناصر جديدة. فيما يدعو الثاني إلى تعميق فكرة واستراتيجية الطبقة العاملة والفلاحية الفقيرة، وبالتالي تقويض مؤسسات الدولة القديمة والبدء في إقامة الحزب الطليعي وإنجاز مهمات اقتصادية «جذرية» مثل الاصلاح الزراعي (بنزع الأرض من الملاكين الأغنياء بدون تعويض وتوزيعها على الفقراء وخلق علاقات انتاج تعاونية وتحويل الاقتصاد اليمني إلى اقتصاد انتاجي...»[2].

= الأمر الذي كانت تحتمه طبيعة المرحلة (النضال في سبيل الاستقلال). رابعاً، موقف القادة الخارجيين الحاسم ضد التعاون مع جبهة التحرير، الامر الذي اتسم بأهمية فائقة في انتصار الجبهة القومية. خامساً، الاستخفاف السائد لدى قادة الجناح اليساري لحركة القوميين العرب من مسألة تنظيم السلطة في بلد واحد، وقد انعكس هذا الاستخفاف أيضاً لدى بعض عناصر قيادة الجبهة القومية الداخليين. سادساً، بعد هزيمة ٥ حزيران بدا كما لو أن جميع القوى الثورية (في المنطقة) قد منيت بالهزيمة. انظر ص ٢١٧ ـ ٢١٨ من المصدر المذكور. ونعتقد أن السببين الأخيرين غير جديرين بالاعتبار. من ناحية لأن أحداً لم يكن يقول انه لا ينوي استلام السلطة «في بلد واحد» من بين قيادات الجبهة القومية. ومن ناحية أخرى لأن هزيمة ٥ حزيران كان يجب أن تترك أثراً معاكساً. فيما تنطوي الأسباب الأخرى على تفسيرات «طبقية» مبالغ فيها.

(٢) أحمد عطية مصري، مصدر سابق، ص ٥٤٢ ـ ٥٤٣.

إلا أن هاتين النظرتين المختلفتين، لم تكونا تميزان في الواقع، تيارين فكريين وسياسيين متناقضين، بقدر ما كانتا محورين تدور حولهما عدة تيارات. ففي الجانب الأول كان هناك التيار المؤيد لقحطان الشعبي الذي كان يتمسك بضرورة توسيع سلطات الرئيس في اتخاذ القرارات، وكان من بين أبرز أعضاء هذا التيار فيصل عبد اللطيف الشعبي الذي كان أحد اعضاء قيادة الجبهة القومية البارزين بعد الاستقلال، وتيار العسكريين الذي وجد أنه بتحالفه مع الرئيس سيكون قادراً على إزاحة العناصر «اليسارية» التي كانت تطالب بالتطهير وإعادة بناء الجيش، وذلك كمرحلة أولى تسبق توليه مقاليد السلطة في البلاد. أما الجانب الثاني (المعارض لقحطان الشعبي وللعسكريين) فقد كان هناك أربعة تيارات كان كل منها يسيطر إما على قطاع من قطاعات تنظيم الجبهة القومية أو على السلطات الادارية في إحدى المحافظات، وهذه التيارات هي[٣]:

أولاً: التيار الذي كانت تمثله «النواة الثورية الديمقراطية التي كان أعضاؤها أقرب الجميع إلى الاشتراكية العلمية»، وكان أعضاء هذا التيار يرون أن التعاون التكتيكي مع اليمينيين يشكل خطراً على مصير التنظيم، ويرون أن برنامج الحلول الوسطى لاستكمال التحرر الوطني الديمقراطي أمّن لفترة من الزمن التعايش الضروري بين مختلف القوى داخل التنظيم. وكانوا يعقدون آمالاً على التطور المقبل للتنظيم، وعلى توطيد «القوى الثورية» بنتيجة إجراء تحويلات وطنية ديمقراطية، وعلى التعاون مع ماركسيي الجنوب. وكان من بين أبرز أعضاء هذا

(٣) فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

التيار عبد الفتاح اسماعيل وعلي سالم البيض، كما كان فيصل العطاس الذي تزعم مجموعة «ثورية جذرية» في حضرموت أقرب إلى هذا التيار من غيره. وقد تولت هذه المجموعة استصدار سلسلة من القرارات وتنفيذ سلسلة من «الاجراءات الثورية» (تأميمات، مصادرة أراضي الملاكين الكبار...) في حضرموت[٤]، والتي ستكون سبباً لتفجير الخلاف مع العسكريين.

ثانياً: التيار «اليساري المتطرف» الذي دعا إلى اللجوء إلى الجبال والانتقال إلى العمل السري وامتشاق السلاح لمقارعة حكومة قحطان الشعبي. وكان عناصر هذا التيار على صلة وثيقة بالجناح اليساري المتطرف لحركة القوميين العرب وترأسه علي صالح عباد (مقبل).

ثالثاً: تيار العسكريين داخل الجبهة القومية (قادة جيش التحرير). والذي كان يتميز:

«بالبراغماتية واستصغار دور الأديولوجيا، والأباطيل القومية الضيقة والقبلية، ويرى أعضاء هذا التيار أن الصراع الفكري بين اليمينيين واليساريين هو صراع بين مثقفين لذا يجب ابعادهم جميعاً عن القيادة، أما حل جميع المسائل فيقوم به المقاتلون».

وكان يقف على رأس هذا التيار كل من سالم ربيع علي وعلي عنتر.

رابعاً: التيار «اليميني المحافظ» الذي كان أعضاؤه يتقربون من التيار اليساري:

«لاعتبارات مغرضة: إما بسبب عدائهم لقحطان الشعبي وقيادة الجيش والبوليس. وإما بسبب ارتباطاتهم القبلية».

(٤) انظر: نايف حواتمه، مصدر سابق، ص ٧ ـ ٧٦ فيصل عبد اللطيف وآخرون، مصدر سابق، ص ١١٩ ـ ١٢٣.

وكان من بين أبرز عناصر هذا التيار القيادية محمد علي هيثم.

إلا أنه يصعب القول ان هذه التيارات كانت تشكل كتلاً داخلية متماسكة أو مستقلة عن بعضها البعض، فقد امتازت المواقف فيما بينها بطابع حركي - أي أنها كانت تتغير حسب تغير الظروف الخارجية وموازين القوى داخل التنظيم. ولأنه لم تكن ثمة كتلة متماسكة، فقد كانت اعادة تشكيل التيارات، وتغيير المواقف والآراء، ممكنين على الدوام، وهو الأمر الذي يفسر لماذا ظهر الصراع داخل المؤتمر الرابع وكأنه بين تيارين فحسب: «يميني» وقف خلفه (قحطان الشعبي وعبد اللطيف الشعبي، ومحمد علي هيثم، ومحمد أحمد البيشي وأحمد صالح الشاعر وغيرهم) ويساري وقف خلفه (عبد الفتاح اسماعيل، وسالم ربيع علي، وعلي صالح عباد وغيرهم).

واذ فشلت حكومة قحطان الشعبي في تحقيق الحد الأدنى من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي كان يطمح بإنجازها غالبية أعضاء القيادة العامة للجبهة القومية، فإن تجربة إنجاز هذه التحولات «من طرف واحد» في حضرموت كانت قد أثارت ردود فعل عنيفة، داخل الجبهة القومية، وفي الحكومة، وبين أوساط كبار العسكريين. فبالنسبة لتنظيم الجبهة القومية هددت هذه التجربة بتقسيم التنظيم إلى نصفين (مؤيد ومعارض).

«وكاد هذا الانقسام أن يعصف بالثورة في عدن»[٥].

وبالنسبة للحكومة فقد كانت خروجاً على التخطيط المركزي معرضة المصالح الاقتصادية العامة للبلاد إلى الخطر بحكم ما أثارته من مخاوف لدى الرأسمال الوطني والبورجوازية المحلية (حيث وصلت التأميمات إلى حد أنها شملت جميع الملكيات

(٥) فيصل عبد اللطيف وآخرون، مصدر سابق، ص ١٣١.

الصغيرة)[٦]. أما بالنسبة للجيش فقد اعتبرها عدد من كبار ضباط الجيش (منهم: محمد أحمد بلعيد، محمد اليساري، أحمد علي زنجبيلة) تحولات «شيوعية حمراء تزحف على مقدسات البلاد وتقاليدها». وقد وجه قادة الجيش هجومهم على عدد من أبرز عناصر القيادة العامة للجبهة القومية متهمة اياهم «بالشيوعية» (مثل: عبد الفتاح اسماعيل ـ وزير الثقافة، علي سالم البيض ـ وزير الدفاع، وسلطان أحمد عمر ـ العضو المتفرغ للتنظيم، وعلي صالح عباد (مقبل) ـ العضو المتفرغ للتنظيم أيضاً، وعبد الله الخامري رئيس محكمة الشعب وحسين الجابري) كما هدد قادة الجيش باعتقال العناصر الأساسية المسؤولة عن احتضان وتبني تجربة حضرموت[٧].

ولكن بإقرار غالبية أعضاء القيادة العامة للجبهة القومية أن:

«تجربة حضرموت الثورية هي حالة نظرية غير صحيحة».

وأنها خاطئة من حيث انفصالها عن:

«الظروف الموضوعية المحيطة بها محلياً وعربياً وعالمياً»[٨].

فإن موقف كبار ضباط الجيش المتشدد من التجربة، واتهام عدد من أعضاء القيادة العامة للجبهة القومية بالشيوعية، وتهديدهم بشن حملة اعتقالات، أثارا في المقابل مخاوفَ لدى غالبية أعضاء القيادة العامة من أن يقوم الجيش بمحاولة للسيطرة على البلاد، خصوصاً وأن موقف قادة الجيش المذكورين كان قد ترافق مع اعلان رغبتهم في تشكيل تنظيم للجبهة القومية في الجيش يكون كبار الضباط مسؤولين عنه فكرياً وسياسياً وتنظيمياً، وأن يكون الاتصال بالجيش من

(٦) المصدر السابق، ص ١١٩ ـ ١٢٠ و١٢٢ ـ ١٢٣.

(٧) نايف حواتمه، مصدر سابق، ص ٨٥.

(٨) فيصل عبد اللطيف وآخرون، مصدر سابق، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

خلال هذا التنظيم. وقد حوت المذكرة التي قدمها الضباط في ٢٧ كانون الأول ١٩٦٧، بالاضافة إلى هذه الرغبة، مطلباً يدعو إلى مشاركتهم في المؤتمر العام والقيادة العامة للجبهة[٩]، الأمر الذي كان يعني أن كبار ضباط الجيش يعملون على سلوك طريق ملتو للقيام بانقلاب مضاد تحت راية «الجبهة القومية».

في ٣٠ كانون الأول ١٩٦٨، عقدت القيادة العامة للجبهة القومية اجتماعاً اتخذت فيه قراراً بتطهير أجهزة الدولة القديمة والبدء بتطهير الجيش. ولكن معارضة قحطان الشعبي ومجموعته للقرار أحبطت أية امكانية لبدء التنفيذ. كما اتخذ الاجتماع قراراً بالتحضير لعقد المؤتمر الرابع للجبهة القومية حسماً للخلافات ولتقييم تجربة قيادة السلطة[١٠].

■ المؤتمر الرابع وحركة «٢٠ آذار/ مارس»

على ضوء مقررات اجتماعات القيادة العامة في كانون الثاني، تشكلت لجنة تحضيرية مؤلفة من أربعة أعضاء لإعداد الوثائق الأساسية للمؤتمر. وكان أعضاء هذه اللجنة هم كل من، عبدالله الخامري، علي صالح عباد (مقبل)، عبد الفتاح اسماعيل، وفيصل عبد اللطيف. وقد انعكست الخلافات التي نشبت في اجتماعات القيادة على نشاط اللجنة. الأمر الذي دفع عبدالله الخامري إلى نشر مقالة افتتاحية في جريدة «الثوري» في ٣٠ كانون الثاني هاجم فيها نشاط أجهزة الدولة ودعا إلى «إعادة تركيب جذرية للدولة»، واتهم الحكومة بالانتهازية. وقد ترافق نشر هذا المقال (بدون العودة إلى القيادة العامة وأجهزة الحكومة) بنشاط قام به سلطان أحمد عمر، وعلي مقبل وعبد الله الخامري، وعبد الله الأشطل، يدعو لإنشاء مجالس

(٩) نايف حواتمه، مصدر سابق، ص ٨٠.

(١٠) المصدر السابق، ص ٨٥، انظر أيضاً الفرد هوليداي، مصدر سابق، ص ١٦٩.

ومحاكم شعبية في البلاد، بالاضافة إلى قيامهم بإعداد وثائق المؤتمر خارج إطار اللجنة التحضيرية، مما اعتبر خرقاً للتقاليد التنظيمية أسفر عن تجميد عضويتهم في القيادة العامة إلى حين انعقاد المؤتمر. وقد شكل قرار التجميد وعجز اللجنة من الناحية الفعلية عن القيام بعملها، وامتناع الحكومة عن تنفيذ قرار تطهير قيادة الجيش أسباباً وراء امتناع علي سالم البيض عن المشاركة في اجتماعات القيادة العامة (لحين عقد المؤتمر)، كما فعل عبد الفتاح اسماعيل الشيء نفسه بالاضافة إلى امتناعه عن المشاركة بأعمال اللجنة التحضيرية[11].

إن تعطل أعمال اللجنة التحضيرية، إن كان قد أدى إلى إغراق المؤتمر في دوامة مناقشات طويلة فيما بعد، إلا أن الأعضاء المجمدين بادروا إلى تقديم أوراق عمل ومشاريع توجهات سياسية واقتصادية بأسمائهم كأفراد عندما عقد المؤتمر في ٢ آذار ١٩٦٨.

لقد ضم المؤتمر ١٦٧ مندوباً، ٢٥ منهم من المحافظة الأولى (عدن) و١٣ منهم من المحافظة الخامسة (حضرموت) ـ وهما المحافظتان اللتان يسيطر عليهما «اليساريون» ـ أما بقية التمثيل فقد جاء كما يلي: المحافظة الثانية، ٣٢ مندوباً، والثالثة ٤٥ مندوباً وعن القبائل والمحافظة الرابعة ٧ مندوبين ومثلهم بالنسبة للمحافظة السادسة، وقد مثل الجيش ٨ مندوبين، والفدائيين ٧ مندوبين وعن الطلبة في الخارج مندوبان. هذا بالاضافة الى أعضاء القيادة العامة الـ ٢١.

وكانت أولى القضايا التي أثيرت في المؤتمر هي أن طريقة تمثيل المندوبين لم تكن معدة حسب لوائح مؤتمر جبلة (الثالث)

(١١) عدة مصادر منها: فيصل عبد اللطيف وآخرون، مصدر سابق، (ص ١٧٩). نايف حواتمة، مصدر سابق، (ص ٨٥). فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٩.

للجبهة القومية. وقد أمكن حسم الخلاف بالعودة إلى هذه اللوائح واعتبار المندوبين الحاضرين الذين لا يشملهم قرار القيادة العامة (حسب النظام الداخلي) مجرد مراقبين. كما أمكن تسوية الخلاف حول مشاركة ستة من كبار ضباط الجيش حيث أصبحت مشاركتهم امراً واقعاً بدعم من فريق قحطان الشعبي. وبالرغم من أن نسب التمثيل لم تبد مواتية لتأييد البرنامج الذي طرحته مجموعة (الخامري، عمر، مقبل) إلا أن المفاجأة كانت في حصول هذا البرنامج على تأييد الغالبية العظمى من أعضاء المؤتمر. أما القضايا الرئيسية التي طرحها «فريق قحطان الشعبي» فقد كانت كما يلي:

أولاً: «في مسألة تطهير وتصفية الدولة القديمة طالب الضباط الكبار وفريق من القيادة العامة (قحطان الشعبي، محمد علي هيثم، محمد أحمد البيشي، أحمد صالح الشاعر، عبد الملك اسماعيل، عبد القادر أمين، ومن كبار الضباط محمد أحمد السياري، ومن رجال القبائل جعبل الشعوي) بالمحافظة على «مؤسسة الجيش، والأمن العام القديمة» كما طالب بحل «جيش التحرير والحرس الشعبي» تحت شعار «لا نريد حرساً أحمر».

ثانياً: رفض الحلول الجذرية لمسألة الملكية، والدفاع عن مواقع ومصالح الملاك والبرجوازية والبرجوازية الصغيرة.

ثالثاً: «وفي مواجهة مسألة الديمقراطية الشعبية، وشعار كل السلطات لمجالس العمال والفلاحين الفقراء والجنود، طرح الجيش ومعه فريق من القيادة العامة شعار «كل السلطات لرئيس الجمهورية» وحتى السلطات المطلقة»[١٢].

---

(١٢) نايف حواتمه، مصدر سابق، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

على أية حال لم تجد اعتراضات الفريق المؤيد لقحطان الشعبي نفعاً، إزاء المطالب التي تقدم بها المعارضون لقحطان الشعبي، والتي تضمنت بنودها الأساسية ما يلي:

«تأميم كل ملكية الشركات الأجنبية والبرجوازية الكبيرة المحلية، واغلاق الميناء الحر، وفرض رسوم جمركية، وتخفيض رواتب موظفي الدولة، والحد الأعلى للأجور يجب أن لا يتعدى الحد الأدنى بأكثر من ٤ مرات، واجراء اصلاح زراعي على الفور على أن يكون الحد الأعلى لملكية الأرض ٥ أفدنة في الأرض المروية و١٠ أفدنة في الأراضي البور، وتوزيع الأراضي المصادرة بدون تعويض على الفلاحين الفقراء، وانشاء تعاونيات (زراعية)، وتطهير جهاز الدولة وحل الجيش والبوليس القديمين، وانشاء «الجيش الشعبي الثوري على أساس تشكيلات الفدائيين وجيش التحرير والحرس الشعبي» المحاط «بميليشيا شعبية منتجة» بحدود ١٠٠ ـ ١٥٠ الف مقاتل، واقامة مجالس شعبية من العمال والفلاحين الفقراء والجنود، حتى مجلس الشعب الأعلى واعطاؤها جميعاً السلطة الكاملة، واستبدال السلطة الفردية لرئيس الجمهورية بقيادة جماعية، وانتقال الجبهة القومية إلى مواقع الاشتراكية العلمية، وتطوير العلاقات مع البلدان الاشتراكية والاستفادة من تجربتها، واعادة بناء الجبهة القومية واشاعة الديمقراطية في حياتها الداخلية، ومنح العلنية القانونية للقوتين الوطنيتين الأخريين في البلاد: الاتحاد الشعبي الديمقراطي وحزب البعث العربي الاشتراكي، واقامة تعاون وثيق معهما واشراكهما في العمل النشيط على صعيد الدولة والحياة الاجتماعية السياسية، والبدء بمحادثات معها حول توحيد التنظيمات الثلاثة»[١٣].

وبعد ستة أيام من الجدل العنيف بين القادة أعضاء المؤتمر، أمكن التوصل إلى قرارات، أيدتها الغالبية العظمى من أعضاء المؤتمر، قريبة من مطالب اليساريين إن لم تكن مطابقة لها

(١٣) فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢.

تماماً. حيث أقر المؤتمر: اعادة النظر في الأوضاع التنظيمية للجبهة القومية وتصحيحها وتطويرها، الالتزام بالخط الاشتراكي العلمي تمهيداً للتحول إلى «حزب اشتراكي طليعي»، البحث في «ايجاد صيغة عملية لتحقيق وحدة أداة الثورة في اقليم اليمن بالحوار مع القوى الثورية في الشمال»، اقامة المجالس الشعبية المنتخبة محلياً وصولاً إلى اقامة المجلس الشعبي الأعلى كسلطة تشريعية عليا في الدولة، وتنفيذ الاصلاح الزراعي فوراً بما يتلاءم مع مصالح الكادحين، انتهاج سياسة اقتصادية تعمل على استكمال التحرر الاقتصادي من الرأسمال الأجنبي وتحرير الرأسمال الوطني من السيطرة الأجنبية وتصفية الاستغلال وتحويل الاقتصاد الخدماتي إلى اقتصاد انتاجي وبناء القطاع العام، ودعم الحرس الشعبي وإعادة تنظيمه وتسليحه وتثقيفه وإقرار ميزانيته، وتطهير مؤسسات الدولة (الادارية والعسكرية) من العناصر المشبوهة والعميلة، وإقامة مليشيا شعبية وتعميم معسكرات التدريب، ومكافحة الأمية.

كما أقر المؤتمر أن تحقيق التحرر الوطني السليم هو بانتصار الثورة في الشمال وتحقيق وحدة الأقليم اليمني، ودعم حركات التحرر في مواجهة الاستعمار والامبريالية والصهيونية والرجعية، ودعم المقاومة الشعبية المسلحة في فلسطين ودعم حركات التحرر الوطني في العالم الثالث، والتفاعل والانفتاح على تجارب الأنظمة الاشتراكية في العالم، وإدانة الاستعمار والامبريالية في كافة مواقفها المعادية لحركات التحرر الوطني في القارات الثلاث، وشجب السياسات العنصرية وسياسة حرب الابادة ضد الشعب الفيتنامي[١٤].

(١٤) انظر النص الكامل لبيان وقرارات المؤتمر الرابع في: ازمة الثورة في الجنوب اليمني، نايف حواتمه، مصدر سابق، الصفحات بين ٢٣٩ ـ ٢٥٣.

وانتهى المؤتمر بانتخاب /٤١/ عضواً للقيادة العامة الجديدة التي تألفت غالبيتها العظمى من العناصر اليسارية، والتي كان من بينها: عبدالفتاح اسماعيل، علي ناصر محمد، علي عنتر، عبدالله الخامري، صالح مصلح قاسم، عوض حامد، عبدالعزيز عبد الولي، محمد صالح مطيع، علي سالم البيض، سالم ربيع علي، محمد سعيد عبد الله (محسن)، وعلي صالح عباد (مقبل)، كما كان من بين الأعضاء المنتخبين للقيادة العامة الجديدة خالد عبد العزيز، الحاج صالح باقيس، سيف الضالعي، فيصل عبد اللطيف، علي عبد العليم، وقد جاء ترتيب قحطان الشعبي (بين المنتخبين) السادس عشر. وانتخب من بين قادة الجيش كل من: حسين عثمان عشال، ناجي عبدالقوي، علي عبدالله ميسري، أحمد صالح الضالعي، ومن الأمن: عبد الله مجور ومهدي عشيش وأحمد سالم عبيد. وقد حافظ بقية أعضاء القيادة العامة السابقة على مواقعهم في الجبهة القومية وعلى مناصبهم في الوزارات[١٥].

بعد حوالي أسبوع من نهاية المؤتمر عقدت القيادة العامة الجديدة اجتماعاً لبحث نتائج المؤتمر واتخاذ الاجراءات اللازمة لوضع قراراته موضع التطبيق. إلا أن خلافات عاصفة نشبت بين أعضاء القيادة العامة. ففي مقابل دعوة القادة اليساريين إلى اتخاذ اجراءات فورية لتغيير نهج الحكومة وتطهير مؤسساتها، دعا الفريق الموالي لقحطان الشعبي إلى قيام وزارة مركزية منسجمة، أي باخراج الوزيرين عبد الفتاح اسماعيل وعلي سالم البيض من الوزارة الحالية (الأولى). وفي مقابل الدعوة إلى تطبيق فوري لبرنامج الاصلاح الزراعي الذي

---

(١٥) المصدر السابق، ص ١١٥، والدكتور فتحي عبد الفتاح، مصدر سابق، ص ٩٣؛ فيصل عبد اللطيف، مصدر سابق، ص ١٤٥، وفيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ٢٣٤.

أقره المؤتمر، تنصل القادة المـوالون لقحطـان الشعبي من هذا البرنامـج داعين إلى جعـل الحد الأقصى لتملـك الأرض /٢٥/ فداناً في الأراضي المروية و /٥٠/ فداناً في الأراضي «البعليـة»، مـع دفع تعـويضات عن الأراضي المصـادرة الفائضـة عن هذا الحد. وقد استمـرت اجتماعـات القيادة العـامة حتى يـوم ١٨ آذار دون أن تسفر عن نتيجة.

في هذه الأثناء كان كبار قادة الجيش، الذين شعـروا بأن خطـر حـل الجيش قد بـات وشيكاً، يعـدون العدة لانقـلاب عسكري يستولون به، من الناحية الواقعية، على السلطـة، وذلك بـإبعاد واعتقال القادة اليساريين في القيادة العامة. وقد اختير يوم ٢٠ آذار لتنفيذ الانقلاب وذلك بمناسبة دعوة قادة الجبهة القـومية في المحافظة الأولى (عـدن) إلى عقد اجتمـاع جماهـيري لتأييـد قرارات المؤتمر الرابع. وبالرغم من أن الاجتماع ألغي تحاشيـاً لوقوع صدام مسلح بين المجتمعين وقوات الجيش والأمن التي هـرعت لتطـويق الحـاضرين، إلا أن قـادة الجيش (عشـال، السياري، بلعيد، وزنجبيلة، وعشيش) واصلوا تنفيذ ما عـزموا عليـه، حيث احتلت قـوات الجيش والأمن في صبـاح ٢٠ آذار مبنى الاذاعة وطوقت شوارع عدن، كما قامت باعتقال مجموعة من القادة اليساريين في القيادة العامة للجبهة القومية (كان من بينهم: عبد الفتاح اسماعيل، سـالم ربيع عـلي، علي عنتـر، علي سـالم البيض (وزير الـدفاع)، سلطـان أحمد عمـر، عبـداللـه الأشطل، عبد العـزيز عبـد الوالي، عـلي صالـح عباد (مقبـل)، ومحمد صالح مطيع، وصالح مصلح، وغيرهم[٢١]. كمـا اعتقل في هذا الوقت أيضاً زعيم حزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي: عبد الله باذيب[١٧].

---

(١٦) انظر د. فتحي عبد الفتاح، مصدر سابق، ص ٩٦، ونايف حواتمة، مصدر سابق، ص ١١٥.

(١٧) المصدر السابق، ص ٩٥.

وقد أذاع الانقلابيون من خلال راديو عدن، عدة بيانات باسم:

«الجيش والأمن العام وقطاع الفدائيين «تدعو إلى مواجهة الخطر الشيوعي وتشيد بالجيش الذي يقوم بانقاذ البلاد»[١٨].

وقد كان من الواضح أن زج اسم «قطاع الفدائيين» في هذه البيانات يهدف إلى تمويه هوية الانقلاب وأهدافه[١٩]. في هذا الوقت أبلغت بريطانيا الحكومة اليمنية بواسطة وزير الخارجية سيف الضالعي عن استعدادها لتمديد فترة المعونة الاقتصادية المتفق عليها في جنيف لمدة ثلاثة أشهر أخرى تبدأ من نهاية مايو (أيار) ١٩٦٨، كما أعلنت عن استعدادها لفتح باب المفاوضات حول استمرار المساعدات البريطانية في ٢٠ ابريل (نيسان) ١٩٦٨[٢٠].

وحسب العديد من المراجع فقد لعبت السفارة الأميركية في عدن دوراً مهماً في تخطيط وتنفيذ الانقلاب، حيث كان السفير الأميركي على اتصال مباشر بقادة الانقلاب بغية العمل على إنجاحه، كما كان الملحق العسكري الأميركي (دييل بيري) حاضراً في ثكنات الجيش لتقديم المساعدة اللازمة لإتمام الانقلاب[٢١].

إلا أن الانقلاب فشل في تحقيق أهدافه، وذلك لعدة أسباب أهمها: أولاً، اندلاع التظاهرات في عدن، وحضرموت وجعار ويافع وغيرها من المناطق احتجاجاً على خطوة الجيش الانقلابية. ثانياً، افتضاح عدم مشاركة قطاع الفدائيين في العملية الانقلابية الأمر الذي ساعد في كشف بعض خيوط

---

(١٨) الفرد هوليداي، مصدر سابق، ص ١١٩.

(١٩) نايف حواتمة، مصدر سابق، ص ١٩٥.

(٢٠) انظر على سبيل المثال: عبد الفتاح اسماعيل، مصدر سابق، ص ٣٦. ونايف حواتمة، ص ١١٩، وفيتالي ناؤومكين، ص ٢٣٧.

(٢١) نايف حواتمة، ص ١٢٣.

المحاولة. ثالثاً، تحرك مجموعات مسلحة في الريف استعداداً للدفاع عن الثورة معلنة تمسكها بالقيادة المنتخبة. رابعاً، تحرك بعض قواعد أجهزة الجيش والأمن التي كانت مرتبطة بالجناح اليساري للجبهة القومية، خامساً، نجاح أعضاء الجبهة القومية المعتقلين في الهرب في اليوم الأول لاعتقالهم حيث توجهوا للاختفاء في المحافظة الثالثة.

واذ لم يكن قحطان الشعبي ومؤيدوه في القيادة العامة (علي عبد العليم، فيصل عبد اللطيف الشعبي، خالد عبدالعزيز) قد أعلنوا موقفاً واضحاً من الانقلاب الذي قام به الجيش، إلا أن اتضاح فشل المحاولة دفع بقحطان الشعبي إلى اعتبار المحاولة الانقلابية «اجتهاد فردي مخلص ولكن خاطىء من قبل الضباط» وعلى هذا الأساس عمل على انجاح تسوية مفادها: عودة الجيش إلى ثكناته وتسليمه الاذاعة للسلطات الحكومية مقابل أن لا تجري تطهيرات أو محاكمات لضباط الانقلاب[٢٢].

في اليوم التالي، أعلن عن اطلاق سراح جميع المعتقلين (الذين بلغ عددهم ما يناهز الـ ٣٠٠ شخص)[٢٣]، وطرد في يوم ٢٦ مارس الملحق العسكري الأميركي من عدن لافتضاح مشاركته في المحاولة الانقلابية الفاشلة[٢٤].

الرابح الوحيد من العملية الانقلابية كان قحطان الشعبي، ومؤيدوه، فقد أمكنه على حد سواء تحجيم القوتين الرئيسيتين اللتين كانتا تشكلان خطراً عليه: الجيش الذي كسرت الانتفاضة الجماهيرية شوكته، و «الجناح اليساري» الذي وإن كان قد أظهر قوته الشعبية إلا أنه لم يبد أية قدرة، في تلك

(٢٢) نايف حواتمه، مصدر سابق، ص ١٢٣.

(٢٣) سلطان احمد عمر، مصدر سابق، ص ٢٥٢.

(٢٤) نايف حواتمه، ص ١١٩.

الظروف، على استثمار هذه القوة، خصوصاً وأن بعض قادة الجبهة القومية تركوا عدن ليلتجئوا إلى شتى المحافظات أو حتى الهرب إلى الشمال.

وسعياً وراء تعزيزه نفوذه، أمر قحطان الشعبي باعتقال بعض العسكريين، لا سيما وأن النقمة الشعبية كان من الصعب أن تهدأ دون إجراء محاكمات وعمليات تطهير داخل المؤسسة العسكرية، كما سارع إلى إصدار قانون الاصلاح الزراعي الذي أعد على عجل، والذي صودرت بموجبه بعض الأراضي لقاء تعويضات[٢٥]. وبغية تعزيز سلطته ـ أيضاً ـ قرر إبعاد عبد الفتاح اسماعيل وعلي سالم البيض عن الوزارة[٢٦].

■ حركة «١٤ مايو»

في هذه الأثناء، أعلن بعض كوادر الجبهة القومية في حضرموت «قطع العلاقات بين المكلا وعدن». مؤكدين أن:

> «الأمبريالية الاميركية استلمت السلطة في عدن، فالملحق العسكري الاميركي دييل بيري كان ينصح الجيش قبل الانقلاب والخط البرجوازي الصغير لقحطان لتحويل حكومة عدن إلى حليفة للولايات المتحدة»[٢٧].

وفي ظروف تشتت العناصر القيادية اليسارية أعلن في ١٤ أيار ١٩٦٨ بعض أعضاء القيادة العامة (سالم ربيع علي، علي عنتر، علي صالح عباد) عن قيامهم بانتفاضة مسلحة ضد حكومة قحطان الشعبي. ويوجز الفرد هوليداي ظروف الأشهر

(٢٥) الفرد هوليداي، مصدر سابق، ص ١٧١.

(٢٦) نايف حواتمه، مصدر سابق، ص ١٢٥.

(٢٧) المصدر السابق، ص ١٧١ ـ ١٧٢.

الثلاثة التالية[28] بالقول:

«إن خطط الانتفاضة (المسلحة) لم تحقق إلا جزئياً: ففي ١٤ أيار استولت جماعات مسلحة على مدن جعار وابين قرب عدن، ودعمت حضرموت هذا التحرك. ولكن الانتفاضة المقررة في عدن بقيادة علي عنتر لم تدخل حيز التنفيذ، فالجيش بقي متماسكاً. وفي أوائل حزيران شنت حكومة عدن هجوماً مضاداً واستعادت سيطرتها على هذه المدن، وقتلت العديد من كوادر الجبهة القومية فيما فر البعض إلى اليمن الشمالي.

«وحالما فرضت مجموعة قحطان سلطتها على اليسار، وجدت نفسها تواجه تحدياً بالخطورة نفسها من اليمين في شكل هجمات شنها أنصار الاتحاد القديم. وكان كل زعماء الاتحاد السابق قد فروا في صيف ١٩٦٧ وحوكم بعضهم غيابياً وصدرت عليهم أحكام بالاعدام بتهمة الخيانة. بيد أن هؤلاء وجدوا دعماً من قبل السعودية، كما بدأ النظام الجمهوري في اليمن الشمالية بتأييدهم بعد تحوله نحو اليمين في أواخر ١٩٦٧، ومنذ أواسط ١٩٦٨ تحولت السعودية واليمن الشمالي إلى قاعدتين لشن الهجمات على جمهورية جنوب اليمن الشعبية. وقد وقعت الاشتباكات الأولى في شباط ١٩٦٨ في الوقت الذي كان فيه جيش سلطان مسقط يهدد الحدود الشرقية للبلاد. وفي حزيران ١٩٦٨ أصبحت الاشتباكات أكثر خطورة: فقد تمردت القبائل الموالية للسعودية في المحافظتين الثانية والرابعة، واحتلت مدينة الصعيد ومناطق العولقي، وتمردت في الوقت نفسه القوى المضادة للثورة في ردفان بدعم من اليمين في اليمن الشمالي. وفي أواسط تموز تدفق أعضاء جبهة تحرير جنوب

---

(٢٨) انظـر حول الفتـرة نفسها عـلى سبيل المثـال: سلطان أحمـد عمر، مصـدر سابق، ص ٢٦٧ ـ ٢٦٩؛ عبد الفتاح اسمـاعيل، مصـدر سابق، ص ٣٦ ـ ٣٧؛ د. فتحي عبد الفتاح، مصدر سابق، ص ٩٧ ـ ١٠١، وفيتالي ناؤومكين، مصدر سابق أيضاً، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٩. (المعلومات مكررة في الغالب ـ وما يورده الفرد هوليداي أكثرها تفصيلاً)، أنظـر ص ١٧٢ ـ ١٧٣.

اليمن المحتل عبر الحدود، وفي ٢ آب لجأ قائد قوات الأمن في عدن الكولونيل عبد الله صالح العولقي إلى اليمن الشمالي مع ٢٠٠ من رجاله بعرباتهم المدرعة.

«وبرغم هذه الضربات صمد جيش جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، وانضم اليه أنصار الجبهة القومية. وفي آب ١٩٦٨ استعادت حكومة عدن مدينة الصعيد وسحقت التمرد، وباتت الحكومة الآن في موقف أقوى، فقد صمدت في وجه التهديدات من اليمين واليسار، وبدا أن الجبهة القومية وتنظيماتها تسير في طريق منحدر، ومنحت مصر قحطان دعماً سياسياً ودبلوماسياً مهماً.

«بيد أن مظاهر الاستقرار كانت خادعة. فقد تجددت الهجمات المضادة للثورة على المحافظة الرابعة مرة أخرى في تشرين الأول وتشرين الثاني ١٩٦٨، وفي أوائل ١٩٦٩ شجعت حكومة اليمن الشمالي عناصر جبهة التحرير على حبك المؤامرات ضد حكومة عدن، وشن السلاطين المعزولون هجمات جديدة من السعودية في آذار ١٩٦٩. وكان الوضع الاقتصادي الداخلي مهتزاً إلى ابعد الحدود وجهاز الدولة غير موثوق به، كما أن عداء قحطان للجبهة القومية لم يترك له سوى القليل من الدعم السياسي، أما بالنسبة لليسار فقد كان ذلك يعني فرصة جديدة. اذ بات واضحاً له انه بعد هزيمة أيار ١٩٦٨ لم يعد من الممكن شن «حرب غوار ثانية». وفي تلك الأثناء كان عبد الفتاح اسماعيل يعالج في بلغاريا منذ أشهر، وقد عاد في آب، وبعد أن حث على تجديد الكفاح المسلح عاد وقرر مع باقي زعماء الجناح اليساري انه من الأفضل أن يسعى اليسار إلى وفاق جديد مع قحطان والعمل على الاطاحة به داخل الحكومة»!.

فيما بعد أقر اليساريون انهم ارتكبوا خطأين، كان تداركهما سبباً لعودتهم للعمل من داخل صفوف الجبهة القومية والحكومة، كما كان تدارك هذين الخطأين ضرورياً للتمكن من تصويب مسيرة الحكم. وهذان الخطآن هما:

أولاً، ان مقررات المؤتمر الرابع أسفرت عن استفزاز العديد من القوى داخل الجبهة القومية وخارجها، وذلك دون أن تكون قوة «الجناح اليساري» موحدة وقائمة على أساس تصور فكري وسياسي موحد وشامل من ناحية، ومن ناحية أخرى دون تقدير دقيق لقوة هذا الجناح الذي أغرته النجاحات التي تم إحرازها في كسب غالبية أعضاء المؤتمر الرابع. وكان من نتائج استفزاز هذه القوى (الفريق اليميني داخل الجبهة القومية، الجيش، الاقطاع والأمراء والسلاطين السابقين، البرجوازية المحلية، الرجعية السعودية واليمنية الشمالية، وحتى مصر التي محضت دعمها لقحطان...) انها كونت، من الناحية الموضوعية، تحالفاً عريضاً ضد الجناح اليساري ومواقفه.

ثانياً، وبناءً على سوء تقدير القوة الذاتية، فقد بولغ في تقدير إمكانات العودة إلى الكفاح المسلح في مواجهة أعداء ليسوا هم أنفسهم الأعداء السابقين. وقد أدى ذلك ليس إلى جعل الحركة المسلحة الجديدة حركة معزولة بحيث أمكن القضاء عليها في غضون بضعة أيام، وإنما أيضاً إلى تشجيع أنصار الاتحاد القديم من الأمراء والسلاطين ومثلهم أنصار جبهة التحرير على توحيد قواهم والبدء بمهاجمة مناطق الداخل اليمني الجنوبي عبر الحدود السعودية واليمنية الشمالية. بحيث بدا أن ثمرة الحركة المسلحة الجديدة، مهما كانت، ستسقط في نهاية الأمر في حضن القوى السياسية والاجتماعية المعادية للثورة، والمعادية للفريقين: اليميني واليساري داخل الجبهة القومية في آن واحد.

في مقابل ذلك، فقد بالغت قوى الجانب الآخر، هي أيضاً في

تقدير قوتها وقدرتها على مواجهة الجناح اليساري. فقد وجد قحطان الشعبي ومؤيدوه أن قيام الجيش بحركة ٢٠ آذار ونجاحه في القضاء على «التمرد اليساري» يجعل من قوته تهديداً مباشراً لسلطة الجبهة القومية، مما أدى بقحطان الشعبي لتفضيل التحالف مع الجناح اليساري على التحالف مع الجيش، باعتباره أهون الشرين، خصوصاً وأن الجيش برز كقوة حاسمة في الظرف الذي بدأت فيه القوى الخارجية والرجعية شن هجماتها على حدود اليمن الجنوبي. واذ بدا أن قادة الجيش يميلون للتحالف مع هذه القوى أكثر من تحالفهم مع قحطان الشعبي، بدليل التحاق بعضهم بالقوى المضادة للثورة خارج الحدود، فإن قادة الجيش، هم الذين دقوا بذلك آخر مسمار في نعش تحالفهم مع قحطان الشعبي.

من ناحية أخرى، فقد أظهر الجناح اليساري، عندما أمكنه القضاء على تمرد ٢٠ آذار، قوته الشعبية، الأمر الذي أبرز حقيقة أن الجيش وسلطة قحطان الشعبي (معاً) ليسا قادرين على القفز من فوق هذه القوة أو تجاهلها. وهو الأمر الذي أجبر قحطان الشعبي على الإقدام لتنفيذ بعض الاصلاحات الاقتصادية والادارية التي كانت، على علاتها، محاولة لنيل قدر من التأييد الشعبي، مثلها مثل طرد بعض ضباط الجيش الذين غالوا في إظهار عدائهم للجبهة القومية. وفي النهاية أجبر الجيش، كذلك، على العودة إلى الثكنات بعد ٢٠ آذار وقبول التسوية التي عرضها قحطان الشعبي، كما أجبر قادة الجيش على لعب دور وطني في الدفاع عن حدود الجمهورية في محاولة مماثلة لمحاولة قحطان الشعبي لنيل التأييد الشعبي وبخاصة لإظهار اخلاصهم للثورة وللوطن الذي بدا انه أصبح في موضع شك.

إلى ذلك، فإن القوى اليمينية والرجعية، مثلها مثل الجناح

اليساري في الجبهة القومية، لم تكن موحدة أيضاً، وكان لكل منها تصور خاص حول طبيعة وأهداف تحركه. فبينما كان قحطان الشعبي يتحرك ضد الجناح اليساري كان قادة الجيش يتحركون ضد هذا الجناح ولكن ضده أيضاً. وبينما كان قادة جبهة التحرير يأملون بقيام نظام وطني من نوع آخر، وبعودة علاقاتهم مع مصر إلى ما كانت عليه، كان الأمراء والسلاطين يأملون بقيام نظام موالٍ للعربية السعودية. أما الحكومة الجمهورية في اليمن الشمالي فقد كان دافعها الوحيد لدعم بعض هذه الأطراف هو أن تتخلص من الضغط الذي يشكله وجود نظام يكاد يكون شيوعياً على حدودها الجنوبية... وبذلك فإن قوى الطرفين كانت إلى حد ما متعادلة، تعادل أخطائهما معاً. غير أن الذي جعل انتصار اليسار ممكناً هو أنه كان يمتلك قدرة أوسع على المناورة، وهو بإدراك أخطائه الخاصة وطبيعة الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بها، أمكنه تجاوزها بسرعة أكبر من قدرة الطرف الآخر، خصوصاً وأنه كان قادراً على توحيد صفوفه بينما كان ذلك مستحيلاً بالنسبة للآخرين.

في هذا الاطار، يقول عبد الفتاح اسماعيل انه بسبب عدم نضج الظروف الذاتية والموضوعية لنجاح مثل هذه الانتفاضة، لجأ الجناح اليساري إلى إعادة تنظيم صفوفه داخل التنظيم السياسي انتظاراً للحظة المناسبة، وبدأ ينشط بذكاء ويستخدم التكتيك الصحيح... وهكذا، فقد عادت العناصر اليسارية المطاردة إلى العمل ضمن إطار الجبهة، تحت ضغط الظروف التي واجهت الجناح اليميني الذي اشتدت عزلته آنئذ، وكان يبحث عن مخرج لأزمته. وقد عززت عودة هذه العناصر (التي دعت لشن الكفاح المسلح) من قوة الجناح اليساري داخل الجبهة، وقد بلغ الجناح اليساري من القوة إلى حد أنه كان قادراً على القيام بانقلاب عسكري نظراً لتعزز نفوذه داخل

القوات المسلحة. ولكن إصرار الجناح اليساري على التمسك بالتقاليد الحزبية والتنظيمية، وحرصه على الشرعية الديمقراطية داخل التنظيم دعاه إلى رفض هذا الطريق. أما الجناح اليميني فحاول من جهته أن يصبغ السلطة بسمات الفردية وأن يمركز السلطات بيد رئيس الجمهورية، عبر مشروع الدستور الذي قدمه إلى القيادة العامة للتنظيم السياسي وأريد به أن يعطى رئيس الجمهورية الحق في اعلان الحرب وتعيين الوزراء والقادة العسكريين والموظفين، ولما كان التنظيم يستند إلى مبدأ القيادة الجماعية فقد رفضت غالبية القيادة العامة مركزة السلطة بيد رئيس الجمهورية، واعتبرت ذلك خرقاً للتقاليد. ثم حدث الخرق الفاضح لهذا المبدأ من قِبل رئيس الجمهورية، عندما أقدم على اقالة وزير الداخلية (محمد علي هيثم)، ورفض أن يجري بحث ذلك في اللجنة التنفيذية والقيادة العامة[٢٩].

■ «الحركة التصحيحة»
ثلاث خطوات

استثمر الجناح اليساري الذي عاد إلى العمل داخل صفوف الجبهة القومية النجاح الذي حققه في رد الاعتداءات الخارجية في المناطق الحدودية في تعزيز دوره التنظيمي داخل الجبهة القومية، وقد ساعد في ذلك كون غالبية القيادة العامة هي داخل الاطار العام لهذا الجناح، من ناحية، ومن ناحية أخرى كون فريق قحطان الشعبي يعاني من ضعف وعزلة لم تسمح له في تحديد هذا الدور.

ووعياً للأخطاء التي وقع فيها اليسار فقد أمكن التوصل، مع

(٢٩) عبد الفتاح اسماعيل، مصدر سابق، ص ٣٦ ـ ٣٧.

الفريق اليميني، إلى اتفاق حول «برنامج استكمال مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي» كان في الظاهر بمثابة حل وسط بين مواقف الفريق اليميني ومقررات المؤتمر الرابع، ولكنه كان، في الواقع، الخطوة التمهيدية الأولى للتصحيح تم إعدادها بإتقان بانتظار أن تطفو صراعات الفريق اليميني الداخلية إلى السطح، وذلك بفهم أن نزعة التسلط الفردي لدى قحطان الشعبي لا بد وأن تؤدي، اذا ما أمكن تجنب آثارها على الجناح اليساري ومواقفه العامة، إلى إخراج التناقضات داخل فريقه: القبلية منها أو الصراعات حول السيطرة على الجيش ومؤسسات الدولة الأخرى.

ووفقاً لذلك، تم بنتيجة المباحثات بين عبد الفتاح اسماعيل وعبد اللطيف الشعبي وضع برنامج «متفق عليه» لاستكمال مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي، صودق عليه في دورة القيادة العامة التي عقدت في الفترة بين ١١ و١٨ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٨[٣٠].

وقد اعتبر البرنامج انه «محدد لاستكمال مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي في طريق سير ثورتنا المتواصل من أجل بناء مجتمع الاشتراكية والوحدة». واعتبر أن التناقض الرئيس هو مع الامبريالية والاستعمار والاقطاعية والاحتكارية الدولية، وان التناقضات بين الفئات والطبقات الاجتماعية المحالفة هي تناقضات ثانوية وان سبيل حلها إنما يتم بطريقة سلمية لا توصل إلى جعل التناقض الثانوي تناقضاً رئيساً.

ودعا إلى تطوير الجبهة القومية لتكون قادرة على التحول إلى

(٣٠) انظر النص الكامل للبرنامج في: **كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية الشعبية**، اللجنة التنظيمية للجبهة القومية، فيصل عبد اللطيف وآخرون، مصدر سابق، الصفحات بين ٢٤٥ ـ ٢٩٣.

حزب طليعي وذلك بانتشالهـا من الشلل والعطـل النسبي الذي أصابها نتيجة طغيان المشاكل، التي سـادت صفوفهـا. واعتبر أن قضية الديمقراطية من أبرز القضايا التي يتوجب تحقيقها، وذلك بإعطاء «قوى الشعب المتحـالفة والمنتجـة» حقها في رسم السيـاسة العـامة من خـلال هيئة تشريعيـة. مؤكـداً الالتـزام بالاشتراكية العلمية في فهم ومحاكمة مشاكل الواقع...

وبتحديد القوى الموالية للثورة والقوى المعادية لها تحديداً أقـل تطرفاً من مقررات المؤتمر الرابع، اعتبـر البرنـامج أن الـوضع القبلي ما زال له تأثيره في البلاد نتيجـة للتخلف... ولعدم قـدرة الحـركة الـوطنية قبـل الثـورة أن تصـل إلى الـريف.. وأشـار البـرنـامـج إلى أهميـة اليقظـة تجـاه مؤامـرات الامبـريـاليـة والاحتكارات والرجعية، واعتبر في إطار:

«ما تمثله الجبهة القومية انها تعمل من أجل تحقيق المجتمع المستقل الموحد عبر ثورة وطنية ديمقراطية، بوصفها تحالفاً بين العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والمثقفين الثوريين والطلبة والجنود، يسعى للتحول إلى حزب عبر بلورة الخط الفكري للتنظيم وإيجاد المناخ الملائم وتوفير الشروط الموضوعية التي ستؤدي إلى قيام الحزب الواحد».

وحدد البرنامج أسباب الأزمة الفكرية والتنظيمية داخل الجبهة القـومية عـلى عدة مستـويات: فعـلى «مستوى التنظيم»: عـدم وجود توجـه فكري مـركزي، وفقـدان المحاسبـة، وعدم وجـود التوجيه اليومي، وبروز الظـواهر الفـردية والعـلاقات الشكليـة ومحـاولة البعض استغـلال النعرات القبليـة، وضعف الروابط التنظيمية... وعلى «مستوى السلطة»: غياب البرنامج الـواضح للجبهة القومية عند استلامها للسلطة، ووجود كوادر ذات ثقافة محدودة، وغرور بعض عناصر الجبهة القيادية وتعاليها، وفي ظل غيـاب التـوجـه الحـزبي وضعف قـدرة الجهـاز الاداري عـلى مواجهة مشـاكل الـدولة، نشـأت حالـة من التسرع لدى بعض

الأعضاء، في إصدار الأحكام المزاجية. واعتبر أن أزمة السلطة تتمثل في عدم قدرتها على تثبيت حكم قوي، وأن من بين العوامل المساعدة، على ذلك، عدم توافر جهاز اداري كفؤ يتحمل مسؤولية المهمات الموكلة اليه، وكان لهذا أثره في اثارة النزاعات بين المواطنين الذين لجأوا إلى حل مشاكلهم، بدلاً من الأجهزة المدنية إلى الأمن والجيش، حيث استفادت العناصر الانتهازية من هذه الأوضاع.

واعتبر البرنامج أن من المهام المطروحة على الجبهة القومية: تطويرها إلى حزب يؤمن بالاشتراكية العلمية، والانفتاح على العناصر الوطنية الديمقراطية مع بقائها الاطار الوحيد للعمل السياسي، وإعادة بناء تنظيم الجبهة الحالي، ووضع حلول سريعة لإنهاء حالة البعثرة والتمزق الداخلي.

أما فيما يتعلق بالقوات المسلحة والأمن العام، فقد حدد البرنامج مهام: «التنظيم وشرح حقيقة الموقف»[٣١].

لقد أنتجت الحركة التصحيحية (في خطوتها الثانية) المتغيرات التالية: فقد أصبح عبد الفتاح اسماعيل أميناً عاماً للجبهة القومية (بدلاً من فيصل عبد اللطيف الشعبي) وانتخب بعد ثلاثة أشهر رئيساً لمجلس الشعب الأول الذي تقرر إنشاؤه في البداية من ٦١ عضواً عينتهم الجبهة القومية. وتكونت لجنة تنفيذية جديدة ضمت كلاً من: عبد الفتاح اسماعيل، سالم ربيع علي، علي عنتر، محمد صالح عولقي، ومحمود عبد الله عشيش، وتكون مجلس رئاسة من خمسة أعضاء هم: سالم ربيع علي، عبد الفتاح اسماعيل ومحمد علي هيثم[*] وعلي عنتر.

(٣١) عبد الفتاح اسماعيل، مصدر سابق، ص ٣٧.

(*) لاحظ ان وجود محمد علي هيثم ومحمد صالح العولقي هو في جانب منه لتحقيق التوازن بين العوالق ودثينة.

وانتخب سالم ربيع علي رئيساً لمجلس الرئاسة وعين محمد علي هيثم رئيساً للوزراء.

أما الخطوة الثالثة فلم تتم إلا في الأول من آب ١٩٧٠. وذلك على مرحلتين: تمثلت الأولى بعقد الاجتماع الموسع للقيادة العامة للجبهة القومية في تشرين الثاني ١٩٦٩، الذي اتخذ قراراً بإعداداً مشروع الدستور. وقراراً بإعداد «دراسة نقدية» لتجربة الجبهة القومية تكون بمثابة وثيقة نظرية لحركة ٢٢ حزيران تحل محل «برنامج استكمال مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي»، كما اتخذ قراراً بتخفيض عدد أعضاء مجلس الرئاسة من ٥ إلى ٣ أعضاء، حيث أعفي من عضوية المجلس كل من محمد صالح العولقي، وعلي عنتر الذي أصبح قائداً عاماً للقوات المسلحة. كما تقرر ضم عبد الله الخامري وعلي صالح عباد (مقبل) إلى عضوية اللجنة التنفيذية للقيادة العامة. وعلى ضوء مقررات هذا الاجتماع فقد جرى فصل ٢١ من أعضاء الجبهة القومية اليمينيين، كما جرت عمليات تطهير أساسية داخل الجيش والأمن العام أسفرت بالنتيجة عن استبدال كل قوام الضباط فيهما. كما جرت إعادة بناء الجيش والشرطة الشعبية من جديد وتشكيل «المليشيا الشعبية» و «القوات الشعبية».

أما في المرحلة الثانية، فقد أقيل (في الأول من آب) محمد علي هيثم من كل مناصبه، وعين بدلاً منه أحد القادة البارزين للجناح اليساري: علي ناصر محمد الذي أصبح بذلك عضواً في مجلس الرئاسة ورئيساً للوزراء.

فيما بعد جرت الأمور على نحو توكيد القرارات والمواقف التي اتخذها المؤتمر الرابع في النواحي الاقتصادية والاجتماعية مع «الاصرار على الطابع التدريجي المرحلي للتحولات». وتقرر بدء

العمل على توحيد جميع القوى الوطنية في البلاد في إطار تنظيم سياسي واحد قائم على مبادىء الاشتراكية العلمية[٣٢].

■ المؤتمران الخامس والسادس، وتكريس التصحيح

استكمالاً لمسيرة التصحيح صدر قانون جديد للاصلاح الزراعي في ٨ تشرين الثاني ١٩٧٠ الذي تقرر بموجبه مصادرة جيمع أراضي وممتلكات «سلاطين ومشائخ وحكام وعملاء ومستوزري العهد البائد وعائلاتهم» بدون تعويض، والذي حدد الملكية الزراعية بما لا يتجاوز العشرين فداناً من الأراضي «المروية» وأربعين فداناً من الأراضي «البعلية». كما تقرر بموجب القانون «اعتبار جميع الأراضي ملكاً للدولة التي تنظم استغلالها حسب خطة التنمية الزراعية»[٣٣].

كما صدر في ١٧ تشرين الثاني من العام نفسه دستور الجمهورية الذي اعتبر «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية جمهورية ديمقراطية شعبية ذات سيادة وتسعى لتحقيق اليمن الديمقراطي الموحد» واعتبر أن «الشعب العامل» هو الذي يمارس كل السلطة السياسية.. وان التحالف الوطيد بين الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين والبرجوازية الصغيرة، هو الأساس السياسي المنيع للثورة الوطنية الديمقراطية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وينمو تصاعدياً الدور التاريخي للطبقة العاملة لتصبح في النهاية القيادة الطبقية للمجتمع». وأعلن أن الدولة تهدف إلى «ادارة المجتمع بحيث أن الثورة الوطنية الديمقراطية تستكمل على أساس الاشتراكية

(٣٢) فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص ٢٦١ ـ ٢٦٢.

(٣٣) انظر النص الكامل لقانون رقم /٢٧/ لعام ١٩٧٠ بشأن الاصلاح الزراعي في الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن، تقديم عبد الفتاح اسماعيل. دار ابن خلدون، الطبعة الأولى ١٩٧٢، بيروت، ص ١٣١ ـ ١٥٠.

العلميــة لكي تمهد السبيــل للقضــاء عــلى استغــلال الانســان للانسان كلية»... وفي سبيل هذا الهدف توجه الـدولة جهـودها نحو تشجيع وتطوير الاقتصـاد الوطني من اقتصاد خدمات إلى اقتصـــاد صنــاعي وزراعي انتــاجي، وتحـريــره من التبعيــة الأجنبية، وأعلن عن حماية الدولة ودعمها للملكية العامــة، كما ضمن الـدستور الحقـوق الفرديـة والجماعيـة الـديمقـراطيـة للمواطنين (حق الترشيح، الانتخـاب، حريــة عمل المنظمــات... الخ)[٣٤].

في الفتـرة بين ٢ و٦ آذار ١٩٧٢ عقـد في عـدن المؤتمـر العــام الخامس للتنظيم السياسي للجبهـة القوميـة، الذي صــادق على مختلف القـرارات والاجـراءات والتغيـيرات التي استحـدثتهـا القيادة العامة للجبهة القومية خلال مرحلة ما بعد ٢٢ حزيران ١٩٦٩. وكـان من بين أبـرز المـواقف التي حـددهـا التقـريـر السياسي للمؤتمر:

أولاً: الارتباط الوثيق للثورة اليمنية بالنظام الاشتراكي العالمي وحركة التحرر الوطني العالمية وحركة الطبقة العاملة العالمية، والوقوف ضد النظام الرأسمالي الامبريالي العالمي.

ثانياً: الدعوة إلى وحدة قوى الثورة الوطنية الديمقراطية في جبهة واحدة داخل كل بلد عربي، وصولاً إلى التمكن من خلق الجبهة العربية التقدمية على النطاق القومي، من ناحية لوضع برنامج تحرر وطني جذري مشترك، ومن ناحية أخرى للتصدي لمهمات النضال المشترك ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية.

---

(٣٤) انظر النص الكامل للدستور في المصدر السابق نفسه، ص ١٥١ ـ ١٨٤.

ثالثاً: التصدي لمهمات البناء والتطوير الاقتصادي في القطاعين الصناعي والزراعي بناءً على أهداف خطة التنمية الثلاثية التي وضعتها الحكومة، والتي قضت بالدرجة الأولى إلى زيادة وزن قطاع الدولة في الاقتصاد الوطني، ولتحسين مستوى معيشة الجماهير الكادحة وتنامي العلاقة الاقتصادية مع المعسكر الاشتراكي.

رابعاً: تطوير العمل السياسي بين النقابات العمالية والمنظمات الجماهيرية، وتطوير العمل التنظيمي والايديولوجي داخل تنظيم الجبهة القومية على أساس قواعد ومبادىء الاشتراكية العلمية.

خامساً: تطوير العلاقات الحزبية والسياسية والاقتصادية والرسمية مع بلدان المعسكر الاشتراكي، وبناء علاقات ودية مع الدول العربية الشقيقة والبلدان الفتية النامية في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية.

وقد وضع المؤتمر برنامجاً «لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية» اعتبر أن قيام الحزب الطليعي اليمني الموحد قد أصبح ضرورة استراتيجية على انه «القيادة المسلحة بالايديولوجية الاشتراكية العلمية، القيادة المنظمة والواعية والقادرة على تحقيق المهام المرحلية المرتبطة بالمهام الاستراتيجية للثورة اليمنية». واعتبر أن المهمة العاجلة لسلطة الثورة الوطنية الديمقراطية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية هي انجاز التحرر الاقتصادي التام والتصفية التامة والجذرية للبرجوازية الكومبرادورية المرتبطة بالرأسمالية الأجنبية، وكذلك شبه الاقطاع، وتحقيق إعادة البناء الشامل للأجهزة الادارية والعسكرية ولتوطيد السيطرة الفعلية لتحالف العمال والفلاحين. وذلك من خلال: تطهير وتطوير أجهزة الادارة، وإلغاء القوانين والتشريعات القديمة، وتكريس الديمقراطية من

أجل المشاركة الفعلية والعملية لقوى الثورة في الحياة السياسية ومن أجل إجراء التحولات الاقتصادية والاجتماعية ورسمها ووضع برامجها... وبناء السلطة على أسس ديمقراطية، وذلك من خلال تحقيق وحدة السلطات التشريعية والتنفيذية على أساس نظام المركزية الديمقراطية، وتحقيق التنسيق بين أجهزة هذه السلطات، وعدم التركيز الشديد للسلطات وتثبيت مبدأ القيادة الجماعية..

كما حدد البرنامج آفاقاً للتطور الاقتصادي في ميادين القطاع العام والتصنيع والتعاون والإصلاح الزراعي والتجارتين الخارجية والداخلية، كما حدد أسس تدعيم وتطوير السياسة المالية والنقدية لتجاوز ظواهر العجز في الميزانية العامة. إلى جانب مستلزمات لحل مشاكل التطوير الاجتماعي والثقافي على أساس استئصال الثقافات القديمة، الاقطاعية والاستعمارية والبرجوازية... ووضع منهج وطني يمني تقدمي في مجال التربية والتعليم.. ومحاربة كافة الأفكار الاستعمارية والرجعية والاقطاعية، وتكريس الديمقراطية الاجتماعية للقوى صاحبة المصلحة في الثورة.

كما وضع البرنامج مقومات محددة يرتكز عليها قيام... «الجيش الشعبي، والشرطة الشعبية، والمليشيات، وجهاز أمن الثورة»، فضلاً عن الجيش. وهذه المقومات هي، خضوع هذه المؤسسات للقيادة السياسية للجبهة القومية، وأن تكون بنيتها الطبقية مؤلفة أساساً من العمال والفلاحين، وأن تكون ثقافتها وطنية يمنية وعربية تقدمية واشتراكية علمية، وأن تتطور على أسس علمية حديثة، وأن تشارك بفعالية في عملية الانتاج المرتبط بخطط التنمية، وان تبني كوادرها بما يتلاءم مع خط الثورة...

وعلى صعيد الوحدة اليمنية فقد اعتبر البرنامج أن النضال لن

يتوقف في سبيل قيام اليمن الديمقراطي الموحد وذلك انطلاقاً من الأساسيات التالية:

أولاً: وحدة قوى الثورة في الاقليم اليمني كله لقيادة النضال الوطني الديمقراطي عبر برامج ومخططات مرحلية متفاوتة نسبياً..

ثانياً: ترابط النضال الوطني الديمقراطي في الاقليم: في سبيل حماية ثورة ٢٦ أيلول و١٤ تشرين الأول.

ثالثاً: تحديد برنامج واضح لكل مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، وتحديد واضح لطبيعة القوى الطبقية للثورة ولهوية الثورة نفسها..

أما على صعيد السياسة الخارجية، فقد أكد البرنامج أن الثورة اليمنية الجنوبية تؤيد وتدعم كافة فصائل الثورة العربية التقدمية والديمقراطية، وعلى وجه الخصوص: الثورة الشعبية المسلحة في الخليج العربي المحتل بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي المحتل، وتؤيد كافة الجهود لتوحيد كافة القوى الوطنية الديمقراطية (في الخليج)، وحركة التحرر الوطني في الجزيرة العربية ضد القواعد العسكرية الامبريالية وسيطرة الاحتكارات، والقضاء على النظام السعودي الملكي..، وتؤيد حركة المقاومة الفلسطينية... وضرورة وحدة المقاومة الفلسطينية لكي تتمكن من تطوير نضالها إلى حرب تحرير شعبية، والبلاد العربية التحررية، في نضالها ضد الصهيونية والامبريالية العالمية ومن أجل تحقيق التحرر التام للأرض المحتلة، والفصائل الوطنية والديمقراطية في نضالها ضد الأنظمة الرجعية العربية، وإقامة أنظمة وطنية ديمقراطية، ونضال القوى التقدمية والحركة العمالية العربية، وحق تقرير المصير للأقليات القومية.

واعتبر البرنامج أن الثورة في اليمن الديمقراطية جزء من حركة التحـرر الوطني العـالمية التي تعتبـر وحدتهـا ضرورة تاريخيـة لتصفية السيطرة والامبريالية، وتقف ضد الامبريالية العالميـة، وتؤكد تضامنهـا وتأييـدها لحـركة الطبقـة العاملـة وأحزابهـا ومنظماتها ضد السياسة الاستعمارية، وكذلك إقامة علاقات مع الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفـة التي تحترم استقـلال وسيادة حرية الجمهورية اليمنية الديمقراطية الشعبية. واعتبر البرنامج أن المعسكر الاشتراكي والطبقة العاملة وحركة التحرر الوطني هي القوى الرئيسية المحـركة للتـاريخ في هـذا العصر، وأن اليمن الديمقراطية تعتبر المعسكر الاشتراكي هـو الحليف الثـوري لها، وتحـرص عـلى خلق أمتن العـلاقـات النضـاليـة معه[٣٥]....

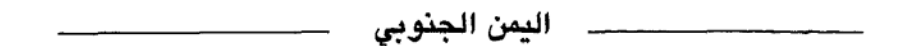
وقـد وضـع المؤتمـر نظامـاً داخليـاً جـديـداً اعتبـر أن المبـدأ التنظيمي للتنظيم السياسي هو المركزية الديمقراطية وأن المبـدأ الأسـاسي في قيادة التنظيم السياسي هو القيـادة الجماعيـة، كما اعتبـر مبدأ التطهـير هو أحـد أهـم المبـادىء التنظيميـة، ويتم بصورة دورية ليتمكن التنظيم السياسي من الاستمرار والتطـور المضطـردين بإخـراج العناصر الـلاثوريـة والمهترئـة منه. أمـا الهيكليـة التنظيمية التي ثبتهـا النظام الـداخلي فهي تبـدأ كما يوضـح الشكل التالي: بـالخلية (وهـي المنظمـة القاعـدية الأدنى للتنظيم السياسي، ثم لجنة المركز، ثم لجنـة المديـرية، ثم لجنـة المحافظة، ثم اللجنة المركزية التي يتبعهـا مكتب سياسي تتبعـه سكرتارية اللجنة المركزية، وتتفرع من اللجنـة المركـزية لجنـة رقابة عليا، ثم المؤتمر العام الذي يعتبر أعلى سلطـة في التنظيم تتفرع منه لجنة التفتيش المالية. ولكي يعقد المؤتمر العام لا بد

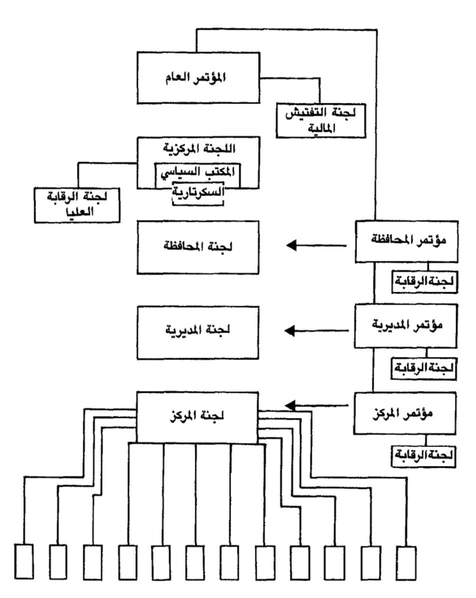
(٣٥) المصدر السابق: انظر النص الكامل للتقريـر السياسي ولبـرنامـج الثورة الـوطنية الديمقراطية، ص ١١ ـ ٦٠ وص ٦٣ ـ ١٠١.

من عقد سلسلة مؤتمرات محلية هي: مؤتمر المركز الذي تشارك فيه الخلايا، ولجنة المركز، ثم مؤتمر المديرية الذي يشارك فيه مندوبو الخلايا ولجان المراكز ولجنة المديرية، ثم مؤتمر المحافظة الذي يشارك فيه مندوبو الخلايا والمراكز ولجان المديريات ولجنة المحافظة، ثم المؤتمر الذي يشارك فيه مندوبو الخلايا والمراكز والمديريات ولجان المحافظات واللجنة المركزية، على أن تجري جميع الانتخابات في مختلف المراحل وفقاً للاقتراع السري والمساواة في الترشيح والانتخاب والحق غير المحدود في توجيه النقد[٣٦].

وقد يكون من الواضح هنا أن برامج «التحولات الاقتصادية الثورية» كانت تعني في الواقع تدمير الآليات الاقتصادية السائدة من قبل أن تتوافر لا الأسس الاجتماعية ولا الإمكانات المادية لبناء آليات اقتصادية جديدة، حتى أصبح بالإمكان القول إن «الاشتراكية» كانت تعني مصادرة الأملاك والأراضي وتوزيعها على «الطبقات الكادحة» من دون أن تعني بالضرورة رفع مستوى الانتاج، وتهجير الرأسمال الوطني (المحدود أصلاً) من دون بدائل تكفي لضمان تدوير عجلة الحياة الاقتصادية بحيث يمكن إعادة توزيع «الخيرات المادية» على المجتمع. وفي حين كان يصعب الحديث عن «طبقة عاملة» تستطيع أن تستوعب بدقة أن لها دوراً اقتصادياً وسياسياً «طليعياً»، فإن هذه الطبقة لم تكن كائناً وهمياً في أي مكان كمثل ما كانت في بلد زراعي متخلف كاليمن الجنوبي، فوق أنها لم تتجانس ككتلة اجتماعية متميزة على الاطلاق. واذ كانت الفاقة، ظاهرة عامة، لا تختص بها «الطبقة العاملة» وحدها، فإن ظروف عملها في منشآت اقتصادية صغيرة وبدائية لم يكن

(٣٦) انظر المصدر السابق نفسه الصفحات بين ١٠٥ و١٢٩ نص النظام الداخلي للتنظيم السياسي ـ الجبهة القومية والذي اقره المؤتمر الخامس.





خلايا تنظيمية

- الخلايا التنظيمية تنتخب وترفع التقارير
- ترفع التقارير من أسفل إلى أعلى
- ومن لجنة المركز إلى المؤتمر العام

لها أن تنتج طبقة ذات ملامح محدودة.

بل لقد أنشأت هذه التحولات «طبقة» من الموظفين الحزبيين والحكوميين كانت تأكل، كجيش من المستهلكين، أية فوائد منتظرة من تلك البرامج الاقتصادية. وعلى غرار أية دولة ايديولوجية أخرى من دول العالم الثالث، فقد شكل تضخم الجهاز الوظيفي (بشقيه الحزبي والحكومي) وتضخم المؤسسة العسكرية والأمنية، عقبة أمام أي تطور اقتصادي محتمل.

أما الوحدة مع الشمال، فقد أُعطيت مضموناً ايديولوجياً محدداً جعل من تحقيقها على أسس وطنية مجردة أمراً يكاد يكون مستحيلاً. فلقد آثر الثوريون الجنوبيون، بدعم من ثوريّي الشمال أيضاً، أن لا يحققوا هذه الوحدة ما لم تُصبغ بلونهم، أو في الأقل، ما لم تتضمن موافقة الحكومة في الشمال على شروط «نظرية»، في السياسة والاقتصاد اليمني الموحد، كان لم يثبت نجاحها في الجنوب بعد.

وهكذا، صار يجب على حكومة الشمال «الرجعية» و «العميلة» أن تقبل بالوحدة على أسس ايديولوجية محددة، من قبل أن يجري التدقيق فيما اذا كان المجتمع اليمني الآخر قادراً على قبولها أو استيعابها. وبما أن ذلك لم يكن بالأمر الهيّن، فقد تحولت هذه الأسس إلى وعد بحرب أهلية لا تقبل بأقل من إسقاط النظام في الشمال وإقامة نظام «تقدمي» جديد.

ولكن، كان على الشمولية الايديولوجية الناشئة أن تعزز مواقعها، لترسم ملامح الأفق الجنوبي الجديد في نظام الحزب الواحد، ومجتمع اللون الواحد.

في ٢٠ آذار ١٩٧٥، وفي أعقاب تكلل مباحثات الوحدة بين الفصائل الوطنية الثلاث (الجبهة القومية، حزب الطليعة الشعبية، والاتحاد الشعبي) بالنجاح، والتي كانت قد بدأت

منذ أوائل عام ١٩٧٠، عقد المؤتمر السادس تحت شعار «لنناضل من أجل الدفاع عن الثورة اليمنية وتنفيذ الخطة الخمسية»، وليصادق بالدرجة الأولى على اتفاق الوحدة في إطار التنظيم السياسي للجبهة القومية، كخطوة على طريق بناء «الحزب الطليعي»، حيث أكدت قرارات المؤتمر السادس على أن:

«توحيد فصائل العمل الوطني وقيام الحزب سيظلان يسيران جنباً إلى جنب من أجل وحدة الحركة اليمنية وصولاً إلى قيام الحزب الطليعي اليمني الواحد».

أما في الجوانب الأخرى، فقد جاء المؤتمر السادس ليرسخ الخيار الايديولوجي للجبهة القومية الذي أرسى المؤتمر الرابع أسسه الأولى، وحسب عبد الفتاح اسماعيل الذي ألقى التقرير السياسي للقيادة العامة أمام المؤتمر، فإن نجاح المؤتمر السادس:

«هو في الأساس نجاح لاستيعابنا المبدع للفكر الاشتراكي العلمي ونضالنا الخلاق الذي يجسد هذا الفكر»[٣٧].

وكانت المسائل الرئيسية التي خرج بها المؤتمر، إلى جانب تثبيت الهوية الايديولوجية للتنظيم، هي:

أولاً: حدد المؤتمر في ما يتعلق بالسياسة العامة (الداخلية) طبيعة السلطة الطبقية للمرحلة الراهنة، وحدد اتجاهات تطورها كسلطة وطنية ديمقراطية تمثل المصالح المادية والروحية لجماهير العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين.

---

(٣٧) من محاضرة القاها عبد الفتاح اسماعيل أمام الدارسين في المدرسة الحزبية بعدن، انظر: عبد الفتاح اسماعيل، **حول الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها**، مصدر سابق، ص ٩٧.

ونقد بشدة مختلف الظاهرات السلبية التي رافقت تنفيذ برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية (الذي وضعه المؤتمر الخامس). وقد أكد التقرير السياسي المقدم للمؤتمر أهمية:

«استكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بأقل الأخطاء وبشكل أكثر دقة من ذي قبل»(٣٨).

وذلك بتحديد طبيعة السلطة الاقتصادية، ورصد السلبيات التي رافقت التحركات الاقتصادية، وتقييم نتائج الخطة الثلاثية (التي أعدت في أعقاب المؤتمر الخامس) والخمسية (التي سبقت عقد المؤتمر السادس) ومؤشراتهما. وتقييم نتائج التحولات والتطور في ميادين الزراعة والصناعة والخدمات والأشكال الاقتصادية الجديدة (التعاونيات، القطاع العام...)

«التي أرساها الشعب اليمني عبر نضاله، وسبل جعلها أساساً للاقتصاد الوطني المستقل، وأساساً لتطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج، ومن بين هذه الأشكال القطاع العام وسبل تطويره ليصبح القطاع القائد والموجه للحياة الاقتصادية»(٣٩).

ثانياً: حددت وثائق المؤتمر السياسة الخارجية، بمبدأين رئيسيين هما: التضامن الأممي مع حركة الثورة العالمية بقواها الثلاث، واعتبار الثورة اليمنية جزءاً لا يتجزأ من هذه الحركة. والتعايش السلمي والرغبة في إقامة علاقات مع جميع البلدان ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعلى أساس المنافع المتبادلة(٤٠).

ثالثاً: وعلى صعيد الوحدة اليمنية، فقد أكد التقرير السياسي

(٣٨) المصدر السابق، ص ٩٩.

(٣٩) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٤٠) المصدر السابق، ص ٩٨.

على أن «الوحدة لا يمكن تحقيقها بأساليب قهرية أو بـأساليب عسكرية فاشية، بل بأسـاليب ديمقراطيـة سلمية». واذ أكـدت وثائق المؤتمر عـلى «أهمية وحـدة القوى الـوطنية وتعـاظم دور الجماهير» فقد شدد المؤتمر على أن:

«وحدة القوى التي تقف على أرضية ايديولوجية سياسية مشتركة هي العمل الصعب الذي يجب إنجازه»(٤١).

وإذ لم تجر تعديلات جوهرية في النظام الداخـلي الجديـد الذي أقره المؤتمر، إلا أنه أدخلت تعديـلات في صياغـة بعض أبواب النظام لتتناسب أكثر مع الوضوح الايديولـوجي لهويـة الحزب ومـع بعض الضرورات التنظيميـة التي أفـرزتهـا النـواقص والثغرات في عمل المنظمات القاعدية. ومن بـين أبرز التعـديلات اعتبار:

«التنظيم السياسي للجبهة القومية هو الطليعة السياسية لشغيلة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية»(٤٢).

وذلك بدلاً من صيغة:

«أن التنظيم السياسي للجبهة القومية يمثل الصيغة التنظيمية لتعبئة العناصر الطليعية من العمال والفلاحين والجنود والبرجوازية الصغيرة والمثقفين الثوريين»(٤٣).

وتعديل آخر يتعلق بإمكانية تقسيم المنظمات القاعدية الكبـيرة، حسب أهميتها السياسية، وموقعها الجغرافي، لتشكل عدة:

---

(٤١) المصدر السابق، ص ١٠٠.

(٤٢) انظـر النظام الـداخلي للتنظيم السيـاسي للجبهـة القـوميـة الصـادر عن المؤتمـر السادس ١٩٧٥، ص ١٤.

(٤٣) انظـر المادة الأولى من النظـام الداخـلي الصادر عن المؤتمـر الخـامس في كتـاب: **الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن**، تقـديم عبد الفتـاح اسماعيـل، مصدر سـابق، ص ١٠٧.

«جماعات تنظيمية في المواقع الانتاجية أو فروع المصنع أو التعاونية أو في فرقة من فرق العمل»[٤٤].

واتخذ المؤتمر قراراً بعقد المؤتمر التوحيدي للفصائل الثلاثة في اكتوبر ١٩٧٥ لإقرار الوثائق الثلاث: التقرير السياسي، النظام الداخلي، وبرنامج الثورة الوطنية الديمقراطية[٤٥]. وبهذا المعنى، فإن المؤتمر التوحيدي الذي عقد في تشرين الأول ١٩٧٥ كان بمثابة استكمال للشوط الذي قطعته مباحثات الوحدة التي دامت خمس سنوات من ناحية، واستكمال للمؤتمر السادس نفسه من ناحية أخرى.

■ حرب ١٩٧٢ واتفاقية القاهرة

في أعقاب المؤتمر الخامس للجبهة القومية، انفجرت في أيلول ١٩٧٢ الحرب بين الدولتين اليمنيتين وذلك تتويجاً لعدة عوامل أبرزها:

أولاً: دعم حكومة اليمن الشمالي قوى «الثورة المضادة» الجنوبية، التي كانت تقوم بمساعدة المملكة العربية السعودية، بعمليات تخريب مستمرة في المناطق الحدودية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وبعض المناطق الداخلية.

ثانياً: دعم الجبهة القومية وحكومة اليمن الديمقراطية الشعبية للفصائل الوطنية اليمنية الشمالية التي وحدت صفوفها لشن «حرب تحرير شعبية» ضد النظام الحاكم في اليمن الشمالي.

---

(٤٤) النظام الداخلي للمؤتمر السادس، ص ٧٠.

(٤٥) الفرد هوليداي، مصدر سابق، ص ٣٨.

ثالثاً: بروز اتجاه داخل الجبهة القومية، من قيادات بارزة ومتنفذة(*)، يدعو إلى فرض الوحدة عن طريق استخدام القوة العسكرية (على الطريقة البسماركية).

وفي الحقيقة، فإن هذا الاتجاه تحديداً هو الذي تعرض للنقد خلال المؤتمر السادس عندما أعلن التقرير السياسي للجبهة القومية الذي قدمه عبد الفتاح اسماعيل رفضه للأساليب:

«العسكرية الفاشية لتحقيق الوحدة واعتبار أن هذه الوحدة لا يمكن تحقيقها إلا بوسائل «ديمقراطية سلمية»».

وعلى سبيل توكيد معارضة هذا الاتجاه أعلن عبد الفتاح اسماعيل في التقرير السياسي المقدم للمؤتمر التوحيدي، الذي عقد في الفترة بين ١١ و١٣ تشرين الأول:

«أننا ونحن نؤكد بوضوح كامل ايماننا العميق بهذه القضية الهامة والحساسة في حياة شعبنا اليمني، إلا أننا في الوقت نفسه نود أن نشير إلى بعض المفاهيم المغلوطة التي تلحق ضرراً كبيراً بمصالح شعبنا اليمني وبقضية الوحدة نفسها. ان شعبنا اليمني وهو يتطلع بأمل وشوق مشروعين، لتحقيق وحدته الا أنه لا يمكن أن يقبل ببعض المفاهيم العدائية لتحقيق هذه الوحدة. إن من ينظر إلى الوحدة بأنها سوف تحقق بموقف عسكري، عدواني، وهي نظرة فاشية، لا يمكن أن تعبر عن الارادة الحرة لشعبنا، بل تلحق الضرر البالغ بوحدته ومصالحه.

«إن الوحدة اليمنية هي التعبير الأمين والصادق للمصالح المادية والروحية لأوسع جماهير شعبنا اليمني، انها التعبير الصادق والأمين لمبادىء وأهداف ثورتي سبتمبر (أيلول) وأكتوبر (تشرين الأول) ولا بد من مواصلة العمل الدؤوب لتوفير الأجواء الصحية

(*) لا تحدد جميع وثائق الجبهة القومية الرسمية «المعلنة» أياً من هذه القيادات حتى انها لا تشير إلى وجود تيار محدد كان يدعو إلى اتباع هذا الطريق لتحقيق الوحدة.

لتحقيقها بواسطة الطرق السلمية، وبمضامين وطنية ديمقراطية»[٤٦].

ومع أن هذا يوحي بأن هناك رأيين أساسيين حول قضية الوحدة، إلا أنه كان هناك في الواقع آراء أخرى أثيرت في الغالب خلال الفترة بين المؤتمرين الخامس والسادس. وحسب عبد الفتاح اسماعيل فقد كان هناك رأي:

«يرد كل الجوانب المظلمة في حياة شعبنا إلى الانقسام القائم، ويرى بأن الشعب اليمني لن يتطور ولن يكون بمقدوره أن يتقدم أية خطوات جادة إلى الأمام إلا اذا توحد وتوحدت أرضه. وأصحاب هذا الرأي بحكم طبيعة نظرتهم هذه يعتقدون بأن أول ما يجب تحقيقه، الوحدة وبأي شكل من الأشكال وبأي ثمن».

«وبالعكس من هذا فهناك من لا يعطي أي اهتمام أو اعتبار لمسألة الوحدة، واستناداً إلى مثال كوريا وألمانيا وفيتنام يطرح أصحاب هذا الرأي هؤلاء بأن على اليمن الديمقراطية أن تمضي في انجاز بناء الدولة، وانجاز مهام الثورة الوطنية فيها، واقامة حزبها الطليعي والانتقال من ثم إلى مرحلة البناء الاشتراكي مثلها مثل تلك البلدان التي انقسمت فصار كل قسم منها في اتجاه».

«وهذان الرأيان ليسا فقط خاطئين، بل ويلحقان أضراراً فكرية وسياسية بالقضية الوطنية لشعبنا، وعدا ذلك فإن الوحدة بأي شكل وبأي ثمن دعوة تلتقي مع دعوة الرجعية اليمنية التي دعت قبل حوادث الصدام بين شطري الإقليم ومن خلال مجلس الشورى، في شمال الوطن، إلى تحقيق الوحدة بالحرب أو بالسلم، علماً بأن هدفها لم يكن تحقيق الوحدة لأنه لا تتفق مع مصالحها أصلاً بل كان هدفها الرئيسي هو اسقاط النظام الوطني الديمقراطي في جنوب الوطن من خلال شعار الوحدة».

---

(٤٦) التقرير السياسي المقدم من عبد الفتاح اسماعيل ـ الأمين العام للتنظيم السياسي الموحد ـ الجبهة القومية إلى المؤتمر التوحيدي، مؤسسة ١٤ اكتوبر، عدن ١٩٧٥، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

«إن الوحدة بأي شكل، وبأي ثمن مفهوم غريب لا يمتّ إلى التفكير العلمي بصلة، ويجرد قضية شعبنا من محتواها الوطني والثوري الديمقراطي».

«أما بشأن دعاة بناء الدولة والحزب الطليعي والاشتراكية في شطر واحد من الإقليم، بالرغم من المظهر اليساري لطرحهم، فإننا نعتقد وبمسؤولية ثورية أن أي انسان له صلة وعلاقة بالفكر الاشتراكي العلمي لا يمكن إلا أن يدحض ذلك الطرح، فمن يطرح قضية وحدة الطبقة العاملة استناداً إلى مبدأ الأممية البروليتارية ويضع قضية الوطن ووحدته جانباً إنما يمارس أرقى أنواع الابتذال للفكر الاشتراكي العلمي».

«إن رأينا يقوم على ادراكنا ووعينا للترابط الجدلي بين المسألة الوطنية لبلادنا وشعبنا والمسألة الأممية. وفي الوقت الذي نناضل في الشطر الجنوبي من الوطن، لبناء وتثبيت وتعزيز النظام الوطني الديمقراطي وتطويره من خلال انجاز المهام الوطنية الديمقراطية المحددة في وثيقة برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية المقرة في المؤتمر العام الخامس لتنظيمنا السياسي، وهي مهام قد يطول وقت انجازها تبعاً للامكانيات والظروف الذاتية لشعبنا وحركته الوطنية، علينا في الوقت نفسه أن نتحمل مسؤولياتنا الكاملة لدعم رفاقنا المناضلين في شمال الوطن من أجل قيام نظام وطني ديمقراطي على طريق وحدة التراب الوطني والشعب في نظام سياسي واقتصادي وايديولوجي واحد يوصل شعبنا إلى بناء الاشتراكية»(٤٧).

وبطبيعة الحال، فقد كان للخلاف الداخلي في الرأي حول مسألة الوحدة اليمنية انعكاسات مهمة في طبيعة تعامل كل تيار مع قضايا البناء الاقتصادي وقضايا الدولة، ستظهر لها آثار جلية فيما بعد، كما أن أصحاب الرأي الثالث، وهم الغالبية في ما يبدو، ظهر بينهم خلاف حول سبل تحقيق نظرتهم للوحدة، فمن الملاحظ أن هذا الرأي إذ يجمع بين انجاز «مهام الثورة

(٤٧) عبد الفتاح اسماعيل، **كتابات مختارة**. مصدر سابق، ص ٣١٢ ـ ٣١٣.

الوطنية الديمقراطية» وبين دعم «رفاقنا المناضلين في شمال الوطن»، إنما كان حلاً مؤقتاً لما سينفجر حوله الخلاف وبخاصة في كيفية «دعم رفاقنا المناضلين»، فالدعم السياسي المجرد كان سيعني السماح للسلطات اليمنية الشمالية مواصلة حملاتها القمعية ضد القوى والتيارات الوطنية اليمنية، وبإضافة الدعم العسكري إلى هذا الدعم السياسي، في إطار شن حرب تحرير شعبية، فإن ذلك كان سيعني بحكم طبيعة العلاقة بين هذه القوى والجبهة القومية من جهة، وطبيعة الظروف والتحالفات الإقليمية السائدة في المنطقة من جهة أخرى، «حرباً بالنيابة» بين الدولتين. وهكذا ظهر فيما بعد (١٩٧٩) رأيان تمركزا حول «استمرار الثورة» في الشمال، وبالتالي الوحدة، يقول أحدهما بأن أداتها «الجبهة الوطنية الديمقراطية» التي أنشئت في عام ١٩٧٦، وأسلوب الكفاح المسلح، بغضّ النظر عن التحالفات والمواقف الإقليمية (السعودية ودول الخليج من جهة، وحكومة اليمن الشمالي من جهة أخرى). ويقول الآخر بأن وفاق الدولتين وإقرارهما السلمي بأهمية وضرورة تحقيق الوحدة هو الأساس، وبينما يتوجب تحييد التحالفات الاقليمية المناهضة للوحدة يمكن أن تؤدي «الجبهة الوطنية الديمقراطية» في الشمال، كقوة سياسية منظمة، دوراً ضاغطاً في هذا الاتجاه، وقد انتصر في آخر الأمر (١٩٨٠) هذا الرأي، على الأقل لأنه استند الى انجاز دستوري ـ وقانوني هام هو اتفاق الوحدة الذي تم توقيعه في القاهرة في أعقاب حرب عام ١٩٧٢، خصوصاً وأن غالبية مؤيدي الاتجاه الأول كانوا من أعضاء قيادة الجبهة القومية (وبالتالي الحزب الاشتراكي اليمني) الشماليين (عبد الفتاح اسماعيل، صالح مصلح، عبد العزيز عبد الولي). وقد كان هذا، في الحقيقة، بعداً آخر من أبعاد الصراعات الداخلية المركبة داخل الجبهة القومية.

على أية حال، ففي أعقاب حرب عام ١٩٧٢، وقعت بين الحكومتين اليمنيتين في القاهرة في ٢٨ تشرين الأول، اتفاقية الوحدة:

«تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد وقيام دولة يمنية واحدة يكون لها علم واحد وشعار واحد وعاصمة واحدة ورئاسة وسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة»[٤٨].

وقد وقع الاتفاقية عن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية: علي ناصر محمد ـ رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع وعبدالله الخامري وزير الاعلام وعن الجمهورية العربية اليمنية: محسن العيني رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية أحمد جابر عفيف وزير التربية والتعليم.

ولكن مجلس الشورى في اليمن الشمالي رفض المصادقة على الاتفاقية معتبراً أن:

«الاتفاق مع الشيوعيين يجب أن يؤكد على الاسلام والشريعة الاسلامية والمحافظة على أملاك الناس»[٤٩].

وقد أدت معارضة المجلس إلى خفوت حماس رئيس الوزراء اليمني الشمالي محسن العيني لتنفيذ الاتفاقية، مما دعا إلى عقد اجتماع آخر في طرابلس في العام نفسه بين رئيسي الحكومتين صدر بنتيجته بيان سمي منذ ذلك الوقت «ببيان طرابلس» تقرر بموجبه اضافة لجان عمل جديدة تمهد لقيام الوحدة. وكان ذلك في الحقيقة سبيلاً للمماطلة والتسويف العملي لاتفاقية القاهرة.

---

(٤٨) انظر النص الكامل للاتفاقية في الملحق رقم (١)، نقلاً عن: **الحركة الوطنية اليمنية والملامح المحددة للوحدة في اتفاقية القاهرة**. منشورات الجبهة الوطنية الديمقراطية، الجمهورية العربية اليمنية، ص ٢١ ـ ٢٩.

(٤٩) المصدر السابق، ص ٢٩.

ومع ذلك، فإن اتفاقية القاهرة لم تحل المشكلة التي ظهرت لها انعكاسات أخرى في ما يتعلق بسبل وأشكال قيام الجبهة الوطنية في اليمن الشمالي، فبحكم العلاقات التاريخية بين الجبهة القومية وفرع حركة القوميين العرب في الشمال والعلاقات الناشئة بينها وبين حزبي الاتحاد الشعبي والبعث اللذين كانت لهما امتدادات تنظيمية في الشمال، فقد كانت قضية قيام الجبهة الوطنية الشمالية قضية داخلية بالنسبة للجبهة القومية وعلى صلة كبيرة بالحوار التوحيدي بين المنظمات الثلاث في الجنوب.

في هذا السياق ظهرت بين القوى الوطنية في الشمال، وجهتا نظر: ترى الأولى أن «الواقع الموضوعي» و «الظروف الخارجية» يحتمان إقامة جبهة وطنية خاصة بشمال البلاد، وأخرى خاصة بجنوبها تكون الجبهة القومية هي إطارها، وتبرر القيادات التي تحمل هذا الرأي، بوجود دولتين يمنيتين مختلفتين، ووضعين اجتماعيين متفاوتين داخل كل منهما. وترى الثانية ضرورة قيام جبهة وطنية واحدة، بقطع النظر عن وجود دولتين، وتنظيمين حاكمين في كلا شطري اليمن، باعتبار أن كلتا الدولتين والتنظيمين الحاكمين يسعيان هما أيضاً، بحكم الضرورة الوطنية إلى قيام الوحدة[٥٠].

وقد أيدت جريدة الثوري، الناطقة بلسان اللجنة المركزية للتنظيم السياسي ـ الجبهة القومية (في عدد ١٩٧٣/٧/١٩) الرأي الأخير من زاوية الدعوة «لمواجهة الأخطار الخارجية عبر الوحدة الوطنية». فيما اعتبرت صحيفة صوت العمال، الناطقة بلسان الاتحاد العام لعمال جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (في عدد ١٩٧٣/٢/١٨) ان إنجاز الوحدة اليمنية:

(٥٠) د. محمد علي الشهاري، «المنظمة الثورية الصحيحة في الحركة الوطنية اليمنية،» مجلة الكاتب، العدد (١٥٠) أيلول ١٩٧٣، ص ٤٦.

«لا يمكن أن يتم بدون توحيد كافة القوى القادرة على توحيد اليمن، وهي تتمثل بكل القوى المناهضة للامبريالية العالمية والراغبة في تصفية الاقطاع».

وقد اعتبرت صحيفة ١٤ اكتوبر في عددها الصادر في ١٩٧٣/٣/١١، أن الطلبة اليمنيين في بعض البلدان الاشتراكية:

«سبقوا بالفعل الحركة الوطنية اليمنية، في مجال الحوارات الوحدوية، والوصول إلى الوحدة فعلاً، الذين أصبحت تضمهم روابط طلابية موحدة تجمع في اطاراتها مختلف الاتجاهات السياسية: الجبهة القومية، الشبيبة (الاتحاد الشعبي)، البعث والمستقلون»[٥١].

وقد انتهت الجهود الرامية إلى توحيد هذه القوى، على غرار التنظيم السياسي الموحد ـ الجبهة القومية، إلى قيام حزب الوحدة الشعبية وذلك بتوحيد خمسة فصائل وطنية هي: الحزب الديمقراطي الثوري (حركة القوميين العرب سابقاً)، وحزب الطليعة الشعبية، منظمة المقاومين الثوريين، والاتحاد الشعبي الديمقراطي، وحزب العمل اليمني.

■ المؤتمر التوحيدي

عشية المؤتمر الذي عقد في مدينة كريتر بعدن في الفترة بين ١١ ـ ١٣ تشرين الأول ١٩٧٥، كانت الأحزاب المدعوة للتوحيد (الاتحاد الشعبي الديمقراطي، والطليعة الشعبية، بالإضافة إلى الجبهة القومية) قد عقدت مؤتمرات خاصة لمناقشة الوثائق التي تم الاتفاق على أن تكون أساساً للوحدة. حيث عقد الاتحاد الشعبي الديمقراطي مؤتمره الثاني، فيما عقد حزب

(٥١) المصدر السابق نفسه.

الطليعة الشعبية مؤتمره الثالث، وتوج هذان المؤتمران بالمؤتمر السادس للجبهة القومية الذي طرحت فيه وثائق التوحيد. وهذه الوثائق هي: التقرير السياسي، وبرنامج الثورة الوطنية الديمقراطية، والنظام الداخلي، وهي، إلى حد كبير الوثائق نفسها التي كان المؤتمر السادس للجبهة القومية قد ناقشها وأقرها، عدا بعض التعديلات الطفيفة التي لا تغير من حيث الجوهر طبيعة السياسة العامة للجبهة القومية والسلطة على الأصعدة المختلفة.

لقد حدد التقرير السياسي الذي قدمه عبد الفتاح اسماعيل إثر المؤتمر «الاتجاهات العامة الرئيسية» في الوضع الدولي بـ «تعاظم النضال الثوري، وانجذاب الشعوب نحو الاشتراكية العلمية في جميع الكادرات.. وتعزز المنظومة الاشتراكية وتنامي قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية.. وبروز تناقضات النظام الرأسمالي وفي مقدمتها التناقض الأساسي بين الطابع الاجتماعي للانتاج والشكل الخاص للملكية، وتصاعد الصراع الطبقي بين البرجوازية والطغمة المالية وسلطة الاحتكارات من جهة وبين الطبقة العاملة من جهة أخرى»، وأكد التقرير على أهمية الايمان بوحدة «المعسكر الاشتراكي التي ستقطع الطريق على الامبريالية العالمية»[٥٢].

أما في السياسة العربية فقد شدد التقرير على أن الثورة اليمنية في اليمن الديمقراطية هي جزء من حركة التحرر العربية والأنظمة العربية التحررية، واعتبر أن حركة التحرر الوطني الفلسطيني من طلائع النضال الوطني وتشغل مكاناً هاماً ومتميزاً فيه، ودعا إلى تعزيز العلاقات مع الفصائل الديمقراطية والتقدمية في البلدان العربية والأنظمة العربية

(٥٢) التقرير السياسي المقدم من قبل عبد الفتاح اسماعيل إلى المؤتمر التوحيدي منشورات ١٤ اكتوبر، عدن، ١٩٧٥، ص ٦ ـ ٢٢.

المتحررة، وإلى تأييد الثورة في عمان بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان، والتنديد بالأردن لقمعه المقاومة الفلسطينية ودعمه نظام قابوس، والتنديد بدور السعودية، مع التأكيد على ضرورة «أن تحترم السعودية سيادتنا واستقلالنا وعدم التدخل في شؤون بلادنا»، كما دعا التقرير إلى تحسين العلاقات مع اتحاد الامارات العربية وقطر والبحرين والتأكيد على بذل الجهود لتطوير هذه العلاقات (حيث يستقر عدد كبير من المهاجرين اليمنيين)[٥٣].

أما في السياسة الداخلية، فقد دعا التقرير إلى توسيع الديمقراطية الشعبية وتعميق وتطوير وحدة العمل الوطني الديمقراطي، ومشاركة ممثلي الطبقات والفئات صاحبة المصلحة الحقيقية في الثورة، ومقاومة بيروقراطية السلطة والمظاهر الخاطئة وعدم الانضباط للنظام والقانون، وحث الوزراء والمدراء على احترام العمل وتقديسه، وإيلاء اهتمام أكبر لمؤسسة الجيش والأمن وتقويتها، وتأهيل كوادرها سياسياً وعسكرياً لتصبح أجهزة عسكرية أمنية شعبية تقاتل دفاعاً عن الثورة وتشارك في الوقت نفسه في عملية الانتاج، كما دعا التقرير إلى وضع أسس صحيحة لتدعيم نشاط النقابات باعتبارها الاطار المنظم للعمال وتعزيز مشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[٥٤].

أما حول السياسة الاقتصادية والاجتماعية، فقد أكد التقرير على الالتزام ببرنامج الثورة الوطنية الديمقراطية الذي وضعه المؤتمر الخامس للتنظيم السياسي للجبهة القومية بوصفه الطريق الصحيح المؤدي إلى التحرر السياسي والاقتصادي الحقيقي، ولذلك شدد التقرير على أهمية الدور القيادي للقطاع

(٥٣) المصدر السابق، ص ٢٢ ـ ٢٥.

(٥٤) المصدر السابق، ص ٢٥ ـ ٢٦ وص ٣٧.

العام، وبرمجة التخطيط، وتحسين السياسة الحالية المتبعة في التنمية والخدمات، وتخفيف حدة البطالة، وزيادة الانتاج، وتسخير التجارة لخدمة التنمية، وذلك على أساس مبادىء وأفكار وقوانين الاشتراكية العلمية. وقد حدد التقرير جوانب القصور والضعف في تطبيق الخطة الاقتصادية الثلاثية لأعوام ١٩٧٢/٧١ ـ ٧٣/١٩٧٤، والاتجاهات التي أرسيت على أساسها الخطة الخمسية الجديدة التي بلغ الحجم الاجمالي لتوظيفاتها الاستثمارية / ٧٥,٤/ مليون دينار (١٧,٨٪ منها للصناعة، ٣٦,٧٪ للزراعة، ٢٥,٥٪ للنقل والمواصلات، ٨,١٪ للتربية، ١,٥٪ للاعلام والثقافة والشؤون الاجتماعية و٤,٤ للصحة، و٤,٨٪ للاسكان والبلديات، و١,٥٪ للأبحاث الجيولوجية[٥٥].

أما في ما يتعلق بقضية قيام الحزب الطليعي، فقد أشار التقرير إلى عدم وجود المبررات الكافية لتعدد التنظيمات:

«كما أنه لم يعد مناسباً (الاعتماد على) صيغة الجبهة الوطنية، وبالتالي فإن وحدة المنظمات الثلاث في إطار تنظيمي واحد مسألة منطقية مقبولة ومقنعة في هذا الظرف».

واعتبر التقرير: أن:

«التنظيم السياسي الموحد ـ الجبهة القومية ـ يعتبر الاطار السياسي للمرحلة الانتقالية حيث يتم اعادة تشكيل أطره التنظيمية، بما يضمن المشاركة الفعالة في كافة أطره القيادية والقاعدية بشكل ديمقراطي ومقبول من قبل الفصائل الثلاثة كما يتم ادخال بعض التعديلات على برنامج التنظيم للثورة الوطنية الديمقراطية والنظام الداخلي بما ينسجم مع العمل المشترك للفصائل الثلاثة»[٥٦].

---

(٥٥) المصدر السابق، ص ٤٦ وص ٤٨ ـ ٥٤، وص ٦٦.

(٥٦) المصدر السابق، ص ١٠٦.

وقد أقر المؤتمر الوثيقة البرنامجية (برنامج التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية)، والنظام الداخلي للتنظيم السياسي الموحد، بدون إجراء أية تغييرات أساسية في هاتين الوثيقتين اللتين ناقشهما المؤتمر السادس للجبهة القومية[٥٧].

وقد أدخل في قوام قيادة التنظيم السياسي الموحد عبد الله باذيب وعلي عبد الرزاق باذيب، وأحمد سعيد باخبير، ومحمود النجاشي من حزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي وأنيس حسن يحيى وعبد الغني عبد القادر من قيادة حزب الطليعة.

هذه الوحدة لم تجر «قسراً»، إلا بمقدار ما كان للجبهة القومية من نفوذ سياسي طاغ، فالتقارب الايديولوجي بين هذه الفصائل كان تقارباً حقيقياً. ولهذا السبب، ولكن بالاضافة الى مخلفات الصراع السياسي القديم بين الجبهة القومية وجبهة التحرير، فقد استبعد عن المشاركة نوعان آخران من القوى السياسية: الناصريون، و«بعث العراق».

■ «صراع الضواري»

حتى قبل استلام الجبهة القومية للسلطة كانت الصراعات الداخلية بين مختلف مستويات القيادة العسكرية والسياسية للجبهة القومية لا تخلو من بعض مظاهر العنف، رغم أن الطابع السياسي كان هو الغالب في هذه الصراعات، وكان من بين أبرز هذه المظاهر: فرض الاقامات الجبرية ومنع الحركة أو السفر... الخ، وكانت غالبية العناصر التي تعرضت لهذا النوع

(٥٧) انظر برنامج التنظيم السياسي الموحد/ الجبهة القومية لمرحلة الثورة الديمقراطية مؤسسة ١٤ اكتوبر عدن ١٩٧٥ وكذلك النظام الداخلي للتنظيم السياسي الموحد/ الجبهة القومية. مؤسسة (١٤) اكتوبر، عدن ١٩٧٥.

من العنف قبل استلام السلطة هي من الجناح الموالي لقحطان الشعبي وفيصل عبد اللطيف الشعبي[٥٨].

وبتمكن هذا الجناح (اليميني) من تولي معظم مقاليد الأمور في السلطة وفي داخل تنظيم الجبهة القومية بعد عام ١٩٦٨، وبظهور معارضة قوية داخل الجبهة القومية لهذا الجناح كانت تسعى (كما أوضح سابقاً) إلى ازاحة فريق قحطان الشعبي من قيادة السلطة والجبهة القومية، فإن رد الفعل الطبيعي (لحماية النظام) كان القيام بسلسلة حملات اعتقال شملت معظم القيادات المعارضة لفريق قحطان الشعبي، بالإضافة إلى عدد آخر من الشخصيات الوطنية في البلاد.

وعندما قامت تجربة «١٤ مايو» المسلحة، فإن السلطة لم تكتف باعتقال الأعضاء القياديين المناوئين لها في الجبهة القومية، بل عرّضت بعضهم للتعذيب (كما حصل مع علي صالح عباد - مقبل) أو إلى محاولات القتل والاغتيال (كما حصل مع معظم قادة حركة ١٤ مايو).

من هنا، بدأت الصراعات الدموية تدخل المسرح السياسي لعلاقات قيادات الجبهة القومية بعضهم ببعض. وكان لهذا الأمر عدة أسباب ذاتية وموضوعية هي:

أولاً: ان تنظيم الجبهة القومية لم يكن تنظيماً متماسكاً بحيث يمكن من خلاله ادارة الصراعات الداخلية ادارة ديمقراطية. وعلى سبيل المثال، فإن قواعد «المركزية

(٥٨) جميع المعلومات التي سترد في هذا المحور، ما لم تكن مشاراً اليها بمصدر آخر، فإنها مأخوذة عن مقابلة خاصة أجريت مع أحد القياديين البارزين في أحد الأحزاب الشيوعية العربية، عاصر عدة مراحل من تجربة الجبهة القومية في السلطة، وكانت تربطه علاقات شخصية حميمة مع اغلب قياداتها وقد رفض تحديد هويته أو اسمه، وعن شخصية سياسية ودبلوماسية يمنية لم ترغب بذكر اسمها.

الديمقراطية» و «القيادة الجماعية»، كانت قواعد ونظماً للتثقيف أكثر منها للتطبيق، خصوصاً، وأن عدة عوامل كانت تساهم في خرق هذه النظم بين قيادات الجبهة القومية، ابتداءً من الولاءات والصلات الشخصية والعلاقات القبلية، وانتهاءً باستئثار غالبية قيادات الجبهة القومية بقيادة قطاعات معينة (مناطق أو منظمات)، الأمر الذي كان يجعل كلًّا من أولئك القياديين رموزاً في القطاعات التي يسيطرون عليها، ولكل منهم طموحاته واتجاهاته الفكرية والسياسية الخاصة.

ثانياً: وجود عدة كتل وتيارات داخلية مركبة ومختلطة بعضها ببعض، والتمييز بينها على أساس «يميني» أو «يساري» كان يبقى دائماً تمييزاً عاماً، فقد كانت هناك خلافات وتحالفات (داخلية) تتحرك على أسس ليست بالضرورة أسساً فكرية أو سياسية، وإن كان معظمها يتغلف في إطار موقف سياسي معين. فقد كانت تظهر تحالفات أو وجهات نظر وآراء متقاربة بين عسكريي الجبهة القومية في مواجهة السياسيين، أو بين الشماليين والجنوبيين أو بين أبناء هذه القبيلة وأبناء تلك... الخ. ثم يأتي بعدها التمييز في المواقف: الصين أم الاتحاد السوفييتي، الموقف من عبد الناصر، سبل تحقيق الوحدة مع الشمال، العلاقة مع دول المنطقة (الخليج)، أشكال بناء الدولة، التخطيط الاقتصادي، التأميمات، المسألة الزراعية...، الموقف من الشيوعيين (المحليين)، ومن قضية بناء الحزب الطليعي... الخ.

ثالثاً: إن الانتقال من بين صفوف حركة القوميين العرب ومن معاداة الشيوعية والماركسية إلى ظهور اتجاه ماركسي عام داخل الجبهة القومية لم يحدث ارتباكاً في المفاهيم

والمنطلقات الفكرية والسياسية داخل الجبهة القومية فقط، بل إن مما زاد هذا الارتباك والتخبط الفكري والسياسي هو أن القيادات «الماركسية» داخل الجبهة القومية لم تكن بعد على درجة كافية من الوضوح الفكري والسياسي. وإذ وجدت الجبهة القومية نفسها على رأس السلطة، بعد تجربة الكفاح المسلح التي بحكم طبيعتها وظروفها لم تكن لتتيح فرصة لتحديد اتجاه واضح، فإن انعدام الوضوح أظهر في التطبيق التجريبي والانتقائي وأحياناً بقرار فردي (كما حصل في تأميمات حضرموت) الكثير من الأخطاء والنواقص والسلبيات التي أثارت في المقابل الكثير من الجدل والخلافات داخل قيادة الجبهة القومية. ومنها، على سبيل المثال، الموقف من قضايا حل المسألة الزراعية (مصادرة الأرض بدون تعويضات أم بدفع تعويضات؟ الحد الأعلى للملكية ٢٥ دونماً أم خمسة دونمات... الخ).

رابعاً: ان الجبهة القومية بالرغم من سيطرتها العسكرية على معظم مناطق «الداخل» اليمني ونجاحها في تحرير معظم مناطق البلاد، من الوجود الأجنبي البريطاني وقيامها بطرد العملاء والسلاطين والأمراء والمستوزرين في حكومة اتحاد الجنوب العربي، وبالتالي بالرغم من نجاحها في استلام السلطة، لم تكن في واقع الحال تنظيماً يستقطب تأييد الغالبية العظمى من اليمنيين. فالأحزاب مثل الطليعة الشعبية والاتحاد الشعبي، الذي خسر مباراة الفوز بالسلطة، لم يكن قد انتهى من الوجود بصعود الجبهة القومية، حيث حافظ على تأييد قطاعات مختلفة من اليمنيين فضلاً عن احتفاظه بمركز قوة داخل بعض النقابات العمالية. الأمر الذي كان يثير دائماً مخاوف

جدية لدى قيادة الجبهة القومية من أن تكون أخطاؤها وعثراتها في قيادة السلطة سبباً لتعزيز نفوذ القوى الأخرى. وهذه المخاوف لم تنته حتى عندما تم التوقيع على وثائق توحيد «المنظمات الثلاث»، وحتى عندما قام «الحزب الاشتراكي اليمني»، فقد ظل هناك من يمكن تمييزهم «بالشيوعيين»، و «الجبهة القومية».

خامساً: لقد ترك الموقف من مصر والعلاقة بقيادتها، كما الموقف من العلاقة ببلدان المنطقة، ومن طبيعة وحجم العلاقات مع الاتحاد السوفييتي، آثاراً مختلفة داخل الجبهة القومية. فبينما كان هناك من يقف مع مصر دائماً كان هناك من يقف إلى جانب الاتحاد السوفييتي دائماً. وبينما كان هناك من يعتقد بإمكانية الوصول إلى علاقات طبيعية مع البلدان المجاورة، كان هناك من يرى أنه لا يأتي إلى اليمن الجنوبي من العلاقة بهذه البلدان إلا المؤامرات ومحاولات القضاء على الثورة، وهذه المواقف المختلفة كانت في الحقيقة بمثابة فاصل سياسي بين مراكز قوى مختلفة داخل قيادة الجبهة القومية، وكان من الطبيعي أن تدخل هذه المراكز فيما بينها بصراعات خفية وعلنية مختلفة الحدة.

سادساً: إن الصراعات الداخلية لم تكن تسير بطرق واضحة ومستقيمة بقدر ما كانت تسير بطرق ملتوية غير واضحة في الغالب، الأمر الذي كان يكسب هذه الصراعات طابعاً مؤامراتياً، كما حصل مثلاً في طريقة إبعاد محمد علي هيثم من رئاسة الوزراء، وبالتالي من قيادة الجبهة القومية بعد إنجاز آخر خطوات «الحركة التصحيحية». فبالتحالف معه في مواجهة قحطان الشعبي جرى في

الحقيقة إضعافه، بينما لم يكن محمد علي هيثم سوى جسر لنقل السلطة من تيار إلى آخر.

سابعاً، مشكلة الديمقراطية التي لم تتحقق على نحو صحيح لا في المجتمع ولا حتى داخل الاطار التنظيمي للجبهة القومية، وفيما بعد الحزب الاشتراكي اليمني. فالديمقراطية، إن كانت تعبر عن مستوى من التطور الاقتصادي والاجتماعي كان ما يزال بعيد المنال، إلا أنها كشعار سياسي لم تكن أكثر من رغبة، كان يجري تحطيمها، بوصفها جسراً للعلاقات، على حد سواء، فيما بين أطراف التنظيم الموحد، وفيما بين التنظيم السياسي والدولة، وفيما بينهما والمجتمع. وفي الغالب، فقد فهمت الديمقراطية، على نحو تجريدي ونصوصي بالنظر للتعريف القاموسي لها. فبما أنها «حكم الشعب»، وبما أن الطليعة السياسية هي في الوقت نفسه «طليعة الشعب» وثمة هيئات برلمانية، فإن ليس ثمة ما يمنع من القول إن هذه هي الديمقراطية الكاملة. ولكن الديمقراطية كتقليد حضاري لا يضيق على رأي، ولا يمنع من تعدد الآراء (حتى وإن في ظل وحدة وانسجام الفعل الذي يظهر كمعطى نهائي لتناظر الآراء وجدلها)، كانت بعيدة تماماً عما يجري داخل التنظيم، مما أكسب الصراعات والخلافات السياسية وغير السياسية طابعاً عنيفاً لا بل دموياً، ينتظر على الدوام طوفانه.

إن الاتجاه لتصفية الخصوم الداخليين ـ سياسياً أو حتى جسدياً ـ إن كان يقوم على أرضية هذه الأسباب فإنه، في الحقيقة، تعبير عن خوف غالبية قيادات الجبهة القومية من قوة تأثير العناصر المُبعدة. حيث كان يلتف حول الأقطاب السياسيين والعسكريين في الجبهة القومية، مؤيدون وأنصار

موالون شخصياً لتلك الأقطاب، وهذه كانت دائماً واحدة من أهم المشاكل داخل قيادة الجبهة القومية، بالاضافة إلى كونها سبباً لإثارة المخاوف. ولم يخرج عن هذه القاعدة حتى أولئك الأعضاء القياديون الذين شاركوا بالقيادة إلى جانب الرموز التقليدية للجبهة القومية، ذلك لأن هؤلاء القياديين الجدد كانوا سرعان ما ينتظمون في أحد المحاور أو التكتلات الداخلية، والتي يتصدرها أحد تلك الرموز. ودون أن يعني ذلك أن هذه المحاور ثابتة، ولا تحصل فيها تبدلات، أحياناً مفاجئة، فإن نتائج الصراعات تتحدد وفقاً للقاعدة التالية: تركيز الهجوم على «الرمز» وواحد أو اثنين من أبرز مؤيديه، وصولاً الى عزلهم، وتحييد بعض أعضاء فريقه، ومحاولة كسب الآخرين ولو مؤقتاً ريثما تنتهي «الخطة». بعد ذلك، فإن التغييرات يمكن أن تتم بهدوء وبطريقة تبدو طبيعية للغاية.

والحال، فإنه عندما تمّت الإطاحة بقحطان الشعبي، جرى، تدريجياً، اعتقال جميع مؤيديه من الأعضاء القياديين في الجبهة القومية، وعلى رأسهم علي عبد العليم وخالد عبدالعزيز وفيصل عبد اللطيف الشعبي الذي قتل فيما بعد على إثر محاولته الفرار من السجن(*).

ولكن، وبعد تصفية الاتجاه الذي كان يمثله محمد علي هيثم، بعد الحركة التصحيحية برزت الخلافات بين تيارين آخرين، نشأ كلاهما من بين صفوف التيار «اليساري» الذي كان يواجه سلطة قحطان الشعبي، وتصدرهما القطبان الرئيسيان للجبهة القومية: سالم ربيع علي الذي أصبح رئيساً للجمهورية بإزاحة قحطان الشعبي، وعبد الفتاح اسماعيل الذي عاد أميناً عاماً

(*) المصدر السابق المذكور لا يستبعد أن تكون عملية فرار فيصل عبد اللطيف مدبرة من قبل الذين أرادوا القضاء عليه ويعتقد أن القياديين الآخرين كانوا قد لاقوا المصير نفسه.

للجبهة القومية بإزاحة فيصل عبد اللطيف الشعبي. وكان من بين أبرز مؤيدي القطب الأول: علي صالح عباد (مقبل)، وسالم محمد صالح، وعلي عنتر، وعلي سالم البيض، وراشد محمد ثابت، وعايدة علي سعيد. بينما كان من بين أبرز مؤيدي القطب الثاني: عبدالله الخامري، حيدر أبو بكر العطاس، عبد العزيز عبد الولي، صالح مصلح قاسم، ومحمد سعيد عبد الله (محسن). وكان من أبرز الذي وقفوا بين هذين القطبين: علي ناصر محمد، فيصل العطاس، عبد العزيز الدالي، ومحمد صالح مطيع.

أما قضايا الخلاف بين التيارين فقد تركزت حول المسائل التالية:

أولاً: من الناحية الأيديولوجية كان سالم ربيع علي موالياً «للخط الصيني ـ الماوي» في الحركة الشيوعية العالمية. وقد انعكس ذلك في عدة جوانب: ففي السياسة الخارجية، عزز «سالمين»(*) علاقات اليمن الجنوبي بجمهورية الصين الشعبية، ومنحها على سبيل المثال، حقوق التنقيب عن النفط في اليمن الجنوبي، وبحكم القرابة الصينية الكورية استقدم سالمين أعداداً غفيرة من الخبراء الكوريين ليشرفوا على معامل صيد الأسماك. وقد انعكس هذا التوجه في عدم الثقة بالأحزاب الشيوعية العربية (سوفييتية في الغالب) بما فيها حزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي بقيادة عبدالله باذيب. وفي هذا السياق تبنى «سالمين» مختلف المواقف الصينية من الوضع في المنطقة العربية، ودعم فكرة الانفتاح على بلدان الخليج العربي، على أساس تكوين قوة ثالثة

(*) هذا اللقب أطلق على سالم ربيع علي تحبباً وذلك كمرادف لاسم «لينين».

(عالمثالثية) بين «الجبارين»، ووقف ضد محاولات منح السوفييت قواعد عسكرية في جزر اليمن الجنوبي.

أما التيار الآخر، فقد عارض جميع هذه المواقف بحكم انه كان يمثل «اتجاهاً سوفييتياً» في قيادة الجبهة القومية.

ثانياً: اتخذ فريق «سالمين» موقفاً مؤيداً لمختلف سياسات جمال عبد الناصر العربية بما فيها موافقته على مشروع روجرز حيث اعتبره ـ هذا الفريق ـ تراجعاً تكتيكياً مؤقتاً تمهيداً لحرب قادمة ضد «اسرائيل»، بينما اعتبره الفريق الآخر نموذجاً صارخاً من نماذج «خيانة البرجوازية الصغيرة».

ثالثاً: في تقسيمه الطبقي للمجتمع اليمني أوجد سالمين طبقة جديدة باسم «الصيادين الفقراء» داعماً استيلاءهم على مراكب الصيادين المتوسطين، وحسب القاعدة الصينية توجه للاعتماد على الريف في كسب الدعم، مشجعاً الاستيلاء الثوري على أراضي الإقطاعيين والفلاحين الأغنياء والمتوسطين.

رابعاً: وقف فريق «سالمين» ضد مشروع الرئيس اليمني الشمالي ابراهيم الحمدي بقيام دولة مركزية قوية في الشمال تمهد السبيل لقيام وحدة بين اليمنين، مؤيداً فكرة قيام الوحدة فوراً ولو بأساليب عسكرية حاسمة، الأمر الذي كان يعارضه الفريق الآخر.

خامساً: وقف فريق «سالمين» ضد الخطة الخمسية الأولى التي أعدها الدكتور محمد سلمان حسن، والذي قام بوضع أسس أولى المؤسسات الاقتصادية التي سترافق تنفيذ الخطة. وبالرغم من نجاح الفريق المعارض لقيادة «سالمين» في إقرار الخطة، إلا أن سالم ربيع علي عمد إلى

إجراء عدة تأميمات خارج إطار الخطة المقررة، الأمر الذي أسفر عن هروب رأس المال الوطني الذي كان يحتل دوراً مهماً في تنفيذ الخطة الخمسية إلى جانب القطاع العام. وبدءاً من انشاء التعاونيات الزراعية عمد «سالمين» إلى تشجيع قيام «كومونات فلاحية» في الريف.

سادساً: «الفردية» ومظاهر «العبادة الشخصية» التي تبدت في الاشراف المباشر على جميع المؤسسات الحكومية والتدخل في قراراتها، وإنشاء مؤسسات تابعة لسالمين شخصياً، واتخاذ قرارات اقتصادية بمعزل عن الحكومة وقيادة الجبهة القومية، والقيام برعاية مؤسسات رسمية تدين له بالولاء.

وقد كان من نتائج الصراع حول هذه القضايا أن بدأ كل من الطرفين خوض معركة داخلية لكسب مراكز القوة، سواء على صعيد التنظيمات في المحافظات أو على صعيد المنظمات التابعة للجبهة القومية (الطلبة، الشبيبة، النساء، النقابات...) وكذلك في الجيش وقوى الأمن وحتى الأحزاب الأخرى. فبينما كان فريق سالمين يحظى بدعم الريف (اجمالاً ـ بشكل عام) كانت قوة الفريق الآخر تتركز في المدينة (اجمالاً أيضاً). وفي مقابل كسب الفريق الأول لتأييد الطلبة في الداخل والخارج، كان الفريق الثاني يعزز مواقعه في النقابات التي منحته التأييد. وفي مقابل حصول فريق سالمين على دعم بعض قيادات الجيش والأمن، كان فريق عبد الفتاح يحظى بدعم المليشيات الشعبية المسلحة، والتي كان لها، في النهاية الفضل، مرة أخرى، في حسم الصراع لصالح الفريق الذي تؤيده. على أن من بين أهم مراكز القوة التي اعتمد عليها «سالمين» هي جبهة تحرير عمان التي كانت تخوض حرباً مسلحة في ظفار والتي كانت تتبنى عموماً مواقف فكرية وسياسية مماثلة للمواقف الفكرية الماوية

التي تبناها سالم ربيع علي. وقد كانت هذه الجبهة تشكل قوة عسكرية مهمة انطلاقاً من وجود قواعد عسكرية خلفية لها في المحافظة السادسة (المهرة). إلا أن هذه القوة سرعان ما تحولت إلى دعم فريق عبد الفتاح اسماعيل وذلك على إثر زيارة قام بها افاناسييف العضو المرشح للمكتب السياسي في الحزب الشيوعي السوفييتي إلى مواقع الثوار في ظفار، أعقبتها زيارة قامت بها قيادة الجبهة إلى موسكو وذلك في عام ١٩٧٦. ومما يجدر ذكره أن زيارة افاناسييف كانت أصلاً موضع خلاف بين الفريقين، خصوصاً في ما يتعلق بالسماح له بزيارة مواقع الثوار.

ويوجز عبد الفتاح اسماعيل الأسس الايديولوجية والتنظيمية والسياسية والاقتصادية التي حكمت الخلاف مع فريق سالم ربيع علي بالقول[٥٩]:

«خلافنا مع نهج جماعة سالم ربيع علي هو خلاف مع الفوضوية واليسار الطفولي ـ الانتهازي ومرض التسلط الفردي في الثورة... وطبعاً لهذه الأمراض مجتمعة أساسها الايديولوجي والتنظيمي والسياسي والاقتصادي في عقلية عناصر التيار اليساري الانتهازي، وقد تجسدت بالملموس في سلسلة الممارسات والتصرفات الفوضوية والطفيلية في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية التي وجدت طريقها بعد خطوة ٢٢ يونيو التصحيحية.. وتلك براهين تعكس التفكير الايديولوجي لأصحابها الذي يخرج من دائرة نظرية الاشتراكية العلمية، ويلتقي في النهاية وبالرغم عنه مع المصالح الامبريالية والرجعية.

«من المعروف أن اليسار الانتهازي تيار عالمي يتسم بالفوضوية والمغامرة ويضر بوحدة حركة الثورة العربية والعالمية ونضالها الموجه ضد النظام الامبريالي والصهيونية والفاشية والرجعية،

---

(٥٩) عبد الفتاح اسماعيل، **كتابات مختارة**، مصدر سابق، ص ٤٧٧ ـ ٤٨١.

ويقوي نفوذ اليسار الانتهازي وتنتشر أفكاره بين فئات البرجوازية الصغيرة وأنصاف المثقفين وأصحاب النظرة الضيقة دعاة التعصب والانغلاق.. وسالم ربيع (وزمرته) هو من ذلك الخط الانتهازي الذي يتظاهر بالثورية المتطرفة شكلاً، بينما في الجوهر معاد للاشتراكية العلمية، ويرفض التحالف المبدئي والاستراتيجي مع قوى الثورة العربية والعالمية وفي طليعتها الاتحاد السوفييتي.

«لقد تعرضت الثورة خلال مسارها إلى خطرين مدمرين هما اليمين الانتهازي وخط اليسار الانتهازي، ولكن يجب أن نسجل أن اليسار الانتهازي كان من أكبر الأخطار التي ألحقت الأضرار بالثورة، وأبطأت من تطورها، وهددتها بالارتداد إلى الخلف والارتماء في دائرة النفوذ الامبريالي والرجعي.. ومن واقع التجربة الثورية في بلادنا لم يكن من الصعب أن نقضي على اليمين الانتهازي، لأن الخلاف معه كان واضحاً منذ البداية، ولكن لم يكن من السهل الانتصار على اليسار الانتهازي بسهولة وبالسرعة نفسها، لسبب بسيط هو أنه كان يرتدي قميص الثورية ويبدي حماسه للاشتراكية العلمية وسلطة الكادحين.. ولقد احتاج الأمر منا إلى نضال شاق ودؤوب لفضحه وتعريته ومن ثم التخلص النهائي منه.

«ويرجع خلافنا مع اليسار الانتهازي في الثورة الذي مثله ربيع إلى فترة مبكرة بعد خطوة ٢٢ يونيو التصحيحية، ففي ذلك الوقت كانت أمامنا مهمة تأمين مسار الثورة وتوفير الشروط المادية والروحية لانطلاقتها صوب طموحات وأماني الشعب بدون متاعب أو اخفاقات. وكان الجوهري بألنسبة لنا هو اعادة تربية الأعضاء عن طريق نشر أفكار الاشتراكية العلمية ومن مصادرها الحقيقية، وكنا نعتقد أن تعمق الوعي الايديولوجي بين صفوف الأعضاء والأعضاء المرشحين، واستيعابهم الكامل لقوانين النظرية الثورية هو العامل الحاسم الذي سيعمل على انهاء الأفكار الضبابية واليسارية الدخيلة على الاشتراكية العلمية وروحها... وكان تقديرنا أن ذلك هو الاتجاه الصائب لقيام تجربة ثورية بقيادة طليعة ثورية تجيد الربط الصحيح بين النظرية والممارسة، بين الأقوال والأفعال... ومنذ البداية اتخذ ربيع موقفاً متحفظاً من الفكر

الاشتراكي العلمي، ورفض الالتحاق بالحلقات الدراسية النظرية التي نظمتها اللجنة المركزية، وكان يعتقد أن مكانته السياسية وادعاءه «بالجملة الثورية» أكبر من ذلك.

«وكان غياب الموقف الايديولوجي الثوري الناضج واحلال الموقف اليساري الانتهازي والنزعة الفردية محله، يقود حتماً إلى النظرة البراغماتية محل الاشتراكية العلمية وإلى تطبيق وممارسات تتنافى تماماً مع تعاليم الاشتراكية العلمية ومهام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية.. ولذلك فقد كان من الطبيعي أن تتعمق لدى سالم ربيع النزعة الفردية والروح الفوضوية المغامرة للبرجوازي الصغير... فعندما انغمس في امتيازات السلطة أصيب بداء الغرور، وبدأ ايمانه يبتعد عن الاعتراف بالدور القيادي للتنظيم السياسي وتقاليد القيادة الجماعية والمركزية الديمقراطية، وكان يريد تنظيماً سياسياً يجيد التصفيق والهتاف لزعامته، لينادي به كبطل للشعب.

«ولذلك ليس من الصعب اكتشاف الاتجاه الذي كان يقف وراء احداث الأيام السبعة(*)، فقد كان يستهدف من ورائها تدمير كوادر التنظيم السياسي والغاء دوره القيادي، وقد اتضح لنا فيما بعد أن العناصر المعروفة بعمالتها وارتباطها بالدوائر المعادية للثورة، قد لعبت دوراً في هذا الاتجاه، عندما تسللت إلى صفوف الجماهير تحت ستار الثورية والشعارات البراقة... وأكثر من ذلك انه قام بتشكيل حلقات منظمة تابعة له شخصياً ومرتبطة به، في مرافق العمل والانتاج، وظهر جلياً أنه أراد أن يستند إلى احتياطي من خارج التنظيم السياسي في نشاطه السياسي.

«الفوضى والارتجال والعشوائية... كانت القانون الذي يحكم تصرفات ربيع ومجموعته المنحرفة، فإذا أخذنا موقف سالم ربيع من جهاز الدولة، نجد موقفاً يتميز بالعداء والفوضى وعدم التنظيم تحت ستار محاربة البيروقراطية.. وخلال سنوات حكمه، حوّل دار الرئاسة من أركان لقيادة وتوجيه جهاز الدولة، إلى مؤسسة تجارية

(*) أيام تفجر الخلاف بين (٢١ ـ ٢٧) حزيران ١٩٧٨.

وإلى حكومة داخل الحكومة، فقد كان لا يثق بجهاز الدولة والمؤسسات الحكومية، ولذلك شكل دوائر مقابلة لدوائر الدولة الرسمية، مثل مشاريع النقل والمواصلات، والخياطة، والصيد، وأنشأ قوة عسكرية واستخبارات وجهاز أمن تتبع له شخصياً... وكان دخل هذه المشاريع يسلم إلى يده مباشرة من قبل المسؤولين المعينين من قِبله.. وتأكيداً لـ «عدائه للبيروقراطية» فقد كان يفضل حل قضايا الدولة بواسطة التلفونات والقصاصات الصغيرة، ويفضل النزول الميداني اليومي للمؤسسات والأحياء ويناقش في كل صغيرة وكبيرة بهدف شد المواطنين إلى شخصه وابهات مكانة التنظيم السياسي الموحد للجبهة القومية... وكان كل من يعارض رأيه في هذا الموقف أو ذاك ولا ينفذ توجيهاته يعامل معاملة غير مبدئية لا تمتّ إلى المبادىء الثورية والأخلاقية التي حددتها وثائق تنظيمنا السياسي.

«وعلى صعيد المنظمات الجماهيرية أوجد حالة من الفوضى وعدم الاستقرار أضعف من نشاطها السياسي والجماهيري وبشكل خاص اتحاد نقابات العمال، فقد حارب العديد من الكوادر القيادية في هذه المنظمات واستبدلها بعناصر من منطقته وبعناصر انتهازية لا يهمها الولاء للتنظيم السياسي الموحد بقدر ما يهمها الانتفاع من الامتيازات التي يتمتع بها... وشجع قيام لجان الرقابة العمالية (الخاصة) التي أراد بواسطتها أن تكون بديلاً للجان الرقابة العمالية الشرعية وبديلاً لادارة الدولة والمجالس النقابية.

«أما سياسته الاقتصادية فقد استندت الى «مفهوم مثالي» يرى أن الجوهري هو تغيير وعي الناس من خلال التحريض السياسي الفوضوي، وهو مفهوم يتعارض مع تعاليم الاشتراكية العلمية وطبيعة مرحلتنا، والذي يقوم على أن تغيير حياة الناس الاقتصادية وتطوير معيشتهم هو الشرط المادي لتغيير وعيهم السياسي والايديولوجي.. لقد قادت الممارسات الاقتصادية التي أقدم عليها والبعيدة تماماً عن النهج الاقتصادي الذي رسمته وثائقنا إلى قيام حالة من الفوضى أربكت الاقتصاد الوطني، وأعاقت سرعة تطور اقتصادنا الوطني المبرمج والمخطط وألحقت ضرراً بالمنتجين

والتجار الصغار والحرفيين.. ففي مجال الزراعة مثلاً جرت مصادرة ملكيات صغيرة لم ينص عليها قانون الاصلاح الزراعي، وفرضت اللجنة السياسية العليا للاصلاح الزراعي ـ التي كان يرأسها المنحرف ربيع ـ سياسة زراعية لا تستجيب ومصالح الفلاحين، الأمر الذي أدى إلى ترك صف واسع من الفلاحين العمل الزراعي والهجرة إلى المدينة، مما ادى إلى هبوط الانتاج الزراعي وخاصة الخضار والفواكه... وفرض قيوداً على نقل وبيع منتجات الفلاحين بين محافظة وأخرى ومديرية وأخرى ومركز وآخر، وهذا لا نجد شبيهاً له إلا في عهد النظام الاقطاعي..

«وتعرض التجار الصغار والحرفيون، شأنهم شأن الفلاحين لاجراءات وقيود من قبل سالم ربيع ومجموعته، لا تدخل في صلب مهام الثورة الوطنية الديمقراطية.. ومن السهل أن نكتشف العقلية اليسارية الانتهازية لربيع في الجانب الاقتصادي، عندما نجد أنه أقدم على الغاء محلات باعة الفواكه والخضار والأسماك واللحوم وملاك قوارب النقل الصغيرة وتقليص دور الدكاكين الصغيرة، ومحاربة التجار الصغار. ومن المعروف أن الأحزاب الثورية تولي اهتماماً بارزاً لدور المنتجين والتجار الصغار والحرفيين في تلبية الحاجات المادية للشعب، وحتى البلدان الاشتراكية التي قطعت أشواطاً متقدمة في البناء الاشتراكي، لا زالت تشجع الانتاج الفردي وتنظر اليه باعتباره جزءاً من الانتاج الجماعي الذي يساعد على تلبية حاجات السكان مع ربطه بالعمل التعاوني وتشديد الرقابة عليه.

«وفي الجانب المالي سلك ربيع مسلكاً مخالفاً لقوانين الدولة المالية وسياستها، فقد كانت تحويلاته المالية تتم بواسطة القصاصات، ويمنح المناقصات لمقاولين بمبالغ تفوق بكثير التكلفة الحقيقية للمشروع.. وقد قدم للمحاكمة أفراداً اختلسوا بعض السلع الغذائية بكمية لا تذكر، بينما دافع عن عناصر عبثت بأموال الدولة والشعب، لا لشيء، إلا لأنها من زمرته.. وكان يعقد الصفقات التجارية مع الخارج في كثير من السلع والآليات بدون معرفة الجهات المختصة، وكان أبرزها، عقد صفقة السيارات بـ ٥٠ مليون دولار سحبت بأمره من احتياطي البنك، والتي لن تستخدم

إلا بعد سنوات وتكون في ذلك الوقت قد أصبحت غير قابلة للاستعمال.

«وبشأن وحدة فصائل العمل الوطني الديمقراطي، فقد وقف ضد هذه الوحدة منذ بداية حوارها الجدي بعد خطوة ٢٢ يونيو التصحيحية، وعندما نضجت ظروف بناء الحزب الطليعي من طراز جديد باختياراته الوطنية والعربية والأممية لم يخف رفضه لهذا الحزب، بل عمل ومجموعته الانتهازية على تعطيل الجهود بحجة أن الظروف غير مواتية وأن قيام الحزب سيستفز القوى الرجعية في المنطقة.

«وكان موقفه من الحزب الطليعي يرتبط في الأساس بموقفه السياسي الخارجي من الصراع بين القوى الثورية والقوى الامبريالية.. فقد كان يدعي الثورية والعداء للامبريالية بينما هو في الواقع العملي يمارس مواقف رجعية تجاه الحركة الثورية العربية والعالمية، ويفضل التعامل مع البؤر الانشقاقية في الأحزاب الثورية والتي تعادي البلدان الاشتراكية وفي طليعتها الاتحاد السوفييتي وتتحالف مع الانتهازية الثورية العالمية.. وانتهى به المطاف السياسي إلى التنسيق مع الدوائر الامبريالية والرجعية من أجل تركيع الثورة وارتمائها في أحضان هذه الدوائر..»

أما نقطة التحول في تصعيد الخلاف فقد كانت الدورة السابعة للجنة المركزية التي عقدت في أوائل حزيران ١٩٧٨، والتي جرى خلالها انتقاد السياسة الاقتصادية والادارية التي كان يتبعها سالمين. وحسب عبد الفتاح اسماعيل فقد ظهر لسالمين ولمجموعته «انهم يقفون لوحدهم كمجموعة لا تحظى بتقدير واحترام الأعضاء والأعضاء المرشحين لتنظيمنا السياسي الموحد الجبهة القومية، وأدركوا ـ وبشكل خاص ربيع ـ أن البساط قد سحب من تحت أقدامهم، وكنا من جانبنا نريد أن نعمق من جذور الشرعية الثورية والديمقراطية الداخلية، وأن نؤكد أن التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية هو مجال بحث وحل كافة هموم ومشاكل الثورة، وانه هو القائد والموجه لنضال الشعب، ويستمد الفرد دوره المسؤول من هذه القاعدة... وقد أعقبت الدورة السابعة سلسلة

من الاجراءات والتغييرات التي قلصت من نفوذ ربيع وتسلطه الفردي ووضعت حداً لتجاوزاته وتدخلاته في جهاز الدولة»[٦٠].

من هنا بدأ سالمين يعد لمحاولته الانقلابية التي سيجري تنفيذها في أعقاب عملية اغتيال الرئيس اليمني الشمالي المقدم أحمد الغشمي(*). وذلك باستثمار ما قد تثيره من ارتباك لدى قيادة التنظيم السياسي الموحد من ناحية، ومن ناحية أخرى لتهيىء امكانية تجميع قوى الجيش والمليشيا لمواجهة احتمالات الحرب بين اليمنيين. وحسب عبد الفتاح اسماعيل فإن العملية كانت مرتبة على مستوى أبعد من التخطيط الفردي لسالمين حيث كان الهدف:

«العصف بكل الوضع في اليمن... والعصف بالأساس بالثورة والنظام لتسلم اليمن الديمقراطية للرجعية.. لذا، ومباشرة بعد أن شعرنا أننا أمام مؤامرة وحالة حرب بين الشمال والجنوب، لم يكن بمقدورنا في المكتب السياسي أن نتحمل المسؤولية لوحدنا، فدعونا اللجنة المركزية إلى اجتماع استثنائي طارىء في اليوم التالي، وكانت دعوتنا السريعة للاجتماع قد أربكت التوقيت للزمن المحدد لعملية الانقلاب. وحاولنا مع ربيع مراراً وتكراراً اقناعه بأننا كأفراد سوف ننتهي اليوم أو غداً.. فالأفراد مهما كان دورهم التاريخي ليسوا خالدين... ننتهي كأفراد لكن لتظل الثورة... ليظل الحزب.. ليظل النظام، واذا استمر الحزب واستمرت الثورة واستمر النظام، يمكن أن تأتي عناصر افضل منا وتواصل مسيرة الثورة.. وقلنا بصراحة إنه أمام هذا العمل المشين من الأفضل أن يتنحى عن المسؤولية ويعيش كرفيق حياة محترمة، شريفة، ومعه أسرته سواء داخل الوطن أو خارجه. لكنه ظل يراوغ لكسب الوقت، وأعاد كل العناصر المسرحة بما في ذلك آخر العناصر المسرحة من القوات المسلحة. والمصادفة الغريبة، وغير الغريبة في

(٦٠) المصدر السابق، ص ٤٨١.

(*) اغتيل الغشمي بانفجار حقيبة دبلوماسية حملها له مبعوث شخصي لسالمين في ١٩٧٨/٦/٢٤.

الوقت نفسه، ان الذين اعتقلونا في انقلاب ٢٠ مارس ١٩٦٨، هم الذين تولوا عملية القصف المدفعي بمختلف الأسلحة الثقيلة ضدنا في يوم ٢٦ يونيو ١٩٧٨.

«وكنا قد بذلنا كل الجهود قبل انفجار الوضع في المكتب السياسي طوال يوم ٢٥ يونيو محاولين اقناعه، لكن دون فائدة، فالنزعة الفردية كانت تجري في شرايينه.

««في الساعة السابعة كانت اللجنة المركزية مجتمعة في مكان الأحداث، حيث ظل الرفاق في اللجنة المركزية ينتظرون حتى الساعة الواحدة والنصف تقريباً، ونحن نحاول اقناعه. وبعد مرور فترة طويلة من محاولة الاقناع هذه، رأينا بعد فشلها ضرورة العودة إلى اللجنة المركزية لتتخذ القرار بشأن اقالته... طالما انه متعنت ورافض ومستعد بأن يضحي بالتنظيم والثورة والنظام، وبأن يزج اليمن كلها في أتون حرب طاحنة لكي يبقى كفرد.

«وبعد ارسال أكثر من رفيق من المكتب السياسي اليه وافق تكتيكياً على ارسال استقالته.. ولم نكن نعلم أن تلك الموافقة ليست إلا عملية غدر.

«واجتمعت اللجنة المركزية بعد رفضه الحضور لمناقشة الأمر ولحسمه.. وناقشنا موضوع الاستقالة بكامل الديمقراطية... وقد تحفظ عليها أربعة من أعضاء اللجنة المركزية.. وخرجنا من الاجتماع على أساس أن الموقف محسوم.. وأمام رغبته بالسفر إلى الخارج.. قلنا للرفاق أعضاء المكتب السياسي ينبغي أن نناقش موضوع ترتيبات السفر وتجهيز طائرة خاصة، وكيف يجب أن نودعه توديعاً رسمياً.. ولكن فوجئنا بوابل من النيران ينصب على مقر اللجنة المركزية وكان الذي قاد العملية أحد القادة العسكريين المسرحين والمشتركين في حركة ٢٠ مارس الرجعية، الذي أعلن بعد القصف أمام ربيع أنه تم القضاء على جميع أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية.

«شاءت الظروف أن ننجو من الغدر والخيانة. وشكل المكتب السياسي قيادة مشتركة وتمت محاصرة الرئاسة واستمر القتال يوم ٢٦ يونيو.. وفي المساء أرسل رسالة أنه يسلم نفسه ومجموعته،

سلموا أنفسهم بعد كل التضحيات التي كان يمكن تجنبها.. واتخذ القرار وشكلت محكمة.. وكان الحكم بالاعدام.

«عند القيام بالعملية الانقلابية تم الاتصال من قبل سالمين بكثير من الوحدات في المحافظات وقيل لهم إنه يوجد زحف عسكري من الشمال على دار الرئاسة وذلك لكي يضلل كثيراً من الناس، ولكن المكر والتضليل فشلا نهائياً وانتصر الحزب.. وانتصرت الثورة. هذه هي خلفية احداث ٢٦ يونيو ١٩٧٨»[٦١].

ويؤكد عبد الفتاح اسماعيل انه تم الكشف، بعد القضاء على المحاولة الانقلابية، على العديد من الوثائق المكتوبة بخط اليد، توضح رأي جماعة سالمين بـ:

«الموقف من المركزية الديمقراطية.. ومن الأغلبية في المكتب السياسي وفي اللجنة المركزية، ومن داخل صفوف التنظيم وبين الكوادر، كيف يجب أن يشتغلوا كيف يثيرون المشاكل؟ كيف يبدؤون بالتحريض؟... وكيف يعملون بين أوساط العناصر المسرحة من المؤسسات العسكرية وكسبهم من جديد لأنهم أكثر العناصر الحاقدة والموتورة والتي هي على استعداد لأن تتحالف معهم؟»[٦٢].

وحسب الوثائق يؤكد عبد الفتاح اسماعيل:

«ان المحاولة الانقلابية كانت تنفيذاً لمخطط أعد منذ وقت ليس ببعيد من قبل الدوائر الرجعية والامبريالية العالمية... وتكشف الوثيقة التي تؤكد ارتباط (سالمين) بالدوائر الرجعية والامبريالية وتنسيقه معها، أن هذه الدوائر طلبت منه تصفية قيادات التنظيم السياسي الموحد، بل التنظيم ككل، وتقديم رأس الثورة والتنظيم لها، مقابل مساعدات مالية واقتصادية ضخمة، وأبدت استعدادها لوضع قوات عسكرية تحت تصرفه فيما لو نجح الانقلاب المضاد للثورة»[٦٣].

---

(٦١) المصدر السابق، ص ٤٢٦ ـ ٤٢٨.

(٦٢) المصدر السابق، ص ٤٢٥.

(٦٣) المصدر السابق، ص ٤٨١ ـ ٤٨٢.

لقد كان من بين أهم عوامل فشل محاولة سالمين الانقلابية، عاملان هما:

أولاً: تخلّي معظم أعضاء الفريق المؤيد لسالمين عن هذا التأييد خصوصاً بعد أن اتخذ سالمين قرار الهجوم على مقر اللجنة المركزية، وبعد افتضاح دوره في عملية اغتيال الغشمي، ولم يبق على هذا التأييد سوى اثنين من أعضاء اللجنة المركزية هما: مقبل ومحسن اللذان اعتقلا على الفور(*).

ثانياً: كان سالمين ينتظر أن يحصل على دعم مطلق من منطقته (الضالع)، إلا أن علي عنتر، الضالعي ـ أيضاً، أوقف هذا الدعم. الأمر الذي أدى إلى بقاء حركة سالمين الانقلابية معزولة إلى حد كبير.

عربياً، وعلى خلفية اتهام مجلس جامعة الدول العربية لليمن الديمقراطي بتدبير عملية اغتيال الغشمي، فقد أثار اعدام سالم ربيع علي، وثلاثة من مؤيديه، من قادة الجيش السابقين، ردود فعل غاضبة أدت إلى اتخاذ مجلس الجامعة العربية قراراً بتجميد العلاقات الدبلوماسية وقطع المعونات الاقتصادية الثقافية عن جمهورية اليمن الديمقراطية. وقد نفذت هذا القرار غالبية البلدان العربية، باستثناء دول جبهة الصمود والتصدي التي كان اليمن الديمقراطي عضواً فيها.

بعد اعدام «سالمين»، كان على مطحنة الرؤوس التي التهمت قبله عشرات الآخرين، ان تهدأ قليلاً، قبل أن تبدأ دورة جديدة

(*) اطلق سراحهما فيما بعد تمهيداً لمشاركتهما في أعمال المؤتمر الثاني للحزب الاشتراكي اليمني الذي سيعقد في تشرين الأول ١٩٨٥ في إطار تصفية الخلافات والتناحرات القديمة «ورد الاعتبار لكل المناضلين الوطنيين».

مستعيرة أسباباً وخلافات واحالات فكرية لا تني تبعد عن الواقع.

■ المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي اليمني

تحت شعار:

«لنناضل من أجل الدفاع عن الثورة اليمنية، وتنفيذ الخطة الخمسية، وتحقيق الوحدة اليمنية».

عقد الحزب الاشتراكي اليمني مؤتمره الأول في مدينة عدن خلال الفترة من ١١ ـ ١٣ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٨. وانطلق الحزب من تسميته «بالاشتراكي اليمني» من أن الهدف الرئيسي للحزب هو بناء الاشتراكية على الأرض اليمنية[٦٤] وقد اعتبر الحزب نفسه طليعة الطبقة العاملة اليمنية المتحالفة مع الفلاحين والمثقفين الثوريين والفئات الشعبية الكادحة الأخرى، وهو التعبير الحي عن وعي هذه الطبقة لمصالحها الحقيقية ولمستقبلها ودورها التاريخي، واعتبر أن نشأة الحزب (بعد توحيد المنظمات الثلاث) مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتراث اليمن الكفاحي، وهو يستلهم ويطور كل ما هو تقدمي وثوري في الشعب اليمني والقومي التقدمي[٦٥].

وكما عبرت جميع الوثائق السياسية الصادرة عن المؤتمر، فإن الحزب يؤمن بايديولوجيا «الاشتراكية العلمية» ويرى أن ميدان العمل الايديولوجي ما يزال أحد المجالات الحيوية التي يسعى إلى لعب دور رئيسي فيها. وقد لاحظت وثائق المؤتمر الأول، وتحديداً ـ البرنامج ـ أنه بالرغم من كافة «العوائق

(٦٤) وثائق المؤتمر الاول للحزب الاشتراكي اليمني، اكتوبر ١٩٧٨ ـ قدم له عبد الفتاح اسماعيل، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٩، ص ٣٨٦.

(٦٥) المصدر السابق، ص ٥٩.

والعراقيل التي كانت تضعها الانتهازية اليمينية واليسارية»، فإنه قد أحرزت في هذا المجال نتائج ايجابية «حيث اتخذت خطوات كبيرة على طريق التخلص من التركة الثقيلة التي خلفها الاستعمار والامبريالية والرجعية». وهو «من أجل تحقيق الانقلاب الجذري في الحياة الايديولوجية» يسعى الى القيام بثورة ثقافية حقيقية، وأن الشرط الأهم لإنجاح هذه الثورة يكمن في أن تكون كل إجراءاتها المنطلقة من «الاشتراكية العلمية»، وعلى هذا الأساس اعتبر الحزب أنه لا بد من إيلاء اهتمام خاص بتوسيع ميدان دراسة العلوم الاجتماعية ونشر الأفكار الاشتراكية العلمية على نطاق واسع[٦٦].

واعتبر الحزب أن هدفه يكمن في تحويل المجتمع تحويلاً ثورياً لاستكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية والانتقال نحو بناء الاشتراكية، مسترشداً في سبيل تحقيق هذا الهدف النبيل، بنظرية الاشتراكية العلمية، آخذاً بعين الاعتبار الخصائص المحلية لنمو وتطور الثورة الوطنية الديمقراطية[٦٧].

أما عن موقع الحزب ودوره في المجتمع، فقد اعتبرت وثائق المؤتمر أن الحزب هو القوة القائدة والموجهة للنضال من أجل استكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية والانتقال إلى المرحلة الجديدة، لذا فإنه يعبر عن مصالح الطبقة العاملة والفلاحين وجميع الكادحين ويدافع عنها. ولكن الحزب لا يحل في هذا المجال محل أجهزة الدولة والمنظمات الجماهيرية وأن يمارس القيادة السياسية والتنظيمات العامة لكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية لحياة المجتمع والحزب. بينما يتحمل المسؤولية المباشرة عن التحديد العلمي

---

(٦٦) المصدر السابق، ص ١١٣ ـ ١١٦.

(٦٧) المصدر السابق، ص ٥٩.

لآفاق تطور المجتمع اليمني فإنه يعتمد لأجل تحقيق هذه المهمة على أساليب الإقناع والتثقيف والتأثير الايديولوجي والتنظيمي وتطوير المبادرة والنشاط لأجهزة الدولة والمنظمات الجماهيرية وجميع الكادحين(٦٨).

وقد حددت وثائق المؤتمر أوجه سياسة الحزب وذلك على النحو التالي:

■ أولاً: في السياسة الداخلية

■ أ ـ سياسة الحزب في مجال تعزيز وتطوير سلطة الدولة وتوسيع الديمقراطية

اعتبرت وثائق المؤتمر أن سلطة الدولة تشكل أداة الثورة الرئيسية لتحقيق التحولات الجذرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وفي هذا الاطار يرى الحزب أن المهمة الرئيسية في استكمال مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية تكمن، إلى جانب تطوير سلطة الدولة وتعزيزها، في القيام بتحسين آلية شكل السلطة السياسية برمته، وبكل فروعه المكونة وتأمين التفاعل الدقيق والتنسيق بين مختلف حلقاته لكي يتمكن كل فرع من فروعه المكونة له من تنفيذ المهمات المناطة به ضمن نطاق صلاحيته(٦٩).

وفي مجال بناء الدولة، تستهدف سياسة الحزب، توجيه الدولة وكل هيئاتها وأجهزتها المركزية والمحلية، إلى قيادة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والعمل على الارتفاع المستمر بالمستوى المعيشي والتعليمي والثقافي للجماهير بالاعتماد على

---

(٦٨) المصدر السابق، ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٦٩) المصدر السابق، ص ٧٩ ـ ٨٠.

تطور القوى المنتجة للبلاد، وتأمين الدفاع عن الوطن. وتتلخص المهام المباشرة لسلطة الدولة في المرحلة الراهنة بـ:

- تثبيت مبدأ المركزية الديمقراطية والالتزام به في إطار نظام سلطة الدولة، والعمل بمبدأ الجمع بين القيادة المركزية، وبين المبادرة والنشاط الخلاق للهيئات المحلية ورفع مستوى مسؤولية هيئات الدولة وتنسيق تقسيم العمل بينها.
- تطوير الديمقراطية، وتشجيع الأشكال المتنوعة لإشراك الكادحين في ممارسة سلطة الدولة وقيادتها.
- رفع فعالية مجالس الشعب في جميع الميادين، وإيلاء أهمية كبيرة للمجالس الشعبية بما يكفل اشتراكاً حياً وفعالاً للكادحين في صياغة الخطط والبرامج.
- تحسين وتطوير التشريع، بما يكفل مشاركة أوسع لجماهير العمال والفلاحين في بناء الدولة.
- تحسين تركيب جهاز الدولة وتقويته، بتوفير الكادر المتعلم والمؤهل والمخلص للحزب والشعب. وتستهدف سياسة الحزب التحسين المستمر لأشكال ووسائل عمل جهاز الدولة والتغلب على المعاملة الشكلية والبيروقراطية[٧٠].

■ ب - سياسة الحزب الاقتصادية

تتمثل أهداف الحزب الاشتراكي اليمني البرنامجية في الجانب الاقتصادي في تأمين وتحقيق المصالح والاحتياجات الحيوية للطبقة العاملة والفلاحين والصيادين، وسائر الجماهير

(٧٠) المصدر السابق، ص ٨٠ ـ ٨١.

الكادحة، من خلال الاستفادة المثلى من جميع الموارد الداخلية والخارجية للبلاد.

والأهداف التي يسعى الحزب إلى بلوغها يمكن تحقيقها من خلال ما يلي:

- الاستفادة من إمكانات وقدرات القطاع المختلط والخاص ضمن خطط التنمية في ظل رقابة حكومية وجماهيرية.
- رفع مستوى انتاجية العمل في المرافق الصناعية التابعة لقطاع الدولة ومزارع الدولة وكافة مرافق الاقتصاد الوطني.
- رفع مستوى الحرص على ملكية الدولة والملكية التعاونية وحماية الثروة الاجتماعية.
- تعزيز الانضباط الواعي تجاه العمل، وتربية الجماهير وإقناعها من خلال تجربتها العملية الخاصة بها بأن مستوى رفاهيتها وحياتها المادية والثقافية يعتمد أساساً على موقفها المباشر من العمل.
- الاستخدام الصحيح للحوافز المادية والمعنوية.
- الاستفادة القصوى من الطاقات، ورفع مستوى المهارة المهنية والفنية[٧١].

■ ج ـ سياسة الحزب الاجتماعية: «تطوير التركيب الطبقي للمجتمع»

اعتبرت وثائق المؤتمر أن التغيير الجذري للتركيب الطبقي للمجتمع يعتبر من أهم منجزات الثورة الوطنية الديمقراطية

(٧١) المصدر السابق، ص ٨٩ ـ ٩١.

(أي زيادة عدد العمال)، وذلك يـرتبط بالتغيـيرات العميقة التي طرأت على التركيب الاقتصادي في البـلاد. وحددت الـوثائق أن الحـزب سيعمل عـلى تعـزيـز التحـالف بـين الطبقـة العـاملـة والفـلاحيـة لأن ذلـك «أحـد الشروط الضروريـة لإنجـاح بنـاء المجتمع الجديد». وقد لاحظ المؤتمر أن هناك «تغيرات ايجابيـة فيما يتعلق بالتحصيل العلمي والتأهيـل المهني والفني للعمال»، ولذلك فإن:

«كافة التغييرات النوعية في تطور الطبقة العاملة قد شكلت أساساً لرفع مستوى تنظيمها ودرجة نشاطها السياسي في مجال تعميق التحولات الاقتصادية والاجتماعية.. مما سيؤدي إلى تدفق العمال الطليعيين إلى صفوف الحزب الاشتراكي اليمني»[٧٢].

وأقـر المؤتمر أن الحـزب سيمـارس سيـاسـة ايجـابيـة تجـاه البرجوازية الصغيرة التي لحق بها العديـد من الأضرار، نتيجة للنهج اليساري المغـامر الـذي اتبعه سـالم ربيع عـلي، وتقضي سيـاسة الحـزب الجديـدة، بالعمـل على جـذب هذه الفئـة إلى النشاط الاقتصادي في إطار الرقابة الضروريـة وبالاستنـاد إلى ارادتها الحرة في ما يتعلق بتشكل التعاونيات[٧٣].

■ د ـ حول الوحدة اليمنية

اعتبـرت الـوثـائق أن الحـزب الاشتـراكي اليمني ينطلق في سياسته الوطنية من حقيقة مؤداها أن الحل الصحيح للقضيـة الوطنية، والمتمثل في وحدة الأرض والمصـالح والارادة، يكتسب أهمية بالغة بالنسبة للحركة الثورية للجماهير الشعبية من أجل تحـررهـا الـوطني والاجتمـاعي. ويعبـر الحـزب عن الطمـوح

(٧٢) المصدر السابق، ص ١٠٣.

(٧٣) المصدر السابق، ص ١١١.

الطبيعي لدى الجماهير الشعبية اليمنية إلى الوحدة... ولذلك فإن الحزب:

> «لا يمكن أن يقبل بأن تخضع الوحدة اليمنية لمشيئة القوى الرجعية وأهدافها، ويناضل من أجل أن تتحقق الوحدة اليمنية بطابعها الطبقي الديمقراطي لمصلحة أوسع جماهير الشعب، لذا فإن الوحدة يجب أن تكتسب محتوى ديمقراطياً، وأن تخدم قضية الثورة اليمنية التي تجسدت في وحدة ثورتي ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر».

وعلى هذا الأساس، فإن الحزب الاشتراكي اليمني:

> «يرفض الأساليب الحربية والعدوانية، لحل القضية الوطنية اليمنية، وجميع محاولات الامبريالية والرجعية لفرض ارادتها على شعبنا، كما يرفض تلك الطرق التي تؤدي إلى تعزيز مواقع القوى الرجعية على حساب تضحيات الشعب اليمني ومنجزاته. ويرى الحزب أن الطريق إلى الوحدة اليمنية، يتمثل في الجهود المخلصة لجماهير الشعب والحركة الوطنية الديمقراطية اليمنية وجميع المنظمات الجماهيرية، ويتطلب كل ذلك عملاً واعياً ودؤوباً لكي تكون الوحدة اليمنية وحدة شعبية متينة وصلبة وقادرة على الاستمرار في التطور نحو تحقيق كافة مهام الثورة اليمنية»[٧٤].

■ ثانياً: في السياسة العربية

أولت وثائق المؤتمر أهمية كبيرة «للعلاقات مع الدول العربية الوطنية المعادية للاستعمار»، ولإقامة علاقات طبيعية مع الحكومات العربية على أساس الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة في الحقوق والتعامل، وتوسيع العلاقات والاتصالات، والتعاون في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية على أساس المنافع

(٧٤) المصدر السابق، ص ٧٣ ـ ٧٤.

المتبادلة، وبوصفه فصيلاً طليعياً في حركة التحرر الوطني العربية. فقد أكدت الوثائق أن الحزب سيعمل من أجل قيام وحدة نضالية حقيقية بين كافة القوى الثورية على الصعيد العربي.

وفي ما يتعلق بالوحدة العربية فقد رأى الحزب أنها لم تعد مجرد طموح لدى الجماهير العربية الواسعة، بل أصبحت ضرورة موضوعية، لأنها أداة فعالة لتوحيد نضال الشعوب العربية ضد الامبريالية. ولكي تكون الوحدة العربية قادرة على القيام بأعباء المهمات الكبرى، لا بد لها، من أن تأخذ بالاعتبار دروس الماضي، وأن ترتكز على سياسة ثابتة قوامها العداء الراسخ للامبريالية والصهيونية والرجعية.. سياسة وطنية ديمقراطية تستند إلى دعم أوسع تحالف للقوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في الاشتراكية والوحدة، تلعب فيه الطبقة العاملة دورها التاريخي الطبيعي... سياسة تحالف وصداقة مع الحركة الثورية وطليعتها الاتحاد السوفييتي[٧٥].

أما بشأن القضية الفلسطينية، فقد رأى الحزب أن:

«الحل الصحيح للقضية الفلسطينية يتطلب حل معضلة التبديد والتشريد للشعب الفلسطيني، والذي يكمن في ضمان حقه في تقرير المصير بحرية على ترابه الوطني.. وأن هذا الهدف يتطلب انجاز الاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني والغاء الضم والالحاق الرجعي والنضال من أجل قيام دولته الوطنية المستقلة على أرضه، مناهضة للصهيونية والامبريالية والرجعية. وفي ضوء ذلك يدعم الحزب:

١ ـ حركة المقاومة الفلسطينية ويشدد على أهمية وحدتها.
٢ ـ شعوب منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية وحركتها

(٧٥) المصدر السابق، ص ١٣٤ ـ ١٣٦.

الوطنية في النضال العادل ضد الامبريالية والتدخل الأجنبي المعادي، وضد القواعد العسكرية الأجنبية.

٣ ـ الحركة الوطنية اللبنانية في نضالها من أجل وحدة واستقلال وعروبة لبنان وتطوره الديمقراطي.

٤ ـ حركة التحرر الوطني العربية، في الوطن العربي، ضد الامبريالية والأحلاف العسكرية، ومن أجل التقدم الاجتماعي.

٥ ـ الأنظمة العربية في نضالها ضد الامبريالية والصهيونية»[٧٦].

وأكد المؤتمر أهمية قيام الجبهة التقدمية العربية على أسس ديمقراطية متكافئة، سواء على الصعيد الوطني أو القومي، وضرورة تعزيز جبهة الصمود والتصدي العربية في سبيل مواجهة مؤامرات الامبريالية الأميركية[٧٧].

وأدان المؤتمر اتفاقية كامب ديفيد التي تمثل حلقة أساسية في مخطط (أميركي ـ صهيوني ـ ساداتي). وأدان كذلك الموقف الاستسلامي للسادات الذي يعتبر خيانة للمصالح والحقوق المشروعة للشعبين المصري والفلسطيني والشعوب العربية كافة، وأشار إلى أن اتفاقية كامب ديفيد تضيف دليلاً جديداً بالغ الدلالة على طبيعة النظام الساداتي كذيل للامبريالية والصهيونية ومعاد للحركة الثورية العربية ولحركة التحرر الافريقية، وتعهد الحزب بالنضال ضد هذه الاتفاقية[٧٨].

وجاء في التقرير الذي قدمته اللجنة المركزية إلى المؤتمر الأول للحزب أن اللجنة المركزية ترى أن من بين المظاهر البارزة على النوايا العدوانية الرجعية التي تحول دون إحلال التعاون والسلام واحترام السيادة الوطنية محل محاولات التدخل في

(٧٦) المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٧٧) المصدر السابق، ص ٣٩٢.

(٧٨) المصدر السابق، ص ٣٩٢.

الشؤون الداخلية للدول الأخرى، تلك القرارات التعسفية غير الشرعية التي اتخذها اجتماع بعض وزراء خارجية دول الجامعة العربية في القاهرة يومي ١ و٢ يوليو (تموز) الماضي، والتي تشكل خرقاً مكشوفاً لميثاق الجامعة العربية وأهدافها، والتي قوبلت بالرفض من قبل الأنظمة الوطنية العربية والقوى الوطنية والتقدمية العربية والعالمية[٧٩].

■ ثالثاً: في السياسة الدولية

حددت وثائق المؤتمر أن الحزب:

«يسترشد في ميدان علاقاته مع النظام الاشتراكي العالمي بوحدة الأهداف الأساسية والمبدئية المشتركة في ميدان النضال من أجل التطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي ورخاء الشعوب.. ولذلك فإن الحزب يولي اهتماماً كبيراً لدراسة التجارب التاريخية وللانجازات العملية في ميدان بناء الحياة الجديدة في بلدان المنظومة الاشتراكية. وباعتباره مؤمناً بأن قوة الحركة العمالية العالمية وأحزابها الطليعية، تكمن في وحدتها فهو «يدعو ويعمل على ترسيخ هذه الوحدة» و «يقف بصلابة ضد كل ما يمكن أن يضعفها أو يمس بجوهرها القائم على أساس مبادىء الأممية البروليتارية وايديولوجية الطبقة العاملة». ولهذا فإن الحزب «يعارض ويشجب كل المحاولات الانقسامية (الصين) ويناضل بحزم جنباً إلى جنب مع القوى الثورية الأمينة لهذه المبادىء، ضد الاتجاهات التحريضية، اليمينية، واليسارية...»».

والحزب يحرص على وحدة وتكاتف النظام الاشتراكي العالمي، ويدرك أهمية تعزيز علاقاته بالنظام الاشتراكي لتوفير الظروف الملائمة لإنجاح المهمات العاجلة لثورة الشعب اليمني.. ومن هنا، فإن الحزب:

---

(٧٩) المصدر السابق، ص ٢١٣.

«يوجه الدولة لانتهاج مبدأ سياسة التعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة»...

وحين تشترك اليمن الديمقراطية في أعمال هيئة الأمم المتحدة، فإنها ستواصل نشاطها في هذه الهيئات الدولية على أساس تعزيز السلام والأمن الدولي وحماية حقوق الإنسان[٨٠].

وأقر المؤتمر في إطار تقرير اللجنة المركزية نتائج التطورات الاقتصادية والمهمات الأساسية لسياسة الحزب الاقتصادية التي شكلت أساساً لبرنامج الحكومة المقدم إلى الدورة الأولى لمجلس الشعب الأعلى، وذلك لأعوام الخطة الخمسية الثانية ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣[٨١]. كما أقر نظاماً داخلياً جديداً للحزب لم يختلف من حيث الجوهر عن النظام الداخلي الذي أقره المؤتمر التوحيدي.

وقد جاء في تعريف الحزب الاشتراكي اليمني بأنه:

«طليعة الطبقة العاملة اليمنية المتحالفة مع الفلاحين والفئات الشعبية الكادحة الأخرى، ويضم الحزب في صفوفه على أساس الانتماء الطوعي الكفاحي، العناصر الأكثر تقدماً ووعياً من بين صفوف الطبقة العاملة والفلاحين والجنود والمثقفين الثوريين وجميع الذين يتبنون برنامج الحزب السياسي ويلتزمون بنظامه الداخلي.

«إن الأساس النظري للحزب هو نظرية الاشتراكية العلمية التي تجسد المعارف الطليعية في ميادين الفلسفة والاقتصاد والاجتماع والسياسة. وتشكل مرشداً للعمل يغتني دائماً بمنجزات العلم وبتجارب نضال الكادحين في بلادنا وفي العالم أجمع.

---

(٨٠) المصدر السابق، ص ١٣٢ ـ ١٣٣.

(٨١) انظر الفصل الثالث من المصدر السابق، ص ٢٢٩ ـ ٢٦١ وكراس برنامج الحكومة للأعوام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣. ديسمبر ١٩٧٨. مؤسسة ١٤ اكتوبر عدن، كانون الثاني ١٩٧٩.

«إن الحزب الاشتراكي اليمني هو التجسيد الحي لوحدة هذه القوى الاجتماعية الثورية على أساس ايديولوجية الطبقة العاملة وقيادتها. وهو يمثل استمراراً خلاقاً للتقاليد الثورية النضالية المجيدة للشعب اليمني ولقواه الوطنية والثورية.

«إن الحزب الاشتراكي اليمني يناضل من أجل تحقيق المهام المحددة في برنامجه، ويقوم بتعبئة جماهير العمال وسائر الكادحين، ويقود نضالهم في سبيل خلق الظروف المادية والروحية لإنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية والانتقال إلى مرحلة بناء الاشتراكية.

«إن الحزب الاشتراكي اليمني يناضل بدأب من أجل وحدة الطبقة العاملة وتعزيز تحالفها مع الفلاحين وسائر الكادحين والمثقفين الثوريين. ويعتبر ذلك شرطاً أساسياً لإنجاز التحولات الثورية وصيانتها وتعميقها.

«إن وحدة الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية هي أساس قوته ومصدر قدرته الكفاحية والضمانة الأكيدة لنجاحه في قيادة الطبقة العاملة وحلفائها. وتتنافى النزعات التكتلية والشللية والقبلية والإقليمية مع مفهوم الحزب الطليعي ومع مبدأ وحدته وشروط العضوية فيه، وبهدي من هذه المنطلقات يخوض الحزب نضالاً حازماً ضد كافة النظريات المعادية للاشتراكية العلمية وضد كل الانحرافات اليمينية واليسارية.

«وتبنى الحياة الداخلية للحزب على الالتزام الصارم بنظامه الداخلي القائم أساساً على مبدأ المركزية الديمقراطية والقيادة الجماعية. وتعمل مختلف هيئات الحزب انطلاقاً من هذه الأسس على تعزيز الديمقراطية الحزبية الداخلية وتطوير نشاطات الأعضاء ومبادرتهم الشخصية وتشجيعهم على استخدام أسلوب النقد والنقد الذاتي المجرب بروح ثورية رفاقية بناءة. إن الحزب الاشتراكي اليمني، الذي يجسد بنشوئه وبرنامجه مصالح الشعب اليمني الأساسية وتطلعاته المشروعة، يعمل جنباً إلى جنب مع القوى الوطنية الديمقراطية الأخرى من أجل بناء يمنٍ ديمقراطي موحد بآفاق اشتراكية.

«إن حزبنا الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني العربية، يضع في مقدمة أهدافه العمل على تعزيز الروابط الكفاحية مع الفصائل المكونة لهذه الحركة ويناضل دون كل ضد المخططات الامبريالية والصهيونية والرجعية، ومن أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، وفي سبيل وحدة القوى الثورية العربية وبناء وحدة عربية على أسس ديمقراطية معادية للامبريالية وعلى أسس اشتراكية.

«ان الحزب الاشتراكي اليمني يطبق بصورة خلاقة نظرية الاشتراكية العلمية على واقع اليمن الديمقراطية. وهو يشكل فصيلاً فعالاً في الحركة الثورية العالمية ويشارك في النضال العالمي من أجل التحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية والسلم. ويغتني عبر هذا النضال من تجارب بلدان المنظومة الاشتراكية والحركة العمالية العالمية وحركة التحرر الوطني العربية والعالمية. ويقدم على أساس التضامن الأممي كافة أشكال التأييد والدعم للقوى المناضلة من أجل التحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية والسلم»(٨٢).

ورأى المؤتمر أن واحدة من أهم مهمات الحزب تكمن في تعزيز الوحدة الفكرية والتنظيمية لصفوفه وتجذير تركيب بنيته الطبقية الداخلية لصالح القوى الطبقية الكادحة، وبصورة رئيسية توسيع نسبة العمال المرتبطين بالانتاج المادي، وهذا سيتم من خلال القيام باكتساب أعضاء مرشحين جدد في صفوف أنشط العمال والعاملات وأفضلهم وعياً وكفاءة.. وتعتبر المنظمات القاعدية للحزب في مواقع الانتاج مركزاً للتربية الفكرية والسياسية، لذلك فإن الحزب سيولي اهتماماً كبيراً لمسألة تطوير نشاطاتها في ميدان تنفيذ الواجبات الحزبية. واعتبرت وثائق المؤتمر أن مبدأ المركزية الديمقراطية،

(٨٢) انظر النص الكامل للنظام الداخلي في: **وثائق المؤتمر الاول للحزب الاشتراكي اليمني**، الصفحات بين ١٤٠ ـ ١٩٨.

هو مبدأ الحزب الذي يحكم حياته الداخلية، وبنيانه وأساليب عمله، ولذلك فهو... يحرص على ضرورة التقيد الصارم بهذا المبدأ الحزبي المنصوص عليه في النظام الداخلي، ويناضل من أجل رفع وتعزيز الانضباط في الحياة الحزبية الداخلية وعلى وجه الخصوص في مجال تنفيذ قراراته وإرشاداته، ولن يسمح بالاستثناءات بشأن الانضباط الحزبي...

> «ويسعى الحزب نحو رفع مستوى الانضباط لدى الأعضاء والأعضاء المرشحين أكثر فأكثر..».

كما أن الحزب:

> «يعمل على تطوير مبدأ القيادة الجماعية، باعتباره مبدأ أساسياً في قيادة الحزب وسيتصدى بقوة وصرامة لكافة المحاولات الرامية إلى الخروج عليه والتقليل من أهميته»[٨٣].

وبنهاية أعمال المؤتمر انتخبت قيادته الجديدة التي تألفت من /٥١/ عضواً إلى جانب /١٢/ مرشحاً لعضوية اللجنة المركزية. والأعضاء المنتخبون للجنة المركزية هم:

١ ـ عبد الفتاح اسماعيل.
٢ ـ علي ناصر محمد.
٣ ـ محمد صالح مطيع.
٤ ـ علي عبد الرزاق باذيب.
٥ ـ أنيس حسن يحيى.
٦ ـ عبد العزيز عبد الولي.
٧ ـ علي سالم البيض.
٨ ـ صالح مصلح قاسم.
٩ ـ محمد سعيد عبد الله.

---

(٨٣) **وثائق المؤتمر**، مصدر سابق، ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

١٠ ـ علي أحمد ناصر عنتر.
١١ ـ سالم صالح محمد.
١٢ ـ علي شايع هادي.
١٣ ـ صالح منصر السييلي.
١٤ ـ صالح حسن محمد.
١٥ ـ أبو بكر عبد الرزاق باذيب.
١٦ ـ محمود عبد الله عشيش.
١٧ ـ عايدة علي سعيد.
١٨ ـ مهدي عبد الله سعيد.
١٩ ـ سلطان محمد الدوش.
٢٠ ـ عبد الله الخامري.
٢١ ـ فضل محسن.
٢٢ ـ عبد الله بكير.
٢٣ ـ عبد الغني عبد القادر.
٢٤ ـ سالم محمد جبران.
٢٥ ـ نصر ناصر علي.
٢٦ ـ أحمد سعيد باخبيرة.
٢٧ ـ حسن أحمد السلامي.
٢٨ ـ راشد محمد ثابت.
٢٩ ـ سالم عمر بكير.
٣٠ ـ حيدر أبو بكر العطاس.
٣١ ـ عبد العزيز الدالي.
٣٢ ـ حسين محمد قماطة.
٣٣ ـ أحمد سالم عبيد.
٣٤ ـ محمود النجاشي.
٣٥ ـ أحمد عبد الله عبد اللاه.
٣٦ ـ أحمد حميد ملهي.
٣٧ ـ عبد الله محمد عزيز.

٣٨ ـ محمود سعيد مدحي.
٣٩ ـ محمد علي أحمد.
٤٠ ـ علي أحمد مثنى.
٤١ ـ شيخ سميح.
٤٢ ـ سعيد عسكري.
٤٣ ـ صالح أبو بكر بن حسينون.
٤٤ ـ أحمد حيدره سعيد.
٤٥ ـ سعيد سالم الخيبة.
٤٦ ـ منصور الصراري.
٤٧ ـ نجيب ابراهيم.
٤٨ ـ عبد الوكيل السروري.
٤٩ ـ أحمد الخضر زعبل.
٥٠ ـ هادي أحمد ناصر.
٥١ ـ سعيد صالح سالم.

ومن بين أعضاء اللجنة المركزية انتخب تسعة أعضاء للمكتب السياسي هم:

١ ـ عبد الفتاح اسماعيل ـ الأمين العام.
٢ ـ علي ناصر محمد.
٣ ـ علي عبد الرزاق باذيب.
٤ ـ أنيس حسن يحيى.
٥ ـ محمد صالح مطيع.
٦ ـ صالح مصلح قاسم.
٧ ـ عبد العزيز عبد الولي.
٨ ـ علي سالم البيض.
٩ ـ محمد سعيد عبد الله.

كما انتخب كل من: علي عنتر، وسالم صالح كأعضاء مرشحين للمكتب السياسي. كما انتخب كل من: علي عبد الرزاق باذيب،

علـي سالم البيض، أنيس حسن يحيى وسـالم صـالـح محمـد لمنصب سكرتير اللجنة المركزية.

أما الأعضاء المرشحون للجنة المركزية، فهم:

١ ـ رياض عمر العكبري.
٢ ـ قاسم عبد الله الزومحي.
٣ ـ أحمد علي سعيد.
٤ ـ محمد علي القيرحي.
٥ ـ الهام فضل مبجر.
٦ ـ فتحية محمد عبد الله.
٧ ـ زكي بركات.
٨ ـ عبد الحميد أحمد سعيد.
٩ ـ عوض الحمزة محمد.
١٠ ـ سالم محمد عبد الواحد.
١١ ـ عبد الله صالح فضل.
١٢ ـ سليمان ناصر مسعود.

... وكـان كلما يكثـر الكلام يقـل العمل، وتتسـع لائحـة قتـلى المستقبل.

■ للصراع بقية!

القضـاء على «التيـار اليميني» والقضاء فيمـا بعد عـلى التيـار «الانتهـازي اليسـاري»، بـل حتى قيـام الحـزب الاشتـراكي اليمني، وبالتالي إقرار وثائق أسـاسية تحـدد توجهـات فكريـة وسيـاسية واقتصـادية واضحـة، لم يكن يعني بـأي حـال من الأحوال نهاية الصراعات الداخلية بين قياديي الجبهة القوميـة السابقين والتي استمرت داخل الحزب الاشتراكي اليمني. بـل ان الصراعات ذات الأوجه المختلفة عادت لتظهر من جديـد على هيئة خلافات «غير فكـرية»: سيـاسية واقتصـادية، وعـلى هيئة

انتقادات قاسية أجبرت عبد الفتاح اسماعيل على عرض استقالته أربع مرات قبل «قبولها» في المرة الخامسة والأخيرة في أيار ١٩٨٠[٨٤].

فبعد انتهاء المؤتمر الأول للحزب، ومع بدء تنفيذ الخطة الخمسية الثانية ومع انهيار تجربة الكفاح المسلح في ظفار ظهرت داخل قيادة الحزب الجديدة (وتحديداً بين كتل وتيارات الجبهة القومية الذين شكلوا الغالبية العظمى بين أعضاء اللجنة المركزية للحزب) آراء متناقضة حول عدة أمور في ما يتعلق بالقضايا الاقتصادية، حيث كان هناك من يعتقد بأن الاشتراكية يمكن تحقيقها عبر سلسلة خطط خمسية وسلسلة تأميمات، اعتبرها عبد الفتاح اسماعيل ومناصروه (من الشيوعيين خاصة) استمراراً لنهج سالم ربيع علي، بالرغم من تأكيد أصحاب هذا الرأي على ضرورة وأهمية الاعتماد على البلدان الاشتراكية. وكان أصحاب هذا الرأي يدافعون عن رأيهم قائلين، إن الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها اليمن الديمقراطية، وكذا صعوبات وإخفاقات تنفيذ المراحل الأولى من الخطة الخمسية الثانية، لم تؤتِ أكلها بسبب الاجراءات الاقتصادية التي اتخذها سالم ربيع علي واتجاهه «المغامر»، بل إن بعضها ناتج عن ضعف ادارة الدولة التي يتحمل مسؤوليتها عبد الفتاح اسماعيل نفسه بوصفه رئيساً للجمهورية (رئيس مجلس الشعب الأعلى).

أما الاتجاه الثاني، فقد كان يعتبر أن أوضاع اليمن الديمقراطي الاقتصادية الصعبة ناجمة ليس عن كونه بلداً فقيراً بالموارد فحسب، بل أيضاً بسبب انغلاقه عن بلدان المنطقة. وأصحاب هذا الاتجاه وعلى رأسهم وزير الخارجية

(٨٤) المعلومات الواردة هنا ما لم يشر إلى مصدرها، فهي مأخوذة عن مقابلة مع أحد قادة حزب شيوعي عربي، ورد ذكره سابقاً.

محمد صالح مطيع، كانوا يدعون إلى الانفتاح على بلدان المنطقة والحصول على مساعدات اقتصادية منها، وذلك من خلال إقامة علاقات وثيقة معها وتقليل حدة المواقف السياسية والفكرية الراديكالية تجنباً لإثارة الفزع لدى هذه البلدان. وحدث أن هاجم عبد الفتاح اسماعيل هذا الاتجاه أثناء افتتاح الدورة الانتخابية لمجلس الشعب في عام ١٩٧٩ قائلاً:

«ان هناك من يدفعنا إلى الاستجداء من السعودية وإلى كسب رضاها عنا».

وبينما كان هناك من يعترض على منح السوفييت قواعد عسكرية كان عبد الفتاح اسماعيل يعتبر أن وجود هذه القواعد يشكل ضمانة لحماية أمن الثورة والنظام.

كما وجهت الانتقادات لقيادة عبد الفتاح اسماعيل وسياسته التي كانت وراء فشل ثورة ظفار، وانتقال السلطان قابوس من الدفاع عن نظامه إلى الهجوم على المناطق الشرقية لليمن الديمقراطية. ومن بين الأسباب التي يعزو منتقدو عبد الفتاح اسماعيل اليها فشل الثورة، أن قيادة عبد الفتاح اسماعيل لم تمنح دعماً كافياً لقيادة ثورة ظفار، ووقفت في طريق تطورها، وذلك لاعتبارات اقليمية ودولية. أما موقف فريق عبد الفتاح اسماعيل فقد كان يقول بتطوير الثورة وفقاً لامكاناتها الذاتية، وبتقديم دعم غير مباشر لها وذلك لتجنيب اليمن الديمقراطية احتمالات شن العدوان عليها من قبل المملكة العربية السعودية، ولتجنب خوض حرب بين اليمنيين قد تدفع اليها السعودية.

ولكن، واذا استند عبد الفتاح اسماعيل إلى فكرة دعم القوى الوطنية في ظفار دون تدخل مباشر، فإن تطبيق هذه الفكرة على اليمن الشمالي كان شيئاً آخر، حيث تحول الدعم المقدم لفصائل وقوى الجبهة الوطنية الديمقراطية في اليمن الشمالي

إلى تورط عسكري كبير للقوات المسلحة اليمنية الجنوبية، ويعزو بعض قادة الجبهة القومية السابقين هذا الفارق في الموقف إلى كون عبد الفتاح اسماعيل وعبد العزيز الدالي يمنيين شماليين أصلاً تعنيهم الوحدة مع الشمال أكثر مما تعنيهم الثورة في ظفار. ويسوق أصحاب هذا الموقف دليلاً على زيادة التلهف للوحدة لدى هذا الفريق بإعلان عبد الفتاح اسماعيل استعداده للتخلي عن الرئاسة لصالح رئيس اليمن الشمالي، علي عبد الله صالح، في حال موافقته على الوحدة.

هذا الموقف من دعم القوى الوطنية اليمنية الشمالية وتطوره إلى حرب، كان ينسجم مع مواقف بعض القادة العسكريين الذين كانوا يرون بأن تحقيق الوحدة يجب أن يتم حتى ولو بفرضه بالقوة، وكان من بين أبرز هؤلاء: علي عنتر وصالح مصلح اللذان شاركا فعلياً في القتال على أبواب تعز وصنعاء. ولكن ما أثارته حرب ١٩٧٩ من ردود فعل دولية وإقليمية اضافة إلى ضعف الامكانات العسكرية والخشية من تحول الحرب إلى حرب أهلية بين أبناء الجنوب والشمال بدلاً من كونها حرباً بين قوى وطنية شمالية ومسلحة وبين قوات النظام، أجبر، في واقع الحال، قيادة عبد الفتاح اسماعيل، وكذلك العسكريين، على التراجع وإيقاف الحرب. الأمر الذي زاد من حدة الانتقادات الموجهة لعبد الفتاح اسماعيل، وذلك حتى من قبل أعضاء اللجنة المركزية الشيوعيين الذين اعتبروا موقف عبد الفتاح اسماعيل من قضية الوحدة نزعة قومية أكثر مما ينبغي. كما انقلب عليه القادة العسكريون الذين اعتبروا الفشل في تحرير صنعاء وتعز (وكانت من أبرز معاقل السلطة في الشمال) يعود إلى تردد عبد الفتاح اسماعيل في اللحظات الأخيرة الأمر الذي خلق مصاعب في جبهات القتال.

وبذلك ظهر أن الانتقادات تأتي من كل حدب وصوب، وبدا أن

عبد الفتاح اسماعيل وأعضاء اللجنة المركزية المؤيدين لسياسته معزولون بحكم ما نشأ من تكتلات ضده.

في هذه الظروف تقررت الدعوة إلى عقد مؤتمر القمة العربي الذي عقد في طرابلس في نيسان ١٩٨٠. وبحكم التأييد الكبير الذي كان عبد الفتاح اسماعيل يحظى به بين مختلف الأوساط الشعبية، فقد شعر معظم معارضيه أن ثمة خطراً كبيراً أصبح يتهددهم في «خلال عقد المؤتمر». وبدلاً من أن تكون دورة اللجنة المركزية للحزب مخصصة لمعالجة القضايا، وبالتالي الخلافات الاقتصادية، كما كان متفقاً من قبل، تحولت هذه الدورة إلى دورة سياسية عصفت فيها كل الخلافات.

سافر عبد الفتاح اسماعيل لحضور اجتماعات القمة، وقد تخلف وزير الخارجية محمد صالح مطيع في اللحظة الأخيرة عن المشاركة ضمن الوفد اليمني الديمقراطي. الأمر الذي أثار شكوكاً بأن محاولة اغتيال دبرت لعبد الفتاح اسماعيل والوفد المرافق له، وذلك عندما أعلن من مختلف الاذاعات، بأن عجلات الطائرة التي تقلّ عبد الفتاح اسماعيل تعطل انفتاحها في اللحظة التي أوشكت فيها الطائرة على النزول إلى مدرج مطار طرابلس. ولكن وبعد عدة محاولات لإنزال الطائرة بدون عجلات على أرض المطار وبعد اتخاذ العديد من الاجراءات لضمان سلامة الطائرة، عادت العجلات لتنفتح وهبطت الطائرة بسلام.

هذه الحادثة لم تكن، على أية حال، هي الوحيدة التي أثارت الشكوك حول وجود نوايا لاغتيال عبد الفتاح اسماعيل. فعلى إثر عودته من مؤتمر القمة، كان عدد من أعضاء اللجنة المركزية للحزب يعدون العدة لاقتياده فوراً إلى سجن المنصورة وربما بهدف قتله فيما بعد. وإذ أدرك أعضاء آخرون المصير الذي قد ينتظر عبد الفتاح اسماعيل، فقد أسرعوا إلى استقباله

في المطـار، وكان عـلى رأسهم علي نـاصر محمد وعـلي عبد اللـه باذيب، منعاً للمحاولة.

وفي الطريق إلى قصر الرئاسة الـذي يمر عبـر طريق سـاحلي ـ جبـلي خرجت شـاحنة عنـد أحد المنعطفـات الحـادة لتعتـرض السيارة التي كانت تقلّ الرئيس، وفهم من هـذه الحادثـة انها ربما تكون محاولة ثانية لاغتياله.

وضــع علي نـاصر محمد وعـلي باذيب، الأمـين العام للحـزب في صورة الموقف الذي أيدتـه غالبيـة أعضاء اللجنـة المركـزية في غيابه والقاضي بازاحته عن السلطة. ونجح علي بـاذيب بإقنـاع عبد الفتاح اسماعيل بـأمرين: الأول، عـدم استخدام المليشيـا الشعبيـة المسلحة الخـاضعة لإمـرته، وكـذلك بعض القطعـات العسكرية السوفييتية ضد معارضيـه، على اعتبـار أن ذلك قـد يكون سبباً لانفجار حرب أهلية طاحنة، خصوصـاً وأن الجيش كـان سيقف حتماً ضـد هذه المليشيـا وتلك القطعـات. وثانيـاً، تقديم الاستقالة والسفر خارج البلاد ضماناً لسلامته عـلى أمل أن تجري إعادة الأوضاع إلى نصابها فيما بعد.

في مواجهة هذه الخلافات اتفق الشيوعيـون والبعثيون عـلى أن الخطر الأكبر هو انفراط عقد الحزب وبالتالي فشل تجربـة بناء «الحـزب الطليعي» برمتهـا، وانه لا بـد من الحفاظ عـلى وحدة الحزب على اعتبار انه الضمانة الوحيدة لبقاء النظام واستمرار تطور الثورة.

سـافر عبـد الفتاح اسمـاعيـل إلى خـارج البـلاد (إلى المـانيـا الديمقراطية أولاً ثم إلى الاتحاد السـوفييتي فيما بعـد) وأعلن انه أصبح رئيساً للحزب، وهو منصب غير متعارف عليه سـابقاً ولا ذكـر له في أي نص من نصـوص النظام الـداخـلي للحـزب الاشتراكي اليمني، ولا حتى في أي من الأنظمة الـداخلية التي

أقرتها مؤتمرات الجبهة القومية السابقة. وتولى علي ناصر محمد إلى جانب منصبه كرئيس للوزراء منصبي الأمين العام للحزب ورئيس مجلس الرئاسة. وقد كان وراء اختيار علي ناصر محمد سبب رئيسي واحد، إلى جانب كونه رئيساً للوزراء، هو أنه الرجل الوحيد الذي كان يبدو خارج صراعات الكتل الداخلية التي توحدت، على غير مصادفة، ضد عبد الفتاح اسماعيل. وبالتالي، فقد كان الوحيد الذي نجح إن لم يكن في كسب ثقة الجميع ففي أن يكون حصيلة عدم القدرة على انتخاب شخص آخر. الأمر الذي يبرر توليه منفرداً السلطات الثلاث مجتمعة.

أعقبت إزاحة عبد الفتاح اسماعيل عدة تغييرات على الصعيد الوزاري كان من أبرزها ازاحة علي عنتر عن وزارة الدفاع وتوليه وزارة الحكم المحلي بعد ترقيته إلى رتبة عميد، وقد حل محله في وزارة الدفاع صالح مصلح الذي كان وزيراً للداخلية. كما أبعد عبد العزيز عبد الولي إلى المانيا الديمقراطية حيث مات هناك بعد سنتين. وكذلك أبعد علي سالم البيض عن الوزارة، كما استبعد علي باذيب ليحل محله أخوه أبو بكر باذيب في وزارة الإعلام.

وكان من أولى الزيارات التي قام بها علي ناصر محمد إلى خارج البلاد لشرح أبعاد التغييرات الداخلية في اليمن الديمقراطي الزيارة التي قام بها الى المملكة العربية السعودية في تموز ١٩٨٠ والتي رافقه خلالها وزير الخارجية محمد صالح مطيع الذي ظهر انه مرتبط «بعلاقات مشبوهة» مع المملكة السعودية، حيث قام خارج البرنامج البروتوكولي للزيارة الرسمية بحضور اجتماعات خاصة مع عدد من المسؤولين السعوديين. وقد كشفت فيما بعد عودته والرئيس علي ناصر محمد إلى البلاد، وثائق، ظلت سرية، أدانته بالتآمر على أمن البلاد، أجبر على

إثرها على الاقامة في بيته بانتظار تقديمه للمحاكمة. ولم تعقد المحاكمة إلا بعد عقد المؤتمر الاستثنائي للحزب، حيث تقرر خلالها إعدامه.

هذه التغييرات لم تستكمل (في مرحلتها الأولى) إلا أثناء عقد المؤتمر الاستثنائي للحزب الاشتراكي اليمني في تشرين الأول ١٩٨٠، وكان هاجسها الأساسي ليس الحفاظ على وحدة الحزب واستمرار «مسيرة الثورة» وفقاً للمنهج الفكري والسياسي نفسه الذي أرساه المؤتمران التوحيدي والأول للحزب، وبالتالي الحفاظ على النظام، وإنما أصلاً تكوين قيادة منسجمة مرحلياً قادرة على معالجة الأمور التي كانت مثاراً للخلافات بين كتل وتيارات قيادة الحزب.

■ المؤتمر الاستثنائي

في تشرين الأول (اكتوبر) عقد المؤتمر الاستثنائي للحزب الاشتراكي اليمني الذي حضره /٤٤٠/ مندوباً منهم /١٩٠/ معينون من قبل اللجنة المركزية والمكتب السياسي[٨٥]. وقد كان تعيين هذا العدد الكبير كأعضاء «بصوت مقرر» في المؤتمر بادرة هي الأولى من نوعها، تبدو على صلة كبيرة بالمحاولات الحثيثة التي رافقت التحضيرات لضمان نجاح المؤتمر، خصوصاً وأن إبعاد عبد الفتاح اسماعيل كان سيثير داخل المؤتمر خلافات حادة، أخذاً في نظر الاعتبار أن هذا الإبعاد لم يكن قد مر عليه سوى بضعة شهور.

وفي الحقيقة، لم يكن في جميع وثائق المؤتمر ما يشير إلى أية تغييرات فكرية أو سياسية عن الأسس المنهجية التي وضعها

(٨٥) **المؤتمر الاستثنائي للحزب الاشتراكي اليمني**، (اكتوبر ١٩٨٠) قدم له علي ناصر محمد، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٨٠ ـ ص ٤٣٤.

المؤتمــر الأول. وحسب العمــود الفقــري للمؤتمــر: التقــريــر السياسي للجنة المركزيــة، فقد اتسم الـوضع الـدولي «باتســاع وتعمق نفـوذ النظام الاشتـراكي وتنامي دوره الحـاسم»، وأكد التقرير في هذا الصدد على أهمية توطيد العلاقات مــع «أحزاب ودول المنظـومة الاشتـراكية» وعـلى رأسها الحـزب الشيـوعي السـوفييتي واتحاد الجمهـوريات الاشتـراكيـة السـوفييتيـة، واعتبـار دخول اليمن الـديمقراطيـة كعضـو مـراقب في مجلس التعاضد الاقتصادي دليلاً على التطور النوعي لهذه العـلاقات. وحسب التقرير فقـد شهد الـوضع الـدولي خلال المـرحلة التي سبقت عقد المؤتمر انعطافاً في العلاقات الدولية تمثـل بالـدرجة الأولى في سعي الامبريالية الأميركيـة إلى عرقلـة عملية التقـدم الاجتماعي للبشرية، وعرقلة سيـاسة الانفـراج الدولي والعـودة بالعالم إلى ظـروف الحرب البـاردة وسباق التسلـح ولذا، فقـد شدد التقرير من جانبـه على تـأييد ودعم مبـادرة السلام التي قدمتها البلدان الاشتراكية.

أمـا عربيـاً، فقد رأى التقـرير أن أهم سمـات التطور الـراهن لحركة التحرر الوطني العربية هـو تعمق محتواهـا الاجتماعي، وأن الصراع الطبقي في المنطقـة العربيـة يـدل عـلى أن عمليـة التمايز الاجتمـاعي قد أخـذت آماداً واسعـة وأبعاداً مختلفـة. وتـوقف التقريـر أمـام عمليـات استغـلال الـدين والصراعـات الطـائفية، وشجب دور الاخـوان المسلمين المـوجه ضـد حركـة التحرر الوطني العـربية (وخصـوصاً في سـوريا)، كمـا شجب عمليات التخريب في الجزائر والمـوجهة أسـاساً «لعـرقلة تطـور وتقـدم الشعب الجـزائـري»، وأشـار في هـذا السيـاق إلى مـا تتعرض له م. ت. ف. من محـاولات للتصفية والإبـادة، واعتبر أن الحلقات الأساسية في مؤامرات الامبـرياليـة والرجعيـة هي كامب ديفيد ومـلاحقها السريـة، وندد التقـرير بـدور الولايـات

المتحدة الأميركيـة في إخراج مصر من الصف الـوطني العربي، وأشـاد بـدور الشعب المصري وقـواه التقـدميـة في مكـافحـة مؤامرات الامبريالية والصهيـونية. وفي هـذا الاطار، فقـد رأى التقـرير في «المبـادرات الأوروبية» لإحـلال السـلام في المنطقـة استكمالاً وامتداداً لمؤامرة كامب ديفيد. ولاحظ التقرير أن أهـم مظهـر من مظاهـر التطور النـوعي في حركـة التحـرر الـوطني العربية هو اتساع انتشار أفكار ومبادىء الاشتراكية العلمية.

ولـدى استعراضـه تطورات الأوضـاع الاقتصاديـة في البلاد، لاحظ التقرير انـه أمكن إحراز العـديد من النجـاحات، وذلـك بـرغم الظروف المعقـدة، حيث حققت الخطة الخمسيـة نمواً في الانتاج الاجتماعي الاجمالي بنسبة ٨,٥٪ سنوياً... واتسع دور الملكية الاجتماعية في الانتاج. ولكن مع ذلك، فقد حمّل التقـرير مسؤوليـة العديـد من الأخطاء والتقـديرات والاجـراءات غـير الصـائبة في ميـدان الانتاج الاجتمـاعي إلى اليسار الانتهـازي (سالمين) خلال سنوات الخطـة الخمسية الأولى وحتى إقصـاء سالمين. كما لاحظ التقريـر بأن المسـار الاقتصادي خـلال عام ١٩٧٩ لم يكن كما خطط له وذلـك بسبب الضعف الواضـح في الجـانب المتعلق بالقيـادات الادارية، التنظيم والتقنـين لنشـاط الوحدات (الانتاجية والادارية) وعلاقة بعضها ببعض، وأشـاد التقرير بالدعم الاقتصادي السوفييتي الـذي شمل العـديد من المجـالات الاقتصاديـة الهامـة (الصناعـة ـ الزراعـة ـ صيـد الأسمـاك...) كما ثمن مسـاعدات الكـويت والامارات العـربية اللتين قامتا بتقديم القروض لليمن الديمقراطي.

أما بشأن قضية الوحدة فقد اعتبر التقرير أن:

«التفاف جميع الوطنيين والديمقراطيين لحماية منجزات ثورتي ٢٦ سبتمبر و١٤ اكتوبر يزداد تعاظماً يوماً بعد يوم.. وهم يقفون بحماس واع أكثر من أي وقت مضى ضد كافة النزاعات والحروب

التي تدبرها القوى الامبريالية والرجعية... وقد استطاع الوطنيون والديمقراطيون أن يحبطوا المؤامرات الخبيثة، وأن يوفروا المناخ الملائم من أجل تعزيز سيادة الوطن وتصفية شبح الحروب الاستنزافية وفتح آفاق جديدة من أجل معالجة قضية الوحدة عبر الحوار الديمقراطي السلمي. واعتبر التقرير، تأكيداً لهذا الاتجاه، «أن بيان الكويت (الذي صدر عن الرئيسين اليمنيين) في مارس (آذار) ١٩٧٩، جاء ليضع البرنامج الزمني المحدد لتنفيذ اتفاقية القاهرة، أوكل إلى السلطتين في الوطن انهاء التجزئة خلال عام واحد». ولكن التقرير رأى أن القضية لا تكمن في البيانات برغم أهميتها من الناحية التاريخية، لأنها ترتبط أساساً بنجاح التحرك الفعلي لربط مصالح الشعب اليمني بقضية الوحدة.. وأن لقاء صنعاء (حزيران ١٩٧٩ ـ بين الرئيسين أيضاً) له أهمية تاريخية خاصة لأنه دفع بالعلاقات بين قيادتي الوطن، نحو خطوات ملموسة. فإثر هذا اللقاء، عقدت في أكتوبر ١٩٧٩ اتفاقيات في مجال الاقتصاد والتجارة والمواصلات والاعلام والثقافة والآثار والمعادن، وكان الهدف من هذه الاتفاقيات هو أن تكون منطلقاً لمبادرات أخرى تقرر التقارب بين قيادتي الوطن. إلا أن التقرير شدد على «أهمية تأمين ترجمة اتفاقيات التعاون والتنسيق في شتى المجالات بين الحكومتين واخراجها إلى حيز التطبيق، وتعزيز الحوار بينهما بما يكفل صيانة السيادة الوطنية لشعبنا اليمني، ويؤمن تقدمه الاجتماعي وتحقيق وحدته على أسس سلمية وديمقراطية».

كما أكد التقرير على أهمية تطوير العمل الايديولوجي للحزب باتجاه تعزيز دراسة وتعميم انتشار مبادىء الاشتراكية العلمية والأممية البروليتارية. وفي إطار استعراض الظروف التي تمكن الحزب الاشتراكي اليمني من أداء دوره الطليعي والقيادي، فقد شدد التقرير على ضرورة تعزيز الوحدة الفكرية والسياسية والتنظيمية للحزب، ومحاربة الاتجاهات اليسارية المغامرة واليمينية، وإسقاط كافة النزاعات والميول التي تحاول تغذية النزعات التكتلية وإحلال التوازنات القبلية محل الصراع

الطبقي والايـديـولـوجي... وشخص التقـريـر أن مستـوى «الانضباط لم يصل بعد إلى الدرجة التي ترضي طموحاتنـا» اذ لا يـزال العديـد من الأعضـاء لا يؤدون واجبـاتهم الحـزبيـة الأسـاسية «ولا يقفـون موقفـاً نقديـاً صارمـاً تجاه النـواقص والأخطاء»، ولهذا ركز التقريـر في هذا المجـال على استعـراض مبـادىء وأسس العمل التنظيمي السليم مشيـراً إلى أن هنـاك ضعفاً واضحاً في التقيد بمبدأ المركزية الديمقراطية في العـديد من الحالات، إلى الدرجة التي دعت التقريـر إلى القول إن ذلـك أظهر الحزب «وكـأنه غـير قادر عـلى تأكيـد وترسيـخ المبادىء الهـامة والأسـاسية...». كمـا عالـج التقريـر من بين المسـائل الأخـرى قضية تعـزيز دور الحـزب القيادي في مـرافق العمـل والانتاج، وضرورة التمييز بين المهام الحزبية التي تضطلـع بها المنظمـات القاعـديـة وبـين مهـام ادارات مؤسسـات الـدولـة وأجهزتها، مطـالباً بـربط «سياسـة الحزب بـإبداع الجمـاهير» وإدراك حقيقـة أن نجـاح خطط الحـزب في مختلف المجـالات يتوقف على مستوى عملها، وعلى قدرتها في التأثـير الفعال عـلى مجموع العاملين في مجالات العمل والانتاج[٨٦].

وبنتيجة الانتخابـات التي جرت في ختـام المؤتمر، فقـد انتخب عضواً في اللجنة المركزية الجديدة كل من:

١ ـ علي ناصر محمد.
٢ ـ علي سالم البيض.
٣ ـ علي عبد الرزاق باذيب.
٤ ـ صالح مصلح قاسم.
٥ ـ عبد العزيز عبد الولي.
٦ ـ أنيس حسن يحيى.

(٨٦) انظر المصدر السابق، الصفحات بين ٩٨ ـ ٢٠٢.

٧ ـ علي أحمد ناصر عنتر.
٨ ـ سالم صالح محمد.
٩ ـ أبو بكر عبد الرزاق باذيب.
١٠ ـ هادي أحمد ناصر.
١١ ـ سعيد عسكري عبد الله.
١٢ ـ سالم محمد جبران.
١٣ ـ أحمد سالم عبيد.
١٤ ـ عبد الله الخامري.
١٥ ـ صالح حسن محمد.
١٦ ـ راشد محمد ثابت.
١٧ ـ سالم عمر بكير.
١٨ ـ محمود أحمد النجاشي.
١٩ ـ مهدي عبد الله سعيد.
٢٠ ـ سلطان الدوش.
٢١ ـ سعيد صالح.
٢٢ ـ علي أسعد مثنى.
٢٣ ـ علي شائع هادي.
٢٤ ـ صالح منصر السييلي.
٢٥ ـ فضل محسن عبد الله.
٢٦ ـ حيدر أبو بكر العطاس.
٢٧ ـ أحمد عبدا لله عبد اللاه.
٢٨ ـ محمود سعيد مدحي.
٢٩ ـ نصر ناصر علي.
٣٠ ـ عبد الغني عبد القادر.
٣١ ـ محمد علي أحمد.
٣٢ ـ عبد العزيز الدالي.
٣٣ ـ عبد الله بكير.
٣٤ ـ صالح أبو بكر بن حسينون.

٣٥ ـ عبد الله محمد عزيز.
٣٦ ـ حسن أحمد السلامي.
٣٧ ـ أحمد حيدره سعيد.
٣٨ ـ عبد الحميد أحمد سعيد.
٣٩ ـ زكي بركات.
٤٠ ـ سليمان ناصر محمد.
٤١ ـ رياض العكبري.
٤٢ ـ فتحية محمد عبد الله.
٤٣ ـ قاسم عبد الله الزومحي.
٤٤ ـ عبد الله صالح فضل.
٤٥ ـ مطلق عبد الله.
٤٦ ـ أحمد مساعد حسين.
٤٧ ـ عبد الاله مثنى حسين.

أما الذين انتخبوا كأعضاء مرشحين للجنة المركزية، فهم:

١ ـ راجح صالح ناجي.
٢ ـ حيدره عمر صالح.
٣ ـ سعيد عبد الله باخريس.
٤ ـ عبد القادر باجمال.
٥ ـ عبد الله أحمد غانم.
٦ ـ طه علي صالح.
٧ ـ ياسين نعمان.
٨ ـ محمد ناصر جابر.
٩ ـ محمد عبد الله البطاني.
١٠ ـ محمد سليمان نصر.
١١ ـ محمد علي باشماخ.

وبذلك، فقد أبعد كل من: عبد الفتاح اسماعيل، محمد صالح مطيع (أعدم) محمد سعيد عبد الله، محمود عبد الله عشيش،

عايدة علي سعيد، أحمد سعيد باخبيرة (توفي). حسين محمد قماطة، أحمد حميد ملهي، شيخ سميح، سعيد سالم الخيبة، منصور الصراري، نجيب ابراهيم، عبد الوكيل السروري، وأحمد خضر زغبل (وهم يمثلون عناصر من مختلف أطراف الخلاف).

على أن التغيير الأساسي إنما حصل في تشكيلة المكتب السياسي الجديدة والتي ضمت:

١ ـ علي ناصر محمد ـ الأمين العام.
٢ ـ علي أحمد ناصر عنتر.
٣ ـ أبو بكر عبد الرزاق باذيب.
٤ ـ صالح منصر السييلي.
٥ ـ عبد الغني عبد القادر.

كما انتخب إلى منصب سكرتير اللجنة المركزية كل من:

١ ـ أبو بكر عبد الرزاق باذيب.
٢ ـ عبد الله الخامري.
٣ ـ عبد الغني عبد القادر.
٤ ـ أحمد عبد الاله.
٥ ـ علي أسعد مثنى.

7

براغماتية متأخرة

يمكن القول، ببساطة شديدة، إن صانع هذه السياسة هو علي ناصر محمد، الذي لم يكن في بداية الأمر ضد عبد الفتاح اسماعيل، ولم يكن معه في آن واحد. وباتخاذه موقعاً وسطاً في الخلافات التي عصفت بالحزب، ألتفت إليه ليس من أجل انقاذ رأس الأمين العام للحزب، بالنسبة لمؤيدي سياسات عبد الفتاح اسماعيل، وإنما أيضاً من أجل سحب فتيل الانفجار، بالنسبة لمعارضي تلك السياسات الذين خشوا من حدوث صدامات مسلحة لا تحمد عقباها.

وفقاً لذلك دعم علي ناصر محمد مواقعه، بحسب درجة حاجة كلا طرفي الخلاف إليه. فيما عملت الظروف العصيبة التي كانت تمر بها اليمن الديمقراطية دورها أيضاً في إيجاد تبرير لتوليه الرئاسات الثلاث دفعة واحدة، والتي لم يكن أقلها خطراً، الصراعات الكتلية داخل الحزب و «إحلال النزاعات والتوازنات القبلية محل الصراع الطبقي والايديولوجي»، حيث تفجرت هذه الصراعات في ظروف عزلة خانقة لليمن الديمقراطية عن محيطها الاقليمي والعربي، وفي ظروف استعصاء الأزمة الاقتصادية التي نجمت ليس عن شح الموارد الذاتية أو شح المساعدات الاقتصادية الخارجية، وإنما أيضاً

عن ضعف الإدارات الاقتصادية للدولة التي غالباً ما كانت تعتمد المبادرة والتجريب والانتقائية في التنفيذ بدلاً من اعتماد التخطيط المدروس. وذلك بالإضافة إلى ظروف تعقد قضية الوحدة التي ذهب حماس البعض لها إلى حد كان يفجر حرباً أهلية طاحنة بين شعب البلدين.

ولكن لم يقع على عاتق الرئيس الجديد معالجة كل هذه القضايا فحسب، وإنما إلى جانبها قضايا أخرى من قبيل إعادة بناء إدارات الدولة «وتعزيز الدور القيادي للحزب» الذي اقتضت الصراعات بيت كتله المتفرقة إعادة البحث في مدى جدية الضوابط والقواعد التنظيمية التي يقف عليها، والتي كاد ترهلها أن يقضي على تجربة بناء الحزب الطليعي برمتها. وذلك إلى جانب مهمة «تطوير الموقف من العمل» الذي كان «القات» ينخره في الصميم، حيث أن مئات الآلاف من الذين تعودوا على مضغه يومياً لم يكونوا قادرين على اداء يوم عمل يزيد على ثلث يوم العمل الحقيقي...

في تلك الظروف كان على علي ناصر محمد أن يؤكد (لمن يرغب أو يشكك) بأن مسيرة الثورة باقية كما هي، وأن أسسها السياسية، والايديولوجية التي أرساها مؤتمر الحزب الأول، والمؤتمرات التي سبقته، ما زالت قائمة، بل إن الحزب يؤكد رسوخ وثبات نهجه الثوري التقدمي:

> «كما جسدت قرارات الدورة الثامنة (التي تلت إبعاد عبد الفتاح اسماعيل) للجنة المركزية رسوخ التقاليد الثورية الكفاحية لحزبنا في إطار المركزية الديمقراطية والقيادة الجماعية والالتزام بوثائق الحزب الأساسية»[1].

ولكن، في الوقت نفسه، كان عليه أن يستفيد من مشاعر

(١) مقابلة مع مجلة الحرية ١٩٨٠/٧/٧، ص ٩.

الارتيــاح التي عبـر عنهــا مختلف المسؤولــين الاقليميـــين (في السعــوديــة وبلــدان الخليــج) للتغيــير الحــاصــل في اليمن الديمقراطي، فكــانت أولى الجولات التي قــام بها خــارج اليمن الـديمقراطي هي الجـولة التي زار خـلالهـا المملكـة العـربيـة السعودية وعدداً من بلدان الخليج العربي، والتي عبر خلالهـا عن حرصه على إقامــة علاقــات تعاون وطيـدة تقوم عــلى أسس ومبــادىء حسن الجوار والاحتــرام المتبادل وعـدم التدخـل في الشؤون الداخلية. وإذ وجد الخليجيون أن هناك «تغيراً فعليـاً» وربمــا انعطافــاً عن النظام الشيــوعي، فإن بعضهم (كــالكويت والامــارات العربيــة) لم يجد مــا يمنع من تقـديم مســاعـدات اقتصــادية عــاجلـة لليمن الـديمقـراطيـة، ليس فقط لمعــالجـة أوضاعها الاقتصادية الصعبة وإنما أيضاً لتعزيز ما وجدوا أنه تحول هام في سياسة ونهج اليمن الديمقراطية.

أكثر من ذلك، فقـد رعت الكويت أهم لقــاء قمة بـين الرئيســين اليمنيين والذي أسفـر عن توقيــع اتفاقيــة تقضي باهتمــام قيام الوحدة بين البلدين خلال سنة واحدة.

وإذ كان الخطر يبدو سعودياً تحديداً، أكثر من كونه خليجياً أو عمانياً، فقد كان علي ناصر محمد معنياً بضمان علاقــات سلمية مع المملكة. وتأكيداً لمصداقية الـرغبة في إقــامة عــلاقات حسن جوار، وإيحاء «بأن الأمور لم تعد مثلما كانت أيام عبـد الفتاح اسماعيل»، ولضمان نجاح جهود «الانفتاح المبدئي المرن» عــلى بلدان المنطقة، فقد أرجأ اعدام «رجل السعودية»: محمد صالح مطيع إلى ما بعد عقد المؤتمر الاستثنائي للحـزب، وإلى ما بعـد التـوصل إلى تـوقيع عـدد من اتفـاقـات التعـاون الاقتصــادي والتجاري على أســاس الصداقــة والاحترام المتبـادل مع هــذه البلدان، حتى بدا أن اعـدام مطيع ليس أمـراً داخلياً فحسب، وإنما أيضاً لا يستحق العـودة عن جميع النتــائج التي تـرتبت

على زيارات الرئيس الجديد لهذه البلدان.

هذه البداية وفرت الأرضية الملائمة لأخذ اليمن الديمقراطية دوراً أكثر نشاطاً على الصعيد العربي العام، وذلك دون أن تتخلى عن المواقف المبدئية الثابتة: ضد كامب ديفيد، ومع مقررات قمة بغداد، ومع تعزيز وحدة منظمة التحرير الفلسطينية، ومع مقررات قمة فاس، وضد الحلول الاستسلامية المنفردة للقضية الفلسطينية، وضد اتفاق عمان، ومع تنشيط دور وفاعلية جبهة الصمود والتصدي، ومع وحدة وعروبة لبنان وضمان تطوره الديمقراطي، وبالتالي مع جبهة الخلاص الوطني والجبهة الوطنية الديمقراطية اللبنانية، ومع السعي لتوحيد حركة التحرر الوطني العربية واستمرار التحالف الوطيد مع «الحركة الثورية العالمية» والمنظومة الاشتراكية، وفي طليعتها الاتحاد السوفياتي، في الصراع ضد الامبريالية العالمية، وفي النضال من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي[٢].

اقليمياً، ظلت اليمن الديمقراطية في موقف دفاعي يسعى إلى علاقات سلمية، وذلك حتى في ما يتعلق بالعلاقة مع سلطنة عمان، وهنا قال علي ناصر محمد:

> «إننا متجاورون وهناك روابط اجتماعية ووشائج تاريخية بين اليمنيين والعمانيين... ومن هذا المنطلق فإن علاقتنا بالشعب العماني تتميز كما تلاحظون بخصائص معينة... كان الشعب العماني مثل شعبنا يناضل من أجل التحرر الوطني من السيطرة الأجنبية. وهنا كان أمام شعبنا اليمني والشعب العماني عدو واحد ولهما أهداف مشتركة. لقد انتصرت ثورتنا في حين واجهت

---

(٢) انظر تفاصيل المواقف السياسية في المقابلات التي جرت مع علي ناصر محمد في مجلة: الحرية (٣٠/١٠/١٩٨٣)، و السفير اللبنانية (٢٨/١٠/١٩٨٣)، و النداء اللبنانية (٣٠/١٠/١٩٨٣)، ومجلة الحرية (٧/٧/١٩٨٠).

ثورة الشعب العماني بعض المصاعب. وبالطبع فإن التطورات السياسية التي حدثت في هذه السلطنة كانت تتجاوز في آثارها حدود السلطنة... فالوجود الأجنبي فيها لم يكن يستهدف منع الشخصية المستقلة لعمان وإفراغها من أي محتوى للاستقلال الوطني، بل كان هذا الوجود الأجنبي يهدد أمن بلادنا ومواطنينا. وهذا ما أثبتته الغارات التي قامت بها قوات السلطنة ضد مناطقنا الشرقية... وعندما واجهت السلطنة ثورة الشعب العماني طرحت آراء وملاحظات من هنا وهناك محتواها أن تطبيع العلاقات مع عمان هو مساهمة من جانبينا في إبعاد الوجود الأجنبي من عمان... وحدثت تطورات ووافقنا على وساطة الأشقاء لتطبيع العلاقات على أساس أن يخدم ذلك المصالح القومية لشعوبنا العربية. وطرحنا آراءنا تجاه هذه المسألة وقلنا إن عودة هذه السلطنة إلى صف التضامن العربي وخروجها من دائرة كامب ديفيد وتأكيد استقلالية الشعب العماني هي احدى المداخل الهامة لتطبيع العلاقات بيننا وبين عمان، وفي الآونة الأخيرة، وبينما نحن ننتظر خطوات عملية من جانب هذه السلطنة للعودة إلى الصف العربي وجدناها تذهب إلى أبعد من ذلك... فهي توافق أولاً على منح أميركا تسهيلات عسكرية في أراضيها، وقد نبهنا الأشقاء إلى خطورة هذا الموقف على الأمن العربي. ثم وعندما لم تجد هذه السلطنة رداً حازماً من العرب تمادت أكثر فوقعت اتفاقية عسكرية مع أميركا بموجبها تحولت بعض أراضي وموانىء ومطارات عمان العربية إلى قواعد عسكرية عدوانية للامبريالية الأميركية. وهذا لا يمثل خطراً على شعبنا في اليمن الديمقراطية ولكنه في جوهره يمثل تحدياً سافراً لمشاعر وكرامة شعوب المنطقة التي ستصبح بالموقف العماني والقواعد العسكرية الاميركية تحت رحمة حراب البنادق والبوارج الحربية الأميركية... أمام هذا كيف يمكن الحديث عن العلاقة بيننا وبين سلطنة عمان؟ ثم ماذا بقي للوساطة العربية بشأن تطبيع العلاقات مع عمان؟»[3].

ولكن، وبهدف مواجهة مخاطر العدوان السعودية ـ العمانية

(٣) مجلة الحرية، العدد ٩٧٢، ١٩٨٠/٧/٧.

المحتملة دائماً، وقعت اليمن الديمقراطية المعاهدة الثلاثية للتعاون الاستراتيجي التي جمعتها مع ليبيا وأثيوبيا في ١٨ آب ١٩٨١، حيث تم الاتفاق على الأسس التالية:

١ ـ التنسيق في المجال السياسي بما يضمن التضامن والتلاحم الكفاحي بين البلدان الثلاثة ويرسخ علاقتها مع الأنظمة والقوى الوطنية والتقدمية العربية والافريقية لإحباط اتفاقيات كامب ديفيد ومناصرة القضية الفلسطينية حتى تتمكن من إقامة دولتها المستقلة على تراب فلسطين. ومناصرة نضال شعب ناميبيا بقيادة سوابو وشعب جنوب أفريقيا وشعب الصحراء بقيادة البوليساريو.

٢ ـ مواصلة النضال مع الدول والقوى الوطنية لإفشال مخططات الامبريالية والرجعية الرامية إلى تحويل المنطقة إلى منطقة نفوذ للامبريالية والصهيونية من خلال إقامة القواعد العسكرية.

٣ ـ مواجهة كافة التكتلات السياسية والعسكرية والأمنية الرجعية التي تلعب الدور المكمل للوجود العسكري الامبريالي والصهيوني.

٤ ـ دعم ومساندة حركات التحرر الوطني العربية والافريقية التي تناضل ضد الرجعية والامبريالية والصهيونية والعنصرية، وعلى وجه التحديد دعم نضال كل من شعب ناميبيا وجنوب أفريقيا.

٥ ـ تنسيق الموقف السياسي في المؤتمرات والمنظمات الدولية والعربية والافريقية وتبادل الآراء من أجل توحيد المواقف تجاه الأحداث والتطورات الاقليمية والدولية.

٦ ـ المساندة السياسية والإعلامية عند تعرض أي من البلدان الثلاثة لاعتداءات خارجية أياً كان مصدرها.

٧ ـ تعميق التحالف الاقتصادي بين البلدان الثلاثة والبلدان التقدمية في المنطقة وكذا البلدان الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي.

وفي المجال الاقتصادي:

١ ـ تطوير العلاقات التجارية بين الدول الثلاث.

٢ ـ وتبادل العون المادي بينها بهدف تجاوزها للمصاعب الاقتصادية وتنفيذ خطط التنمية على الوجه الأكمل.

٣ ـ ودراسة الامكانات المادية لدولها الثلاث ووضع برامج تنموية تحقق التطور الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلدان على ضوء تلك الدراسات.

٤ ـ وتنسيق نشاط الدول الثلاث في المجال الاقتصادي الخارجي وعلى صعيد المنظمات الاقليمية والدولية.

٥ ـ وتنسيق العلاقات الاقتصادية بين البلدان الثلاثة مع البلدان الوطنية في المنطقة والبلدان الاشتراكية بهدف تعميق تلك العلاقات وتطويرها[٤].

أما في مجال العلاقات الدولية، فقد وقعت اليمن الديمقراطية معاهدة صداقة وتعاون لمدة ٢٥ عاماً قابلة للتجديد مع الاتحاد السوفييتي وأصبحت عضواً مراقباً في مجلس التعاضد الاقتصادي (الكوميكون) للبلدان الاشتراكية، واستند الرئيس علي ناصر محمد في علاقته مع الاتحاد السوفييتي إلى كونه رجل دولة يطلب بقدر ما يعطي وليس «كرفيق» فحسب. وذلك مما لم يكن يتعارض مع السياسة السوفييتية في المنطقة، بل إن المخاطر الاقتصادية التي هددت مصير الثورة في اليمن دفعت

(٤) مجلة: الحرية، العدد ١٠٢٩، ١٩٨١/٨/٢٤.

السوفييت إلى تقديم مساعدات هامة وعاجلة أكثر بكثير مما قدم طوال الفترة التي كان عبد الفتاح اسماعيل خلالها أميناً عاماً للحزب.

أما في ما يتعلق بقضية الوحدة مع الشمال، فقد كان المنطق الغالب الذي سارت عليه سياسة علي ناصر محمد هو منطق الدولة أكثر منه منطق الثورة. وعلى هذا الأساس تركز الاعتماد على الصلات المباشرة بين القيادتين وعلى التوصل إلى مراكمة سلسلة من الاتفاقيات الرسمية. وفي هذا الصدد يقول علي ناصر محمد:

«إن الجهود التي بذلناها بشكل مشترك على صعيد قيادة الشطرين حققت نجاحاً مهماً على طريق تحقيق الوحدة اليمنية. وهذا النجاح يعود إلى حالة الاستقرار التي تحققت بفضل هذه الجهود بعدما تمكنا من إزالة حالة التوتر وعدم الاستقرار بين الشطرين والذي حاول ويحاول الامبرياليون وأعداء الوحدة إشعالها في الساحة اليمنية. وفي ضوء هذه الجهود تم التوصل إلى عدد من الاتفاقات الوحدوية التي تخدم مصلحة الشعب اليمني على صعيد التنسيق الاقتصادي والسياسي والثقافي والتجاري وكذا تنقّل المواطنين. وذلك التنسيق الذي نتج عن لقاءات عدن وصنعاء وتعز ومؤخراً الاجتماع الأول للمجلس اليمني.

«وعلى الصعيد نفسه فإن لجان الوحدة المشتركة تكاد تقترب من الانتهاء من المهام التي أنيطت بها، ومن المهم الإشارة إلى أن اللجنة الدستورية قد انتهت من إعداد دستور دولة الوحدة والذي سيكون أساس نشاطنا الوحدوي اللاحق.

«أما بشأن المشاكل أو لنقل العراقيل التي تصادفنا في عملية اعادة الوحدة فهي كثيرة... ودعني اقول ان أعداء الوحدة وخصومها كثيرون... إنهم أولئك الذين تكونت لديهم مصالح من جراء التجزئة، وهم الامبرياليون وحلفاؤهم في المنطقة الذين لا يريدون وحدة الشعب اليمني... على أننا في الشطرين وبروح المسؤولية الوطنية نبذل الجهود من خلال التنسيق المستمر لحل المشاكل

التي نصادفها ولمجابهة العراقيل والمكائد التي يزرعها أعداء الوحدة وهم بالطبع كثيرون»[٥].

ويبقى الحزب أخيراً، ففي الحقيقة فإنه بدلاً من «الإجراءات الثورية» في مواجهة الكتل والتيارات المتصارعة داخل قيادة الحزب، اعتمد علي ناصر محمد سياسة ذات طابع براغماتي، جوهرها أن التحالف مع معارضي عبد الفتاح اسماعيل، إن كان ضرورياً للحفاظ على وحدة الحزب، فإن هذه الوحدة تتطلب في المرحلة التالية ليس تفتيت هذه الكتل تدريجياً عن طريق «ترسيخ تقاليد عمل حزبي سليم»، وإنما الاستفادة منها لتدعيم قوة التيار الذي يمثله، ولتكوين كتلة خاصة تصبح في النهاية أكبر الكتل وأعظمها تأثيراً، وذلك حتى وإن بقي رموز الكتل الأخرى في مواقعهم القيادية مؤقتاً آخذاً في نظر الاعتبار مختلف التوازنات الداخلية الدقيقة. وإذ ترافق ذلك مع سلسلة طويلة من التغييرات في المناصب الحكومية والحزبية، فإن الحقيقة التي ظلت ثابتة منذ إبعاد عبد الفتاح اسماعيل هي أن علي ناصر محمد ظل يمسك وحده مختلف مقاليد الأمور الكبيرة منها والصغيرة، بما فيها تعيين موظف صغير في أبعد محافظة عن عدن. وإذ شعر الفريق الذي سبق وأن عارض عبد الفتاح اسماعيل، أن علي ناصر محمد يذهب بالحزب وبالسلطة في اتجاه ديكتاتورية لا تساوي أخطاء قيادة اسماعيل ذرة أمامها، وأمام مخاطرها الجسيمة، فقد أعاد هذا الفريق تماسكه، وصعّد من هجومه ضد الميل الديكتاتوري لسلطة علي ناصر محمد.

في المقابل، أراد علي ناصر محمد أن يكسب الجولة مرة أخرى بتقريب أعضاء الفريق السابق المؤيد لعبد الفتاح اسماعيل إلى

(٥) السفير اللبنانية، ٢٨/١٠/١٩٨٣.

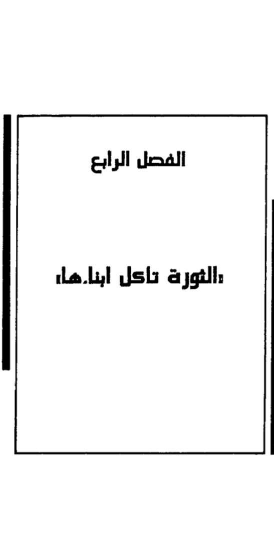
قيـادة الحـزب، سعيـاً وراء تحقيق التـوازن داخـل القيـادة وتخفيف الضغط عنه. وذلك بانتظار عقد المؤتمر الثـالث للحزب في تشرين الأول ١٩٨٥ والـذي أعلن عن أن عبد الفتـاح اسمـاعيـل سيشـارك فيه ليس وحـده وإنما أيضـاً بعض القادة التـاريخيين للجبهة القومية الذين كانوا قيـد الاعتقال: مقبل ومحسن.

أما أعضاء آخـر مكتب سياسي للحـزب قبل عقـد المؤتمر فهم: حيـدر أبو بكـر العطـاس، صـالـح مصلـح، وصـالـح سـالم، د. عبد العزيز الدالي، وعـلي عبد الـرزاق باذيب، وأنيس حسن يحيى، وعلي عنتر، إلى جانب علي ناصر محمد ـ الأمين العام.

وإذ أراد علي ناصر محمد أن يحول الفـريق المؤيد لعبـد الفتاح اسماعيل إلى عصا غليظة يضرب بهـا أطراف الفـريق المعارض له، في الوقت الذي تبنّى فيه شعاراً «فتّاحياً» تقليديـاً يدعـو إلى محـاربة التكتـلات ذات الطابـع القبـلي والمنـاطقي، (من بـاب التهديد)، فإن الفريق المعارض الذي تصـدره علي عنتـر (وزير الحكم المحلي، والذي كـان قبل ذلـك نائبـاً أول لرئيس الـوزراء وأحـد أهم أعضـاء المكتب السيـاسي) لم يعـدل عن عـدائـه لعبدالفتاح اسماعيل فحسب، ولكنه تمسك أيضاً بعودتـه «فوراً».

ومع التأكيد على أن الرئيس علي ناصر محمد أثبت بمـا لا يقبل الشـك أنه رجـل دولة، وكـذا رجل الحـزب القوي، إلا أنـه لم يحقق دائماً النجاح الذي يساوي طموح الاندفـاعة الأولى لـه. وبغضّ النظـر عن استمـرار بقـاء بعض العُقـد الاقتصـاديـة والحزبية، فإن تجربته في العمل على تحقيق الوحدة، وفقاً لمنطق الـدولة، لم تثبت نجـاحها هي الأخـرى، فالأطـراف الاقليميون كانوا دائماً أقوى من اليمن الديمقراطي وأكثر قدرة على عرقلة تلك الجهود الوحدويـة. كما لم يكن لبـراغماتيتـه المتأخـرة أن تكون مبعث ثقة.

أما في الحزب، فقد انقلبت لعبة التوازن بين الكتل عليه.



الفصل الرابع

«الثورة تاكل ابناءها»

١

تغيير التحالفات

في نيسان (ابريل) ١٩٨١ أبعد علي عنتر عن منصبه كوزير للدفاع كما أبعد عن عضوية المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، ففي هذا الوقت بالذات شعر علي ناصر محمد أنه بلغ من القوة بحيث أنه أصبح قادراً على تحطيم مركز القوة الذي تمتع به علي عنتر داخل الحزب وفي الدولة، وداخل مؤسسة الجيش على وجه التحديد، والتي كان عنتر يشعر أنها مؤسسته الحصينة.

والحقيقة هي أن علي عنتر كان آخر القادة التاريخيين (من الصف الأول) الذي أبعد عن مركز التأثير والقرار. ومع أن وزير الدفاع الجديد الذي عين في محل علي عنتر (صالح مصلح) كان من أبناء القبيلة نفسها التي ينتمي إليها علي عنتر (الضالع)، الأمر الذي بدا لعنتر وكأنه استمرار للضمانة عينها (السيطرة على بعض القطعات والأسلحة الهامة)، إلا أن استبدال عنتر بمصلح كان هو أيضاً نوعاً من الإزاحة التدريجية أدركها علي عنتر والآخرون في وقت متأخر نسبياً.

من هنا بدأت الانتقادات تطفو إلى السطح أكثر فأكثر، لتشمل كل شيء تقريباً في الحياة السياسية في اليمن الجنوبي. فعدا عن اتهام علي ناصر بتقريب أولئك «الذين التحقوا بالثورة في

آخر لحظة» وإبعاد القيادات التاريخية عن مراكز المسؤولية، فقد تفشت الأحاديث بين أولئك القادة ومؤيديهم عن الهيمنة المطلقة لعلي ناصر وعن الفساد في الأجهزة الحكومية المختلفة، وبخاصة الاقتصادية منها، وعن الأخطاء الفادحة في تطبيق الخطة الخمسية (لأعوام ١٩٨١ ـ ١٩٨٥)، وعن التقارب مع الغرب في العديد من المجالات، وأبرزها توكيل عمليات التنقيب عن البترول إلى شركات غربية، وعن عمليات الابعاد والنفي التي مارسها علي ناصر بحق معارضيه، وعن تجاوزات سياسية وأمنية، وعن توطيد غير موثوق به للعلاقات مع بعض «الدول الرجعية»، في المنطقة، وغير ذلك من الانتقادات التي بلغت، في بعض الأحيان، حداً يفهم منه أن الثورة قد انحرفت عن مسارها الذي حددته برامج الحزب وخططه. تلك الخطط والبرامج التي كانت تكتب في صياغات جاهزة (ومتداولة) للتعمية على الواقع، ولتجميله، وليس لكي يجري العمل بها، بما أنها غالباً ما كانت تتحدث عن قضايا غير تلك التي تثير اهتمامات المتصارعين حولها.

إن كون علي ناصر محمد يمسك، بمفرده، زمام السلطات الرئيسية الثلاث إلى كونه يشرف شخصياً على مختلف الأنشطة الحزبية والحكومية، جعل من هذه الانتقادات سلبية للغاية، بمعنى أن المنتقدين لم يكونوا قادرين على الإتيان بأي فعل يتمكنون من خلاله استعادة نفوذهم أو تعديل كفتي الميزان الذي كان يميل بقوة لصالح «الرفيق الأمين العام» خصوصاً وأن أياً من المعارضين لم يكن يمتلك القدرة «الإلهامية» التي أصبح يمتلكها الرئيس علي ناصر محمد. كما أن أياً منهم لم يكن بمنأى عن بعض المثالب الشخصية التي تجعله سهل المنال من الرئيس وأنصاره فيما لو أن أحداً منهم عزم على أن يضع رأسه برأس الرئيس.

في ضوء هذه الحال، أحس أعضاء هذا التكتل (أو الجناح):

علي عنتر، علي سالم البيض، علي شايـع هادي، ســالم صالــح، محمود عبد الله عشيش، جار الله عمر(*)، أحمد علي السلامي، يحيى الشامل(*)، صالح منصر السييــلي، وحتى صالــح مصلح وزيــر الدفــاع، بأنــه لا بد لهم من رأس قيــادي آخر يستطيــع إدارة المعــركة ضــد علي نــاصر محمــد حتى النهــايــة بنجــاح. فاتجهت الأنظار إلى موسكو إلى حيث يقيم الأمين العام السابق عبد الفتاح اسماعيل.

إن أبرز ما شفع لعناصر هذا التكتل، الذي وقف في الغالب ضد عبد الفتاح اسماعيل عندما كان على رأس الحزب والدولــة، هو أنهم لم يوجهوا إليه تهماً سياسية خطــيرة أو كبيرة. وذلــك على الرغم من أن حالة العداء التي نشبت في حينها كادت أن تودي بحيــاة اسمــاعيــل، وكــانت دفعت عــلي عنتــر إلى قيــادة تمــرد عسكري نادى بطرد الأمين وإقالته عن جميع مناصبه الرسمية والحزبية.

علناً انتقد معارضو عبــد الفتاح اسمــاعيل الســابقون أنفسـهم وطالبوا بعودته إلى البلاد فوراً. حتى أن صــوره صارت تــوزع وتباع سراً وعلانية لتنافس لأول مرة منذ عام ١٩٨٠، الصــورة الــوحيدة الســائــدة في كــل مكــان. ولم يكتف عنــاصر التكتــل المعارض لعلي ناصر بعودة اسمــاعيل بــل إنهم دعوا أيضــاً إلى الإفــراج عن المعتقلين والمبعــدين السياسيــين كافــة من أنصار الأمناء العامين السابقين. وطالبــوا بعودة الشــخصيــات البارزة منهم إلى الحيــاة السيــاسيــة والمشــاركــة في العمــل الحــزبي المناهض لعلي ناصر محمد. وكان من بين أبرز تلك الشــخصيــات التي طولب بعودتها إلى العمل والنشــاط السياسي: عــلي صالــح عباد (مقبل)، محمد سعيد عبد الله (محسن)، فضــل محسن،

(*) أحد ممثلي حزب الوحدة الشعبية في اليمن الشمالي.

عبد الله الخامري، ياسين سعيد نعمان ومحمود عبد الله عشيش.

لقد وسعت هذه المطالبة من دائرة التأييد الشعبي للمعارضين. وعدا عن التأييد القبلي الذي حظي به المعارضون، فإن تحالفهم أصبح تحالفاً سياسياً وشعبياً واسعاً جمع بين الضالع ويافع وحضرموت وبين مختلف التيارات والكتل السياسية التي تفرعت عن تنظيم حركة القوميين العرب في إطار الجبهة القومية. أما الفريق الموالي لعلي ناصر محمد فقد كان يستمد قوته من تأييد عدن وأبين ومن موظفي الأجهزة الحكومية الواسعة، بالإضافة إلى عناصر حزبي الطليعة الشعبية والاتحاد الشعبي السابقين، بالإضافة إلى قطاع غير صغير الحجم من أعضاء تنظيم حركة القوميين العرب سابقاً.

لقد شكل «الضغط الشعبي» المتزايد، أحد أبرز العوامل التي دفعت بالرئيس علي ناصر محمد إلى أن يدخل في مفاوضات طويلة لإعادة عبد الفتاح اسماعيل إلى عدن، أتمها أخيراً في موسكو على أمل أن يعود اسماعيل ليتخذ موقفاً غير موال بالضرورة لعناصر التكتل المعارض له. وفي هذا الإطار، عرض علي ناصر محمد على الأمين العام السابق أن يعود كعضو في المكتب السياسي للحزب، إلا أن عبد الفتاح اسماعيل وافق على مبدأ العودة، ولكن بدون أية شروط مسبقة وبدون أية مناصب حزبية في بادىء الأمر.

رفض عبد الفتاح اسماعيل العرض الذي قدمه له علي ناصر محمد، كان له في الواقع أكثر من مغزى، فهو لم يشأ أن يعود لتولي أي منصب حزبي قبل أن يضمن للآخرين (ممن طالبوا بعودته) دوراً ملائماً. كما أنه لم يشأ أن يحكم نشاطه التأسيسي (في تنظيم عمل التكتل وكسب محازبين) بأي عقد أو ضوابط تنظيمية يمكن أن تحد من هذا النشاط، ليشكل في

النهاية عدة مآخذ تنظيمية (انضباطية) يمكن أن تستخدم كسلاح ضده في أية لحظة.

عاد عبد الفتاح اسماعيل إلى عدن في ٧ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٤، ليصبح بيته ملجأ للعديد من أفراد وكادرات الحزب. وابتدأ، إلى جانب عناصر المعارضة الآخرين، نشاطاً تعبوياً يرمي إلى تقليص السلطات الواسعة التي يتمتع بها الرئيس علي ناصر محمد.

في ١٤ شباط ١٩٨٥، حقق الضغط الذي مارسته المعارضة أولى نتائجه، وذلك بتخلي علي ناصر محمد عن رئاسة الوزراء، في إطار تسوية مؤقتة، أقرتها الدورة ١٤ للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني قبل ذلك بيومين. وبموجب هذه التسوية قبل عبد الفتاح اسماعيل أن يعود إلى قيادة الحزب بصفة سكرتير للجنة المركزية لشؤون الإدارة.

من الناحية الحزبية قضت التسوية تعيين صالح منصر السييلي سكرتيراً للجنة المركزية، وعلي شايع هادي عضواً في المكتب السياسي. وانضم إلى اللجنة المركزية كل من محمد عبد الله البطاني وياسين سعيد نعمان، أما من الناحية الحكومية فقد اتفق على تولي حيدر أبو بكر العطاس رئاسة الوزراء (الذي صنف وسطاً بين الجناحين) في حين تقاسم نيابة رئاسة الوزراء أحد الموالين لعلي ناصر محمد (عبد الرزاق باذيب) وأحد المعارضين (ياسين سعيد نعمان). أما الحقائب الوزارية الأخرى فقد وزعت كما يلي:

ياسين سعيد نعمان/ وزيراً للثروة السمكية.
صالح مصلح قاسم/ وزيراً للدفاع.
عبد العزيز الدالي/ وزيراً للخارجية.
نصر ناصر علي/ وزيراً للعمل والخدمة المدنية.

علي سالم البيض/ وزيراً للحكم المحلي.
محمود سعيد فتحي/ وزيراً للمالية.
راشد محمد ثابت/ وزيراً للثقافة والسياحة.
أحمد السلامي/ وزيراً للتربية والتعليم.
عبد الله عزيز/ وزيراً للصناعة.
عبد الله أحمد حسين/ وزيراً للصحة.
مهدي عبد الله سعيد/ رئيساً للجنة العليا للرقابة الشعبية.
محمد عبد الله العفاري/ وزيراً للداخلية.
أحمد مساعد حسين/ وزيراً لأمن الدولة.
صالح أبو بكر/ وزيراً للمواصلات.
طلال محسن عبد الله/ وزيراً للانشاءات.
عبد الله أحمد ناصر/ وزيراً للزراعة.
عبد الله باجمال/ وزيراً للطاقة والمعادن.
خالد أبو مقهور/ وزيراً للعمل والأوقاف.
أحمد عبيد الفضلي/ وزيراً للتجارة والتموين.
فرج بن غانم/ وزيراً للتخطيط.
أحمد محمد مصعبي/ وزيراً للدولة لشؤون الرياضة.
محمود عبد الله عفيج/ وزيراً للدولة لشؤون الوحدة.
محمد سعيد عبد الله/ وزيراً للإسكان.
محمد علي عبد القوي/ وزيراً للاعلام[1].

قبل التوصل إلى هذه التسوية المؤقتة كانت المطالب التي تقدمت بها المعارضة ترمي إلى إحداث تغيير جذري في توزيع المناصب والمسؤوليات. حيث تضمنت ما يلي:

أولاً: أن يحتفظ علي ناصر محمد بالأمانة العامة للحزب.

ثانياً: أن يتولى علي عنتر رئاسة الجمهورية.

(١) النهار، ١٥/٢/١٩٨٦.

ثالثاً: أن يتولى محمود عشيش رئاسة الحكومة.

رابعاً: أن يتولى عبد الفتاح اسماعيل مسؤولية الشؤون التنظيمية والايديولوجية في سكرتارية الحزب، «لضبط علي ناصر وإجهاض مسؤوليته».

خامساً: أن يعود محمد سعيد عبد الله (محسن) (وزير الأمن السابق) إلى مسؤولية الأمن[٢].

بأي حال من الأحوال، فإن هذه المطالب لم تكن قابلة للتحقيق، حتى أنها لم تكن قابلة لأن تكون مشروعاً تفاوضياً، بحكم أنها تعني في الواقع إقصاءً عملياً لعلي ناصر محمد حتى من منصب الأمين العام نفسه. ولكن وفي مقابل رفض علي ناصر للبحث في هذه الصيغة، رفض كل من عبد الفتاح اسماعيل وعلي عنتر تولي أية مسؤولية فعلية وبقاء التسوية التي أقرت في الدورة ١٤ للجنة المركزية تسوية مؤقتة لحين التوصل إلى صيغة أخرى يمكن أن تحظى برضى طرفي الخلاف.

وفي إطار البحث عن صيغة جديدة لتسوية دائمة، طرح تكتل اسماعيل - عنتر مشروعاً جديداً على الرئيس علي ناصر محمد، يقضي بالفصل بين منصبي رئيس الدولة وأمين عام الحزب:

«فيكون علي عنتر رئيساً للدولة إذا أراد علي ناصر أن يبقى أميناً عاماً للحزب، أو أن يكون عبد الفتاح اسماعيل أميناً عاماً للحزب إذا أراد علي ناصر محمد أن يبقى رئيساً للدولة. على أن يترافق ذلك مع توزيع متفق عليه لمهمات السكرتاريا في اللجنة المركزية بحيث لا تبقى حكراً لأنصار الرئيس علي ناصر...».

إلا أن الرئيس علي ناصر رفض هذا المشروع:

«وأصر على الاحتفاظ لنفسه بالمنصبين الرئيسيين في الحزب

---

(٢) بلال الحسن، «انقلاب عدن: قتال الرفاق وخطر الحرب الاهلية» **اليوم السابع**، ١٩٨٦/١/٢٠.

والدولة، ووافق فقط على أن يختار عبد الفتاح اسماعيل مسؤولية احدى لجان سكرتارية الحزب، وأن يكون علي عنتر نائباً لرئيس (الجمهورية) مع استعداد للبحث في تطوير صلاحياته»[٣].

وبما أن الخلاف لم يحسم، عندما رفض المعارضون مقترحات الرئيس، فقد اتفق على أن يجري الاحتكام لقرارات المؤتمر الثالث للحزب، الذي ارتؤي أن تكون قراراته حاسمة وقاطعة وملزمة.

الخلاف، أو النزاع الذي أُعتقد أنه سيُحل داخل قاعة المؤتمر، سرعان ما انتقل من مستوى إلى آخر هو: كيف سيعقد المؤتمر نفسه؟ وكيف سيتم اختيار المندوبين إليه؟ بذلك، وفي هذه المرحلة بالذات، تحول الخلاف من خلاف أجنحة وقيادات إلى خلاف أوجد له انعكاسات مباشرة في كل مكان وفي داخل معظم الأجهزة الرسمية للدولة، بما فيها الجيش الذي بدا أنه في حالة انقسام واقعي تفرضها أنواع مختلطة من الولاءات الشخصية والقبلية والسياسية. ففيما كانت أسلحة المدفعية والدبابات في الجيش تؤيد المعارضة، كان سلاح البحرية والطيران موالياً للرئيس علي ناصر محمد. كما انقسمت الأجهزة الأمنية والشعبية المسلحة هي أيضاً بين معارض وموال للرئيس... الأمر الذي أدى إلى ظهور ثكنات وحواجز مسلحة كانت على استعداد دائم تقريباً لتلبية «نداء الواجب» من أينما أتى.

طالب المعارضون بأن تجري عملية الترشيح والانتخاب بصورة حرة في جميع الدوائر الحزبية، وعلى مختلف المستويات. وفي سياق التحضيرات الأولية طرح الأمين العام للحزب ورقة عمل للجنة المركزية للحزب حول «الاتجاهات والقضايا الفكرية والسياسية والتنظيمية للمؤتمر العام الثالث للحزب الاشتراكي

(٣) المصدر السابق نفسه.

اليمني» وذلك في حزيران ١٩٨٥، إلا أن الورقة لم تتضمن أية إشارة إلى أي من المشاكل والمعضلات التي يواجهها الحزب، واكتفت بعبارات عامة عن كل شيء تقريباً جرت العادة على تناوله في أوراق العمل المماثلة[٤]. وبعد انعقاد عدة مؤتمرات في عدن من المديريات ظهر أن الصيغة التي طرحها المعارضون (الترشيح والانتخاب الحر) ستضمن لهم عدداً كبيراً من المندوبين إلى المؤتمر، فيما لو تمّ، وفقاً لهذه الصيغة، انعقاد مؤتمرات المحافظات التي ترشح مندوبيها إلى المؤتمر العام فوراً. لذا رفضت هذه الصيغة انطلاقاً من أنها قد تؤدي إلى تصفيات قوائم بكاملها، سواء بالنسبة لهذا الطرف أو ذاك على جد سواء. الأمر الذي قد ينجم عنه بالتالي، الوصول إلى مؤتمر غير معروف النتائج وغير معروف الانعكاسات على مختلف الأصعدة. على أن الصعيد الأبرز فيها هو إمكانية انفجار حالة التوتر السائدة في الشوارع وبين الثكن على حرب أهلية طاحنة في أية لحظة.

وأمام المخاوف المشتركة من امكانية وقوع المحذور (حتى ذلك الحين) وافق المعارضون على أن يجري الاتفاق على قائمة موحدة بين الطرفين في كل منطقة من المناطق الانتخابية بما يضمن التوازن بينهما على صعيد عدد المندوبين الموالين والمعارضين. كما وقعوا على «اتفاق شرف» بعدم اللجوء إلى السلاح في حل الخلافات، والاحتكام إلى قرارات المؤتمر الثالث. واعتبروا اللجوء إلى السلاح جريمة تستأهل الإدانة. وقالوا:

«إن من يحتكم إلى السلاح خائن»[٥].

(٤) انظر: نص ورقة العمل المقدمة من الرئيس علي ناصر محمد إلى اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في مجلة: **الهدف**، ١٩٨٥/٧/٨.

(٥) **السفير**، ١٩٨٦/٢/١٦.

لقد عبر هذا «الاتفاق» عن حالة توازن مرعب في ميـزان القوى العسكرية والشعبيـة بين الطـرفين. ولكنـه كان ينم أيضـاً عن تقـدم حقيقي ملمـوس نجحت المعـارضـة في إحـرازه بسرعـة ملحوظة عند عودة عبد الفتاح اسماعيل إلى عدن.

عزز هذا «الانتصار» المعنوي من تماسك المعـارضة وأظهـر أن لها قوة فعلية تستطيع أن تواجه بهـا أي تحرك يـرمي تكريس هيمنـة الـرئيس عـلي نـاصر محمـد. وفي المقـابـل شـدد هــذا «الانتصــار» من مخاوف الطـرف الآخر انطـلاقـاً من أن قـوة المعارضة المستجدة قد تسمح لها بـالقيام بمنـاورات سياسيـة عـلى أكثر من صعيـد، في حين أن الفـريق الموالي للـرئيس علي ناصر محمد سيظـل مضطراً للتمسـك بمواقعـه في السلطة وفي الحزب على حد سواء بعد التنازل عن رئاسة الوزارة.

بإقرار طرفي النزاع ضرورة تجنب الانفجار المسلح، فقد اضطرا للتـوقف أمام احتمـالات انفجار المؤتمـر نفسه. وبـالتالي فقـد أصبـح ضرورياً الاتفـاق سلفاً عـلى جميـع مـا سيتمخض عن المؤتمر من نتائج، وبخاصة مسألة تكوين الهيئات القيادية التي ستنبثق عنه أو يجري «انتخابها» فيه.

ولأجـل أن تعكس تشكيلة الهيئـات القياديـة الجديـدة حـالـة التوازن القائمة بين الطرفين، فلقـد اتفق، سلفاً، عـلى أن تكون غالبية أعضاء المكتب السياسي الجديد لصالح فريق عبد الفتاح اسمـاعيل، وذلـك بعد تـوسيع عـدد أعضاء المكتب ليتمكن من استيعاب كل من يتوجب استيعابه في هذا المنصب. فـاتفق على أن يكون عدد أعضاء المكتب ١٥ عضواً، ثمـانية منهم مـوالون لعبد الفتاح اسماعيل أما السبعة الآخرون فموالون للرئيس علي نـاصر محمد. كمـا اتفق على أن تكـون الغالبيـة لصالـح فريق الرئيس داخل اللجنة المركزية للحزب بعد توسيعها هي أيضـاً. ودون أن يظهر هذا الاتفاق إلى العلن، فقد اتفق أيضـاً على من

سيكـون عضــواً في المكتب السيــاسي ومن سيكـون عضـــواً في اللجنة المركزية بالاسم. في مقابل ذلك أصر الـرئيس علي نـاصر محمد أن يستمر بتوليه منصب رئاسة الجمهـورية إضـافة إلى منصب الأمين العام للحزب. على أن يجـري، بعد عقـد المؤتمر، إجراء توزيع مقبول للمسؤوليات على الدوائر المـركزيـة التابعـة للمكتب السيـاسي. وعلى أن يجـري أيضاً تغيـير وزاري يضمن للفـريق الموالي لعبـد الفتـاح اسمـاعيـل دوراً أكبـر في تسيـير الشؤون الحكومية.

على هذا الأساس، تم سلق العديد من المؤتمرات التحضيرية في المديريات والمحافظات، والتي كان آخرها مؤتمـر محافظـة عدن الذي عقد قبل يوم واحد فقط من موعد انعقاد المؤتمر العام.

عقـد المؤتمر العـام الثـالث للحـزب الاشتـراكي اليمني في ١١ تشرين الأول (اكتـوبر) ١٩٨٥ بـالفعل وحضره ٤٢٦ منـدوبـاً (بينهم ٧٩ منـدوباً بصـوت استشـاري) يمثلـون المحـافظـات اليمنيـة الجنوبيـة الست بـالإضـافـة إلى ممثلـين عن القـوات المسلحـة ومنظمـات الحـزب في الخـارج، وذلـك تحت شعـار «لنناضل من أجـل الدفـاع عن الثورة اليمنيـة، وتنفيذ الخطـة الخمسية، وتحقيق الوحدة اليمنية»[٦].

أعمـال المؤتمر التي دامت أربعـة أيام، لم تجـر في هدوء. فقـد كانت أجواء المناقشات عـاصفة في الغـالب، على الـرغم من أن الكلمات التقليدية لمندوبي الدوائر الحـزبية المختلفـة كانت من الطـابع نفسـه الذي يشيـد بالانجـازات «الكبـيرة» التي أمكن تحقيقها في «جميع» المجـالات. ومن بينها عـلى سبيل التـأكيد: التطورات الملحوظة التي طرأت على حياة الحـزب الداخليـة، في مجال تحسين التركيب الطبقي للحزب، لصالح الطبقات والفئات

(٦) «١٤ اكتوبر»، ١٢/١٠/١٩٨٥.

الكادحة، وتعمق الديمقراطية، وتوسع انتشار أفكار الاشتراكية العلمية[٧].

في ١٦ تشرين الأول (اكتوبر) اختتم المؤتمر العام الثالث أعماله «بنجاح» وانتخب «بالإجماع» علي ناصر محمد أميناً عاماً للجنة المركزية للحزب. كما تم «انتخاب» لجنة مركزية للحزب مؤلفة من ٧٧ عضواً أصيلاً و ٣٢ عضواً مرشحاً. هم (حسب تسلسل حجم الأصوات):

١ ـ علي ناصر محمد.
٢ ـ علي أحمد ناصر عنتر.
٣ ـ حيدر أبو بكر العطاس.
٤ ـ أبو بكر عبد الرزاق باذيب.
٥ ـ صالح منصر السييلي.
٦ ـ عبد الغني عبد القادر.
٧ ـ صالح مصلح قاسم.
٨ ـ أنيس حسن يحيى.
٩ ـ علي عبد الرزاق باذيب.
١٠ ـ سالم صالح محمد.
١١ ـ د. عبد العزيز الدالي.
١٢ ـ علي شايع هادي.
١٣ ـ عبد الفتاح اسماعيل.
١٤ ـ علي سالم البيض.
١٥ ـ أحمد مساعد حسين[*].

---

(٧) انظر الكلمة الافتتاحية التي قدمها الرئيس علي ناصر محمد أمام المؤتمر العام الثالث. وكلمات المندوبين في صحيفة «١٤ اكتوبر» بين ١٩٨٥/١٠/١٢ و ١٩٨٥/١٠/١٧.

(*) يلاحظ أن اعضاء اللجنة المركزية الـ ١٥ الأوائل والذين سيتم «انتخابهم» كأعضاء في المكتب السياسي قد حصلوا على أعلى الأصوات بناء على الاتفاق المسبق الذي أملي على محازبي الطرفين.

١٦ ـ عبد الله الخامري.
١٧ ـ علي أسعد مثنى.
١٨ ـ هادي أحمد ناصر.
١٩ ـ سالم جبران.
٢٠ ـ سعيد عسكري عبد الله.
٢١ ـ أحمد سالم عبيد.
٢٢ ـ صالح حسن محمد.
٢٣ ـ راشد محمد ثابت.
٢٤ ـ سالم عمر بكير.
٢٥ ـ محمود أحمد النجاشي.
٢٦ ـ مهدي عبد الله سعيد.
٢٧ ـ سلطان الدوش.
٢٨ ـ سعيد صالح.
٢٩ ـ فضل محسن عبد الله.
٣٠ ـ د. أحمد عبد الله عبد الإله.
٣١ ـ محمود سعيد مدحى.
٣٢ ـ نصر ناصر علي.
٣٣ ـ د. عبد الله بكير.
٣٤ ـ محمد علي أحمد.
٣٥ ـ صالح أبو بكر بن حسينون.
٣٦ ـ عبد الله محمد عزيز.
٣٧ ـ د. حسن أحمد السلامي.
٣٨ ـ أحمد حيدره سعيد.
٣٩ ـ عبد الحميد أحمد سعيد.
٤٠ ـ زكي بركات.
٤١ ـ سليمان ناصر محمد.
٤٢ ـ رياض العكبري.
٤٣ ـ فتحية محمد عبد الله.

٤٤ ـ قاسم عبد الله الزومحي.
٤٥ ـ عبد الله صالح فضل.
٤٦ ـ د. مطلق عبد الله حسن.
٤٧ ـ عبد اللاه مثنى حسين.
٤٨ ـ د. ياسين سعيد نعمان.
٤٩ ـ محمد ناصر جابر.
٥٠ ـ محمد عبد الله البطاني.
٥١ ـ راجح صالح ناجي.
٥٢ ـ حيدره عمر صالح.
٥٣ ـ سعيد عبد الله باضريس.
٥٤ ـ عبد القادر باجمال.
٥٥ ـ عبد الله أحمد غانم.
٥٦ ـ طه علي صالح.
٥٧ ـ محمد سليمان ناصر.
٥٨ ـ محمد علي باشماخ.
٥٩ ـ محمد سعيد عبد الله «محسن».
٦٠ ـ محمود عبد الله عشيش.
٦١ ـ عبده علي عبد الرحمن.
٦٢ ـ علي صالح عباد «مقبل».
٦٣ ـ عبد الله صالح البار.
٦٤ ـ محمد حيدره مسدوس.
٦٥ ـ عبد الله ناصر رشيد.
٦٦ ـ عوض صالح عبيد.
٦٧ ـ قائد محمد علي.
٦٨ ـ محمود عبد الله عراسي.
٦٩ ـ عبد الله صالح عليوه.
٧٠ ـ صالح عبيد.
٧١ ـ ناجي عثمان.

٧٢ ـ محمد سالم بادينار.
٧٣ ـ محمد سالم فرج.
٧٤ ـ محمد سالم التوي.
٧٥ ـ فاروق علي أحمد.
٧٦ ـ سيف صائل.
٧٧ ـ سعيد صالح الخيبة.

أما الأعضاء المرشحون فهم:

١ ـ حسن صالح باعوم.
٢ ـ محمد مفتاح عبد الرب.
٣ ـ مظهر مسعد مصلح.
٤ ـ علوي حسين فرحان.
٥ ـ ثابت عبد حسين.
٦ ـ علي منصور رشيد.
٧ ـ محمد علي بامسلم.
٨ ـ سيف منصر.
٩ ـ أحمد عوض المحروق.
١٠ ـ محمد سعيد عبد الكريم.
١١ ـ عبد الله أحمد محنف.
١٢ ـ مثنى سالم عسكر.
١٣ ـ محمد ثابت سفيان.
١٤ ـ أحمد حسين موسى.
١٥ ـ أحمد عبد الله محمد.
١٦ ـ هيثم قاسم.
١٧ ـ علي سعيد عبيد.
١٨ ـ عمر علي العطاس.
١٩ ـ محمد هيثم.
٢٠ ـ عبد ربه منصور.

٢١ ـ عبد الكريم شمسان.
٢٢ ـ عبد الرزاق شايف.
٢٣ ـ قاسم عبد الرب.
٢٤ ـ عبد الوكيل السروري.
٢٥ ـ محمد عبد القوي.
٢٦ ـ خالد باراس.
٢٧ ـ محمود سبعه.
٢٨ ـ محمد أحمد سليمان.
٢٩ ـ عبد الملك محمد علي.
٣٠ ـ سعيد علي رواح.
٣١ ـ محمد عبد الجليل المراري.
٣٢ ـ عبد الكريم ناصر[٨].

وفور انتهاء أعمال المؤتمر اجتمعت اللجنة المركزية للحزب «وانتخبت» التالية أسماؤهم أعضاء في المكتب السياسي:

ـ علي أحمد ناصر عنتر.
ـ حيدر أبو بكر العطاس.
ـ أبو بكر عبد الرزاق باذيب.
ـ صالح منصر السييلي.
ـ عبد الغني عبد القادر.
ـ صالح مصلح قاسم.
ـ علي عبد الرزاق باذيب.
ـ سالم صالح محمد.
ـ د. عبد العزيز الدالي.
ـ علي شايع هادي.
ـ عبد الفتاح اسماعيل.

(٨) «١٤ اكتوبر» ١٧/١٠/١٩٨٥.

- علي سالم البيض.
- أحمد مساعد حسين(*).

كما «انتخبت» اللجنة المركزية د. عبد الله الخامري عضواً مرشحاً للمكتب السياسي، حيث احتل المرتبة ١٦ في تسلسل أصوات المندوبين إلى المؤتمر.

أما أعضاء السكرتارية الذين «انتخبتهم» اللجنةالمركزية فقد كانوا سبعة، أربعة منهم من الطرف المعارض، وهم:

- أبو بكر عبد الرزاق باذيب.
- صالح منصر السييلي.
- أنيس حسن يحيى.
- عبد الغني عبد القادر.
- سالم صالح محمد.
- عبد الفتاح اسماعيل.
- علي أسعد مثنى.

■ المجزرة العظيمة

لم يشكل المؤتمر الثالث، بالطريقة التي عقد بها، وبالاتفاقات المسبقة لنتائجه، بطبيعة الحال، حلًّا دائماً للنزاع بين الطرفين. خصوصاً وأن هذه الاتفاقات لم تكن في الواقع إلا محاولة لتجنب تحول النزاع السياسي - التنظيمي إلى نزاع مسلح طاحن. وبالتالي، فإن هذه الاتفاقات لم تشمل جميع التفاصيل المتعلقة بتوزيع المهام بين أعضاء المكتب السياسي كما لم تتضمن اتفاقاً حول التشكيلة الوزارية الجديدة التي كان

(*) تجدر الاشارة إلى أن هناك ثلاثة أعضاء آخرين ينتخبون عادة إلى عضوية المكتب السياسي للحزب الاشتراكي كممثلين عن حزب الوحدة الشعبية في اليمن الشمالي الذي يعتبر امتداداً لفرع حركة القوميين العرب في اليمن الشمالي. إلا أن أسماءهم تظل مغفلة دائماً.

يفترض إعدادها قبل الدخول في عام الخطة الخمسية ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ الأول.

اجتاز المتنازعون قطوع المؤتمر ولكنهم لم يكونوا ليستطيعوا اجتياز القطوعات الأخرى التالية. حيث عمل كل منهم على إعداد نفسه لمتطلبات الصراع في المراحل القادمة. وكانت خطة المعارضة، في المدى القصير، ترمي إلى إقرار التوزيع المتناسب للمهام الحزبية والحكومية الأساسية، وعدم إتاحة الفرصة للرئيس علي ناصر محمد بتمييع وتسويف ما أمكن التوصل إليه من اتفاقات في هذا الصدد. أما خطة الرئيس علي ناصر محمد فقد كانت ترمي في المدى البعيد إلى إعادة وضع ميزان القوى إلى ما كان عليه سابقاً لتصل في النهاية، وربما لحين عقد المؤتمر الرابع، إلى إقصاء جميع عناصر التكتل المعارض بعد إضعافه وتمزيقه من الداخل(*). غير أن هذه الخطة كانت تقتضي، قبل كل شيء آخر، بقاء المسؤوليات القيادية الأساسية على ما كانت عليه قبل المؤتمر الثالث. مما كان يصطدم بالمطالبات الملحة للمعارضة بتنفيذ ما اتفق عليه فوراً.

في أعقاب انتهاء أعمال المؤتمر العام الثالث بدأ الرئيس علي ناصر محمد بسلسلة زيارات رسمية خارج اليمن الديمقراطي شملت عدداً من الدول العربية بالإضافة إلى بلغاريا وأثيوبيا. وقد فسر التكتل المعارض هذه الزيارات على أنها محاولة للتملص من عقد الاجتماع الأول للمكتب السياسي الذي يفترض أن يجري فيه توزيع المهام الأساسية بين أعضائه. ولكن في إطار الضغط من أجل عقد هذا الاجتماع لإقرار ما يتوجب إقراره، وتحسباً لأي محاولة التفاف من قبل «الرفيق

(*) انظر النص الكامل لخطة الفريق الموالي للرئيس علي ناصر محمد: «أفكار أولية لتحرك الرفيق الأمين العام خلال الفترة القادمة» في ملحق رقم «٢».

الأمين العام»، استثمر المعارضون حادثة الهجوم على مطاري روما وفينا في ١٩٨٥/١٢/٢٧ والتهديدات الاسرائيلية بالانتقام من المنظمات الفلسطينية التي اتهمت بارتكاب العملية، فقاموا بنشر عدد من الدبابات والوحدات العسكرية الأخرى حول العاصمة وفي العديد من أحيائها وشواطئها على أساس «توقع» ضربة اسرائيلية من الجو على المخيمات الفلسطينية تكون على غرار الضربة الاسرائيلية لمكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في تونس.

وعلى الرغم من أن الوحدات العسكرية الموالية للرئيس علي ناصر محمد اتخذت من جانبها الاحتياطات اللازمة، وابتدأ الفريق الموالي له بعمليات تسليح واسعة لآلاف العناصر الموالية للرئيس وبخاصة من محافظة أبين، إلا أن عودة التوتر، والوقوف على حافة الانفجار لم تثن من عزم الرئيس على تجنب عقد الاجتماع الأول للمكتب السياسي.

وبدلاً من أن يجري الصراع السياسي وتفاعلاته في الخفاء، اضطر المعارضون لنقله إلى مستوى اجتماعات علنية موسعة، الأمر الذي كان بمثابة تصعيد لم يترك أيما مجال للعودة عن قرار الحسم للأوضاع الراهنة، بالنسبة لكلا الطرفين في آن معاً(*).

أخيراً، عقد الاجتماع المنتظر للمكتب السياسي في ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ بعد تأجيل دام عدة أشهر. إلا أن الاجتماع فشل في التوصل إلى صيغة لتوزيع المهام الأساسية بين أعضائه، وأمام إصرار الطرف المعارض على تولي عبد الفتاح اسماعيل مسؤولية الشؤون التنظيمية

(*) انظر النص الكامل للمحاضرة التي ألقاها علي عنتر، في ١٣ كانون الأول ١٩٨٥ أمام الكوادر القيادية والعسكرية والسياسية للحزب الاشتراكي اليمني، ملحق رقم «٢».

والايديولوجية وتولي صالح مصلح مسؤولية العلاقات الخارجية في سكرتارية اللجنة المركزية، اقترح علي ناصر محمد تأجيل البت في أمر توزيع المسؤوليات في اجتماع آخر للمكتب السياسي في ١٣ كانون الثاني (يناير أي بعد أربعة أيام).

في هذه اللحظة أدرك علي ناصر محمد أنه لا بد من اتخاذ قرار بالحسم بما أنه غير قادر على تقديم أية تنازلات، وبما أن الفريق المعارض يصر على تنفيذ مطالبه، حتى وإن اقتضت الضرورة استخدام القوة.

على هذا الأساس قرر علي ناصر محمد أن يتغدى بالمعارضة قبل أن تتعشى به. حيث قام الموالون له باستكمال عمليات التسليح العامة، كما أعدت خطة عسكرية متكاملة(*) ليتم تنفيذها في صبيحة يوم ١٣ كانون الثاني (يناير)، إنما دون أن يغلق الباب أمام امكانية تجديد التفاوض لتسوية المنازعات بين الطرفين. حيث قدم عدد من قادة الفصائل الفلسطينية والأحزاب الشيوعية العربية للقيام بوساطة كان يفترض أن تؤدي إلى الوصول إلى صيغة حل للخلاف فيما بينهما. إلا أن جهود الوساطة فشلت لسببين رئيسيين هما:

أولاً، إن معظم الوسطاء اتخذ موقفاً مؤيداً للرئيس علي ناصر محمد، بل إن بعضهم شجعه على اتخاذ قرار الحسم ونصحه بتصفية التيار المعارض(**). ويذكر في هذا السياق أن جورج حاوي الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني التقى نائب الرئيس علي عنتر الذي قال له:

(*) انظر نص الخطة العسكرية المعدة بخط احمد عبد الله محمد حسين قائد القوات البحرية، والتي جرى العمل بتنفيذها يوم ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، في ملحق رقم «٤».

(**) غادر وفد الأحزاب الشيوعية العربية عدن صبيحة ١٣ كانون الثاني (يناير) وقبل موعد الحسم بعدة ساعات فقط.

«لقد اجتمعنا في التاسع من كانون الثاني (يناير)، ولم نتخذ أي قرار بصدد اعادة توزيع المسؤوليات القيادية داخل اللجنة المركزية، واليوم سنجري سلسلة مباحثات حول هذه المسألة، وإذا ما رفض علي ناصر سأخرج عن طوري وسأقتله شخصياً».

وقد قام حاوي (قبل سفره) بنقل تهديد علي عنتر إلى الرئيس علي ناصر محمد ربما ليفيض به إناء الرئيس وليقدم على ما يتوجب الإقدام عليه[٩].

ثانياً، لأن الخلاف بين الطرفين بلغ حداً لا يسمح بأية تنازلات. فبينما كان المعارضون يطالبون بتطبيق مبدأ «القيادة الجماعية» بوصفه مبدأ أساسياً من «المبادىء اللينينية في حياة الحزب الداخلية»، كان الموالون للرئيس علي ناصر يعتبرون أن التحالف المعارض لهم هو تحالف قبلي متخلف لا ينسجم وجوده مع المبادى «اللينينية» نفسها.

خلال الأيام الفاصلة بين اجتماعي المكتب السياسي، أدخل المسؤولون الحزبيون والعسكريون الموالون للرئيس مجموعات كبيرة من قوات الميليشيا، وقاموا بتوزيعها في مختلف المناطق في العاصمة عدن، وبخاصة في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية لمواجهة التحركات المحتملة لبعض قطعات الجيش من القوات المدرعة وسلاح الدبابات. وذلك بانتظار ساعة الصفر: انعقاد اجتماع المكتب السياسي الثاني.

في يوم عقد الاجتماع (١٣ كانون الثاني) كان التوتر قد بلغ أشده، وكانت تكفي طلقة عشوائية واحدة لانفجار القتال. وقد

---

(٩) جان غيراس، «اضواء جديدة على أحداث اليمن الديمقراطية»، **لوموند** (١٢ ايار/ مايو ١٩٨٦)، ترجمة: سامي جابر، **الحقيقة** (اللبنانية)، ١٦/٥/١٩٨٦.

اتخذ الموالون للرئيس علي ناصر محمد عدة اجراءات احترازية لضمـان نجاح الخطـة في مختلف أقسامهـا. فلقد دعيت معظم الهيئات الحزبية والعسكرية القياديـة للاجتمـاع صبيحة ذلـك اليوم، ليتم قتل أو اعتقال الأعضاء المعارضين فيهـا، كما سرّب بعض الشخصيـات الحزبيـة المقربـة من علي نـاصر محمد إلى القادة المعارضين تطمينات تفيد بأن الـرئيس علي نـاصر محمد سيقدم على مفاجأة، لدى عقد اجتمـاع المكتب السياسي، تقضي بتلبية مطالب المعارضين، وذلك لضمان حضـورهم جميعاً. كمـا اتخذت جميع الاجراءات اللازمة لتدمير بيوت قـادة المعارضـة تحسبـاً لتخلف أحدهم عن الحضـور، وإجراءات أخـرى لقطع الطـرق للحد من تنقـلات المسؤولين الحـزبيـين والعسكـريـين المؤيدين لهم. كما أعد بيان اذاعي يعلن عن إعدام: علي عنتـر، عبد الفتاح اسماعيل، عـلي شايـع هادي، وعـلي سالم البيض. قائلاً: «بدأت عناصر من تجمع انتهازي يميني بتنفيـذ مخططها الانقلابي بمحاولة اغتيال الرفيق علي ناصر محمد... وقـد تمكن المكتب السياسي للحزب الاشتراكي من مواجهة الوضع وتوجيه أجهـزة الدفـاع والأمن لإجهاض المحـاولة الإجـراميـة التي لا يمكن إلا أن تكـون جزءًا من النشـاط التآمـري المعادي لليمن الديمقراطية من جانب دوائر الامبريالية والرجعية». وقال:

> «إن المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني شكل لجنة خاصة قامت بمحاكمة العناصر التي قادت محاولة الانقلاب وحكمت باعدامها»(١٠).

وقد أذيع البيان فعلاً في يوم ١٣ كانون الثاني (يناير).

في حوالي العاشرة صباحاً، في يوم ١٣ كانون الثاني (يناير)، بدأ تنفيـذ الخطة التي كـان أعدهـا قائـد القوات البحـرية أحمـد

---

(١٠) النهار، ١٤/١/١٩٨٦.

عبد الله محمد حسين، وذلك مع اكتمال حضور المعارضين من أعضاء المكتب السياسي إلى قاعة الاجتماع في مبنى اللجنة المركزية. ويروي سالم صالح محمد تفاصيل ما حدث فيقول:

«كان الوضع طبيعياً جداً... سيارة علي ناصر محمد مع حراسته موجودة... بادرت بالاستفسار حول مجيء الأمين العام فأجابوا بنعم... حراسة عبد الفتاح اسماعيل موجودة وبعض الحراسات لبعض أعضاء المكتب السياسي... أما بالنسبة لحراسة علي عنتر فلم يكونوا جميعاً متواجدين... وقد شاهدت في القاعة علي عنتر وصالح مصلح قاسم وعلي سالم البيض وعبد الفتاح اسماعيل، وأيضاً علي صالح ناشر وعلي أسعد مثنى وعلي شايع هادي... كنا بانتظار بدء الاجتماع وتحت شعور من أن الأمين العام موجود في المبنى وتحديداً في مكتب عبد الغني عبد القادر».

«وبعد الساعة العاشرة وسبع دقائق تقريباً بدأنا ننتظم ونجلس على مقاعدنا... لم نلحظ لماذا ظلت المقاعد الأخرى فاضية وأين المجموعة التي من المفروض أن تكون حاضرة في الاجتماع، تحت شعور أنهم يتشاورون كالعادة... في مكتب عبد الغني عبد القادر... ومما عزز اعتقادنا هذا غياب بعض الرفاق وبالذات حيدر العطاس والدالي(*) الأمر الذي جعلنا نعتقد بامكانية غياب البعض...».

«هكذا كان الكل منتظراً، وفجأة دخل حسان (وهو من حرس علي ناصر محمد) حاملاً حقيبة علي ناصر، ودخل أيضاً شخص آخر اسمه علي محمد وهو من الحراسة الجديدة التي أضافها علي ناصر من عناصر بعضهم كانوا في معسكرات خارج الجمهورية... ووضع حسان حقيبة علي ناصر على طاولة رئاسة الاجتماع وعاد إلى الخلف وبدأ يطلق النار على علي عنتر... فما كان من صالح

(*) في هذه الأثناء كان العطاس والدالي في طريقهما إلى الهند في زيارة رسمية. كانت في الحقيقة بمثابة إبعاد لهما عن المجرى الذي ستسير فيه الأحداث ريثما تتم تصفية الجناح المعارض، وليبقيا فيما بعد منفردين أمام التيار الموالي لعلي ناصر محمد. وعدا عن كونهما في موقع الوسط بين الفريقين فقد كان لا يصح أصلاً تعريضهما للموت وهما يحتلان منصبين حكوميين في غاية الأهمية من الناحية الاعتبارية.

مصلح إلا أن أطلق أول طلقة من مسدسه على حسان، وجاء الحارس الآخر ليطلق علينا النار بشكل عشوائي».

«في تلك اللحظة كان علينا أن نقاوم وأستطيع القول اننا عملنا دفاعات قد لا يتصورها أحد بمسدساتنا البسيطة فقد كان أول مهمة نقوم بها ضرورة ايجاد عازل يقينا من الضرب، لأنه وكما اتضح فقد رتبوا فرقة أخرى مهمتها تصفية كل من يخرج من القاعة وأيضاً مهمة القضاء على حراستنا وخلال ثوانٍ من بدء اطلاق النار أمطرت غرفة الاجتماعات بالرصاص من خارج المبنى وتحديداً من منزل علي ناصر محمد ومن المواقع المشرفة على المبنى.

«كان همنا الأول هو انقاذ الجرحى فعملنا على إسعافهم بالستائر الموجودة وفي الوقت ذاته قمنا بفتح احدى الغرف الداخلية الموجودة خلف غرفة الاجتماعات لنحتمي فيها نحن مجموعة الاحياء.

«وفي ذلك الحين سمعنا أصوات رفاقنا الحرس الذين ما زالوا على قيد الحياة وأشعرناهم بأننا ما زلنا أحياء وكلفناهم بابلاغ رفاقنا بذلك.

«وعملنا في الوقت ذاته على ربط الستائر ببعضها البعض للحصول على رشاشات من قبل الحرس التي أسعفتنا فيما بعد كثيراً جداً خاصة في ايجاد وقاية نارية من أولئك الذين ما يزالون يهاجمون القاعة.

«المهم استطعنا بالتنسيق مع حراستنا أن نركز على مصدر النار الذي يستهدفنا من داخل القاعة وفعلاً استطعنا اسكاته... وبعدها لم يبق معنا سوى مجموعة من الحراسة وقررنا عدم البقاء في المكان.

«أنا شخصياً استطعت الخروج وبعض الرفاق لم يستطيعوا بفعل كثافة النيران وقد لاحظنا عند الخروج مجموعة قامت باغلاق باب اللجنة المركزية فيما قدمت سيارتان لتعزيز مجموعة حراسة علي ناصر. وقبيل خروجي وجدت سعيد صالح مع مجموعة من المقاتلين وكان قادماً إلينا للاستفسار عما حدث فطلبت منه بضرورة التحرك

لترتيب الموقف ومن ثم انقاذ رفاقنا وبالذات الجرحى الموجودين وكان علي عنتر ما يزال يعيش عندما خرجت شخصياً من القاعة.

«وعندما توجهنا إلى منزل سعيد صالح بدأنا الاتصال بكل رفاقنا ممن نعرفهم وقمنا بهذه المهمة كما جرى اتصال من داخل القاعة نفسها من قبل علي سالم البيض وقال نحن بخير وما زلنا موجودين في القاعة وعليكم إخراجنا منها»[١١].

دارت خلال الأيام الثلاثة من الانفجار معارك طاحنة بين القوات الموالية للطرفين، ولكن الغلبة انتقلت تدريجياً لصالح القوات الموالية للمعارضة. ويعود الفضل في ذلك إلى عدة أمور أبرزها:

أولاً، إن قادة المعارضة لم يقتلوا جميعاً في المكان الذي كان يفترض أن يجري اغتيالهم فيه. وفيما نجح بعضهم في الفرار والالتحاق بمواقع ادارة المعركة، نجح البعض الآخر في إجراء عدد من الاتصالات الهاتفية كانت بمثابة تكذيب للبيان الذي أذيع عبر اذاعة عدن والتي قال إن قادة الكتلة «اليمينية الانتهازية» حوكموا وأعدموا...

---

(١١) **الحقيقة**، ١٩٨٦/٢/٢٥. قدم الرئيس علي ناصر محمد، رواية أخرى تقول انه قبيل الساعة العاشرة بقليل من يوم الثالث عشر من يناير اتجه من منزله الذي يقع على تلة لا تبعد سوى عشرات الأمتار عن مبنى اللجنة المركزية حيث كان الاجتماع مصحوباً بابنه جمال وحرسه الخاص الذي كان يرافقه في الأيام العادية ويقول: «وعندما اقتربت سيارتي من مدخل مبنى اللجنة المركزية وترجلت منها انطلقت صيحات من عدد من المرافقين والحرس الذين كانوا يتجمعون على مدخل المبنى تطالبني بالرجوع وتحذرني من أنهم يريدون قتلي... وما كادت هذه الصيحات تصل مسامعي حتى انهمرت زخات كثيفة من رصاص الرشاشات باتجاهي فقتل ابني جمال على الفور، وكان يقف بجانبي. كما قتل بعض أفراد حرسي، وعند ذلك اختلط الحابل بالنابل... رصاص وقذائف من كل حدب وصوب وكانت أصوات الرصاص والانفجارات تتصاعد داخل مبنى اللجنة المركزية دون أن أعرف ماذا كان يجري في الداخل، بينما وقف أفراد حرسي أمامي يدافعون عني وقد بادر بعضهم يدفعني إلى داخل السيارة مع جثة ابني والانطلاق بي باتجاه آخر».

(مجلة «**المجلة**»، ١٩٨٦/١/٢٩: مقابلة صحفية مع علي ناصر محمد).

ثانياً، في الكثير من الحالات فشلت محاولات اعتقال من كان يفترض اعتقالهم (أو إعدامهم) من القادة الحزبيين والعسكريين المعارضين. مما دفع بعضهم إلى تصدر عمليات تنظيم المقاومة واسترداد زمام المبادرة.

ثالثاً، على الرغم من انتشار أسلحة الـ آر.بي.جي، في أيدي المقاتلين الموالين للرئيس علي ناصر محمد إلا أن أسلحة الدروع والدبابات نجحت في الانتشار في معظم المناطق الاستراتيجية في العاصمة. إن الدمار الكبير الذي لحق بالمدينة، كان في الحقيقة نتيجة الاعتماد الاستثنائي على الدروع والدبابات في مواجهة مجاميع الميليشيات والأفراد المسلحين بالأسلحة المضادة للدروع.

ابتداءً من نهاية اليوم الثالث للأحداث ظهر أن المعارضين، الذين سيسمون من الآن فصاعداً بـ «القيادة الجماعية»، بدأوا بالسيطرة على زمام الأمور، مما اضطر قوات الرئيس علي ناصر على الانسحاب تدريجياً إلى شمال العاصمة ثم الالتحاق بالقوة التي كان يعدها علي ناصر، في أبين، لمعاودة الهجوم على العاصمة، إلا أن تحرك معظم القبائل، ونجاح «القيادة الجماعية» في تنظيم أوضاعها العسكرية، أوضح للرئيس علي ناصر أنه سيكون أمام قوة عسكرية وشعبية ـ قبلية كبيرة، فآثر الانسحاب بالآلاف من قواته إلى المناطق الشمالية للبلاد ثم اللجوء إلى اليمن الشمالي.

وهكذا سقط خيار الحسم، كما سقط الخيار العسكري ليس لأنه كان يفتح الأبواب على مصراعيها لحرب أهلية دموية طويلة الأمد، إلا أن المغامرة بزج ما تبقى للرئيس من قوات في أتون معركة غير متوازنة القوى كان سيعني خسارة جميع البدائل التي يمكن إنضاجها من خلال ربح معركة التراجع والانسحاب المؤقت على الأقل.

من هنا قام «الرئيس» بعدة زيارات لعدد من البلدان العربية، إضافة إلى أثيوبيا والتي أجمعت على استمرار دعمها له وعلى استمرار اعتبارها له رئيساً شرعياً للبلاد، ولكن دون أن تفوت بعضها الدعوة إلى الحوار وتصفية الخلافات بالطرق السياسية. أما الاتحاد السوفييتي، الذي وقف على الحياد طيلة أيام المعارك في عدن وحولها، فقد منح القيادة الجديدة دعماً متزايداً تدريجياً منتقداً الأخطاء التي رافقت تجربة البناء على أيام الرئيس علي ناصر محمد، إنما دون القيام بتوجيه أيما نقد مباشر له شخصياً. مما كان يوحي بأن السوفييت يدعمون فكرة تصفية الخلافات بالطرق الرسمية وبالحوار السياسي، حتى ذلك الوقت.

عملت القيادة الجماعية بعد أن عقد لها الانتصار على إعادة ترتيب الأوضاع الحزبية والحكومية والعسكرية. ففي ٢٤ كانون الثاني (يناير) اجتمعت اللجنة المركزية للحزب (أو ما تبقى منها) أقرت فيه «طرد علي ناصر محمد من الحزب وتجريده من كافة مناصبه الحزبية والرسمية وتقديمه للمحاكمة إزاء الجرائم التي اقترفها...»، كما أقرت طرد عدد من أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي الموالين لعلي ناصر محمد ومنحت المكتب السياسي تفويضاً بصلاحياتها «لاتخاذ الإجراءات اللازمة التنظيمية والسياسية التي تستهدف تعزيز دور الحزب القيادي»[١٢].

ومع مطلع شباط (فبراير) انتخب مجلس الشعب الأعلى رئيساً جديداً للبلاد هو رئيس الوزراء السابق حيدر أبو بكر العطاس، كما شكل ياسين سعيد نعمان حكومة برئاسته تألفت من ١٨ عضواً هم:

---

(١٢) انظر: نص بيان اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني الصادر في ١٩٨٦/١/٢٥ في ملحق رقم (٥).

ياسين سعيد نعمان/ وزيراً للعمل والأشغال العامة (بالوكالة).
صالح عبيد أحمد/ وزيراً للدفاع.
د. عبد العزيز الدالي/ وزيراً للخارجية.
سعيد صالح سالم/ وزيراً لأمن الدولة.
محمود سعيد مهدي/ وزيراً للمال.
د. فرج بن غانم/ وزيراً للتخطيط.
عثمان عبد الجبار راشد/ وزيراً للثروة السمكية.
محمد أحمد سلمان/ وزيراً للاسكان والبناء.
د. عبد الله عثمان/ وزيراً للصناعة والتجارة والتموين.
صالح عبد الله مثنى/ وزيراً للمواصلات.
عبد الواسع عبد السلام/ وزيراً للعدل والأوقاف.
د. أحمد علي مقبل/ وزيراً للزراعة والاصلاح الزراعي.
محمد أحمد جرهوم/ وزيراً للثقافة والإعلام.
د. سالم باسالم/ وزيراً للتربية.
د. سعيد شرف/ وزيراً للصحة.
راشد محمد ثابت/ وزيراً للدولة لشؤون الوحدة.

بعد ذلك، ماذا تبقى أمام الرئيس المعزول من خيارات؟ وهل خسر المعركة مرة وإلى الأبد؟

في غمرة الأحداث لم يتضح أن أمام الرئيس علي ناصر محمد أية رهانات رابحة، إلا أنه أظهر فيما بعد أنه لم يخسر كل شيء تماماً. كما أنه على عكس جميع أولئك القادة الذين أمكن عزلهم، لم يركن إلى الهدوء، كما أنه لم يبتعد عن الانظار. حيث بدأ، في الخارج، نشاطاً سياسياً، انطلاقاً من أنه والقادة الحزبيين الذين وقفوا إلى جانبه يمثلون الشرعية بوجهيها الحزبي والدستوري. وفي سياق الهجوم السياسي ضد «نظام الطغمة القمعية» أنشأ «لجنة الدفاع عن الحريات في اليمن الديمقراطية». كما وأصدر مطبوعاً دورياً باسم «أوراق يمنية»،

وعمل على تنظيم أوضاع المهاجرين الجدد إلى اليمن الشمالي بوصفهم جيشه العسكري والسياسي اللاحق والذي قد يتسنى له يوماً ما، وربما بالاستناد إلى دعم عربي ـ اقليمي أن يشكل قوة ضغط قد تحاول منح دولاب مطحنة الرؤوس قدرة جديدة على الدوران.

دون ذلك، طرح علي ناصر محمد وأعضاء اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني الذين بقوا معه مشروع حل سياسي «للأزمة القائمة في الحزب الاشتراكي اليمني...» دعا إلى:

«١ ـ الاستناد إلى نتائج المؤتمر العام الثالث للحزب كأساس للشرعية التي تجسد وحدة قوى الحزب والوحدة الوطنية واعادة النظر في التشكيلات القيادية التي (نجمت عن) تلك الأحداث والتي لا تخدم وحدة الحزب والوطن.

«٢ ـ الاتفاق على قوائم التشكيلات القيادية الحزبية والحكومية والجماهير في المرحلة القادمة.

«٣ ـ الاتفاق على الترتيبات الخاصة بدعوة اللجنة المركزية لانتخاب الهيئات والتشكيلات القيادية (المتفق عليها والواردة في البند ٢) الجديدة الحزبية والحكومية التي ينبغي أن تتحمل مسؤولية اعادة وحدة قوى الحزب والوحدة الوطنية وتطبيع الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في اليمن الديمقراطية.

«٤ ـ إعادة بناء المؤسسات العسكرية والأمنية على أسس تجسد الوحدة الوطنية. وبحيث يضمن ولاء هذه المؤسسات للشرعية الحزبية والدستورية»[١٣].

لم تأخذ «القيادة الجماعية» هذا المشروع بعين الاعتبار ولكنها ردت عليه باعتبار علي ناصر محمد وبقية المتورطين معه في

(١٣) انظر النص الكامل «مشروع الحل السياسي للأزمة القائمة في الحزب الاشتراكي اليمني» في «اوراق يمنية» العدد (١)، ص ٢٣ ـ ٣٢.

أحداث ١٣ يناير مجرمين يتوجب تقديمهم للعدالة. بل إن حكماً بالإعدام صدر بالفعل ضد «الأمين العام السابق».

الخلاصة، هي أن «الرئيس الشرعي» خطط لمجزرة عظيمة من أجل أن يتخلص دفعة واحدة من جميع المعارضين و «القيادات التاريخية» ليكرس بقاءه رئيساً «إلى الأبد»، إلا أنه فتح أبواباً للجحيم ستحرق كل شيء: الحزب، «والانجازات»، والدولة. فيما كان على مجتمع غير أهل السلطة أو المتنافسين عليها، أن يظل محاصراً ومصاباً بالذهول.

ولكن تلك لم تكن نهاية الأحزان كلها. ففي اليوم الخامس من الفوضى العظيمة، قُتل عبد الفتاح اسماعيل غدراً على يد واحد من أعضاء فريقه المعارض. الأمر الذي يؤكد حقيقة واحدة، هي أن الصراع من أجل السلطة والنفوذ كان صراعاً عارياً تماماً من أية أغطية ايديولوجية أو سياسية. وبعبارة مباشرة (وعارية أيضاً) من أجل مصالح ضيقة للغاية: شخصية وقبلية لا علاقة لها لا بيمين رجعي ولا بيسار انتهازي. فقد مَثّل عبد الفتاح اسماعيل (الشمالي الأصل، والمديني المنشأ والثقافة)، بالنسبة لقاتليه، زائدة ايديولوجية، ورمزاً واسع الظلال إلى درجة سوف لن تسمح، إذا ما بقي حياً، ببروز شخصية أخرى تنافسه. وقد كان قتله ضرورياً، لتظل أبواب التنافس الدموي مفتوحة أمام الجيل التالي لجيل «القادة التاريخيين» للجبهة القومية(*).

ولوقت طويل ظل الأمر لغزاً محيراً، ومحرجاً في الوقت نفسه «للقيادة الجماعية» الجديدة برمتها. ونظراً لعدم معرفة الحقيقة على وجه الدقة فقد سيقت عدة فرضيات ومعلومات، متضاربة،

(*) المعلومات الواردة في هذا الشأن عن شخصية سياسية يمنية معروفة آثرت عدم ذكر اسمها.

لتفسير ضياع كل أثر له، واختفاء جثته. ففي بادىء الأمر ذكر أن عبد الفتاح اسماعيل خرج من قاعة اجتماعات المكتب السياسي مساءً، في حوالي الساعة السابعة وهو مصاب بجرح طفيف في يده، واتجه بمدرعة أقلته وعلي سالم البيض (الذي انتخب أميناً عاماً للحزب الاشتراكي اليمني في ثاني اجتماع للجنة المركزية بعد الاحداث) إلى مبنى وزارة الدفاع، وعندما تعرضت المدرعة لنيران أحد المواقع التابعة للقوات البحرية أقفلت راجعة حيث نزل منها البيض وبقي فيها اسماعيل. وحسب الرواية الرسمية التي أعلنت في ١٠/٢/١٩٨٦ فإن المدرعة أصيبت بعدة قذائف صاروخية فدمرتها. إلا أنه لم يُعثر لجثته على أي أثر. فيما تؤكد زوجة عبد الفتاح اسماعيل أنه اتصل بها هاتفياً ليطمئنها على حياته في اليوم الثالث للأحداث. وتقول إنه كان يمكن، في حال ثبوت أنه قتل من جراء إصابة المدرعة العثور على دليلين طالبت بهما: الأول، خاتم زواجه المهور باسمها، والثاني إحدى فقرات ظهره المعالجة بمعدن غير قابل للاحتراق. وهكذا أذيعت في عدن رواية رسمية أخرى، تقول، بناءً على معلومات مختلفة، إن المدرعة التي أقلت عبد الفتاح اسماعيل أوقفت في طريق عودتها، على أحد الحواجز التابعة للقوات البحرية والموالية للرئيس علي ناصر محمد، وأنه أُخذ كرهينة، إلا أن جثته ألقيت في البحر بعد أن حُسم الموقف لصالح المعارضين، مما يفسر سبب اختفاء الجثة.

والحقيقة هي أن عبد الفتاح اسماعيل خرج مباشرة إلى منزل عضو اللجنة المركزية سعيد صالح، القريب من المبنى، وبقي فيه ليتابع أعمال المقاومة ضد القوات الموالية للرئيس علي ناصر محمد. وفي اليوم الخامس، وبعد جلاء الموقف العسكري وتقهقر قوات الرئيس وانسحاب قسم كبير منها إلى «أبين»، معقل علي ناصر محمد ومسقط رأسه، أُقتيد عبد الفتاح

اسماعيل من منزل سعيد صالح مخفوراً بحراسة قريب لهذا الأخير يدعى «جوهر» تولى قتله وإحراق جثته ودفن بقاياها، في مكان لا يبعد كثيراً عن منزل سعيد صالح الذي سيتقلد بعد أيام قليلة واحداً من أهم المناصب الحكومية: وزير أمن الدولة.

ولا أحد يعلم ما إذا كان «جوهر» يعرف على وجه التأكيد أن الشخص الذي سيقتله هو عبد الفتاح اسماعيل. ولكن المؤكد هو أنه أدرك خطورة عمله فيما بعد، لتنتابه حمى الضمير، فظل يردد لأيام متواصلة عبارة واحدة هي:

«أنا قتلت الشعب، لقد قتلت الشعب».

أما سعيد صالح الذي قال إن عبد الفتاح اسماعيل خرج من منزله بمدرعة و «لم يعد»، فقد تولى قتل جوهر مدعياً أنه انتحر بعد أن أُصيب بالجنون.

هذه العملية لم تكن، على أي حال، تدبيراً فردياً، فقد كان هناك من يقف وراء سعيد صالح، وثمة واحد على الأقل من «القيادة الجماعية» الجديدة كان يعرف من قتل عبد الفتاح اسماعيل وأين دفنت بقاياه، هو الذي سوف يتدبر بعد عدة سنوات (في حزيران ١٩٩١) قتل سعيد صالح في «حادث مؤسف».

■ تحديات الداخل والخارج

أثار الانفجار الدموي البشع الذي شهدته اليمن الديمقراطية في أحداث ١٣ يناير تساؤلات لم تُطرح من قبل، بعد أن انكشفت الأغطية عن حقائق صارخة كان يُنظر إليها دائماً بعين المنتصر لتغطى بأغطيته من جديد. وكان لهذه التساؤلات أن لا تتوقف عند حدود ماضي الحياة السياسية والعوامل الخفية التي تؤثر فيها، ولكن ما إذا كان بوسعها أن ترسم مستقبلاً من نوع ما يخرج عن السياق التاريخي الذي نشأت فيه.

وقد يمكن القول إن مقتل عبد الفتاح اسماعيل، على يد واحد من أنصاره ومحازبيه، كان نوعاً من تأكيد مبكر على أن لهذا السياق الدموي منطقاً خاصاً به وآليات داخلية أقوى من أية أمان. فالمشكلة لم تكن، في الأصل، مشكلة صراع بين تيارين (أو أكثر) لا يجدان سبيلاً لتسوية أو حل لخلافاتهما يقوم على أساس مبادىء الايديولوجيا نفسها التي يتخذانها، معاً، محوراً وإطاراً مرجعياً لنشاطاتهما ومواقفهما، بل في عوامل وتأثيرات أخرى كان يجب، على الدوام، قراءتها في المجتمع لا في السياسة، وفي الاقتصاد أكثر مما في الايديولوجيا، وفي العلاقات الاقليمية والدولية المحيطة لا في العلاقات بين تيارات وقوى الحزب الاشتراكي اليمني نفسه.

في الظاهر، كان الصراع السياسي على السلطة وما حولها يبدو كما لو أنه يقوم على أساس رؤيتين متناقضتين لوظيفتيهما ولدوريهما الاقتصادي ـ الاجتماعي من ناحية، والاقليمي من ناحية أخرى. وعلى هذا، فقد كان غالباً ما يبرز اتجاهان يقول الأول، بأولوية متطلبات تحقيق «الثورة الاقتصادية ـ الاجتماعية»، وأن تلعب الدولة هنا، بوصفها جهازاً من أجهزة الحزب، دوراً أساسياً حتى ولو أدى إلى الدخول في ظرف اقليمي صدامي. فيما يقول الثاني، بأولوية تجنب ذلك الظرف، بأي ثمن من الأثمان، وتحقيق ظرف اقليمي أكثر استقراراً وتعايشاً حتى وإن كان على حساب متطلبات استكمال «التحولات الثورية والاجتماعية» (التي يعني المضي قدماً فيها تكريس الهوّة الاقتصادية الاجتماعية الفاصلة بين اليمنين)، وأنه من أجل ذلك لا بد وأن يكون الحزب سنداً (في الواقع: تابعاً) للدولة.

في مجرى هذا «التناقض» الظاهري، لم تستتبع هاتان الرؤيتان، فوارق «أساسية» في النظر إلى دور الحزب وما إذا

كان حزباً للدولة، أو أن الدولة هي على العكس، دولة الحزب، وإنما استتبعت أيضاً فوارق فاضحة بين القول والعمل، وبين المواقف المتقلبة من حين إلى حين. ومن هنا، كانت الحياة السياسية والحزبية في اليمن الديمقراطية تبدو، في الكثير من الأحيان، ملتبسة، والولوج فيها يشكل نوعاً من الدخول في متاهة.

في هذا الصراع كانت الدولة هي المنتصر دائماً. وذلك حتى عندما تولى قيادتها، لوقت قصير، عبد الفتاح اسماعيل نفسه، الذي اعتبر في حينها «رجلاً حالماً» وغير قادر على إدارة الدولة من موقعه كمُنظّر ايديولوجي «يقرأ ويكتب شعراً أكثر مما يُصدر قرارات». والرجل لم يكن مكتبياً قط كما يجب أن يكون «رجل الدولة الحقيقي»، فجاء علي ناصر محمد.

ودائماً على حساب الحزب، الذي لم يكن هو الآخر إلا ميداناً للمعارك الطاحنة بين من يسعى إلى «تكريس الدور القيادي للحزب على أساس القيادة الجماعية والمركزية الديمقراطية ومبدأ النقد والنقد الذاتي»، وبين من يتبنى الشعار نفسه ليتم توظيفه، بناءً على ايجابية موازين القوى، لصالح الدولة بوصفها الجهاز المؤسساتي الوحيد الذي يستطيع أن ينجز، بسبب من طبيعته بالذات، جميع المهام الاقتصادية والاجتماعية، وبوصفها الجهاز المؤسساتي الوحيد أيضاً الذي تصب فيه عوائد العمل السياسي الداخلي والخارجي في آن معاً.

في خضم هذا النوع من الإحالات والتمويه تعرض معظم قادة «التجربة الثورية» وقادة التحرر من ربقة الاستعمار البريطاني إلى أحد ثلاثة مصائر: الإعدام والقتل، الاعتقال، أو النفي، ليس لأن المنتصر لا يتحمل وجوداً لرأي آخر (لا تستوعبه الديمقراطية الشعبية)، وإنما لسببين آخرين: الأول، هو أن الدولة حشدت لبقاء انتصارها ولتكريس هيمنة رأس السلطة

قوى اجتماعية لم تكن لتتقاطع مصالحها إلا في إطار مؤسساتي قوي ومتنفذ. والثاني، هو أن حوار الآراء البنّاء داخل الحزب، والاحتكام للأكثرية، وبالتالي «القيادة الجماعية» لم تكن سوى صيغ شكلية لا تُجرّب، في الواقع، إلا عندما يكون تجريبها متطابقاً مع خارطة التحالفات الناشئة إلى حين.

من هنا، كان الموقع الأول بين الصفوف، لمجرد أنه الأول، يمنح صاحبه نفوذاً يجعله على حق دائماً، وليصبح الاقتراب منه اقتراباً من منبع المعرفة الكلية والإدراك السليم. بالضبط كما لو كان شيخاً لقبيلة لا رئيساً ذا صفة مدنيّة. فبما أن «البروليتاريا» طليعة الشعب، والحزب طليعة البروليتاريا، واللجنة المركزية طليعة الحزب، الرفيق الأمين العام طليعة اللجنة المركزية، فإنه هو الوحيد الصحيح حتى ولو بعشرة آلاف قتيل.

الخوف من النقد كان يعكس دائماً خوفاً من الآخر الذي يتربّص لسانحة. وإذ لا نقد من داخل السلطة لذاتها إلا من أجل الشكل الذي يؤكد نقيضه، فإن كل نقد من خارجها معاد، متآمر، قبلي، أو حتى موجّه لخدمة الامبريالية والصهيونية والرجعية. هكذا لم يبق من الايديولوجيا غير خدماتها التبريرية وصياغاتها الجاهزة لتمجيد «صواب السياسة التي اتبعها الحزب» و «النجاحات التي أحرزت في كل الميادين»!

ولكن التبسيطية والاختزال والتمويه الايديولوجي لم تكن ميولاً من دون مدلول، فالحزب الذي نشأ متجاوزاً واقعه، والواقع البدائي الذي كان لا بد من أن يعكس صورته فيه، انتهى إلى قبائل ممزقة بين عدة ولاءآت شخصية ومناطقية لا تجتمع في إطار تسوية ما إلا لتفترق من جديد، ولترسم بذلك صورة حقيقية لواقع التفتيت الاجتماعي القائم، أو في الأقل، لواقع أن الجماعات أو الكتل الاجتماعية لم تنصهر بما فيه الكفاية بعد،

لتتحرر منها قوى اجتماعية متجانسة نسبياً يكون لها أو لكل منها دور في تنظيم الحياة وبناء المستقبل. وليست هذه حالة يمنية خاصة، بقدر ما هي سمة لكل مجتمع متخلف، فالقبائل والمناطق هنا يمكن أن تظهر طوائف ومناطق ومذاهب وشيعاً هناك وهنالك. وإذ تبدو التعددية السياسية حالة أكثر توافقاً مع البيئة الاجتماعية، فإن الصراعات الجنوبية لم تبد قاسية ومدمرة إلا لأنها اجتمعت في حزب واحد، كان هو المجال الوحيد للتعبير عنها.

لا شك أن التعددية السياسية في بيئة اجتماعية متخلفة لم تكن لتقدم وعداً بصراعات أقل دموية، إلا أن المجتمع يظل قادراً على أن يضع أسساً وقواعد تجعل من هذه الصراعات ممارسة ديمقراطية، ولكن بطردها من مجالها كصراعات بين الكتل الاجتماعية نفسها إلى صراعات بين التكوينات السياسية التي تعبر عنها، لتكون صراعات ذات طابع تعبيري تتعايش مع الآخر، لا صراعات ذات طابع كياني تنفي الآخر ولا توجد إلا لتلغيه.

هذا الفهم لممارسة الحياة السياسية كتعبير ديمقراطي لم يكن ممكناً على الإطلاق، ليس لأن القبائل والمناطق لا يسعها أن تتصارع إلا كيانياً، بل لأن الفكر الشمولي الذي تبناه الحزب الاشتراكي اليمني لم يكن ليسمح بتبني مفهوم للديمقراطية غير ذلك المفهوم الاختزالي الذي يُصنّف المجتمع ككتل كونكريتية، أو كأحجار كريمة: طبقة عاملة، برجوازية، برجوازية صغيرة، كومبرادور... الخ، ويضع لكل منها توصيفاً قاموسياً كونكريتيًّا هو الآخر. وبالتالي لا بد أن تكون السيادة للطبقة العاملة، حتى وإن لم توجد كقوة اجتماعية حقيقية. فالحزب هنا هو البديل، والواقع، فكرته عن نفسه.

الصدمة النفسية العميقة، ومن أجل ايجاد تفسير «يُعيد الثقة»

بالحزب الاشتراكي اليمني، بل لمواجهة السلبية الاجتماعية التي كانت من بين أبرز ثمار «مؤامرة ١٣ يناير»، دفعت بعض قادة الحزب (ومن بينهم: محمد سعيد عبد الله (محسن)، فضل محسن، صالح أبو بكر بن حسنيون، هيثم قاسم، يحيى الشامي، وآخرون) إلى رفع لواء نقد التجربة السابقة «بكل مظاهرها القبلية»، ودعوا إلى إجراء معالجات جذرية على الصعيدين الحزبي والحكومي «لمنع تكرار ما حصل من انقسام، وتكريس الولاء للحزب ولقيادته الجماعية». وقد أعدت لهذا الغرض وثيقة نقدية وقعت في نحو مائة صفحة، استعرضت فصولاً طويلة من تاريخ الصراعات الحزبية[١٤] وقدمت للمناقشة في كونفرنس حزبي عام عقد في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٨٧، وصادق عليها، في النهاية، من دون تعديلات تذكر. ولكن على رغم أن الوثيقة نقدت بجرأة أكبر «معايير التوازنات والعلاقات الشخصية والمناطقية التي تحكمت بالحزب» إلا أنها لم تخرج، في همها الأكبر، عن النطاق الاصطلاحي في تفسير مظاهر الصراعات السياسية والحزبية وتوزيعها بين أقانيم محددة سلفاً. وكأن الآخر هو الشيطان الرجيم دائماً. وقد أضافت الوثيقة اصطلاحاً جديداً هو «الصف المبدئي» للتعبير عن التكتل الذي تولى القيادة بعد أحداث يناير، وبقية أعضاء الفريق الذين اغتيلوا خلالها. وعلى رغم «الخلافات الثانوية» و«الأخطاء الآنية»، فقد كان من قدر هذا «الصف المبدئي»، وفقاً لأبلغ ايجاز ممكن، أن يواجه «مخاطر النهج الانحرافي» في كل وقت، «اليسار الانتهازي» تارة «واليمين الانتهازي» تارة أخرى.

لم يكن لهذه الوثيقة، من الناحية العملية، ولا الظروف التي صدرت فيها، أن تسفر عن تغيير ما في واقع الصدمة، والفراغ،

(١٤) انظر «اليوم السابع»، ١٩٨٧/٧/٢٩، والأعداد الثلاثة التالية.

اللذين طبعا الحياة السياسية بطابعهما طيلة العامين التاليين قبل التوصل إلى اعلان الوحدة مع الشطر الشمالي لليمن.

لقد صحا اليمنيون الجنوبيون، بمن فيهم قادة الحزب الاشتراكي الجدد، بعد عام ١٩٨٦، وخلاله، على عدة حقائق ومتغيرات خشنة.

أولاً، إن حالة الذهول التي أصابت المجتمع، جعلت الحزب غير قادر على دفع المواطنين إلى تجاوز الموقف السلبي من العمل. وعلى نحو ما كان البلد يجرب نوعاً بارداً من اليأس والإحباط واللامبالاة العامة، حتى لم يعد مهماً بالنسبة للغالبية العظمى من المواطنين من الذي انتصر ومن الذي اندحر، ومن كان على حق ومن كان على باطل.

ومن بين ٣٤٢٨٤ هم مجموع أعضاء الحزب الاشتراكي اليمني حتى عام ١٩٨٥، كان عدة آلاف منهم هرب إلى الشمال في أعقاب أحداث يناير، فيما تعرض مئات ممن بقوا إلى الاعتقال والملاحقات القضائية والأمنية، الأمر الذي خلف وضعاً اجتماعياً مأساوياً لم تنفع أحكام العفو الشامل التي صدرت بتأثير ضغوط عربية مختلفة، في التخفيف من حدته، نظراً إلى أن غالبية المُلاحَقين فضّلوا البقاء حيث هم، مؤلفين جيشاً من المنفيين ومادة لنشاط أحزاب معارضة قديمة وأخرى جديدة بدأت نشاطاً في الخارج كان من شأنه أن يشكل عنصر قلق لحكومة اليمن الجنوبي. ومن بين أبرز هذه الأحزاب: «المؤتمر الوطني» بزعامة علي شيخ عمر، و «حزب الشعب» القديم الذي تولى زعامته محسن محمد فريد، و «الحزب الديمقراطي الاتحادي» الذي ساعد علي ناصر محمد على إنشائه كبديل عن زعامته المفقودة، ولكن في الوقت نفسه كتعبير، غير مباشر، عن انفصاله عن البيئة الايديولوجية للحزب

الاشتراكي اليمني، وذلك إلى جانب البعثيين بكلا تياريهما الموالي للعراق بزعامة عبد الرحمن محجوب، والموالي لسوريا بزعامة عبد الحفيظ قايد.

ثانياً، بعد الفشل الذي كرسته خطط التنمية المتتالية في تحقيق التوازن بين الامكانات المحدودة والاحتياجات المفتوحة، ظهر بمزيد من الجلاء أن الاقتصاد اليمني الفقير لم يكن قادراً على تلبية متطلبات مجتمع يتجه إلى المزيد من الاستهلاك فيما تقلّ فرص العمل الانتاجي والاستثمار التجاري الناجح. وفيما بين أعوام ١٩٨٤ و ١٩٨٨ كان الميزان التجاري سجل عجزاً سنوياً يتراوح بين ٥١٥ و ٧٩٣ مليون دولار[١٥]، ويعد ذلك عجزاً ضخماً بالنسبة للامكانات الاقتصادية الجنوبية المحدودة. أما الديون الخارجية فقد بلغت نحو ٢,٠٩ مليار دولار. والواقع، فإن الاقتصاد اليمني الجنوبي كان سيواجه منذ وقت بعيد العجز والإحباط الذي واجهه منذ مطلع النصف الثاني للثمانينات لو لم يكن يعتمد بدرجة رئيسية على المساعدات والقروض التي استهلكت بدورها قدراً من امكانات النمو من خلال ما تحمّله هذا الاقتصاد من أعباء وضغوط. ولقد أدى انخفاض أسعار النفط، واضطرار أقطار الخليج العربية الغنية إلى دعم العراق خلال سنوات الحرب مع ايران، والتفاتها إلى ضرورة تنمية قدراتها العسكرية وانفاق المزيد من الأموال على شراء المعدات العسكرية الحديثة لمواجهة أخطار اتساع نطاق تلك الحرب، إلى خفض قيمة المساعدات التي كان اليمن الجنوبي يحصل عليها إما بصفة مباشرة، وإما من خلال مؤسسة النقد والتنمية العربية التي تمولها تلك الأقطار.

ثالثاً، بانشغال نظام منغستو هيلي مريام في أثيوبيا بمشاكله الداخلية المتفاقمة، ونظراً لظروف عدم الثقة التاريخية بين

(١٥) **MEED**، ١/٦/١٩٩٠، و **الموسوعة البريطانية**، ص ٣٠٦٩.

اليمن الجنوبي من جهة، وعمان والمملكة العربية السعودية من جهة أخرى، فقد بدا أن طوقاً من العزلة الاقليمية الخانقة صار يحيط باليمن الجنوبي من كل جهة، وذلك باستثناء البوابة اليمنية الشمالية التي كان بالوسع جعلها مفتوحة كلما أمكن تخفيض حدة الخطاب الثوري الذي ما كان ليرتفع إلا للدلالة على امكانية زعزعة الاستقرار السياسي في الشمال.

ولقد أدت احداث يناير وما تلاها من مداخلات عربية لم تلق إلا استجابة متأخرة لحقن الدماء إلى أن يعيش اليمن الجنوبي في ظروف عزلة عربية أعم وأشمل. حتى ان اليمن الجنوبي لم يدع بصورة مباشرة إلى الانضمام إلى عضوية مجلس التعاون العربي الذي أعلن عن تأسيسه في آذار ١٩٨٩ وضم كلاً من العراق ومصر والأردن واليمن الشمالي. ولو لم ينهر هذا المجلس على إثر اجتياح القوات العراقية للكويت في مطلع آب (أغسطس) ١٩٩٠ لكان ذلك يعني بقاء اليمن الجنوبي مهملاً من ناحية، ومحصوراً من ناحية أخرى بين تجمعين عربيين كبيرين؛ التعاون العربي، ومجلس التعاون الخليجي. على أن انهيار الأول، وارتباط الثاني بنفوذ اميركي مباشر، لم يكن ليقدّم شيئاً لليمن الجنوبي سوى المزيد من مصادر القلق والريبة.

رابعاً، وبانسحاب الاتحاد السوفييتي من دوره كقوة عظمى عالمية، وتخليه من الناحية العملية عن مصالحه الاستراتيجية القريبة والبعيدة على حد سواء، والتفاته إلى معالجة مشكلات إعادة البناء، وسعيه لفتح صفحة جديدة في العلاقات الدولية تقوم على أساس التعاون والحد من التسلح وإزالة بؤر التوتر، كل ذلك جعل من اليمن الجنوبية تبدو وكأنها من جملة فائض الحمولات التي آثر الاتحاد السوفييتي طرحها من جدول حساباته الخاسرة والمكلفة.

باختصار، لم يعد اليمن الجنوبي قادراً على مواصلة الحياة ككيان مستقل... تلك النتيجة التي تأخر اكتشافها أكثر من عشرين عاماً. وإذا لم يبق إلا باب النداء اليمني مفتوحاً، فقد أعلنت الوحدة[١٦] قبل موعدها المقرر بستة أشهر، لتوفر على الجنوبيين عناءً كانوا في غنى عنه أصلاً.

(١٦) انظر وثائق الوحدة اليمنية في ملحق رقم (١).



وثائق الوحدة

ملحق رقم «1»

اتفاقية القاهرة

إن حكومتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، باسم شعب اليمن الواحد، وباسم الامة العربية، وانطلاقاً من واقع المسؤولية التاريخية والمسؤولية القومية، وإيماناً بان شعب اليمن وارضه وحدة واحدة لا تقبل التجزئة والانقسام وان هذه الحقيقة قد اثبتت نفسها على مر التاريخ برغم كل محاولات ترسيخ الانقسام وخلق الحواجز والسدود والحدود.

ووفاء لنضال وتضحيات الشعب اليمني في سبيل القضاء على نظام الامامة الملكي المتخلف في شمال الوطن والسيطرة الاستعمارية في جنوبه.

وحرصاً على تعزيز وتدعيم النضال الوطني التقدمي في اليمن...

وتاكيداً بان الوحدة اليمنية هي الأساس في بناء مجتمع يمني حديث يضمن الحريات الديمقراطية لكافة القوى الوطنية المعادية للاستعمار والصهيونية وهي الأساس لبناء اقتصاد وطني مستقل ولحماية استقلال وسيادة اليمن من اي تدخل او عدوان خارجي، وتاكيداً بان الوحدة اليمنية الشاملة بالإضافة إلى انها قضية المصير الحتمي هو قضية التقدم والحضارة والازدهار للشعب اليمني.

وثقة بان الوحدة اليمنية الشاملة فوق انها امل كل يمني على طول رقعة اليمن هي حاجة اساسية لتوطيد دعائم الاستقلال السياسي وبناء اقتصاد وطني مستقل وهي أيضاً ضرورة قومية لانها تمكّن اليمن من المساهمة في الكفاح الذي تخوضه الأمة العربية ضد التحالف الامبريالي الصهيوني كما انها تشكل خطوة جادة نحو تحقيق وحدة الأمة العربية باسرها.

تجاوباً مع الجهود الصادقة التي بذلتها لجنة التوفيق العربية ـ المشكلة بقرار مجلس جامعة الدول العربية رقم /٢٩٦١/ بتاريخ ١٩٧٢/٩/١٣ م ـ من اجل

تسوية الخلافات بين شطري اليمن وهي الجهود التي تمثل اهتمام الأمة العربية بواقع شعب اليمن ومستقبله.

وعملاً بأحكام المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية: فقد اتفقت الحكومتان على قيام دولة موحدة تجمع شطري اليمن شماله وجنوبه وذلك وفقاً للأسس والمبادىء الواردة فيما بعد:

المادة الأولى: تقوم وحدة بين دولتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد وقيام دولة يمنية واحدة.

المادة الثانية: يكون للدولة الجديدة:

١ ـ علم واحد وشعار واحد.
٢ ـ عاصمة واحدة.
٣ ـ رئاسة واحدة.
٤ ـ سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة.

المادة الثالثة:

أ ـ نظام الحكم في الدولة الجديدة نظام جمهوري وطني ديمقراطي.

ب ـ يضمن دستور الوحدة جميع الحريات الشخصية والسياسية والعامة للجماهير كافة ولمختلف مؤسساتها ومنظماتها الوطنية والمهنية والنقابية وتتخذ جميع الوسائل الضرورية لكفالة ممارسة الحريات.

جـ ـ تضمن دولة الوحدة جميع المكاسب التي حققتها ثورتا سبتمبر واكتوبر.

■ وسائل تحقيق الوحدة وقيام الدولة الجديدة

المادة الرابعة: كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة تتخذ الإجراءات اللازمة نحو عقد مؤتمر قمة يجمع رئيسي الدولتين للنظر في الاجراءات الفورية اللازمة لإتمام الوحدة على أن يعقد هذا المؤتمر في الموعد الذي يحدده رئيسا الحكومتين.

المادة الخامسة: يختار كل من رئيسي الدولتين ممثلاً شخصياً له ويشرف هذان الممثلان على أعمال اللجان الفنية الواردة في المادة (٧).

المادة السادسة: تستمر جامعة الدول العربية في تقديم مساعداتها لانجاح هذه الوحدة بناء على رغبة الدولتين.

المادة السابعة: يشكل مؤتمر القمة للدولتين اللجان الفنية المشتركة من عدد متساو من ممثلي الدولتين لتوحيد الأنظمة والتشريعات القائمة في كل منهما. وتحديد فترة زمنية أقصاها سنة لانتهاء هذه اللجان من المهام المعهود بها إليها. وتبدأ هذه السنة من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.

■ لجان فنية مشتركة

المادة الثامنة: تشكل اللجان الفنية المشتركة من ممثلي الدولتين على مستوى عال ومن المختصين ويحق لهذه اللجان تكوين لجان فرعية لتسهيل اعمالها.

وتتالف هذه اللجان من:

ا - لجنة الشؤون الدستورية:
وتختص بوضع مشروع الدستور.
ب - لجنة الشؤون الخارجية.
والتمثيل الدبلوماسي القنصلي:

وتختص بتوحيد السياسة الخارجية للدولتين ووضع الأسس للسياسة الخارجية للدولة الجديدة الموحدة.

جـ - اللجنة الاقتصادية والمالية:
وتختص بالشؤون الاقتصادية والجمارك والتنمية الاقتصادية والنظام النقدي الموحد وميزانية الدولة.

د - لجنة الشؤون التشريعية والقضائية:
وتختص بتوحيد التشريعات ووضع الأنظمة الموحدة للقضاء.

هـ - لجنة شؤون التعليم والثقافة والاعلام:
وتختص بشؤون التعليم في كافة مراحله والثقافة والاعلام.

و - لجنة الشؤون العسكرية.
وتختص بالدفاع والقوات المسلحة وتوحيدها.

ز - لجنة الشؤون الصحية:
وتختص بالشؤون العلاجية والمستشفيات وما إلى ذلك.

حـ - لجنة الإدارة والمرافق العامة:
وتختص بنظام الحكم المحلي ومرافق الدولة وتسييرها.

المادة التاسعة: عند انتهاء لجنة الشؤون الدستورية من وضع مشروع الدستور يطرح من قبل الدولتين على المجالس التشريعية المختصة للموافقة عليه طبقاً للأنظمة الدستورية لكل منهما.

المادة العاشرة:

١ - يقوم رئيسا الدولتين - بتفويض السلطتين التشريعيتين في القطرين بتنظيم عمليتي الاستفتاء على الدستور وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة طبقاً للدستور الجديد.

ب ـ تنفيذاً لذلك يشكل رئيسا الدولتين لجنة وزارية مشتركة تضم إلى عضويتها وزيري الداخلية في كلا الشطرين لكي تقوم بالإشراف على هذه الاعمال وذلك خلال ستة اشهر على الأكثر من تاريخ موافقة السلطات التشريعية في الدولتين على مشروع الدستور. ويكون لهذه اللجنة كافة الصلاحيات اللازمة للقيام بمهمتها.

جـ ـ ويدعو رئيسا الدولتين جامعة الدول العربية لايفاد ممثلين عنها للمشاركة في اعمال اللجنة.

المادة الحادية عشرة: تحل المجالس التشريعية في الدولتين فور إقرار الدستور الجديد بالاستفتاء الشعبي.

المادة الثانية عشرة: في حالة موافقة الشعب على مشروع الدستور يمكن قيام الدولة الجديدة فوراً طبقاً للدستور.

المادة الثالثة عشرة: يعمل بأحكام الدستور الجديد فور إقراره.

تنفيذاً لما ورد في بيان لجنة التوفيق وعملاً بأحكام المواد السابقة يقرر الطرفان التزامهما الكامل بهذه الاحكام وتنفيذها.

حررت هذه الوثيقة من ثلاث نسخ تسلم كل طرف النسخة الخاصة به وتحفظ النسخة الثالثة لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
وقّع هذه الوثيقة المندوبون المفوضون بذلك.

■ توقيعات

- عن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية/ علي ناصر محمد (رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع).

عبد الله الخامري (وزير الاعلام ـ عضو اللجنة المركزية).

- عن الجمهورية العربية اليمنية/ محسن العيني (رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية).

احمد جابر عفيف (وزير التربية والتعليم).

■ بيان طرابلس

٢٦ ـ ١٩٧٢/١٠/٢٨

وفاء لنضال الشعب اليمني وشهدائه لبناء يمن موحد مستقل، وحرصاً على إزالة كل العراقيل التي تقف عقبة في طريق وحدة اليمن، وشعوراً بالمسؤولية التاريخية

تجاه الأمة العربية... وعملاً بأحكام المادة (٤) من اتفاقية الوحدة... وتلبية للدعوة الكريمة التي وجهها الأخ العقيد معمر القذافي لرئيسي دولتي اليمن... اجتمع الأخ القاضي عبد الرحمن الارياني رئيس المجلس الجمهوري بالجمهورية العربية اليمنية والأخ سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في طرابلس في الفترة من ٢١ شوال ١٣٩٢ هـ الموافق ٢٦ نوفمبر ١٩٧٢ م إلى ٢٣ شوال ١٣٩٢ هـ الموافق ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢ م.

وشارك لقاء القمة اليمني الزعيم العربي الكبير الأخ معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية... وقد بحث الرئيسان في اللقاء التاريخي العظيم أوضاع اليمن بصفة عامة والاقتتال الأخير على وجه الخصوص وقد اكد الرئيسان على ضرورة الاسراع في تنفيذ اتفاقية الوحدة ببيان رئيسي الوزراء في شطري اليمن نصاً وروحاً وتوفير كل الظروف الملائمة لبناء اليمن الموحد في ظل المحافظة على منجزات ثورتي ٢٦ سبتمبر و١٤ اكتوبر وتوفير مناخ ديمقراطي كامل وذلك حرصاً على استقلال اليمن وبناء مجتمع متطور يسير في طريق التقدم والاشتراكية.

واكدا على ضرورة العمل من اجل القضاء على مخلفات نظام الامامة والنظام الاستعماري في اليمن وحكم السلاطين الاقطاعي كطريق وحيد لحل معضلات الانسان اليمني.

وحرصاً من الرئيسين اليمنيين على خلق الظروف الملائمة لسرعة انجاز أعمال اللجان المشتركة اتفقا على الأسس التالية:

١ ـ يقيم الشعب العربي في اليمن دولة واحدة تسمى الجمهورية اليمنية.

٢ ـ للجمهورية اليمنية علم واحد ذو الألوان الثلاثة الاحمر فالابيض فالأسود.

٣ ـ مدينة صنعاء عاصمة الجمهورية اليمنية.

٤ ـ الاسلام دين الدولة، وتؤكد الجمهورية اليمنية على القيم الروحية وتتخذ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.

٥ ـ اللغة العربية هي اللغة الرسمية للجمهورية.

٦ ـ تهدف الدولة الى تحقيق الاشتراكية مستلهمة الطراز الإسلامي العربي وقيمه الانسانية وظروف المجتمع اليمني بتطبيق العدالة الاجتماعية التي تحظر أي شكل من أشكال الاستغلال... وتعمل الدولة عن طريق اقامة علاقات اشتراكية في المجتمع على تحقيق كفاية في الانتاج وعدالة في التوزيع بهدف تذويب الفوارق سلمياً بين الطبقات.

٧ ـ الملكية العامة للشعب اساس تطوير المجتمع وتنميته وتحقيق كفاية الانتاج والملكية الخاصة غير المستغلة مصونة ولا تنزع إلا وفقاً للقانون وبتعويض عادل.

٨ ـ نظام الحكم وطني ديمقراطي.

٩ ـ ينشأ تنظيم سياسي موحد يضم جميع فئات الشعب المنتجة صاحبة المصلحة في الثورة للعمل ضد التخلف ومخلفات العهدين الامامي والاستعماري وضد الاستعمار القديم والجديد والصهيونية... وتشكل لجنة مشتركة لوضع النظام الاساسي للتنظيم السياسي ولوائحه مستهدية بالنظام الخاص بإقامة الاتحاد الاشتراكي العربي في الجمهورية العربية الليبية... وعلى ضوء مناقشته من قبل فئات الشعب.

١٠ ـ يعين دستور الجمهورية اليمنية حدودها.

إن الرئيسين يؤكدان حق الانسان اليمني في ان يحيا على ارضه حراً كريماً يتفيا ظلال العدالة والمساواة تحقيقاً لمضامين الدين الاسلامي التقدمية والانسانية ويعتبران هذه المضامين التي ترفض استغلال الانسان لأخيه الانسان بكل أشكاله اساساً لأي تقدم حضاري في الوطن العربي.

ولقد ناقش الرئيسان الوضع العربي واعربا عن دعمهما التام لنضال الشعب الفلسطيني من أجل استعادة أراضيه كما يعتبران وحدة المقاومة والكفاح المسلح الفلسطيني ضرورة حتمية لمواجهة العدو الصهيوني ولمواجهة المؤامرات الاستعمارية والرجعية التي تتعرض لها القضية الفلسطينية والقضية العربية.

كما أعربا عن دعمهما التام للبلدان العربية المحتلة اراضيها من قبل العدو الصهيوني في نضالها من أجل تحرير هذه الأراضي.

علاوة على ذلك فقد أكد الرئيسان على أن تحقيق الوحدة اليمنية وإقامة الدولة اليمنية التقدمية الواحدة سيشكل دعماً... قوياً لنضال الشعب العربي الفلسطيني ولنضال البلدان العربية من اجل تحرير فلسطين والاراضي العربية المحتلة وسيقوي النضال العربي التحرري ضد الاستعمار والصهيونية.

ولقد استعرض الرئيسان الوضع في الخليج العربي واعربا عن تأييدهما لشعب الخليج العربي وكفاحه من اجل حريته ووحدة اراضيه ومن أجل حماية عروبته من كل المطامع الاستعمارية.

وقد اتفق الرئيسان على محاربة النشاط الاسرائيلي المحموم في البحر الاحمر وعلى اتخاذ جميع الوسائل الكفيلة لحماية الجزر اليمنية الواقعة في هذا البلد العربي.

كما عبرا عن إيمانهما بضرورة قيام الحركة العربية التقدمية الواحدة كاساس لتحقيق الوحدة العربية التقدمية الشاملة... وعند استعراضهما للوضع الدولي اكدا مساندتهما وتاييدهما لكفاح الشعوب في افريقيا وأسيا وامريكا. كما ادانا سياسة الاستعمار الجديد والتمييز العنصري.

هذا وقد اتفق الرئيسان ايضاً على ما يلي:

١ ـ تنفيذاً للمادة السادسة من الاتفاق المعقود بين حكومتي الشطرين تشكل لجان فنية مشتركة على النحو التالي:

١ ـ لجنة الشؤون الدستورية: حسين الحبيشي، محمد انعم غالب، محمد احمد السياغي، اسماعيل الوزير، احمد علي المطري، عبد السلام خالد، عبد الملك الطيب، محمد عبد الله الفليل، عبد الله الخامري، الدكتور عبد الرحمن عبد الله، الدكتور محمد جعفر، عمر الحاوي، طه علي صالح، ناجي بريك، احمد سعيد باخبير، عثمان مهدي.

٢ ـ لجنة الشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي: غالب علي جميل، احمد الارياني، علي محسن حميد، محمد صالح عولقي، مطلق عبد الله، سالم باجميل.

٣ ـ اللجنة الاقتصادية والمالية: عبد الله الاصنج، عبد الكريم الارياني، عبد الوهاب محمود، احمد عبده سعيد، محمد الخادم الوجيه، عبد العزيز عبد الغني، علي لطف الثور، محمد سعيد عبد الرحمن، محمد عبد الوهاب جبازي، عبد الله حمود الحسيني، محمود عبد الله عشيش، فرج بن غانم، نصر ناصر علي، فاروق ناصر، صالح احمد النينو، عبد الله حسن، محمد صالح الوالي، عفيف عبد الله، عبد الرحمن البصري، صالح بادغيسان.

٤ ـ لجنة الشؤون التشريعية والقضائية: غالب راجح، عبد الله عوض، محمد علي المطاع، محمد بن محمد الشامي، عبد القادر مكرم، محمد احمد الجرافي، اسعد طاهر، طه علي صالح، الشيخ عبد الله محمد حاتم، علي عوض احمد، عمر البار، حميدة زكريا، علي سليمان، عبد الواسع سلام.

٥ ـ لجنة شؤون التربية والثقافة والاعلام: احمد جابر عفيف، محمد الريمي، عبد الله عطية، محمد الريادي، عبد العزيز اليوسفي، عبد الودود سيف، علي الرزاقي، احمد محمد هاجي، علي حمود عفيف، محمود الكتري، احمد عبد الله عبد الاله، سعيد النوبان، عبد الله فاضل فارع، دكتور جعفر الظفاري، سلطان عبده ناجي، فوزية محمد جعفر، راشد محمد ثابت، عبد الله الملاحي، عبد الله شرف، علي أسعد عبد الخالق.

٦ ـ لجنة الشؤون العسكرية: علي الضبعي، حمود بيدر، محمد خميس، عبد الوهاب الشامي، علي أبو؟؟، عبد الله الحمدي، عبد الواحد السياغي، محمد صالح مطيع، ملازم اول هادي احمد ناصر، رائد احمد صالح عبده، رائد احمد سالم عبيد، رائد احمد صالح حاجب، نقيب محمد عبد الله البطاني، ملازم اول احمد محمد حاجب.

٧ ـ لجنة الشؤون الصحية: محمد عبد الودود، عبد الله الجنداري، بعد الرحمن اسحاق، د. عبد العزيز النالي، توفيق حاتي، عبد الله احمد.

٨ - لجنة الادارة والمرافق العامة: عبد الله الكرشمي، حسين المقبلي، يحيى البشاري، احمد الويسي، احمد الرعيني، علي أبو الرجال، محمد الحيمي، أحمد شجاع الدين، مصطفى عبد الخالق، فارس سالم، علي حسين موسى، خالد فضل منصور، محمد صالح القطيشي، محمد بن محمد عبادي، امين صالح، محمد غالب.

اولاً: يطلب الرئيسان إلى الاخ/ معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية تعيين ممثل شخصي له يشارك في أعمال الممثلين الشخصيين للرئيسين.

ثانياً: يطلب الرئيسان إلى أمين عام جامعة الدول العربية ان يعين مندوباً عن الجامعة في كل لجنة من اللجان الفنية الواردة أعلاه وان يعين ممثلاً شخصياً له مقيماً في اليمن لمساعدة الممثلين الشخصيين للرؤساء الثلاثة في عملهم.

ثالثاً: على لجنة الدستور أن تفرغ من إعداده في اقرب وقت ممكن.

ويعبر الرئيسان عن شكرهما العميق للاخ/ العقيد معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة الذي شارك مشكوراً في إنجاح الإجراءات الفورية لتنفيذ اتفاقية الوحدة وللإخوة اعضاء مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية وللشعب الليبي الشقيق على حسن الاستقبال وكرم الضيافة وعلى مشاعرهم الأخوية الصادقة تجاه الشعب العربي اليمني.

كما يعبران عن شكرهما للجهود التي بذلتها لجنة التوفيق العربية من اجل انهاء حالة التوتر والاقتتال التي كانت سائدة في اليمن وللجهود الذي بذلها رئيسا جمهورية مصر العربية والجمهورية العراقية وممثلاهما الشخصيان من أجل حقن الدماء اليمنية وانجاح اتفاقية الوحدة. وبالله التوفيق.

عن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
سالم ربيع علي
عن الجمهورية العربية اليمنية
القاضي عبد الرحمن الارياني

بيان الكويت

١٩٧٩/٣/٣٠

في ضيافة دولة الكويت الشقيقة، وتنفيذاً لما ورد في البند السادس من قرار مجلس جامعة الدول العربية في دورته الاستثنائية المنعقدة في الكويت في الفترة من الرابع إلى السادس من آذار (مارس) عام ١٩٧٩ م. واستجابة للمساعي العربية الحميدة واحتفاظاً بوشائج وصلات الدم والقربى بين الإخوة الاشقاء، وحرصاً على المصالح العليا للشعب اليمني والأمة العربية جمعاء.

التقى الـرئيسان اليمنيـان، الأخ المقدم عـلي عبد اللـه صالـح رئيس الجمهـوريـة العربية اليمنية والقائد العام للقوات المسلحة، والأخ عبد الفتاح اسماعيل الأمـين العـام للحزب الاشتـراكي اليمني ورئيس هيئـة رئـاسـة مجلس الشعب الأعـلى في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التقيا في مدينة الكويت يوم الأربعاء تـاريخ ٢٨ مارس ١٩٧٩ م إلى ٣٠ مارس ١٩٧٩ م.

وقد استعرض الرئيسان، بحضور سمو الشيـخ جابـر الأحمد الصبـاح امير دولـة الكـويت وبرعـايته ومشـاركته الايجـابية والمشكـورة، وكذا مشـاركة ممثـلي لجنة المتابعة العربية من الأقطار الشقيقة استعرضا كافة القضايا والمشاكل المطـروحة للبحث في هذا اللقاء، وتجاوزاً لكل الآلام والمصاعب التي سببتها الحوادث المؤسفة الأخـيرة بين الشطـرين، وانطلاقـاً من روح الاخـوة الصـادقـة والأمـاني والآمـال العريضة والمصالح الحقيقية لجماهير الشعب اليمني بكامله، وحرصـاً منهما عـلى تجسيد المصلحة الوطنية والقـومية العليـا للشعب اليمني متمثلة في حـل مختلف المشاكل القائمة واستئصال جذورها وحلها حلاً شاملاً يمنع بقاءها وتجددها وينهي نهائياً شبح الحرب وأشكالها، ويستاصل كـل دوافع وعـوامل عـدم الاستقرار ومن أجـل السلام والتقـدم لليمن ولعمـوم منطقتنـا، من خـلال تحقيق الهـدف الغـالي والعزيز عـلى شعبنا اليمني وهـو الوحـدة اليمنية وتمسكـاً بإعـادة تحقيق وحدة اليمن التاريخية تلبية لواقـع وحدة الشعب اليمني وحقـه ومصيره، وافشـالاً لكل محاولات تكريس التمـزق والتجزئـة والانفصال، ووفـاء لتضحيات شعبنـا اليمني وثمرة نضالاته الوطنية عبر التاريخ من اجل تحقيق هدفه النبيل في الوحدة، ولان الوحدة اليمنية هي ضرورة قومية هامة خاصة في الظروف العـربية الـراهنة التي تمـر بها قضيتنـا القوميـة وامتنا العـربية كلهـا بعد تـوقيع اتفـاقية كمب ديفيـد التامرية والصلح الاستسلامي المنفرد، ودعماً للاتجاهات الوحدويـة القوميـة ومن أجـل مساهمـة اليمن بقواهـا الوطنيـة البشرية ومـوقعها الاستـراتيجي السياسي والاقتصادي والعسكري في معركة المصير العربي، ودعمـاً لنضال الشعب العـربي الفلسطيني ممثلاً بمنظمة التحـرير الفلسطينيـة الممثل الشرعي والـوحيد للشعب الفلسطيني من أجل استعادة وطنه وارضه وإقامة دولته الوطنية المستقلة عليهـا، وللدعم التام والثابت للبلدان العربية الشقيقة المحتلة اراضيها من أجل تحريرهـا ودحر الاحتلال الصهيوني واستعادة سيادتها الوطنية العربية وبـاعتبار الـوحدة اليمنية تقوية للتضامن العربي المعادي للامبريالية والصهيونية وتعزيزاً للنضال القومي العربي العادل ضد العدو المشترك المتمثل في التحالف الاميركي الصهيوني والخياني وتجسيداً للدعوة التي نـادى بها اليمن بضرورة قيـام الحركـة العربيـة التقدمية الواحدة لتحقيق الوحدة العربية الشاملة ولانها تعتبر تعـزيزاً لـوحدة النضال العربي العالمي المعادي للامبريـالية والصهيـونية والفـاشية والعنصريـة والتمييز العنصري ومن اجل خدمة اهداف الحركـة والسلام في العـالم... وتنفيذاً لاتفاقية القاهرة وبيان طرابلس وتـوصيات لجـان الوحـدة اليمنية وانجـازاتها في سبيل اقامة وتجسيد نظام جمهوري وطني ديمقراطي في اليمن على أساس الاقتراع

الحر المباشر لكل افراد الشعب اليمني وايجاد دستور يضمن جميع الحريات الشخصية والسياسية العامة للجماهير كافة ولمختلف مؤسساتها ومنظماتها الوطنية والمهنية والنقابية، واتخاذ جميع الوسائل الضرورية لكفالة ممارسة الحريات، اتفق الرئيسان على ما يلي:

أولاً: تقوم اللجنة الدستورية بإعداد مشروع دستور دولة الوحدة خلال فترة اربعة اشهر.

ثانياً: عند انتهاء اللجنة الدستورية من اعمالها يعقد الرئيسان لقاء لإقرار الصيغة النهائية لمشروع الدستور الدائم ودعوة كل منهما لمجلس الشعب في الشطرين للانعقاد خلال مدة يتفق عليها الرئيسان من تاريخ اقرارهما للصيغة النهائية التي يقدم بها مشروع الدستور إلى مجلس الشعب في كل من الشطرين للموافقة عليه كمشروع.

ثالثاً: يقوم رئيسا الشطرين بعد ذلك بتشكيل اللجنة الوزارية المختصة بالاشراف على الاستفتاء العام على مشروع الدستور وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة والانتهاء من ذلك خلال مدة اقصاها ستة اشهر من تاريخ تشكيلها.

رابعاً: يقر الرئيسان التقيد والالتزام الكامل بالمضمون والاحكام الواردة في اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس وقرارات مجلس الجامعة العربية وتنفيذ القرارات والتوصيات التي توصلت إليها لجان الوحدة.

خامساً: يتولى رئيسا الدولة في الشطرين متابعة إنجاز عمل اللجنة الدستورية في الموعد المحدد ونتائج اعمال اللجان الاخرى من خلال لقاءات دورية في اليمن في كل من الشطرين.

إن الرئيسين يعبران عن تقديرهما الكبير وامتنانهما للحفاوة وكرم الضيافة التي قوبلا بها من قبل الكويت الشقيق أميراً وحكومة وشعباً ويؤكدان بان الوحدة اليمنية لن تكون إلا عاملاً من عوامل الاستقرار والأمن والسلام في المنطقة وهي مع وحدة الشعوب وتقدمها وازدهارها، ومع اقرار السلم في العالم ترفض التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب من قبل الامبريالية والصهيونية وتشجب الاعتداء مهما كان وتدين العنصرية بكل اشكالها وهي مع سيادة الأوطان وحق الشعوب في اختيار النظام الذي ترغب في بنائه.

عبد الفتاح اسماعيل
الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني
ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب في الشطر الجنوبي

المقدم علي عبد الله صالح
رئيس الجمهورية العربية اليمنية
والقائد العام للقوات المسلحة في الشطر الشمالي

■ اتفاق تعز

١٩٨١/٩/١٥

انطلاقاً من ايمان قيادتي شطري الوطن اليمني بـاهداف ثـورتي سبتمبر واكتـوبر المجيدتين، واخلاصاً للشعب اليمني، ومن اجل تحقيق السلام والاستقـرار والتقدم والرخاء لشعبنا اليمني.

واستنـاداً إلى ما تمخضت عنـه لقاءات القمـة والمشاورات المستمـرة بـين قيـادتي الشطرين، تم الاتفاق في لقاء تعز خلال الفترة من ١٤ ـ ١٦/ سبتمبـر ١٩٨١ م على ما يلي:

١ ـ تنفيذ المادة (٩) من بيان طرابلس ١٩٧٢ م وتشكيل لجنة لبحث هذه المادة... وتقوم هذه اللجنة بدراسة نتائج لجان الوحدة وتقدم تصورات بشأن تنفيذ المادة (٩) من بيان طرابلس والمتعلقة بتشكيل التنظيم السياسي الموحد وتقدم نتائج اعمال اللجنة الى الرئيسين في موعد اقصاه نهاية نوفمبر ١٩٨١ م.

٢ ـ السعي من أجل التعجيل بخطوات عملية لتحقيق الوحدة اليمنية الحل النهائي لكل مشاكل اليمن القائمة.

٣ ـ تشكيل لجنة من رئيسي هيئة الأركان لتنفيذ البنود ٤، ٥، ٦ من اتفاق يونيو ١٩٨٠ م وتبدأ اللجنة اعمالها ابتداء من ٢٠ سبتمبر ١٩٨١ م.

تعز في ١٥ سبتمبر ١٩٨١ م.
علي ناصر محمد
الأمين العام للجنة المركزية ورئيس هيئة رئاسة
مجلس الشعب الأعلى
ورئيس مجلس الوزراء في الشطر الجنوبي

العقيد علي عبد الله صالح
رئيس الجمهورية
والقائد العام للقوات المسلحة في الشطر الشمالي

■ اتفاق صنعاء

١٩٨٨/٥/٤

إيماناً من قيادتي شطري الـوطن بالـوحدة اليمنيـة والتزامـاً باهـداف ثورتي ٢٦ سبتمبر و ١٤ اكتوبر الخالدتين، ووفـاء لنضال الشعب اليمني وشهدائه من اجـل بناء يمن موحد ومستقل، وانطـلاقاً من تطلعـات جماهـير شعبنا اليمني في تحقيق

الوحدة اليمنية أرضاً وإنساناً، وشعوراً بالمسؤولية التاريخية تجاه أمتنا العربية بأهمية الوحدة اليمنية كخطوة جادة ولبنة أساسية على طريق الوحدة العربية الشاملة.

وتتويجاً للجهود الوطنية التي بذلت من أجل تحقيق الهدف المنشود في الوحدة الوطنية، وحرصاً من القيادتين في الشطرين على الدفع بالعمل الوحدوي إلى مراحل متقدمة تقرب من يوم الوحدة باعتبار أن الوحدة قدر ومصير شعبنا في الشطرين، وعلى المضي بخطوات اعادة تحقيق وحدة الوطن بالطرق السلمية والديمقراطية، وعلى تجنب كل ما يؤثر على امن وسلام واستقرار الوطن بشطريه، ووصولاً إلى تحقيق كامل أمن واستقرار وتطور ونماء وقوة الوطن اليمني.

وحرصاً على إزالة كل العراقيل التي تقف عقبة في طريق وحدة اليمن وتجاوز كل الموروثات وما خلفه الاستعمار البغيض والإمامة البائدة، وتعزيزاً لسلامة أسس البناء الوحدوي في مختلف المجالات في اطار التعاون والتفاهم الأخوي بعد ان أسهمت المنجزات الوحدوية في إثراء المناخ الوحدوي بمزيد من الأبعاد الوطنية والاخوية بما عبرت عنه من ممارسات وحدوية على النطاقين الشعبي والحكومي، وبناء على الاتفاقات والبيانات الموقّع عليها من قبل قيادتي ومسؤولي الشطرين واستمراراً للاتصالات واللقاءات الوحدوية، اتفقت قيادتا الشطرين ممثلة في الأخوين العقيد علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد العام. للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام وعلي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي في اللقاء الذي تم بينهما في العاصمة صنعاء في الفترة من ٣ إلى ٤ مايو ١٩٨٨ م على ما يلي:

إقامة مشاريع مشتركة بين الشطرين:

١ ـ متابعة الخطوات الوحدوية واستكمال تنفيذ ما سبق الاتفاق والتوصل إليه بين الشطرين في كافة المجالات وتنشيط أعمال المجلس اليمني الأعلى واللجنة الوزارية المشتركة واللجان الوحدوية القائمة بين الشطرين.

٢ ـ الإسراع في أن تنجز سكرتاريا المجلس اليمني الأعلى المهمة التي كلفها بها لقاء تعز الماضي في اعداد البرنامج الزمني المتعلق بمشروع دستور دولة الوحدة وإحالته إلى مجلسي الشعب في الشطرين ومن ثم إنزاله للاستفتاء عليه وفقاً للاتفاقيات الوحدوية بين الشطرين.

٣ ـ إحياء لجنة التنظيم السياسي الموحد المنصوص عليها في المادة التاسعة من بيان طرابلس تحقيقاً للنوايا الصادقة وترجمة للخطوات الوحدوية حتى يصل الجانبان لتصور مشترك للعمل السياسي الموحد طبقاً للاتفاقيات وان تنهي اللجنة اعمالها خلال اقرب وقت ممكن.

٤ ـ استكمال جهود قيادتي الشطرين في احتواء ومعالجة آثار احداث ١٣ يناير

١٩٨٦ م المحزنة والتعاون على توطيد الأمن والاستقرار في شطري اليمن بكافة الوسائل الممكنة.

٥ ـ وبالنسبة للمشروع الاستثماري المشترك بين الشطرين جاء في الاتفاق بانه نظراً لاهمية التكامل الاقتصادي بين شطري الوطن، ومن اجل تطوير وتعزيز النشاطات الاقتصادية القائمة على مستوى الوطن اليمني الواحد، وبعد ان استكملت الخطوات الخاصة بالمشروع الاستثماري المشترك للثروات الطبيعية فقد اتفق في هذا على ما يلي:

أ ـ اقامة مشروع استثماري مشترك بين محافظة مارب وشبوه بمساحة قدرها ٢٢٠٠ كم مربع الفان ومئتا كيلومتر مربع.

ب ـ تتولى لجنة طبوغرافية مشتركة القيام بتحديد وتوضيح منطقة المشروع الاستثماري المشترك على الطبيعة وتعليمها.

ج ـ تخلي منطقة الاستثمار المشترك من المواقع العسكرية للشطرين والالتزام والتنفيذ بما ورد في محضر رئيسي الأركان بتاريخ ١٩٨٥/١/١٩ م.

د ـ يقوم وزيرا النفط في الشطرين باتخاذ كل الاجراءات اللازمة لتنفيذ المشروع بما في ذلك الترتيبات الاستثمارية والفنية والمالية والإدارية وغيرها من الاجراءات اللازمة للاستثمار الاقتصادي.

هـ ـ ياتي هذا المشروع المشترك ليؤكد حرص قيادتي الشطرين على التمسك الكامل بالوحدة اليمنية ووحدة اراضيها ورفضها لأي تجزئة أو لأي اعتبارات حدودية، كما أن هذا الاتفاق لا يعني في كل الأحوال تحديد الأطراف بين الشطرين أو ترسيم الحدود فيما بينهما.

كما لا يمثل ترسيخاً أو اعترافاً بما خلفه الاستعمار البغيض والامامة البائدة من آثار سلبية هدفها تعميق التجزئة.

٦ـ تلتزم قيادتا الشطرين بتنفيذ ما ورد في هذا وتذليل كافة الصعوبات التي يمكن أن تطرا أو تواجه عملية تنفيذ هذا الاتفاق.

تم التوقيع على هذا في العاصمة صنعاء بتاريخ ١٨ رمضان ١٤٠٨ هـ الموافق ٤ مايو ١٩٨٨ م.

علي سالم البيض
الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي
في الشطر الجنوبي من الوطن

العقيد علي عبد الله صالح
رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة
الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام في الشطر الشمالي

بيان عدن

١٩٨٨/٥/٤

انطلاقاً من الايمان بحتمية وحدة شطري الوطن اليمني، وترجمة لاتفاقيتي رمضان الموقعتين بين القيادتين السياسيتين في الشطرين، وتنفيذاً للاتفاقية الموقعة بين رئيسي الوزراء في الشطرين والموقع عليها بتاريخ ١٩٨٨/٥/٤ م.

فقد التقى في صنعاء الأخوان الدكتور عبد الله حسين بركات وزير الداخلية عضو اللجنة الدائمة في الشطر الشمالي والعميد صالح منصر السييلي عضو المكتب السياسي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية في الشطر الجنوبي وذلك في الفترة من ٨٨/٥/٣٠ إلى ١٩٨٨/٦/١ م.

حيث وقفا بجدية وبروح مسؤولية واعية على الاجراءات الكفيلة بتنفيذ اتفاقية تنقل المواطنين بين الشطرين بالبطاقة الشخصية.

وتنفيذاً لتوجيهات القيادتين القاضية بضرورة تسهيل انتقال المواطنين واهميته وفي سبيل ذلك، فقد تم الاتفاق على الآتي:

أولاً: وضع الترتيبات العملية لإلغاء جميع النقاط القائمة بين الشطرين.

ثانياً: تحديد نقاط مشتركة لتسهيل وتنظيم عبور المواطنين في الشطرين دون أي تعقيدات او اجراءات من شانها إعاقة التنقلات.

ووزارتا الداخلية في الشطرين إذ تعلنان ذلك للإخوة المواطنين في الشطرين، فإن التنقل ساري المفعول الآن كالمعتاد وأن البدء في عملية التنفيذ بموجب الاتفاق الأخير سيبدأ العمل به من تاريخ ١٩٨٨/٧/١ م، وذلك للتاكيد للإخوة المواطنين على جدية التوجه لإلغاء الاجراءات المعيقة او التي تنطوي على تعقيدات من شانها الحيلولة دون ممارسة المواطن اليمني في الشطرين حقه في حرية التنقل في وطنه اليمن، ولكي يكون ذلك إسهاماً فعالاً وخطوة واثقة على طريق اعادة تحقيق الوحدة اليمنية التي تعتبر قدر ومصير الجماهير اليمنية. عاشت اليمن حرة موحدة.

اتفاق عدن

١٩٨٩/١٠/٣٠

ايماناً من كلا جانبي شطري الوطن بالوحدة اليمنية واهداف ثورتي السادس والعشرين من سبتمبر والرابع عشر من اكتوبر الخالدتين، ووفاء لنضال الشعب اليمني وتضحيات شهدائه لبناء يمن موحد مستقل، وتلبية للإرادة اليمنية، وحرصاً منهما على الدفع بالعمل الوحدوي بين شطري الوطن الواحد إلى مراحل

متقدمة تقرب من يوم الوحدة باعتبار أن الوحدة قدر ومصير شعبنا في الشطرين، وانطلاقاً من تطلعات جماهير شعبنا اليمني في تحقيق الوحدة اليمنية أرضاً وإنساناً، ووصولاً إلى تحقيق كامل استقرار وأمن وتطور ونماء الوطني اليمني خاصة بعد أن أسهمت منجزاتنا الوحدوية في إثراء المناخ الوحدوي بمزيد من الابعاد الوطنية والأخوية بما أفرزته من ممارسات وحدوية على النطاق الشعبي والحكومي والمؤسسات والهيئات العامة، الأمر الذي جعل المواطن اليمني أكثر ترقباً للانتقال بقضيته الوطنية إلى وضع اللمسات الأخيرة لإعلان قيام دولة الوحدة، وبناء على الاتفاقيات والبيانات الموقع عليها من قيادتي ومسؤولي الشطرين، واستمراراً في تهيئة المناخ السلمي والديمقراطية اللازمين لإنجاز الخطوات الوحدوية وصولاً لدولة الوحدة، وتأكيداً على الالتزام بسياسة الحوار والتفاهم بين الشطرين، وحماية الأمن والاستقرار ومواصلة للاتصالات واللقاءات الوحدوية بين الشطرين، فقد تم خلال الزيارة التي قام بها الأخ العقيد علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، على رأس وفد رسمي وشعبي كبير للمشاركة في احتفالات الشعب اليمني بمناسبة العيد الثاني والعشرين لاستقلال جنوب الوطن اليمني، في الفترة من ٢٩ ـ ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩ م، تم خلال ذلك المصادقة وإقرار مشروع الدستور الدائم لدولة الوحدة الذي انجزته اللجنة الدستورية المشتركة بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣٠ م، الموافق ٤ ربيع الأول ١٤٠٢ هـ، من قبل قيادتي الشطرين ممثلة بالأخوين العقيد علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، وعلي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، تنفيذاً لما ورد في «ثانياً» من اتفاقية الكويت، وعلى أن تستكمل الإجراءات المتفق عليها في الاتفاقيات السابقة وعلى وجه الخصوص المواد التاسعة والعاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة من اتفاقيات القاهرة. وذلك من خلال اتخاذ الخطوات التالية:

أولاً: أ ـ احالة مشروع الدستور إلى مجلس الشورى والشعب في شطري الوطن، وذلك للموافقة عليه طبقاً للانظمة الدستورية لكل منهما خلال مدة زمنية اقصاها ستة اشهر.

ب ـ يقوم رئيسا الشطرين بتفويض من السلطتين التشريعيتين بتنظيم عمليتي الاستفتاء على مشروع الدستور وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة طبقاً للدستور الجديد.

ج ـ تنفيذاً لذلك يشكل رئيسا الشطرين لجنة وزارية مشتركة تضم إلى عضويتها وزيري الداخلية في كلا الشطرين لكي تقوم بالاشراف على هذه الأعمال. وذلك خلال ستة اشهر على الأكثر من تاريخ موافقة السلطات التشريعية في الشطرين على مشروع الدستور... ويكون لهذه اللجنة كافة الصلاحيات اللازمة للقيام بمهمتها.

د - يدعو رئيسا الشطرين جامعة الدول العربية لايفاد ممثلين عنها للمشاركة في أعمال اللجنة.

ثانياً: ا - استكمال كافة الاجراءات لتنفيذ اتفاق رمضان/ ايار (مايو) ١٩٨٨، ومنها ما يتعلق بتنشيط اعمال المجلس اليمني الأعلى واللجنة الوزارية المشتركة، واللجان الوحدوية القائمة بين الشطرين، وتنفيذ نتائج الدورة الأولى لعام ١٩٨٩ للجنة الوزارية المشتركة التي انعقدت في صنعاء بتاريخ ٢١ - ٢٣ آذار (مارس) ١٩٨٩ والاسراع في إنجاز اعمال اللجان الوحدوية المشتركة خلال مدة زمنية اقصاها شهران.

ب - التاكيد على لجنة التنظيم السياسي الموحد بالاسراع في إنجاز مهمتها التي بداتها في دورتها الأولى خلال فترة زمنية اقصاها شهران وذلك بما يكفل الاعداد لمستقبل العمل السياسي لدولة الوحدة في ضوء مشروع دستور دولة الوحدة وبما يسهم في تعزيز المسار الديمقراطي للعمل السياسي.

ثالثاً: تلتزم قيادتا الشطرين بتنفيذ ما ورد في هذا الاتفاق خلال الفترة الزمنية المحددة في مواده.

تم التوقيع على هذا في عدن بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، الموافق الاول من جمادى الأولى ١٤١٠ هـ.

العقيد علي عبد الله صالح
علي سالم البيض

ملحق رقم «٢»

توجيهات ونصائح فريق من اللجنة المركزية ـ ١٩٨٥

■ «أفكار أولية» لتحرك علي ناصر محمد

قبل الحديث عن اي تحرك خلال الفترة القادمة، ينبغي اولاً ـ التفكير ملياً ـ وباستفاضة وعمق كبير إلى ما حدث خلال الفترة الماضية وبالذات منذ المؤتمر الاستثنائي للحزب بل وربما إلى ما قبل ذلك، إلى احداث فبراير ٧٩ م ويوليو اغسطس ٧٩. واحداث ابريل ٨٠ م، بل من الممكن العودة حتى إلى المؤتمر الأول للحزب وإلى طريقة وأسلوب تشكيل المؤتمر ونتائجه وبالذات تشكيل الهيئات القيادية المتمخضة عن المؤتمر الأول، وذلك من خلال تقييم شخصي موضوعي بعيداً عن التبرير والمكابرة، وبعيداً عن المجادلة والتدليس، ومستوعباً النتائج، وما آل إليه الوضع على الصعيد القيادي الحزبي والحكومي وعلى صعيد اجهزة الدفاع والأمن وما يشكله من خطورة فيما إذا استمر الوضع بشكله الراهن وازداد تفاقماً بفعل التشكيلات الجديدة والتحالفات اللامبدئية المتخلفة التي تشكلت قبل وخلال المؤتمر العام الثالث وادت إلى تلك النتائج التي خرج بها المؤتمر.

لذلك، وقبل كل شيء وقبل وضع اي افكار او خطة للتحرك القادم، لا بد من الآتي:

١ ـ إعداد تقييم تفصيلي من قبل الرفيق الامين العام شخصياً، يقيم فيها الاحداث التي جرت خلال الفترة الماضية، والوقوف امام بعض الأحداث الهامة كـ:

ا ـ احداث فبراير ١٩٧٩ م.

ب ـ احداث اغسطس/ يوليو ١٩٧٩ م.

جـ ـ احداث ابريل ١٩٨٠.

د ـ تشكيل الهيئات القيادة للمؤتمر الاستثنائي.

هـ ـ ملابسات موضوع «مطيع» واعتقالات عشيش، محسن وغيرهم.

و ـ احداث الدورة الحادية عشر والثانية عشر وما سبقتها وتلاها من احداث.

ز ـ الدورة الانتخابية للمنظمات القاعدية واحداث مايو/ يونيو ١٩٨٥ م.

ح ـ إعداد قوائم الهيئات القيادية والمندوبين للمديريات والمحافظات.

ط ـ جلسة اجتماعات المكتب السياسي والسكرتارية واللجنة التحضيرية العليا المكرسة لترتيبات انعقاد المؤتمر واستكمال الدورة الانتخابية.

ي ـ أحداث فترة انعقاد المؤتمر والمخالفات الخطيرة للنظام الداخلي والارشادات والتقاليد الحزبية التي جرت خلال فترة المؤتمر.

ك ـ الملابسات التي رافقت الاتفاق على تشكيل اللجنة المركزية الجديدة وتشكيل المكتب السياسي الجديد.

إن الوقوف أمام هذه الاحداث ينبغي ان يستهدف مراجعة كل المواقف الشخصية للرفيق الأمين العام ومواقف الآخرين كافراد وجماعات تجاه تلك الاحداث وتبيان مدى صحة وصواب تلك المواقف والتكتيكات (غير واضحة في الأصل) التوصل اليهما، هل بقناعة مبدئية او وفقاً لحسابات خاطئة او لتصورات مضللة او مغرضة، او غير دقيقة، كما ينبغي ان يتضمن التقييم الأساليب المتبعة للعلاقة والتحركات مع الغير داخل الاطارات الشرعية او مع المجموعات والأفراد خارج تلك الاطارات.

وفي ضوء ذلك التقييم، تستخلص استنتاجات محددة عن كل موقف وحدث وعن احداث الفترة الماضية ككل وعلى مختلف الصعد، وستشكل تلك الاستنتاجات الأساس لوضع خطة التحرك القادمة على كل صعيد وفي إطار كل محور من المحاور الرئيسية التي نتناولها في الفقرات اللاحقة.

■ أسلوب وطريقة التقييم

- بدرجة رئيسية يتولى الرفيق الأمين العام شخصياً إعداد ذلك التقييم من واقع معايشته الشخصية لتلك الاحداث ويمكن ان يساعده في ذلك شخصان إلى ثلاثة اشخاص ممن تتوافر فيهم الثقة المطلقة لدى الرفيق الأمين العام والكفاءة السياسية والحزبية اللازمة لإعداد ذلك التقييم، إلى جانب أنهم كانوا معايشين تلك الاحداث عن قرب وينبغي أن يكونوا ممن لم تكن لهم مصلحة شخصية ذاتية او مصلحة قبلية او مشاركة من هذه الأحداث، ويمكن بهذا الصدد ترشيح كل من الرفيقين محمد صالح العطاس واحمد عبد الرحمن بشر لهذه المهمة، ويمكن أن يتبع أسلوب الحوار والعودة إلى الوثائق والمحاضر واستعادة شريط الأحداث في إطار جلسات مغلقة وفي مكان هادىء ومأمون وبحضور الرفيق الأمين العام والفريق المختار فقط وتدون فيها الملاحظات والاستنتاجات في ضوء نقاش جريء وصريح وناقد وبروح رفاقية ومبدئية عالية، ولا بد من توافر قناعة مطلقة بصحة الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها، لأنها السبيل الوحيد للاقتناع بصحة ومبدئية التحرك اللاحق. كما لا بد من الانتهاء من هذه المهمة التي تحتل الأهمية القصوى في غضون ما تبقى من شهر اكتوبر والنصف الأول

من نوفمبر ٨٥ م، اي قبل وقت كافٍ من انعقاد الدورة القادمة للجنة المركزية في ديسمبر ٨٥ م.

- يمكن لمزيد من الاستئناس بآراء الرفاق الذين شاركوا عن قرب في خضم احداث الفترة الماضية، وبالذات اعضاء المكتب السياسي الموثوق بهم، ان يطلب منهم الرفيق الأمين العام إعداد تقييماتهم الخاصة دون الاشارة مطلقاً إلى المهمة الواردة في الفقرة السابقة، ويمكن أن يشكل فريق لتلك المهمة من بعض اعضاء المكتب السياسي للمشاركة ومن خارجه لتحقيق ذلك، كما يمكن تكليف احد الرفاق كالرفيق عبد الغني عبد القادر او الرفيق ابو بكر باذيب لإعداد تقييمه الخاص عن الفترة الماضية للاستفادة منها في إعداد التقييم الوارد ذكره في الفقرة الأولى اعلاه.

في ضوء التقييم الذي سيعد والاستنتاجات التي سيتم التوصل إليها يمكن إعداد خطة تفصيلية للتحرك القادم تغطي فترة خمس سنوات قادمة إلى حين المؤتمر العام الرابع للحزب، ويمكن تقسيم تلك الخطة إلى اربعة اقسام او مراحل.

المرحلة الأولى: وتشمل الاجراءات العاجلة جداً والتي ينبغي اتخاذها لوقف أي تدهور للموقف من خلال السيطرة على الاطارات القيادية الفعالة على صعيد الحزب والحكومة وبالذات الإبقاء على تشكيل سكرتارية اللجنة المركزية والتوزيع الحالي للمهام في إطار الدوائر، إن لم يكن من خلال ابعاد تأثير بعض العناصر كمدير للمكتب، وسكرتير دائرة الدفاع والأمن والحيلولة دون السيطرة على الدائرة الحزبية من قبل التحالف المختلف وكذا العمل على تعزيز الوضع الحكومي من خلال السيطرة على تشكيلة مجلس الوزراء، إن لم يكن إجراء تعديل رئيسي في منصب رئيس مجلس الوزراء والذي يعتبر مركز الثقل في النشاط القيادي التنفيذي لسلطة الدولة. كما تشتمل هذه المرحلة على الاجراءات المطلوبة للسيطرة على أدوات التحرك القادم للمراحل اللاحقة وهي خطط الإطارات العليا كخطط اللجنة المركزية والمكتب السياسي وسكرتارية اللجنة المركزية ومجلس الوزراء والخطة الخمسية الثالثة ٨٦ ـ ٩٠ والموازنات الحزبية والعامة للدولة. لأنه من خلال الاشراف الدقيق والسيطرة على إعداد هذه الخطط وإخراجها بشكل يتوافق مع خطط التحرك القادم للمراحل اللاحقة، سيستطيع الرفيق الأمين العام السيطرة على نشاط هذه الاطارات القيادية العليا وسيتمكن من اخضاعها للخطة العامة التي وضعها في اتجاه تعزيز أوضاع الحزب وتنفيذ قرارات المؤتمر ولعل ما ينبغي ان يكون محور ومضمون هذه الخطط هو قرارات المؤتمر العام الثالث للحزب، وقرارات الدورة الاستثنائية للجنة المركزية المكرسة للأوضاع الاقتصادية... إن الفترة المقررة لهذه المرحلة هي حتى النصف الأول من يناير ٨٦ م. ويمكن أن تمتد حتى الفصل الأول من عام ٨٦ م وفقاً لمضمون ومكونات المرحلة من إجراءات.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة قصيرة المدى وتهدف إلى إعادة او تثبيت السيطرة على منظمات الحزب في المحافظات والقوات المسلحة وإرساء تقاليد حزبية جديدة

للعلاقة بينها وبين الرفيق الأمين العام وخلق صلات حية ودائمة بين الرفيق الأمين العام وبين هذه الاطارات من خلال تثبيت جملة من الأسس للعلاقة بين دوائر السكرتارية المختلفة وبين هذه المنظمات من جهة، وبين الرفيق الأمين العام ومنظمات الحزب في المحافظات والقوات المسلحة من جهة ثانية، بحيث يتحقق دور قيادي متعاظم للرفيق الأمين العام في نشاط هذه المنظمات وتعزيز تأثيره بينها.

كما تشمل هذه المرحلة ايضاً تثبيت السيطرة والعلاقة بين الرفيق الأمين العام ومجلس الوزراء مباشرة من خلال التحكم في القرارات الاقتصادية الأساسية، وكذلك القرارات الاجتماعية والمالية والعسكرية وضرورة التشاور المسبق بينه وبين رئيس مجلس الوزراء حول هذه القرارات قبل اتخاذها، إلى جانب توطيد صلاته بالرفاق الوزراء وبالذات في المجالات الاساسية كالدفاع والأمن والتخطيط والمالية والأوضاع النقدية، هذا طبعاً إلى جانب تعزيز دور هيئة الرئاسة في الرقابة على نشاط مجلس الوزراء واجهزة القضاء والادعاء، وتنشيط اعمال مجلس الدفاع الوطني، وإحكام السيطرة عليه ما قبله كامين عام ورئيس لهيئة الرئاسة.

كما يمكن ان تتضمن هذه المرحلة جملة من الاجراءات للسيطرة على الدورة الانتخابية الكاملة للمنظمات الجماهيرية وضمان نتائجها بشكل كامل بما يحقق التفاف جميع هذه المنظمات الجماهيرية وقياداتها حول خط الحزب وتعزيز دوره وصلاته بالجماهير.

وينبغي ايضاً ان تتضمن هذه المرحلة جملة من الاجراءات لتحقيق عدد من الضوابط فيما يتعلق بالتوسيع والاستقطاب إلى منظمات الحزب، إلى المؤسسات العسكرية، إلى المعاهد والجامعات ودور العلم المختلفة، وكذا فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات على المحافظات بالاستناد إلى عدد من الأسس كمساهمة المحافظة في الانتاج الاجتماعي الاجمالي، المكان، المقومات الاقتصادية للمحافظة وغيرها من العوامل، إن وضع مثل هذه الأسس المناطقية سيمكن من السيطرة على التطور اللاحق لكل هذه المجالات وكذا سيمكن من خلخلة التراكيب غير المتوازية في مختلف هذه المجالات.

كما من أن اهم مهمات هذه المرحلة هي السيطرة على اجهزة حماية الشرعية واجهزة الرقابة المالية، إن هذه الأجهزة مستهدفة اكثر من غيرها للسيطرة عليها من قبل الجميع، لأن بعضها لعب دوراً كبيراً في الفترة الماضية في تثبيت الشرعية الديمقراطية وحماية امن المواطن وكرامته وكذا تحقيق الأمن والاستقرار، كما لعب بعضها دوراً في كشف بعض العناصر الانتهازية والمتلاعبين في المال وغيرهم، وبالرغم من بعض من هذه الأجهزة قد لعب دوراً سلبياً في الاحداث الماضية من جراء التركيبة غير المتوازنة في بعض هذه الأجهزة، إلا أن الاتجاه العام لنشاط جميع هذه الأجهزة قد كان ايجابياً وفيما عدا بعض التحفظ على كل من بعض عناصر امن الدولة والرقابة الشعبية والمباحث الجنائية، فإن جميع هذه الأجهزة قد لعبت دوراً إيجابياً في تثبيت هيبة النظام وحماية الشرعية وحماية المواطن

وتحقيق الطمانينة لـه والحفاظ على كرامتـه، إن جميع هـذه الأجهزة هي من اهم ادوات السيطرة على الوضع، وسوء استخدامهـا من قبل البعض سيعني التفـريط بالعديد من المكاسب التي تحققت وستستغـل لضرب العديد من العناصر الجيـدة تحت مختلف «الادعاءات والاختلافات»، لذلـك ينبغي الحفاظ في هـذه المرحلـة على هذه الأجهزة وعناصرها وبالذات الجهاز المركـزي للرقـابة والمحـاسبات والادعـاء العام والقضاء، وإحداث تغيير جذري في أجهزة الرقابة الشعبية واجهـزة المباحث الجنائية وفي أجهزة امن الدولة التي تتعامل مع المـواطنين والمؤسسـات والأجهزة الحكـومية بحيث تتـوافر في العنـاصر التي تتولى هـذه المواقـع مستوى عـال من التقدير للمسؤولية والاخلاص المتفاني للحزب والشعب والـوطن، وتتوافـر لديهـا قـدر معقول من المعـارف المتخصصـة، وينبغي أن يـرافق اجـراءات السيطـرة او تثبيت دور هذه الأجهزة واحداث الغربلة في تشكيلات بعضها، حملات جريئة ضد العابثين بالمال وضـد ظواهـر التبذيـر والاختلاس والـرشوة والإخـلال بالقـوانين واللهث وراء الامتيازات والمظاهر الكاذبة، وبالذات في إطار القيادات العليا.

إن هذه المرحلة هي مرحلة وضع اللبنات الاساسية لاستعادة السيطرة على الوضع كله وسوف تتسم بنشاط مبدئي دؤوب وصبور ومتواصل للعمل مـع الناس، وعـلى اساس مدى النجاح في هذه المرحلة ستحدد امكانيـة النجاح في المـراحل الـلاحقة. ومن الناحية الزمنية يمكن أن تستمر هذه المرحلة طـوال عام ٨٦ م والنصف الاول من عام ٨٧ م ويمكن أن تمتد إلى نهاية عام ٨٧ م وفقاً لظروف العمل.

المرحلة الثالثة: هي مرحلة متوسطة المدى والتي تستهدف بالاستناد إلى ما تحقق من نتـائج خـلال المرحلـة الثانيـة وإعادة تشكيـل الـوضـع والعمـل المنتظم لجميـع الاطارات وفق الأسس المبدئية المقرة في وثائق الحزب، وكذا تحضير قيادات جديدة شابة يتم العمـل المكثف معها وتهيئتهـا لتتبوّا المنـاصب القياديـة مستقبلاً والتي ينبغي اختيـارها من قيـادات الصف الثاني والثـالث العاملـين في المجال الحـزبي والحكومي (المدني والعسكري) والجماهـيري، واللذين يتسمـون بالثبـات المبدئي ولـديهم قدر واسـع من المعارف التخصصيـة. ويمكن بهذا الصـدد الاستفـادة من الـدورة الانتخابيـة الكاملـة لمنظمات الحـزب القاعـدية وفي المـراكز والمـديـريـات والمحـافظات والقـوات المسلحة والتي من المقـرر ان ينعقد في الفتـرة/ من النصف الثـاني من عـام ٨٧ م/ النصف الأول من ٨٨ م للـزج بهـذه العنـاصر في معتـرك النضال السياسي والجماهيري والحـزب لتكتسب الخبرة الـلازمة خـلال الفترة إلى حين انعقاد المؤتمر العام الـرابع، كمـا يمكن الدعـوة في الفترة نفسهـا لانتخابـات مجـالس الشعب المحلية ومجلس الشعب الأعـلى واختيار بعض من هـذه العناصر لهذه المجالس بحيث تتمرس ايضاً في العمل التشريعي والعمل مع الجماهير.

إن مهمات هذه المرحلة هي من التنوع والتعقيد وينبغي أن يتم خلالها تجـاوز كل الصعـاب والمعوقـات والأخطاء التي تمت خـلال الفترة المـاضيـة والعمـل بحـزم وبشكـل مبدئي مـع الجميع في مختلف الاطـارات وفقاً لـوثائق الحـزب الأساسيـة

(البرنامج والنظام الداخلي) والتقاليد الحزبية. وسوف تمتد هذه المرحلة زمنياً حتى نهاية عام ٨٨ م وربما تتداخل مع المرحلة اللاحقة مرحلة التحضير لانعقاد المؤتمر العام الرابع.

يتشكل مكتب واحد يسمى المكتب الخاص للرفيق الأمين العام، رئيس هيئة الرئاسة، ويتم اختيار عناصر المكتب الخاص من قبل الرفيق الأمين العام شخصياً وفقاً لمواصفات خاصة جداً من اهمها الثقة، والكفاءة التخصصية، الوضوح والثبات الايديولوجي. والتمتع بقدرة على الرؤيا الواضحة للمستقبل، الكتمان، عدم الارتباط بأي علاقات متخلفة او شللية... الخ.

وينبغي فصل المهام المراسمية والبرتوكولية والإدارية عن المهام ذات المضمون السياسي والحزبي والايديولوجي والاعلامي والاقتصادي والعسكري التي سيقوم بها المكتب بحيث لا يتسرب أي شيء من المكتب إلى جانب عدم إغراق المكتب في قضايا لا تمت بصلة إلى مساعدة ودعم الرفيق الأمين العام ورئيس هيئة الرئاسة لتأدية مهامه الأساسية في قيادة الحزب والدولة.

إن المكتب الخاص سيناط به مهمة صياغة الخطة التفصيلية للتحرك القادم للرفيق الأمين العام وسيتولى تنسيقها ومتابعة تنفيذها، كما سيقوم بالدور الاستشاري والتنظيمي لتحقيق تلك الخطة، وعليه أن يعمل كخلية نحل مع الرفيق الأمين العام ليلاً ونهاراً، وسينبغي أن يتحقق التفاعل بينه وبين الرفيق الأمين العام، وبصراحة تامة ينبغي ان يخصص الرفيق الأمين العام الفرصة والوقت الكافيين لأعضاء المكتب للحوار معه وعرض نتائج ما يقومون به وما يعدونه وفي مقدمة ذلك التقيد بالخطط الشهرية والفصلية التي سيضعها المكتب لتحقيق الخطة التفصيلية العامة للتحرك القادم، وبالضرورة ان يضمن المكتب عناصر تغطي مختلف الجوانب السياسية والإعلامية والحزبية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وتشكل بالفعل جهازاً استشارياً فعالاً للرفيق الامين العام بحيث تتولى إلى جانب المهمة المشار إليها أعلاه، ستقوم ايضاً بمهمة دراسة البريد اليومي للرفيق الأمين العام وتحديد ما يعرض عليه من توصيات بالقرار أو خيارات بالحلول للقضايا المعروضة بحيث لا تقدم إلى الرفيق الأمين العام إلا القضايا الناجحة والمدروسة لاتخاذ القرار ثم متابعة تنفيذ توجهاته. وبهذا الصدد ينبغي أن يخصص الرفيق الامين العام وقتاً محدداً يومياً للقاء بعناصر المكتب الخاص (المدير بالذات) للمناقشة وكذا وقتاً محدداً لقراءة البريد بشكل يومي وثابت.

ثانياً: ان التحرك القادم ينبغي أن يشمل عدة محاور، وستحدد مهمات العمل في إطار كل محور وفقاً للخطة العامة التفصيلية للتحرك القادم والتي سيضعها فريق العمل في المكتب الخاص للرفيق الأمين العام، وسيتوزع العمل في إطار كل محور على المراحل الأربعة المذكورة اعلاه ويمكن تحديد المحاور الرئيسية التي سيعمل في اتجاهها الرفيق الأمين العام بالآتي:

- العمل مع اعضاء المكتب السياسي كافراد ومجموع.

- العمل مع سكرتيري اللجنة المركزية ودوائر السكرتارية.
- العمل مع أعضاء اللجنة المركزية كأفراد ومجموع.
- العمل مع رئيس الوزراء ومع أعضاء مجلس الوزراء.
- العمل مع اعضاء هيئة الرئاسة.
- العمل مع سكرتيري منظمات الحزب في المحافظات والقوات المسلحة والعمل مع سكرتاريات هذه المنظمات.
- العمل مع المنظمات الجماهيرية، كل منظمة على حدة وكمجموع.
- العمل مع اجهزة الدفاع والأمن.
- العمل مع اجهزة حماية الشرعية والرقابة.
- العمل مع ممثلي بلادنا في الخارج (السفراء) ومنظمات الحزب في الخارج.
- العمل مع الكوادر الأساسية في أجهزة الحزب والمؤسسات الاقتصادية الهامة (الصف القيادي الثاني والثالث).
- العمل مع كوادر المعاهد العلمية والمؤسسات التعليمية (الحزبية والجامعية).
- العمل مع ممثلي الاتحادات الإبداعية والمهنية (كالأدباء والمهندسين والأطباء وغيرهم).
- العمل مع سفراء الدول الاشتراكية الأساسية وممثلي حركات التحرر الكبيرة والهامة.
- العمل مع العناصر التي وقفت خلال الفترة الماضية مع الحزب وبدأت تتململ في الآونة الأخيرة نتيجة لعدم قناعتها بنتائج المؤتمر بما في ذلك أبناء المناطق التي وقفت بقوة ضد التحالف المتخلف.

إن العمل مع كافة هذه المحاور يستوجب عملاً دائباً ويستوجب اعداد برنامج لقاءات في إطار الخطة العامة التفصيلية للتحرك يعدها المكتب الخاص ويتم الالتزام بتنفيذها بدقة، كما أنه من المناسب خلال المرحلة الأولى (مرحلة الاجراءات العاجلة) أن يشمل التحرك كافة هذه المحاور ويمكن أن يقتصر برنامج اللقاءات في بعض من هذه المحاور على العناصر الأساسية على ان تستهدف هذه اللقاءات شرح ما جرى خلال المؤتمر العام الثالث نتائجه وتحديد الايجابيات التي تحققت من جراء انجاز اعمال المؤتمر وإقرار وثائقه وكذا السلبيات التي رافقت ذلك وتبريرها وفقاً للظروف التي كانت ناشئة حينها، إن المهم في هذه اللقاءات هو شد عضد العناصر الجديدة ورفع معنوياتها والحفاظ على التماسك في صفوف العناصر الواقفة مع خط الحزب، وتوضيح الأمور على حقيقتها للرفاق والأصدقاء والاشقاء الموثوقين، وكذا العمل على حسم الموقف مع العناصر المتذبذبة او تلك التي بدأت تتململ وتتراوح في مواقفها تحت اعتقاد ان عناصر التحالف المتخلف قد كسبت الموقف ولا بد من مد جسور إليها والوقوف معها حتى لا يأخذها الطوفان.

إن هذا التحرك في إطار كل هذه المحاور لهـو خطة هـامة جـداً في سبيل امتصـاص ردود الفعل التي احدثتها نتائج المؤتمر لدى الكثيرين وكذلك لتحقيق التفاف تاييد واسع من قبل العناصر الخيرة في إطـار الحزب والمؤسسـات الحكوميـة والمنظمات الجماهيرية ولدى الاصـدقاء والاشقـاء وهو ايضـاً يمهد لتحقيق نتـائج جيـدة في الخطوة اللاحقة من المرحلة الاولى الا وهي السيطرة على الإطارات القيادية الفاعلة على صعيد الحزب والحكومة.

■ محور العمل مع أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية كأفراد ومجموع

يحتل العمل مع المكتب السياسي خلال المرحلة الاولى (مرحلة الإجراءات العـاجلة) اهمية قصوى وبالذات في ظل التركيبة الحالية للمكتب وفي ظل عدم حسم موضوع تشكيلة السكرتـارية وكـذا وضع الحكـومة. لـذلك نقتـرح فيما يـلي بعض الافكار القابلة للنقاش وهي افكار أولية:

- إجراء اللقاءات مع اعضاء المكتب السياسي الموثوقين بشكل منفرد واستقصاء آرائهم ومقترحاتهم الشخصية فيما يتعلق بتركيب السكرتارية وتوزيع المهام بين الدوائر وتشكيل الحكومة اللاحق على ان يتم ذلك بسرية مطلقة.
- إجراء محاولة مبدئية للحوار المكثف مع كل من عبد الفتاح اسماعيل، وحيدر العطاس، يحيى الشامل لتبيان ماذا يريدون، وكيف يفسر تحالفاتهم اللامبدئية مع عناصر التخلف وتبيان اثر ذلك على مستقبلهم السياسي والجماهيري في أوساط الحزب والجماهير.
- إجراء حوار جاد وحازم مع كل من صالح مصلح، جار الله عمر، احمد علي السلامي مع تصريح بشكل واضح للمصالح والممارسات التي اتبعها ويتبعها هؤلاء ومواقفهم السابقة والتي هي معروفة جيداً للرفيق الامين العام وكيف يمكن لو استمروا في تآمرهم وتحالفاتهم ان يفقدوا كل شيء، إن المطلوب تحييدهم في هذه المرحلة.
- ممارسة أكبر قدر من الحزم والشدة مع كل من علي شائع هادي وصالح منصر السييلي وعلي البيض في حالة التطاول أو التجريح داخل الاجتماعات بما في ذلك طردهم من الاجتماعات وإهمالهم بشكل نهائي من اي اتصالات جانبية او اللقاءات وممارسة تعتيم إعلامي كامل عليهم.
- ممارسة نوع من التجاهل والإضعاف لعلي عنتر وعدم التنسيق المسبق حول اي قضايا وعدم كشف اي نوايا أو أسرار له مع الحفاظ على العلاقة المظهرية معه والتعامل المبدئي الحازم معه بهدف إضعاف مركز نفوذه وتسليط العديد من العناصر من مختلف الاتجاهات والمناطق للتاثير عليه وتخويفه

من النتائج الوخيمة التي سيجنيها من جراء تصعيده للمواقف وتحالفاته اللامبدئية.

- العمل على تغيير مواعيد اجتماعات المكتب السياسي بحيث تكون كل اسبوعين بدلاً من الاجتماعات الأسبوعية.

- محاولة التحكم بخطة العمل للمكتب السياسي بحيث لا يسمح بطرح كل «شاردة أو واردة» في اجتماعات المكتب السياسي وإنهاء القضايا التي ترتقي لطرحها في المكتب السياسي بحيث يسمح للأجهزة والاطارات الأخرى أن تقوم بمهماتها وعدم السماح بالابتزاز والحصول على مكاسب اقتصادية او مالية لصالح القرى والقبيلة على حساب الاقتصاد الوطني والشعب والبلد ككل... لأنه يتوقع وفقاً للتركيب الحالي للمكتب السياسي وخارطة التحالفات أن يحاول الفريق المتخلف أن يبتز وينتزع قرارات لصالحه.

- العمل على عدم السماح بتبني اي قضايا داخل المكتب السياسي ما لم تكن مدروسة من قبل دوائر السكرتارية ومقدمة من قبلها بحيث تقطع على مقترحات الكواليس ان تصل للمكتب السياسي.

- العمل المبدئي والصريح مع العناصر التي كانت في العمل الفصائلي سابقاً من أجل أن تنظر إلى قضية الحزب كقضية مصيرية وأن لا تضع اي اعتبار في هذه المرحلة التاريخية للمصالح الفصائلية الضيقة وبالذات عند معالجة قضايا الأفراد وعدم التحسس من بعض الإجراءات التي تستهدف العناصر السيئة وأن يعمل مع الرفيق الأمين العام بشكل مبدئي وأن تتخلى عن سلبياتها أو صوتها في المواقف الحرجة وان تضحي في بعض الأحيان من أجل الموقف الصائب وانتصار قضية الحزب.

- خلال المرحلة الأولى وعند التفكير في عرض قضايا هامة تتعلق بترتيبات أساسية يتوقع أن يختلف عليها في المكتب السياسي، يحدد اجتماع للجنة المركزية من قبل المكتب السياسي ويعلن وقبل الاجتماع بفترة قصيرة يعقد المكتب السياسي ويتم تداول المقترحات بعد تحضير جيد لها بين عناصر اللجنة المركزية وإذا حدث خلال حولها، ترفع مناقشاتها في المكتب السياسي وتعرض على اللجنة المركزية مباشرة لحسمها بصورة سريعة، أي من المكتب مباشرة للجنة المركزية دون إتاحة الفرصة للمشاورات الجانبية والتامرات.

(مرفق بعض الافكار والبدائل الممكنة لتشكيلات السكرتارية والتعديلات في إطار الحكومة).

- تكليف عناصر المكتب السياسي الموثوقين للعمل مع اعضاء اللجنة المركزية بشكل مبدئي وتوضيح الموقف لهم باستمرار.

- إجراء حوارات مبدئية مع عدد من اعضاء اللجنة المركزية الذين كانوا متواجدين في اللجنة المركزية السابقة وتغيرت مواقفهم او الذين ما زالوا غامضين او الذين لهم مواقف متذبذبة وتوضيح الموقف لهم وجعلهم يشعرون بأهمية عمق الموقف الحريص الذي وقفه الأمين العام لتجنيب هذه التجربة والحزب المخاطر التي كانت محدقة بها.

- العمل على اللقاء بعدد من اعضاء اللجنة المركزية الجدد الذين دخلوا اللجنة المركزية لأول مرة من الشباب والمتبوّئين لمناصب قيادية هامة كنواب سكرتيري اللجنة المركزية وسكرتير توالي منظمات الحزب في المحافظات، المحافظون قادة الألوية ونواب هيئة الاركان، نواب الوزراء النقابيين واللقاء معهم كافراد او جماعات حينما تتيح خطة العمل والظروف والتوضيح لهم ظروف اختيارهم لعضوية اللجنة المركزية، وان مستقبلهم السياسي مرهون بوقوفهم مع الحزب والعمل بقدر الإمكان على خلخلة ارتباطات بعضهم بالمحاور المتخلفة وطبعاً يستثنى من هذه اللقاءات العناصر القبلية المتخلفة والعناصر السيئة والموتورة.

- تكليف عدد من اعضاء اللجنة المركزية الموثوقين بالعمل المستمر والدائم مع بعض اعضاء اللجنة المركزية الآخرين الذين ما زالوا يتذبذبون، وما زالوا يراوحون في مواقفهم، ولم ينخرطوا بعد بشكل عميق في التحالفات المتخلفة والعمل على جذبهم وجعلهم في الصورة من حقيقة الأوضاع وشدهم للوقوف مع الحزب.

■ محور العمل في إطار سكرتارية اللجنة المركزية

- يكتسب العمل في إطار هذا المحور اهمية من كونه هو مجال العمل اليومي الذي سيستند إليه الرفيق الامين العام في عمله اليومي داخل الحزب.

- لذلك وقبل كل شيء لا بد من الشروع بمراجعة لائحة العمل الداخلية لسكرتارية اللجنة المركزية وتحديد النواقص والثغرات التي تكتنفها وبالذات فيما يتعلق بصلاحية السكرتارية وممن تتكون وطريقة عملها، وما هي المستويات التي تدخل في اختصاصها في ضوء قوائم المناصب وقوائم الاشراف ومراجعة قوائم المناصب ذاتها في ضوء المستجدات وتراكيب الهيئات القيادية الجديدة، كما ينبغي التحديد الدقيق لصلاحيات الدوائر وعلاقاتها بالاطارات القيادية وبالاجهزة الحكومية الأخرى كمجلس الوزراء والوزارات وغيرها وذلك بشكل مكتوب حتى لا تخضع مثل هذه القضايا لاجتهادات المكتب السياسي ولا بد بان تقر مثل هذه التعديلات للائحة في إطار اللجنة المركزية.

- لا بد من تعزيز صلات الرفيق الأمين العام بدوائر السكرتارية وضرورة الإشراف على نشاطها وعدم السماح بتقديم المقترحات والتقارير الرئيسية من قبل اي دائرة من الدوائر لأي إطار أعلى كالمكتب السياسي أو السكرتارية دون التشار المسبق بين الرفيق الأمين العام وسكرتير الدائرة المعنية بحيث يتولى الرفيق الأمين العام الدفاع عن ذلك المقترح وتبنيه في ذلك الاطار باعتباره مقترحاً متفقاً عليه بين الدائرة المعنية والرفيق الأمين العام وباعتباره رئيساً للاجتماع. وينبغي في كل الأحوال عدم تقديم اي مقترحات أو مشروعات قرارات لأي إطار حزبي أعلى (كالمكتب السياسي والسكرتارية) إلا عبر الدائرة المعنية في السكرتارية وبعد التشاور المسبق مع الرفيق الأمين العام باعتباره رئيساً لهيئة السكرتارية او من قبله شخصياً باعتباره اميناً عاماً يقود اجتماعات المكتب السياسي، وحتى مشروعات القرارات المقدمة من رئيس مجلس الوزراء ينبغي أن يتم التشاور بشانها مع سكرتير اللجنة المركزية في الدائرة المعنية لموضوع مشروع القرار ثم يتم التشاور مع الأمين العام قبل عرض الموضوع على الاطار المعني.

- الايعاز للدوائر المعنية بوضع خطط مستقبلية واضحة للسيطرة على التطور الحزبي، في مختلف المجالات وبدرجة رئيسية وضع اسس لتطور التركيب الكمي والاجتماعي للحزب وفقاً للتوزيع السكاني والخصائص والمقومات الاقتصادية للمحافظات بما يحقق تركيبة متوازنة داخل الحزب واعادة تصحيح الوضعية الحالية بما يحقق نمواً متعاظماً مداخل الحزب لصالح الطبقة العاملة في المدن والفلاحين التعاونيين في الأرياف والمثقفين الثوريين والنساء العاملات.

وليس من المقبول اطلاقاً أن تتم مواصلة الاستقطاب العشوائي لعضوية الحزب في المحافظات، بدون مراعاة التركيب الاجتماعي والنشاط الاقتصادي في تلك المحافظات. فمثلاً، فقد بلغ عدد أعضاء الحزب في محافظة ريفية مواردها البشرية والمادية محدودة ولا توجد بها اي صناعة أو طبقة عاملة ولا مزارع او تعاونيات أو مؤسسات اقتصادية كبيرة أن يكون فيها عدد أعضاء الحزب يقارب عدد الأعضاء في محافظة عدن، ويتجاوز عدد أعضاء الحزب في بقية المحافظات بعدة اضعاف وينطبق الكلام نفسه على الاستيعاب للكليات والجامعات وإلى الإيفاد إلى الخارج في الدورات الحزبية والدراسات الجامعية والعليا، إذ ينبغي وضع اسس واضحة للقبول والإيفاد.

- الاشراف الدقيق من قبل الرفيق الأمين العام على خطط اللجنة المركزية، والمكتب السياسي وسكرتارية اللجنة المركزية ولجنة التفتيش المالي ولجنة الرقابة الحزبية العليا لعام ٨٦ م بحيث يتم تضمينها كل تلك القضايا الواردة أعلاه من مراجعة لائحة السكرتارية، مواعيد اجتماعات المكتب السياسي،

اسس تطوير التركيب الكمي والاجتماعي للحزب وغيرها من القضايا المطلوب اقرارها في الاطارات المذكورة خلال العام القادم، إن اقرار كل ذلك سيتيح لدوائر سكرتارية اللجنة المركزية ان تحضر بشكل جيد لإعداد مشاريع وقرارات مدروسة تساعد على تغيير الأوضاع داخل الحزب تحت مظلة الشرعية وفق برنامج واضح.

- إجراء تخفيض كبير للكوادر العاملة في جهاز سكرتارية اللجنة المركزية وإعادة توزيعها على المرافق والاحتفاظ بالكوادر النوعية ووقف التدفق إلى السكرتارية ووضع ضوابط صارمة للانتساب للعمل بسكرتارية اللجنة المركزية.
- إرساء تقليد عقد اجتماعات دورية بين الرفيق الأمين العام والكوادر العاملة في كل دائرة من دوائر السكرتارية لمناقشة قضايا العمل في هذه الدوائر والمقترحات لتطوير أساليب العمل ويفضل ان تكون فصلية بحيث يعقد اجتماع واحد كل فصل مع دائرة واحدة.
- الاشراف المباشر من قبل الرفيق الأمين العام شخصياً على تنفيذ العمل، مع الكوادر، المقر من قبل اللجنة المركزية في عام ٧٩ م ولا يكتفي فقط بالنظر بالتعيينات للكوادر ولكن العمل مع الكوادر ما بعد التعيين هو الأهم، لذلك لا بد من اعداد قوائم الكوادر الخاضعة للإشراف وقوائم الاحتياط بحيث تكون لدى الرفيق الأمين العام صورة شاملة عن الكوادر المتاحة في مختلف المجالات ويستطيع أن يختار الأنسب منها للعمل معها وتأهيلها للمستقبل.
- الاشراف على إعداد برنامج تاهيلي متكامل على مدى السنوات الخمس للقيادات الأساسية من المكتب السياسي، اللجنة المركزية والكوادر الأساسية في سكرتارية اللجنة المركزية وكوادر منظمات الحزب والكوادر في الجهاز الحكومي وإلزام الجميع بالتقيد الصارم وبتنفيذ هذا البرنامج وجعل مهمة التاهيل المتواصل مهمة حيوية ودائمة لجميع القيادات وينبغي أن لا يسمح ببقاء اي امي أو شبه امي او بمؤهل متدنٍّ في اي إطار قيادي حالي في غضون السنوات الثلاث ـ الخمس القادمة.
- الاشراف على الاعداد المبكر منذ الآن على التحضير لتعيين سكرتيري منظمات الحزب في المحافظات وسكرتير عموم المنظمات الجماهيرية والتشكيلات للمنظمات الجماهيرية القادمة منذ الآن وضمان ترتيب ذلك في إطار السكرتارية منذ الآن والالتزام باللوائح المنظمة للترشيحات بحيث أن الإطارات الشرعية وفق التسلسل القيادي هي التي تقدم الترشيحات من أسفل إلى اعلى وبحيث تصل إلى المكتب السياسي او السكرتارية قوائم متفق عليها من قبل الدوائر المعنية.

■ محور العمل مع رئيس مجلس الوزراء ومع أعضاء مجلس الوزراء

باعتبار ان الرفيق الأمين العام هو قائد للحزب والدولة ورئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة والحكومة هي مركز الثقل الرئيسي في نشاط سلطة الدولة، وسلطة الدولة هي أداة من أدوات تحقيق التحولات الاقتصادية والاجتماعية، فإن سيطرة الرفيق الأمين العام كقائد للحزب والدولة على سلطة الدولة لهي مهمة حيوية في جانب تحقيق التحولات الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإننا نقترح الآتي:

- إرساء تقليد ابلاغ الرفيق الأمين العام من قبل رئيس مجلس الوزراء في الحال حول أهم القضايا والمستجدات التي تطرأ في مجال العمل الحكومي كالمواقف السياسية والعسكرية الناشئة في الداخل والخارج حول التحرك الخارجي لأي وفد يترأسه وزير ويهدف إلى الحصول على قروض او توقيع اتفاقيات ترتب عليها التزامات هامة كبيرة على دولتنا، حول بعض المؤشرات الاقتصادية الهامة على صعيد الاقتصاد الوطني، حول اولويات التمويل الخارجي المتاح، حول بعض القضايا الأمنية الخطيرة المكتشفة، حول الأوضاع النقدية العامة (النقد الأجنبي والاحتياطات والتمويلات)، حول الأوضاع المالية (التقارير الاسبوعية والشهرية في الخزانة العامة حول العجز والصرف من المال العام)، حول اي نتائج او بيانات هامة تتعلق بالأوضاع الشمولية للبلد، كما انه من المهم الإبلاغ عن أي تحركات عسكرية أو مناورات وتدريبات على نطاق واسع مهما كان موقعها وغيرها من القضايا. بحيث لا يكون الرفيق الأمين العام آخر من يعلم في هذه القضايا او تصله من خارج الإطارات الرسمية، كما لا بد من التشاور المسبق حول مشاريع القوانين الأساسية ومشاريع قرارات مجلس الوزراء الأساسية التي تهم السكان.

- ارساء تقليد التشاور المسبق بين الرفيق الأمين العام ورئيس الوزراء حول الكوادر المطلوب تعيينها في المناصب الرئيسية في الجهاز الحكومي كنواب الوزراء والمدراء العامين للمؤسسات الكبيرة والهامة، قادة الأسلحة، عمداء الكليات، رؤساء الأجهزة المركزية وغيرها من المناصب التي تخضع لمجلس الوزراء أو تلك التي تخضع لمجلس الوزراء ويصادق عليها المكتب السياسي.

- (غير واضحة في الأصل) الرفيق الأمين العام بالوزراء في القطاعات الأساسية كالدفاع والداخلية والخارجية والمالية والتخطيط ومصرف اليمن واللقاء المستمر بهم ليكون في الصورة عن نشاط هذه القطاعات وتزويدهم بالتوجيهات اللازمة.

- العمل على فصل النفقات الأساسية بهيئة الرئاسة عن النفقات التي يمكن ان تخصص لمجلس الوزراء.

- الايعاز بإعادة تشكيل جهاز للرقابة الشعبية ورفده باخلص الكوادر وابرزها مع توفير الخبرات التخصصية في المجال الاقتصادي والعمل على تعزيز دوره بعدد (غير واضحة في الأصل).

■ محور العمل مع هيئة الرئاسة وسكرتارية هيئة الرئاسة وأجهزة القضاء والإدعاء العام

في إطار هذا المحور يمكن اقتراح الإجراءات التالية:

الشروع في إعداد لائحة للعمل لسكرتارية هيئة الرئاسة تحدد اختصاصات اعضاء هيئة الرئاسة واختصاصات اللجان ورؤسائها وكذا سكرتير هيئة الرئاسة، لأنه لا توجد حتى الآن اي لائحة داخلية لسكرتارية هيئة الرئاسة واللائحة الداخلية لمجلس الشعب الأعلى المحمول (غير واضحة في الأصل) غير دستورية ولا تنسيق مع الدستور وبالذات فيما يتعلق باختصاصات السكرتير ورؤساء اللجان وحتى اختصاصات نائب رئيس هيئة الرئاسة، كما لا بد من توضيح الحدود الفاصلة بين اختصاصات مكتب رئيس هيئة الرئاسة ودوائر السكرتارية الأخرى (غير واضحة في الأصل).

العمل على تنشيط دور هيئة الرئاسة في الإشراف على الاعمال الحكومية وتنشيط اعمال اللجان الدائمة وتعزيز صلاتها بالأجهزة الحكومية المركزية واجهزة الحكم المحلي.

الإسراع بإعداد قانون مجلس الدفاع الوطني وإقراره وتنشيط اعمال المجلس، وجعله عملياً يقود نشاط اجهزة الدفاع والأمن بحيث لا تتحرك اي قوات ولا تشكل اي تشكيلات عسكرية جديدة ولا توقع اي اتفاقيات عسكرية او التزامات جديدة إلا بقرار من مجلس الدفاع الوطني، إن التشديد في هذه المسألة هو في غاية الأهمية، نظراً للتركيب الحالي لقيادات الدفاع وللعنصر الجديد المتمثل في دخول قادة الأسلحة ونواب رئيس هيئة الأركان وعدد كبير من العسكريين في اللجنة المركزية الجديدة. إن مركزة اتخاذ القرار العسكري في هذه المرحلة هام جداً ولا بد من الاشراف والرقابة الدقيقة على نشاط اجهزة الدفاع والأمن من خلال مجلس الدفاع الوطني.

- كما لا بد من وضع خطط سرية للغاية لحالات الطوارىء والكوارث (كوارث السيول، كوارث الطائرات، كوارث الزلازل، كوارث البراكين، كوارث القصف

الجوي او البحري، حالات الحرب) والعمل على ضمان تموينات المياه والكهرباء والوقود والتموين الغذائي وغيره وإقرار تلك الخطط من قبل مجلس الدفاع الوطني.

- تعزيز اشراف رئيس هيئة الرئاسة على أجهزة الادعاء العام والقضاء وعدم السماح بالتدخلات في أعمالها والعمل على إرساء تقليد موافاة رئيس هيئة الرئاسة بالمخالفات القانونية للمسؤولين القياديين في الحزب والدولة في الحال والعمل من قبل رئيس هيئة الرئاسة على متابعة تلك الحالات وإنهاء الخرق القانوني ومحاسبة المرتكبين لذلك في الحال، كما لا بد من تحريك القضايا الموجودة والجارية على بعض المسؤولين القياديين (الذين في إطار التحالف المتخلف) وتشكيل لجان للتحقيق فيها وتقديمها للقضاء والمحاسبة الحزبية كحالات الانتفاع الشخصي بالمال العام وخرق قانون الأسرة واستغلال المنصب لأغراض لااخلاقية وغيره من القضايا المعروفة.

- إن جزءاً كبيراً من نشاط هيئة الرئاسة اليومي قد تحول إلى تقديم المساعدات وحل المشاكل الشخصية للمواطنين والمسؤولين (مشاكل السفر والإعانات وتوفير المتطلبات... الخ) بما يتعارض مع اللوائح والأنظمة والقوانين المتبعة، واستنزاف ذلك موارد مالية كبيرة، كما تعددت جهات الصرف فنائب رئيس هيئة الرئاسة يصرف ورئيس الوزراء يصرف وسكرتير هيئة الرئاسة يصرف وغيرهم، لذلك ينبغي وضع نظام صارم للصرف وتقيض الاعتمادات وتقليص صلاحيات الصرف والعمل على غربلة العناصر العامة في المجال الإداري والمالي بسكرتارية هيئة الرئاسة بحيث يبقى على العناصر المضمونة والموثوقة جداً بذمتها المالية. كما لا بد من إجراء تخفيض كبير في عدد العاملين بسكرتارية هيئة الرئاسة والابقاء على الكوادر النوعية كما لا بد من إحالة الأوضاع الإدارية والمالية للمتفرغين والمحسوبين على هيئة الرئاسة إلى المرافق المفرغين لها.

إن العمل على المحاور الاخرى يتطلب دراسة متعمقة من قبل المكتب الخاص وفي ضوء سير خطة التحرك للمرحلة الأولى (مرحلة الاجراءات العاجلة) يمكن وضع التفاصيل للعمل في إطار هذه المحاور.

ملحق رقم «٣»

نص المحاضرة التي ألقاها علي عنتر في الكوادر القيادية حول الصراع الجاري في صفوف الحزب الاشتراكي اليمني، في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٥

«فرصة ثمينة اللقاء بالكوادر القيادية للحديث حول الصراع الجاري في صفوف حزبنا واسبابه، طبعاً ليس بخاف عليكم ما حدث قبل المؤتمر واثناءه... ونتائج المؤتمر كمحصلة للواقع الحزبي بسلبياته وايجابياته... وهناك ثلاث نقاط خرج بها المؤتمر وهي:

- القيادة.
- الوثائق (التقرير ومؤشرات الخطة الخمسية) المهام والأهداف.
- النضال من اجل وحدة الحزب... باعتبارها الحلقة الأساسية التي بدونها لا وجود للحزب ولا لدوره القيادي... فالحزب يقوم على اساس الوحدة الفكرية والتنظيمية والسياسية... كذلك فالتقرير تناول قضايا كثيرة ووضعها امامنا وابرزها النضال من اجل الآتي:

- من اجل وحدة الحزب.
- من اجل تنفيذ خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- من اجل صد العدو وحملاته الايديولوجية.
- من اجل توثيق العلاقة مع قوى الثورة عربياً وعالمياً.

وفي الواقع لا نستطيع ان نجد وثيقة افضل من التقرير الذي اقره ''ؤتمر ولكن التقرير والصياغات غير كافية... يمكن القول ان ما هو موجود في وثائقنا هو حصيلة افكارنا التي نناضل من اجلها ونحن استطعنا ان نضمنها التقرير. ولكن

يظل امامنا: كيف نتعامل مع الجماهير وكيف نقنع اصدقاءنا بصواب نهجنا. فقناعاتنا لا يمكن ان تكون مرآة للمكان الذي نكون فيه (أي الا نتلون بلون المكان الذي نكون فيه) بمعنى آخر، رجعي عند الرجعيين وتقدمي عند التقدميين لا يمكن ذلك لاننا امام اعدائنا واصدقائنا واضحون من خلال ممارستنا... اعداؤنا غصباً عنهم سيتعاملون معنا... المصالح المتبادلة تجبرهم وتجبرنا على التعاون ولكن في ضوء وجه واحد وستكون كبيراً إذا تعاملت بثقة واستطعت ان تحقق نجاحات لشعبك وأن تطور بلدك.

وفي وثائقنا التزمنا بمبادىء التعايش السلمي وسنتعايش مع الانظمة الاجتماعية المختلفة وفقاً لهذا المبدأ ونسخر هذه العلاقة لصالح شعبنا. اما اصدقاؤنا فإن علاقاتنا معهم تقوم على اساس وحدة المصالح والأهداف، ولقد اثبتت التجربة اهمية هذه العلاقة بالنسبة لثورتنا... ونحن لسنا مع الذين يحاولون ان يساووا بين اصدقائنا واعدائنا، فهؤلاء لا يمكن ان يكونوا مخلصين لا للثورة ولا للوطن لأنهم لا يبحثون إلا عن مصالح بطونهم على حساب الثورة والوطن وبالنسبة للقيادة فإن ماساة شعبنا هي انه لم يتوفق في ايجاد قيادة تتعامل بثقة مع نفسها منذ مؤتمر «خمر» لأنه لم توجد قيادة تثق في القرارات التي تتخذها وليس كل القيادة بالطبع ولكن دائماً يوجد منها من لا يقتنع ولهذا اصبنا بنكسات كثيرة وربما كادت هذه النكسات ان تؤدي إلى نهاية الثورة، مثال على ذلك في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٦ م بسبب تواطؤ داخل القيادة استطاع المصريون فرض الدمج القسري على الجبهة القومية مع قوى معروفة بعدائها للثورة اليمنية وصلاتها القوية بأعداء الشعب اليمني، وبعد الاستقلال ـ لخلل في القيادة ـ استطاع عشال ومن لف لفه ان يضعوا انفسهم في موقع المشاركة في اتخاذ القرار ووصل علي عبد الله ميسري إلى القيادة العامة وهو من اشرس اعداء الثورة ولأن القيادة لم تكن مع القرارات التي خرج بها المؤتمر العام الرابع، لهذا قام الضباط بالانقلاب وكان يمكن ان يحققوا النجاح لولا ان هناك الثورة وهناك الشعب ممثلاً بكل افراده الشرفاء حتى في بيوت هؤلاء العملاء لم يكونوا مقتنعين بالانقلاب وانتهى خلال ٢٤ ساعة... ولأن القيادة كانت غير مقتنعة وخصوصاً بالجانب الاقتصادي والسياسي في قرارات المؤتمر العام الرابع ظلت المشاكل إلى ٢٢ حزيران ١٩٦٩ م ولكن التنظيم السياسي لم يستسلم رغم أن كل الأمور كانت بيد هذه القيادة وظهرت المقاومة في كل المناطق وحاولت القيادة ان تستغل كل السلبيات التي عندنا وحاولوا تصفية التنظيم في المهرة وحضرموت إلى ان اصطدموا بـ ١٤ ايار في أبين واستمر النضال حتى خروج تنظيمنا السياسي منتصراً في ٢٢ حزيران ولم تنتصر القيادة لأن بعضاً منها كان على راس السلطة وبعضها الآخر في الضالع وتعز، ولكن لأن عندنا تنظيماً فقد تحرك في عموم الساحة في صنعاء وبقية مدن الشطر الشمالي من الوطن لدعم ثورة ١٤ تشرين الأول ولهذا انتصرنا في ٢٢ حزيران وليس بدون تضحية لأن التضحيات قد قدمناها في ١٤ ايار و٢٧ تموز خلال ٤٨ ساعة من تحرك جيش التحرير استشهد ٦٨ رفيقاً في الصبيحة استشهد عشرة

رفاق ايضاً وهذه أمثلة فقط المهم رغم المحاولات التي شنت ضدنا اتهمونا بالشيوعية وغير ذلك ولكن ما إن جاءت ٢٢ حزيران إلا والجماهير معنا وليس مع قحطان.. أقول المواقف المتذبذبة كانت مصدر متاعبنا حتى مع سالمين وقعنا لأننا تجاهلنا الدور القيادي للحزب... اعتقدنا انه لا يوجد احد أحب سالمين كما احببناه ولكن تعاملنا مع الوثائق تعاملاً غير صادق وهكذا جاء المؤتمر الأول وخرج بقرارات فرحنا لها كلنا ولكن كيف نفذت هذه القرارات؟

من المؤتمر الأول حتى المؤتمر الاستثنائي... خلال هذه الفترة القصيرة حصل تآمر وانتم تعرفون كيف حصل ذلك في نيسان ١٩٨٠ م وفي المؤتمر الاستثنائي... كان علي ناصر يطرح عندنا قيادة واحدة وثائق واحدة... لكن ما حدث هو انه كانت عنده خطة خمسية للتنفيذ ضد طلائع الثورة ورموزها... وربما ساهمنا في قرارات المؤتمر الاستثنائي ولكن لم نكن نعرف بوجود خطة ضد الثورة وحزبها بعيداً عن النظام الداخلي والمبادىء الحزبية والاتجاه البارز فيها تصفية رموز الثورة بدءاً بعبد الفتاح وكان ينبغي أن يتبعه ثان وثالث... الخ ووصل الامر إلى اللجنة المركزية يعرض عليها القرار والموافقة جاهزة، ترتفع الأيدي لأن كل شيء مطبوخ من قبل، إلى أن حدثت هذه الصحوة داخل الحزب وناضلنا من بداية عام ١٩٨١ م إلى المؤتمر العام الثالث.

ما الذي حدث خلال هذه الفترة؟ لقد خضنا هذه الصراعات لكي يخرج المؤتمر بقرارات لصالح الحزب والحصيلة التي خرجنا بها هي هذه الوثائق التي نتحدث عنها وكل واحد في الحزب كان يقول إذا كل واحد سيصحو وستكون الوثائق اساس نضاله فسنعطي بعضنا البعض فرصاً أخرى لنعرف مدى صدق كل منا... ويترجم التقرير السياسي عملياً، وتمارس الهيئات واللجان حقها وفقاً للنظام الداخلي... إذا سارت الأمور بعد المؤتمر بهذه الطريقة معنى ذلك أن الحزب هو الذي يقود... وينبغي أن لا نصدق أن الخلاف في الحزب حول السلطة ولكن الصراع والخلاف يدوران حول كيف نطبق النظام الداخلي والوثائق البرنامجية ونحتكم لها نحن نفهم بان قرار الاغلبية هو الذي يسود النظام الداخلي هو المرجع وأن القرارات السابقة للمؤتمر فقد جاءت كحل مؤقت لأن ثورة مفتعلة قد حصلت عندما قلنا إن النظام الداخلي يجب ان يسود... قال الناس قبائل ولا يوجد حزب لأنه سقط... وجرت عملية واسعة لتشويه الحزب ولتسويد صفحات نضاله.

الوثائق لا تطبق من قبل هذه القيادة وتعتبر كابوساً فوق كاهلها حيث قدمت يوماً إلى الدائرة الايديولوجية والحملة شديدة لأن رفيقنا معيناً لم يطلع... ومن قبل علي ناصر نفسه... قلنا له يا رفيق هذا مش شغلك؟ قال ايش شغلي؟ قلنا له انت امين عام للحزب نزل توجيهات وارشادات تضبط كل هذه الظواهر وإذ برز خطأ نصححه ومن حقنا كقيادة ان نقدم على ذلك... حتى لو حصلت ١٠٠ مخالفة فهي لا تساوي شيئاً لكي تخلق هذه الضجة وتزرع الحقد ضد بعضنا البعض... وبعد هذه الدورة الانتخابية في المنظمات القاعدية حصل صراع داخل المكتب السياسي

حول النظام الداخلي. ومرة اخرى اخترقنا النظام الداخلي والارشادات ونقلنا الصراع إلى مستوى تغليب المركزية على الديمقراطية وصادرنا حقوق الاعضاء... وضعنا النظام الداخلي والارشادات على جنب وجبنا الضوابط، وفي المؤتمر لم نحتكم إلى الارشادات ولا إلى الضوابط وكان كل واحد مستعداً للاحتكام إلى مسدسه ولهذا يا رفاق نحن انقذنا الحزب والثورة من كارثة.

وليس خوفاً او جبناً ولكن حقناً للدماء البريئة وحرصاً على سلامة وامن المواطن ولكننا اتفقنا على انه بعد المؤتمر سنعود من جديد للوثائق والنظام الداخلي وينبغي الآن ان نرفض ونناضل ضد اية مظاهر للخروج عنها. إلا انه إلى الآن لا توجد اية بوادر لاحترام الوثائق والهيئات القيادية لا تحترم... وهناك تهرب من تنفيذ قرارات المؤتمر... والناس الذين ارتكبوا الخروقات مستمرون... فاقول ربما لاننا في السلطة... والسلطة مصدر فساد وخلقت مصالح وامتيازات للافراد فربما توجد نوازع للاستسلام فهذه يا رفاق خيانة... نحن نريد ان نسير وراء القيادة التي انتخبناها وعلى ضوء الوثائق ولذا ينبغي عدم السكوت على أي ظواهر او خروقات. والارشادات والنظام الداخلي. والقوانين اسلحة بايدينا، علينا ان نحترمها... نحن وقعنا عليها بايدينا ومسؤولون عن صيانتها ولن نسمح باختراقها... فإذا سمحنا فهذا يعني اننا نتعامل كلصوص وليس كمناضلين لأن خرق القوانين وإثارة النعرات القبلية والاقليمية هو الاسلوب الذي لجأ إليه علي ناصر وجماعته متناسين اننا لم ننتصر كثورة إلا لاننا نختلف عما كنا عليه امس... ووعينا اختلف عما كان قد تجاوزنا كل المفاهيم القديمة. ولم نحقق الانتصارات إلا اننا تغلبنا على المفاهيم القديمة واعطينا ولاءنا للثورة والحزب.

اليوم في المناورة خسرنا شباباً ورفاقاً كنا نريدهم ان يكونوا معنا. من اجل ماذا، خسرناهم؟ لاننا نريد ان يكون عندنا جيش قوي قادر على حماية الثورة... ولاننا نريد ان يكون عندنا حزب يحمي الثورة ويقودها في مراحلها الحالية والقادمة اقول نحن كحزبيين ينبغي ان نناضل وبصوت مسموع من اجل تنفيذ الوثائق ولا يكون عندنا انفصام بين ما نقول وبين سلوكنا... المكتب السياسي ينبغي ان يقود... نحن نحترم المسؤولية الشخصية دور الأمين العام للحزب، ولكن ينبغي ان نناضل بصدق وفي ضوء الوثائق... اقول إن الممارسات التي حصلت قبل المؤتمر ما زالت متواصلة وتوجد عناصر معادية داخل الحزب، علينا ان نكون ضدها ولا نسكت على ذلك.

بدأت الترتيبات في الدورة الانتخابية للمنظمات الجماهيرية بدون معرفة المكتب السياسي ورغم قرارات المكتب السياسي بإيقاف الانتخابات تقدم الدائرة الحزبية تقريراً حول ذلك إلى المكتب السياسي... ما زالت الحملة مستمرة ويعينون اناساً غير معروفين ومشبوهين رغم إرادة الجماهير ويترافق ذلك مع استمرار التعبئة المغلوطة لأصدقائنا... يقولون لهم إن هناك جماعة متطرفة تريد جر البلاد إلى الحرب وخلق بؤر توتر وهذا مناف للحقيقة... علينا ان نصارح رفاقنا السوفيات

وان نعطيهم الحقائق... ومن يريد أن يضللك لا يستطيع لوقت طويل لأن الحقائق لا بد وأن تظهر... نحن لم نناضل من اجل سواد عيون علي عنتر... نحن نناضل لأننا نريد أن ينتصر الحزب وتنتصر مثله... ليس هناك احد منا يناضل من اجل منصب أو موقع قيادي ولا نسمح لأحد ان يغالطنا وليس هناك اي قوى تخيفنا في الساحة... هناك خلاف حقيقي داخل الحزب وإن كان غير مرئي حول النهج والتجربة. هناك اناس يقفون ضد الحزب ويريدون إفساده وإضعاف روحه الكفاحية وإخراجه من الجاهزية... اقول لن يستمر الخطأ. والذين يرتكبون الخطأ سيتحملون المسؤولية امام انفسهم وامام اسرهم. وعلينا أن لا نستسلم للوظيفة وغيرها... هناك من يخترق القوانين وينظم الثورة المضادة بديلاً عن الحزب وينبغي ان لا نقبل هذا الأمر... وداخل الحزب ينبغي أن نقاوم هذه الاتجاهات وبشجاعة لإعادة الأمور إلى نصابها وندافع عن الثورة وأهدافها من خلال صيانة الدور القيادي للحزب سوف لن نحترم من قبل جماهيرنا واصدقاء ثورتنا إذا سمحنا بالتآمر وسكتنا عليه. والمنجزات حققها الحزب والجماهير وليس أي شخص في القيادة ومساعدات الاصدقاء كانت دائماً عاملاً مساعداً اما الأساس فهو نضالنا وعملنا.

امامنا حلقات رئيسية للدفاع عن الثورة اليمنية والنضال من اجل تنفيذ الخطة الخمسية والنضال من اجل تحقيق الوحدة اليمنية، هذه الحلقات هي التي يتضمنها الشعار الذي انعقدت تحته المؤتمرات الثلاثة لحزبنا.

ينبغي ان لا نسمح بسلب حقوق الهيئات إلى افراد... بدون الحزب، لا تستطيع تحقيق اهداف الثورة ولا حتى حمايتها... أو تطوير التجربة.

في ظل حكم الفرد تسلب الحقوق الوطنية وتنتهك السيادة الوطنية وحرمة الأرض لأن مثل هذا الحكم معزول عن الجماهير وبحاجة إلى دعم ومساندة لبقائه، وسياسة التخاذل أمام القوى الرجعية مضرة لأنها تحول الانتصارات إلى هزائم وتزرع اليأس والبؤس والروح الانهزامية وعدم الثقة بالقيادة. لذلك فإن التمسك بثبات النهج المحدد في وثائقنا هو المسألة الملحة في الوقت الراهن، كما أنه ينبغي ان نحمي ونصون حقوق أعضاء الحزب لأننا نتكلم عن الديمقراطية ونجهضها داخل الحزب... من انتقد او تكلم يقولو هذا مشاغب ومن منطقة معينة أو خانة معينة. المرحلة القادمة تتطلب منا تعمقاً أكبر في قراءة وثائق الحزب والثورة وأن نصونها وان لا نسمح بخرقها... وهذا صعب لأن عناصر كثيرة افسدت... ولكن النضال صعب دائماً.

كقيادة سياسية نتكلم عن الوحدة اليمنية من المؤتمر الأول والشعب يناضل من اجل الوحدة ولكن ما هو البرنامج الذي وضعناه لأنفسنا من أجل تحقيق هذا الهدف... ماذا عملنا لكي نحقق فهماً موحداً لتاريخنا حتى يتحمل الحزب مسؤوليته بثقة في قيادة الجماهير من اجل تحقيق الوحدة اليمنية.

هوشي منه ناضل ٣٠ عاماً او اكثر ومات ولكن ترك حزباً ثورياً مناضلاً حقق امانيه ووحد اراضي فيتنام تحت راية الاشتراكية ورفع راية الاشتراكية. أيضاً في لاوس وكمبوديا واصبحت هذه الدول تشكل قوة وثقلاً غاير عادي في منطقة جنوب شرق آسيا.

هناك محاولة لتشويه المناضلين الحقيقيين وتلبيسهم التهم لعرقلة نضالهم، واحياناً تبدو اهدافنا بجانب وعملنا في جانب آخر تماماً ووسط هذه الأجواء فإن آخر موقع إعلامي للثورة والحزب (الأمل) الآن ينظر إليها من قبل البعض انها ضد النظام، لماذا؟

لولا ٢٦ أيلول لما انتصرت ١٤ تشرين الأول... هوشي منه لم يكن يفكر بشراء المازدا والكريسيدا لأعضاء الحزب، وزراء في جمهورية فيتنام الاشتراكية، إلى الآن يركبون دراجات ولهذا انتصروا لماذا لا نسلك سلوك المناضلين؟ وسلوكاً وحدوياً؟ لن نستطيع بروح انفصالية حتى لو توحدنا كحزب أن نؤمن صيانة الاستقلال والسيادة الوطنية وستقوم القوى الرجعية بتحقيق الوحدة بالقوة... هنا في اليمن الديمقراطية اصبح عندنا اشخاص يملكون الملايين من التلاعب بأموال الشعب واستغلال التسهيلات التي تقدمها مؤسسات الدولة لماذا؟ لماذا لا نحمل هذه الأنشطة كوادر وطنية مخلصة؟ أيضاً وجدت خروقات لخططنا الاقتصادية وانتعشت الفئات الطفيلية الرأسمالية وانتعشت عناصر الثورة المضادة... لماذا نسكت عن المقاولين ولدينا مؤسسات قادرة على القيام بالعمل؟ هذه بلدنا وسنصبر على مؤسسات الثورة وبدون أن نسلم المشاريع للمقاولين وغيرهم.

وعلينا أن ندرك بأن السلطة مصدر فساد وتعطي امكانية للتمويه والتبرير ولذلك علينا أن نؤمن حماية كافية ضد أي من مظاهر الاستغلال السيىء لها. في كل مراحل الثورة وعند اللحظات الصعبة كانت القواعد دائماً صمام أمان والمنقذ للثورة.

ابتداء من مؤامرة الدمج القسري في ١٣ ك ٢ ١٩٦٦ م حتى الصحوة الحزبية بعد المؤتمر الاستثنائي للحزب... وفي تجارب البلدان الاشتراكية حدثت محاولة للارتداد ولكن القواعد المخلصة لقضية الثورة والحزب وايديولوجيته الاشتراكية العلمية كانت المنقذ.

مصدر قوة الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي ان الشعوب عارفة ماذا كانت اوضاعها أيام القيصر ولماذا تتبنى الاشتراكية ولهذا مرت التجربة بحربين عالميتين وخرجت منها منتصرة... وفي الحزب الشيوعي السوفياتي لا يطلع أي شخص إلى القيادة إلا بعد أن يعتصر ويختبر بعكس عندنا اقول بعض الأشخاص وصلوا إلى القيادة وهم لا يستحقون لأنه لا يطبق ما نسميه نظام العمل مع الكوادر ولكن من يعجب فلان يطلع وليس من يحظى بثقة المنظمات القاعدية للحزب... هناك لا يصل إلى القيادة إلا الأفضل وبفضل نضاله الدؤوب ولكنه قدوة

في العمل وفي السلوك... غورباتشوف قابل ريغان بكل ثقة أعضاء الحزب الشيوعي السوفياتي... لو واحد من القيادة عندنا التقى برئيس أو ملك دولة رجعية أو معادية... عدة ساعات لشكينا لماذا؟ لأننا لم نصن القوانين والأنظمة التي وضعناها فكيف سنؤتمن على مثل هذا اللقاء.

أكبر خطر قاتل على التجربة الثورية في بلادنا سكوتنا على النواقص والأخطاء وهذا تفكير هدام وإذا كنا قد مررنا بمراحل كنا فيها على استعداد لتقديم أرواحنا فلماذا لا نقدمها الآن؟

علينا أن ندرك أن الثورة المضادة تسعى لأخذ زمام الأمور فهل نستسلم لذلك؟ بالطريقة العوجاء لم يستطع أحد حكم الشعب اليمني لا الامام أحمد ولا السلاطين والانكليز... ولأننا ثورة هدينا العروش والسلطنات ولن نسمح بالتحول من جديد إلى قبائل... لأن هذا هو التآمر والانحراف. ولا يمكن أن نكون سلبيين، عرضنا ينتهك ونحن نتفرج والثورة تضرب ونحن نتفرج.

إذا ضرب الحزب والثورة وتحولنا إلى حزب رسمي ملحق بالسلطة لن يغفر لنا التاريخ ذلك. لأننا كنا سبباً في هزيمة الثورة. ولأن هذه مهمتنا كثوريين يمنيين فالثورة لن يحميها إلا رجالها وليس أعداؤها - بقايا ٢٠ آذار والعائدون من معسكرات المرتزقة - لهذا مسؤولياتنا كبيرة للنضال بجراة وشجاعة وبدون خجل.

عندما نقول هذا حزبنا الطليعي حزب الطبقة العاملة حزب الكادحين ينبغي أن لا نخجل لأن هذه الطبقة تحمل أقدس المعاني التي يناضل من أجلها شعبنا.

لذا أتحدث عن التجربة وأقول إن وضعنا القيادي المهزوز هو الثغرة التي تجابهها الثورة ولذا دور القواعد ما زال مطلوباً حتى نؤمن سير الثورة في الاتجاه الصحيح... إن الوثائق الموجودة بأيدينا أقرت من قلبنا وقلنا إذا الماضي كان أسود فمن يريد أن يصحح خطاه أهلاً وسهلاً... ولكنه واهم من يريد أن يضحك على الحزب. ولم نهزم في أي مرحلة من مراحل التآمر التي واجهتها الثورة، ولم نتحد إلا على أساس الوثائق والقوانين ولن ننتصر إلا إذا اتحدنا... فلنتكاتف ضد الخطة ولا نترك المناضلين يخضعون للاضطهاد السلطوي.

ملحق رقم «٤»

الخطـة العسكريـة المعـدة بخط أحمد عبد الله محمد حسـين قائد القوات البحرية والتي نفذت يوم ١٣ يناير ١٩٨٦

١- المرحلة الأولى - (الاحتمال الأول)

ا - اقتحام السكرتارية والتنفيذ في المكتب.

ب - تامين طقمين دشكا + ا ب ١٠.

جـ - تامين رئاسة الاركان طقمين دشكا + ٣٠ جندي.

د - تامين الفتح واحد طقم.

هـ - ارسال طقم إلى التلفزيون، مع عشرة من امن الدولة.

و - فرق تخصصية لعشرين فرقة للتنفيذ.

ز - الكشف + خمس فرق احتياطي.

حـ - السيطرة على التلفون.

١ - المرحلة الأولى: (الاحتمال الثاني).

ا - في حالة عدم الحضور، تنفيذ المهمة، بواسطة الفرق المتخصصة الاحتياطي.

ب - تامين اقتحام البيوت بواسطة المدفعية ١٠٠ سم.

٢ - المرحلة الثانية:

- اغلاق طريق لحج.
- فتح طريق ابين ودخول المقاتلين.
- احتلال المعسكرات - بدر وطارق.
- ارسال أطقم - عدد ثلاثة من امن الدولة، لمعالجة اوضاع اللواء الخاص.

- معالجة اوضاع العبد والمحور الغربي، ووضع المهام للوحدات.
- معالجة صلاح الدين، ووضع المهام.

٣ ـ اشعار القيادات الرئيسية ـ يتم:

- في الساعة ٦٠٠ ـ ١٨٠٠.
- في الساعة ٢١٠٠، ووضع المهام.
- في الساعة ٠٠, ـ ٩٠٠ س.
- تدقيق المهام.

اجتماع الوزارات

المبنى:

- القوام ـ ٢ اطقم وثلاثين شخص، الباب الرئيسي الغرفة ـ بيت الرجال.

المشرف اللهلوة:

- المهمة: اعتقال العناصر حسب الكشف، وتنظم الحراسة على الوزارة.

(٢) تسليح رفاقنا:

٢ ـ طقم زائد عشرة البطاني.
١ ـ اقتحام الخزان وتسليح أصحابنا.
٢ ـ اعتقال حسب الكشف.
٣ ـ ٣ اطقم اللجنة ـ (اجتماع المعسكر).
٤ ـ سليمان ناصر ـ لتنسيق حول الخمجي في معسكر طارق والجولات.

- التوقيت.
- الاشارة (البرقية).
- الطقم.
- الوقت والاشارة.
- صباح، برقية ام ساعة.
- الوقت بين عشرين وبين الوصول من عبد.
- الدفاع.
- اجتماع الأركان العامة والحضور.
- (عبد الله العزيز من الجوية، بارشيد).
- المرافقين:
- صالح عبيد.
- محمود صالح.
- هيثم.
- محمد يثم او احمد ابو بكر (الاحتياط العام).

- عمر العطاس.
- أركان الميليشيا الشعبية.
- سكرتير المحافظ (السحيقي).
- الطقم وقادتها:

مقترح: حسن ملهم، علي احمد ملهم للدفاع، المرواني، محمد عبد ربه، الطقسي، ابو بكر عمر، الزربة، جحين، مكوع، المرعشي، مهدي، صالح قطن.

- مجموعة ٢٣ مم ـ الطاعسي + ٢ من اللواء.
- سرايا المشاة.
- سرايا قائدها أبو بكر.
- سرايا الحمزي من ٤٠ إذا أمكن.
- سرايا الخضر علي.
- سواقين جاز، ٦٦ والكراز انتقاؤهم، وارسالهم عمل في الصباح نفسه.
- عبد الواحد، وكم دشكا جاهز، كم ب ـ ١٠.
- الحربان، علي قائد، الشينة، عسكر ناصر.

- احمد مثنى، عبد الحبيب، ناجي حزام، علي حيدرة، عبد الله قاسم، موسى، شيخ، محمد ثابت، الهبوب.

- احمد حسين، ثابت، احمد شاهر، الاشارة، عبد الله مقبل، محمد عبد الله، الشعيبي، مبارك، بريعم، قائد، عبد الجبار، الخاص، احمد، التدريب، يوسف عبد، عبد الكريم سباب، فضل راشد، فضل عزيز.

- محمد عبد الله، عبد الله مقبل، احمد مثنى، الشعبي، علي قائد، عبد الجبار.

- (سيارتين + ١ دشكا) ٣ دشكا.
- سيارة (+ ب ـ ١٠) ٢ ب ـ ١٠.
- ٥ دشكا في التواهي.
- ٢ ب ـ ١٠ في التواهي (الصور).
- قادة في الاتجاهات (مهمة الجنرال).
- سليمان ناصر مسعود.

١ ـ أمن الدولة ـ فرق الاغتيال للعناصر في المرحلة الأولى حسب الكشف المرفق.
٢ ـ التلفونات وصاحب الأرقام السرية.
٣ ـ المرحلة الثانية ـ فرق الأمن ـ الأطقم ومشرفي الاتجاه.

٣ ـ تحديد مهام الوحدات العسكرية بعد السيطرة على العمليات ـ مهمة للوحدات التي معنا.

- مهمة للوحدات التي معهم.

مهمة عبد ربه سالم:

ـ توزيع الأطقم مع الأفراد في الاتجاهات التالية:

ـ ١ ـ ثلاثة أطقم الورشة الروسية.

ـ ٢ ـ خمسة اطقم لحسين جعران.

ـ ٣ ـ طقمين لدعم ميليشيا كريتر.

ـ ٤ ـ ٣ أطقم ـ عمر.

ـ ٥ ـ ٣ أطقم ـ لفيصل.

ـ الصور ـ قطع طريق البريقة.

ـ جعران ـ اربعة اطقم نريد فكرتكم.

ـ مهمة المدنيين حسب الكشف: محسن، سعيد، سلمان، مثنى، سالم، عسكر

ـ اجتماع الداخلية او أمن الدولة.

ـ مهمة المكلا.

ـ جولد مور والجسر.

ـ سعيد صالح، البطاني، محمد مفتاح، جميل.

ـ أفراد.

ـ مجموعة تامين الخزان جميعها.

ـ ترتيب زورق إلى ميون.

ـ خروج الناقلة.

ـ ترحيل ١٣٧ (ارسال مجموعة هندسية إلى الميناء).

ـ المحكمة وشرطة التواهي والميليشيا.

ـ التلفزيون والاذاعة ـ التواهي والحسوة.

(الصور + حسين لتصفية العناصر + قطع الطريق).

ـ مربط ـ احمد سالم واصحابه.

٤ ـ ٥٠.

ـ ٢٠ حراسة الأمين العام.

ـ ١٠ سيارات جاهزة للقياديين.

ـ السيطرة على الطرقات.

ـ السيطرة على التلفزيون.

ـ عمليات امن الدولة.

ـ التنسيق ـ اعلام/ بطاقات.

ـ تسليح.

١ ـ الاطقم.

٢ ـ الأفراد المضادين.

ـ مجموعة مربط (مط).

- مجموعة اللجنة - علي احمد.
- مجموعة الدفاع.
- مجموعة الفتح - ابو بكر عمر.
- مجموعة التلفزيون.
- مائة بدلة.
- الدشكار والمناصب.
- المهمة الجسر:
- ملابس بر. ك تامين.
- اسلحة مساندة. ك تامين.
- تزج. ك تامين.
- عبد ربه، علي المرواني، حسن ملهم، المرقشي.
- قطن. - سعيد. - العبد. - علي ملهم - عليوه. - علي حسين. - محمد عبد الكريم.
- قطن. - القلعة. - حسين منصور.

ملحق رقم «٥»

نص البيان الصادر عن اجتماع اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني حول أحداث ١٣ كانون الثاني (يناير) المنعقد في ٢٥ كانون الثاني (يناير)

«لقد عقدت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني دورتها الثانية الاستثنائية اليوم الجمعة ١٩٨٦/١/٢٤ لتدارس الأوضاع الراهنة في البلاد اثر المحاولة الانقلابية الدموية التي دبرها المتآمر علي ناصر محمد بإقدامه على اشنع جريمة في التاريخ المعاصر لشعبنا اليمني استهدف الإبادة والتصفية الجسدية للقيادة الجماعية للحزب الاشتراكي اليمني الممثلة بالمكتب السياسي والانفراد في السلطة وبالتالي اقامة نظام دموي ارهابي صريح.

وفي هذه الدورة وقفت اللجنة المركزية أمام التقرير التحليلي المقدم من المكتب السياسي والذي تناول في التحليل ما جرى في بلادنا صبيحة يوم الاثنين ١٣/ يناير كانون الثاني ١٩٨٦ الدامي والتطورات الخطيرة التي شهدتها البلاد منذ فجر الموقف بطريقة مأساوية ودموية رهيبة من قبل الخائن علي ناصر محمد وزمرته من القتلة والسفاحين وقد كشف التقرير المقدم من المكتب السياسي بصورة واضحة المؤامرة الجهنمية التي تعرض لها حزبنا وثورتنا وشعبنا والطريقة الوحشية في التنفيذ والتي عبرت بصدق عن الهوية الطبقية والايديولوجية الرجعية لمدبر الانقلاب ١٣/ يناير وعلى راسه علي ناصر محمد واكدت اللجنة المركزية بالإجماع على صحة وصواب التحليل الوارد لتقرير المكتب السياسي وأدانت ادانة حاسمة المحاولة الآثمة التي دبرها علي ناصر محمد بتصفية المكتب السياسي جسدياً وبصورة جماعية كخطوة اولى على طريق تصفية وإنهاء الحزب الاشتراكي اليمني ومن ثم تدمير التجربة الثورية القائمة في جنوب وطننا وتحطيم آمال الكادحين اليمنيين للتحرر والتقدم والاشتراكية والوحدة.

إن اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني وهي تقف في دورتها الاستثنائية امام التطورات الجارية في البلاد والآثار التي ترتبت على المؤامرة الجنونية التي اقدم عليها السفاح علي ناصر واعوانه من المجرمين القتلة تؤكد لمناضلي الحزب ولجماهير الشعب قاطبة ان الثورة في بلادنا قد تعرضت لأكثر من مؤامرة جابهتها منذ بدء اندلاعها في ١٤ اكتوبر ١٩٦٣ من على قمم جبال ردفان الأبية، لكن هذه المؤامرة قد كانت اكثر وحشية ودموية من ذي قبل وكانت اهدافها عدوانية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى لأنها كادت تعصف بثورتنا وتطيح بكل المنجزات والمكاسب الثورية المحققة لتضحيات شعبنا وحزبنا في مقدمتها حزب الطبقة العاملة اليمنية الحزب الاشتراكي اليمني الذي وجه الانقلابيون البرابرة خنجرهم ورؤوس رماحهم إلى قلبه النابض وعقله المفكر الجماعي المكتب السياسي لضمان تعطيل الحزب وشل فعاليته وإلغاء دوره القيادي في المجتمع ولا ريب أن هذه المؤامرة الدنيئة قد جرى التخطيط لها والتنفيذ العملي بتنسيق وتعاون كاملين مع الدوائر الامبريالية والرجعية وهي من صنع خبراء الانقلابات الدموية وصناع الأنظمة الفاشية في عالمنا المعاصر من نمط النظام البالبوتي والطغمة الفاشية في تشيلي.

يا جماهير شعبنا العظيم.

إن النهج التقدمي لشعبنا وحزبنا وثورتنا القائم على الايديولوجية الاشتراكية العلمية والأممية والبروليتارية والمعبرة تعبيراً حقيقياً عن المصالح الجذرية العليا للطبقة العاملة اليمنية وحلفائها الكادحين قد تعارض تعارضاً صارخاً مع المصالح والأهداف العدوانية للقوة الامبريالية والرجعية وكذلك فإنه مع كل تقدم وتطور جديد تحققه في نضالنا الجسور تحت قيادة الحزب الجماعية لتطبيق خط حزبنا السياسي والايديولوجي وتحقيق أهدافه عملياً لتطور اشكال واساليب القوى الامبريالية والرجعية وتنوع أشكال المجابهة بين الثورة اليمنية واعدائها الطبقيين في الداخل والخارج وبقدر ما تتقدم الثورة خطوات اثر اخرى نحو تحقيق أهدافها وتصلب عودها وتتماسك قواها الاجتماعية الأساسية في تحالف اجتماعي وطيد تحت قيادة طليعية واعية مؤمنة إيماناً راسخاً بالنظرية والممارسة الايديولوجية للطبقة العاملة بقدر ما تندفع الطبقة المعادية للثورة في الداخل إلى التحالف مع القوى قوى الامبريالية والرجعية للعمل بصورة مشتركة من اجل تدبير المؤامرة والمكائد العدوانية لتصفية الثورة وكل منجزاتها ومصادرة حريتها واستغلالها واعادتها إلى سجن الشعوب المظلم سجن المستعمرين الجدد.

يا جماهير شعبنا الأبي.

لقد تعرضت ثورتنا المجيدة منذ فجر انتصارها في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ لاعمال التدخل والعدوان المسلح وجابهت اشكالاً وظروفاً شتى من الحصار الاعلامي والسياسي والاقتصادي وذلك بهدف خنقها وإبادتها وهي في مهدها واقتلاع النظام الوطني الوليد ولولا التفاف الجماهير الشعبية الكادحة حول طليعتها السياسية المجربة واستماتتها في الدفاع عن الثورة والنظام التقدمي في بلادنا لأمكن الامبريالية

والرجعيين تحقيق اهدافهم المعادية لتقدمنا وتحررنا واستقلالنا وسيادتنا الوطنية واحدة بعد الأخرى، الأمر الذي دفع الدوائر الامبريالية بشتى الأشكال والأساليب بهدف الوصول إلى تحقيق اهدافهم الأساسية المتمثلة بتصفية ثورتنا ومنجزاتها التقديمة ومن أخطر هذه الاشكال والاساليب واقواها تدميراً للثورة والتجربة نسف وتفجير الحزب من الداخل عن طريق العناصر والقوى المعارضة للنهج الطبقي والايديولوجي مع علي ناصر وزمرته الدموية بسبب تعارض نهجه وتفكيره وممارسته مع نهج الحزب المحدد في البرنامج وخروجه الصريح من المبادىء الحزبية المحددة في النظام الداخلي هي المركزية الديمقراطية والقيادة الجماعية والنقد والنقد الذاتي ومنذ وصوله إلى قيادة الحزب والدولة اخذ يمارس اعمالاً ونشاطات متعارضة ومناهضة لسياسة ونهج الحزب على كافة الاصعدة والميادين في الجانب الحزبي كان يعمل على إضعاف دور الحزب القيادي وشل فاعلية الهيئات القيادية والقاعدية وإبهات دورها والتنكر للمبادىء الحزبية والمنظمة للحياة الحزبية الداخلية والإخلال بها وتكريس النزعة الفردية والطغيان الفردي وفي الوقت نفسه إحداث تعطيل مماثل لعمل الهيئات والمؤسسات الحكومية والوزارات والتدخل باعمالها اليومية وسلب صلاحيات هيئات السلطات المركزية مما أدى إلى نشر الفوضى والبلبلة وانتهاك وخرق القوانين المنظمة للحياة في بلادنا.

اما على الصعيد الاقتصادي فقد عمل من خلال وجوده على راس الحكومة وفي قيادة الحزب والدولة على إلحاق اضرار كبيرة في اقتصادنا الوطني ووضع عراقيل كبيرة امام تطوره باتجاه تحقيق التقدم الاقتصادي الاجتماعي الحقيقي وتأمين سير بلادنا اللاحق في طريق التوجه الاشتراكي وخلال الفترة التي اعقبت سيطرته على مقاليد السلطة على البلاد خرج على صعيد الممارسة بعيداً عن سياسة حزبنا الاقتصادية باتجاه يميني لاتباع سياسة اقتصادية مدمرة سمحت دون رقيب أو لتعزيز النشاط الاقتصادي الطفيلي ورافق ذلك عمليات تبذير وإسراف للأموال العامة وتقديم الهدايا والرشاوى النقدية والعينية لافساد الكوادر الحزبية والحكومية وإسكات اصواتها وضمان انتزاع ولائها وموافقتها على هذا النهج الذي أدى إلى ارتفاع العجز وتفاقمه من عام إلى آخر حتى بلغ رقماً مخيفاً ينذر باحتمالات الدخول بازمة اقتصادية اكثر خطورة من حيث عواقبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

يا جماهير شعبنا.

إن ممارسة علي ناصر وزمرته التكتلية والانقسامية كانت موضع نقاش في اللجنة المركزية منذ الدورة الاعتيادية العاشرة وفي صفوف الحزب وهيئاته القيادية والقاعدية حيث نقل ممارسات وتصرفات علي ناصر وزمرته التابعة له وطرح الاعضاء والكوادر الحزبية ملاحظاتهم الانتقادية امام اللجنة المركزية وسكرتاريتها والمكتب السياسي وكانت اللجنة المركزية تقف في دورتها الاعتيادية

امام هذه الأوضاع وتصدر قرارات صائبة وصحيحة إلا ان علي ناصر كان باستمرار يعمل على توتير الاجواء وتوجيه الأسلحة والتهديد بتفجير الموقف والاقدام على تصفية القيادة وذلك كله بهدف الابتزاز والتخويف وشعبنا يعلم علم اليقين ان عدداً من دورات اللجنة المركزية كان يصاحبها انفجار الخوف والقلق وحتى اثناء اجتماعات المكتب السياسي كان علي ناصر يعمل على افتعال الأزمات الحادة ومع ذلك فإن اللجنة المركزية والمكتب السياسي كانا يتخذان القرارات الجريئة غير ان هذه القرارات لم تجد طريقها إلى التنفيذ ودخلت حبيسة الملفات والأدراج لأن علي ناصر غير راض عنها لأنها تتعارض مع نهجه الفكري والسياسي وبحكم موقعه في قيادة الحزب والدولة وعلى رأس الحكومة عمل على تجميد قرارات اللجنة المركزية وتعطيلها وادار ظهره إليها مع انها صادرة عن أعلى هيئة قيادة للحزب وذلك كله كان يكشف لنا اكثر فاكثر واقع خلافنا الطبقي والايديولوجي مع المتآمر علي ناصر وزمرته من المتآمرين ومع إدراكنا لحقيقة هذا الخلاف المبدئي الواضح المعالم طبقياً وايديولوجياً الذي لم تستطع اخفاءه حملة التضليل الإعلامية التي كانت تقوم بها بعض وسائل الإعلام الواقعة تحت سيطرة انصاره من قتلة الكلمة الصادقة وتجار الثرثرات الزائفة والنفاق الرخيص فإن قيادة الحزب الاجتماعية الممثلة باللجنة المركزية والمكتب السياسي قد عملت بروح الإخلاص والوفاء بوثائق الحزب وادبياته وبكل فخر وثقة بالحزب والشعب لحل الخلاف وفقاً للشرعية الحزبية واستناداً إلى النظام الداخلي وانطلاقاً من إيماننا العميق بالفكر الاشتراكي العلمي والأممية البروليتارية وتعاليمها الخاصة ببناء حزبه الطليعي من طراز جديد غير ان علي ناصر محمد كان يظهر باستمرار تقصيراً وغروراً لا حدود لهما واضعاً نفسه بصورة اعتباطية بديلاً عن الحزب وفوق هيئاته القيادية فقام في الفترة التي اعقبت المؤتمر الثالث للحزب بالعمل على تعطيل عمل نشاط المكتب السياسي وسكرتارية اللجنة المركزية تحت ذرائع وحجج مختلفة، الأمر الذي أدى بالمكتب السياسي إلى الإصرار على ضرورة تنشيط هيئات الحزب القيادية والقاعدية لضمان توطيد وتعزيز دوره القيادي في المجتمع لأن اللجنة المركزية والمكتب السياسي على قناعة راسخة بان تامين سلامة مسيرة الثورة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدور الطليعي والسياسي لحزبنا لانه صمام أمان للثورة وفرض انتصارها الضروري وهذا الموقف الجماعي للمكتب السياسي والمستجيب استجابة تامة مع المصلحة العليا لوطننا وثورتنا وحزبنا المجيد لم يرض المتآمر علي ناصر محمد وفي الوقت الذي كان يظهر فيه مراوغة ماكرة وخداعاً غادراً بموافقتهم على عقد اجتماعات المكتب السياسي فإنه كان يفكر بكل خسة ودناءة بتدبير اكبر الطرق وحشية وهمجية من تحقيق اهدافه التصفوية حيث دعا إلى عقد الاجتماع الدوري للمكتب السياسي بعد ان اعد مسبقاً بيانه الانقلابي السيىء الصيت المنسوب زوراً وبهتاناً إلى المكتب السياسي وفي هذا الاجتماع الذي لم يحضره هو أصدر تعليماته إلى حرسه الخاص باطلاق النار على اعضاء المكتب السياسي لإبادتهم بصورة جماعية وفي التاريخ نفسه أوكل إلى زمرته من الحاقدين والموتورين في الجيش

والشرطة وامن الدولة ان ينظموا اجتماعات وهميـة تشمل عـدداً كبيراً من القـادة والضباط في الوحدات العسكرية لتتم عملية تصفيتهم في طـرق دامية كمـا انتشرت في الحال عناصر من القتلة المتوحشين في ضواحي العاصمة وسيطـروا على مقـاطع الطـرق والاحياء والشـوارع وداهموا مبـاني الـوزارات والمؤسسـات والمصالـح الحكـومية بـاعتقال الكـوادر الحزبيـة القيـاديـة المخلصـة لخط الحـزب الطبقي والملتزمين بقيادته الجماعية وفي هذه المعتقلات التي اقامها الانقـلابيون لقي عـدد من اعضاء اللجنة المركزية والكوادر الحـزبية حتفهم بطـريقة جمـاعية حيث كـان الانقلابيون بعد تلقي الأوامر الصادرة من المتامر علي ناصر واعوانه يطلقون النـار على المحتجزين والموقوفين ويبيدونهم بصـورة جماعيـة ان قتل المحتجـزين العزل من السلاح جريمة شنعاء وعمل فاضح صريح وبذلك فـإن اللجنة المـركزيـة تدين بقوة وحزم هذه الأعمال الوحشية المنافية لـلأخلاق والتقـاليد الحضـارية للشعب اليمني لقد قدم الحزب عدداً من الأبطال الشهداء الذين سقطوا في هـذه المجازر من اعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية من الكـوادر الحزبيـة وتلك المجـازر التي نظمها الانقلابيون في ١٣ يناير وفيما يلي الرفاق الذي استشهدوا وهم:

١ ـ علي احمد ناصر عنتر ـ عضو المكتب السياسي نائب رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى.

٢ ـ صالح مصلح قاسم ـ عضو المكتب السياسي ووزير الدفاع.

٣ ـ علي شايع هادي ـ عضو المكتب السياسي رئيس لجنة الرقابة الحزبية العليا.

٤ ـ علي اسعد مثنى ـ عضو اللجنة المركزية سكرتير اللجنة المركزية.

٥ ـ عبد الحميد احمد سعيد ـ عضو اللجنة المركزية نائب سكرتير اللجنة المركزية.

٦ ـ الدكتور مطلق عبد الله حسن ـ عضو اللجنة المركزية سكرتير هيئة الرئاسة.

٧ ـ محمود عبد الله عشيش ـ عضو اللجنة المركزية وزير الدولة لشؤون الوحدة.

٨ ـ المقدم قاسم عبد الله الزومحي ـ عضو اللجنة المركزية نائب رئيس القيادة الوطنية للميليشيا الشعبية.

٩ ـ ثابت عبد حسين ـ عضو اللجنة المركزية المرشح نائب اول لوزير أمن الدولة.

١٠ ـ سعيد سالم الخيبة ـ عضو اللجنة المركزية رئيس لجنة التفتيش المالي.

١١ ـ الدكتور عبد الملك محمد علي ـ عضو اللجنة المركزية المرشح نائب سكرتير اللجنة المركزية.

١٢ ـ محمد ثابت سفيان.

١٣ ـ زيد علي سيف ـ عضو اللجنة القيادية. كادر في الدائرة التنظيمية.

١٤ ـ الدكتور ثابت محسن ـ عضو الحزب ـ كادر في الدائرة التنظيمية.

١٥ ـ منصور قائد ـ سكرتير المنظمة القاعدية رئيس قسم بالدائرة الاقتصادية.

١٦ ـ الدكتور محمد سالم علي ـ عضو الحزب رئيس قسم التثقيف في الدائرة الايديولوجية.

١٧ ـ عبد الواسع السقاف ـ عضو الحزب ـ رئيس قسم الدائرة الاقتصادية.

١٨ ـ علوي عبد الهادي ـ عضو الحزب ـ رئيس قسم بدائرة أوروبا افريقيا بالعلاقات الخارجية.

١٩ ـ صالح حسن محمد ـ كادر في العلاقات الخارجية.

٢٠ ـ عبد الرحمن صالح عيسى ـ عضو الحزب. كادر في العلاقات الخارجية.

٢١ ـ عثمان علي المعمري ـ عضو الحزب ـ كادر في مركز البحوث.

٢٢ ـ سعيد راشد ـ عضو الحزب ـ كادر في العلاقات الخارجية.

٢٣ ـ قاسم علي سعيد ـ عضو الحزب ـ كادر في العلاقات الخارجية.

٢٤ ـ الدكتور عبد الرؤوف عبد الرحمن ـ عضو الحزب ـ رئيس قسم المنظمات في العلاقات الخارجية.

٢٥ ـ احمد عبد الله ثابت ـ عضو الحزب ـ مسؤول قسم الأمن والدفاع.

٢٦ ـ محي الدين احمد سعيد ـ عضو الحزب ـ مساعد كبير المحامين في مصفاة عدن.

٢٧ ـ قائد مثنى عمر ـ عضو لجنة محافظة مامون مديرية الضالع.

٢٨ ـ النقيب صالح قاسم حسين ـ عضو محافظة ـ سكرتير اول وزارة الداخلية.

٢٩ ـ احمد شرف حيدر ـ عضو الحزب.

٣٠ ـ عبد الرحمن ملفحي ـ قائد شرطة عدن الصغرى

٣١ ـ المقدم محمود صالح احمد ـ مدير دائرة التدريب القتالي وزارة الدفاع.

٣٢ ـ الرائد أحمد شعفل ـ قائد اللواء العاشر طيران.

٣٣ ـ الرائد بكيل هائل ـ قائد اللواء التاسع طيران.

٣٤ ـ الرائد محمد مساعد ركن الاستطلاع السياسي.

٣٥ ـ النقيب حسين علي مسؤول العمل السياسي في وزارة الدفاع

٣٦ ـ الرائد زين ديان ـ رئيس غرفة عمليات الميليشيا الشعبية.

٣٧ ـ فيصل رشيد ـ ركن الاستطلاع.

٣٨ ـ النقيب هاشم عبدو حسن ـ كادر في أمن الدولة.

٣٩ ـ الرائد عبود احمد السقاف.

٤٠ ـ احمد حاجب.
٤١ ـ علي صالح ناشر ـ سكرتير الأمين العام.
٤٢ ـ صالح علي بانافع ـ كادر وعضو لجنة مركز.
٤٣ ـ عبد السلام محمد ـ سكرتيرثان منظمة الحزب في مصفاة عدن.
٤٤ ـ عبد العزيز قادر ـ عضو لجنة مديرية الشعب.
٤٥ ـ محضار علي محضار ـ سكرتير ثان في منظمة الحزب بوزارة الداخلية.
٤٦ ـ النقيب علوي طالب.
٤٧ ـ الرائد مهدي علي نعمان ـ مدير دائرة الدفاع المدني.
٤٨ ـ الرائد صالح سعيد البان ـ نائب سياسي.
٤٩ ـ الرائد محمد عبد الله خان ـ كادر في أمن الدولة.

يا جماهير شعبنا العظيم.

إن اللجنة المركزية وهي تدرك فداحة الخسارة وعظمة التضحيات فإننا ندعو المنظمات الحزبية وكل الأعضاء والأعضاء المرشحين إلى مزيد من التلاحم الكفاحي وتصليب وحدة الحزب التنظيمية والايديولوجية على قاعدة برنامج الحزب ونظامه الداخلي وتهيب بجماهير الشعب وأفراد القوات المسلحة والشرطة وأمن الدولة والميليشيا الشعبية تعزيز التفافهم حول الحزب وقيادته الجماعية لضمان تضميد جراحنا وصيانة ثورتنا ونظامنا وحماية استقلالنا الوطني واعادة ما خرّبه الانقلابيون القتلة لتكن تضحياتنا ودماء شهدائنا من خيرة القادة البواسل مصدر الهام لنا وحافزاً جديداً لنا يدفعنا لمواصلة النضال بإرادة حديدية تحت راية الحزب المجيد حتى تحقق كافة أهداف ثورتنا في التحرر والتقدم والاشتراكية.

إن اللجنة المركزية في هذه الظروف العصيبة تتوجه بالشكر والتقدير لأشقائنا المسؤولين في الشطر الشمالي من الوطن وفي مقدمتهم الأخ العقيد علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية في الشطر الشمالي من الوطن لقاء الجهود التي بذلوها في الدعوة إلى ضبط النفس والتحذير من اي تدخل والمتابعة اليومية للأحداث وانطلاقاً من الحرص على عدم سفك الدماء ومعالجة الموقف واخماد نار الفتنة التي اشعلها الانقلابيون بقيادة المتآمر علي ناصر محمد كما تتوجه اللجنة بالشكر والتقدير للإخوة في الثورة الفلسطينية وإلى الأشقاء في سوريا والجزائر وبشكل خاص للأخوة حافظ الأسد والشاذلي بن جديد لمعارضتهم التدخل في شؤون جمهوريتنا.

إن اللجنة المركزية تعرب عن أصدق وأخلص المشاعر الكفاحية لأصدقائنا وحلفائنا في المنظومة الاشتراكية وعلى راسها قلعة الاشتراكية الجبار الاتحاد السوفياتي وحزب لينين العظيم الحزب الشيوعي السوفياتي.

إن اللجنة المركزية لعلى ثقة مطلقة ان حلفائنا واصدقائنا في بلدان المنظومة الاشتراكية سيقفون معنا في هذه الظروف العصيبة وذلك ما برهنت عليه التجربة

الكفاحية لحزبنا وثورتنا حين كان رفاقنا السوفيات والبلدان الاشتراكية يقفون إلى جانبنا في اقسى الظروف التي جابهتها الثورة وكان الدعم النـزيه والمخلص المقدم من المنظومة الاشتراكية عاملاً من عوامل النصر وفي محنتنا هذه التي أوقعنا فيها الانقلابيون الخونة فإن بلدان الدول الاشتراكية وعلى راسها الاتحاد السوفياتي سيقفون إلى جانب الحزب الاشتراكي اليمني والتضامن الكفاحي الوطيد مع شعبنا وحزبنا من جانب البلدان الاشتراكية.

وتجدد اللجنة المركزية العهد بالعمل على توطيد علاقات الصداقة والتعاون مع البلدان الاشتراكية استناداً إلى مساهمة الصداقة والتعاون بين بلادنا وبلدان المنظومة الاشتراكية وإلى توطيد هذه العلاقات والتي ستشكل حجر الزاوية في علاقتنا الخارجية واللجنة المركزية تتوجه إلى الشعب الاثيوبي الشقيق وطليعته الاشتراكية حزب العمال الأثيوبي برئاسة الرفيق منغستو هيلا مريام بمشاعر التقدير للموقف التضامني للثورة الاثيوبية وقيادتها مع شعبنا وحزبنا وتؤكد للقيادة الاثيوبية وللرفيق هيلا مريام ان اخوتنا وصداقتنا المعمدة بالدم ستكون وطيدة اكثر في المستقبل وسيعمل الحزب الاشتراكي اليمني على توطيد عرى التلاحم الكفاحي وتوطيد علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين استناداً إلى المعاهدة المعقودة.

ايها المناضلون يا جماهير شعبنا.

ورغم التضحيات الكبيرة، فإن الانقلابيين لم يحققوا اهدافهم في تصفية وتدمير حزبنا والانقضاض على نظامنا الديمقراطي بفضل وقوف جماهير شعبنا وثورتنا المسلحة وبفضل التلاحم الوطيد بين الحزب والشعب استطعنا إخماد نار المؤامرة الانقلابية وتصفية اوكارها وتامين سلامة الثورة وطليعتها الطبقية المجربة وانتزاع النصر المظفر بعد مقاومة باسلة ودفاع اسطوري اظهر فيه مناضلو الحزب وجنودنا وضباطنا في القوات المسلحة والشرطة الشعبية وامن الدولة والميليشيا الشعبية تضحية واستبسال نادرين لذلك فإن اللجنة المركزية تتوجه بالتحيات الرفاقية الحارة إلى كل من ادى (واسهم في اخماد لهيب المؤامرة الدموية وتثبيت انتصار الحزب والشعب وفي مقدمتهم فرساننا الأبطال في القوات المسلحة من الحزبيين واللاحزبيين الذين كان لهم شرف السبق في مجابهة الانقلابيين بقيادة علي ناصر وزمرته من القتلة المجرمين.

يا جماهير شعبنا الأبي.

١ ـ اقرت اللجنة المركزية شعوراً بمسؤوليتها الكبرى تجاه وطننا الحسب كامل الاجراءات التي اتخذها المكتب السياسي لمجابهة الوضع الناشيء في البلاد اثر المحاولة الانقلابية الفاشلة التي دبرها وخطط لها علي ناصر محمد.

٢ ـ كما اقرت اللجنة المركزية طرد علي ناصر محمد من الحزب وتجريده من كافة مناصبه الحزبية والرسمية وتقديمه للمحاكمة ازاء الجرائم التي اقترفها

ضد شعبنا وثورته وطليعتها الحزب الاشتراكي اليمني.

٣ ـ اقرت اللجنة المركزية طرد التالية أسماؤهم من الحزب وتجريدهم من كافة مناصبهم الحزبية والرسمية:

١ ـ محمد علي احمد.
٢ ـ أحمد مساعد.
٣ ـ محمد عبد الله البطاني.
٤ ـ أبو بكر باذيب.
٥ ـ عبد الغني عبد القادر.
٦ ـ هادي احمد ناصر.
٧ ـ عبد الله علي عليوه.
٨ ـ احمد عبد الله حسين.
٩ ـ عبد الله احمد محنف.
١٠ ـ أحمد حسين موسى.
١١ ـ علي منصور رشيد.
١٢ ـ علوي حسين فرحان.
١٣ ـ عبد ربه منصور هادي.
١٤ ـ محمد سليمان ناصر.
١٥ ـ عبد الكريم شمان.
١٦ ـ عبد الله بكير.
١٧ ـ عوض صالح عبيد.
١٨ ـ سليمان ناصر مسعود.

٤ ـ اقرت اللجنة المركزية تفويض المكتب السياسي صلاحياتها لاتخاذ الاجراءات اللازمة والتنظيمية والسياسية التي تستهدف تعزيز دور الحزب القيادي في الدولة والمجتمع وتثبيت الامن والاستقرار في الجمهورية سد الفراغات التي نجمت عن مؤامرة ١٣ يناير على صعيد الحزب والدولة والمنظمات الجماهيرية.

٥ ـ كلفت اللجنة المركزية الرفاق سكرتيري اللجنة المركزية المتواجدين للاشراف على اعمال دوائر سكرتارية اللجنة المركزية.

٦ ـ تكليف اللجنة المركزية عضو هيئة الرئاسة حيدر أبو بكر العطاس بتحمل رئاسة الدولة مؤقتاً.

٧ ـ تكلف اللجنة المركزية للاعداد لدورة موسعة خاصة للجنة المركزية في اسرع وقت ممكن.

٨ ـ تكلف اللجنة المركزية المكتب السياسي لاصدار تعميم سريع إلى منظمات الحزب عن موضوعات هذه الدورة.

المصادر

■ أولاً الكتب

١ ـ **اتفاقية القاهرة والملامح المحددة للوحدة اليمنية**. منشورات الجبهة الوطنية الديمقراطية في الجمهورية العربية اليمنية.

٢ ـ اسماعيل، عبد الفتاح. **الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن**. بيروت، ١٩٨٢.

٣ ـ اسماعيل، عبد الفتاح. **كتابات مختارة حول الثورة الوطنية الديمقراطية وافاقها الاشتراكية**. المجلد الأول، بيروت، ١٩٧٩.

٤ ـ باذيب، عبد الله. **كتابات مختارة**. الجزء الأول، بيروت، بدون تاريخ.

٥ ـ باذيب، عبد الله. **كتابات مختارة**. الجزء الثاني، بيروت، بدون تاريخ.

٦ ـ **برنامج التنظيم السياسي الموحد**. الجبهة القومية لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، عدن، ١٩٧٥.

٧ ـ **برنامج الحكومة للأعوام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣**، عدن، ١٩٧٩.

٨ ـ **التقرير السنوي إلى المؤتمر التوحيدي** (قدمه عبد الفتاح اسماعيل)، عدن، ١٩٧٥.

٩ ـ الجفري، محمد علي. **حقائق عن جنوب الجزيرة العربية**. القاهرة، ١٩٥٦.

١٠ ـ الحبشي، د. محمد عمر. **اليمن الجنوبي سياسياً واقتصادياً**

واجتماعياً (منذ عام ١٩٣٧ وحتى قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية). بيروت، ١٩٧٠.

١١ ـ الحبشي، د. محمد عمر. **جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية**. القاهرة، ١٩٧١.

١٢ ـ **حزب الشعب الاشتراكي هو الشعب الاشتراكي**. عدن، ١٩٦٤.

١٣ ـ حواتمة، نايف. **أزمة الثورة في الجنوب اليمني**. تحليل ونقد، بيروت، ١٩٦٨.

١٤ ـ **دراسات في تاريخ الثورة اليمنية**. عدن، بدون تاريخ.

١٥ ـ ذبيان، سامي. **الحركة الوطنية اللبنانية (الماضي والحاضر والمستقبل من منظور استراتيجي)**. بيروت، ١٩٧٧.

١٦ ـ رضا، عادل. **تطور ومسار الحركة الوطنية في اليمن الديمقراطية**. القاهرة، ١٩٧١.

١٧ ـ رضا، عادل. **ثورة الجنوب، تجربة النضال وقضايا المستقبل**. القاهرة، ١٩٦٩.

١٨ ـ الشعبي، قحطان. **الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن (عدن والامارات)**. القاهرة، ١٩٦٢.

١٩ ـ الشهاري، د. محمد علي. **الثورة في الجنوب والانتكاسة في الشمال**. بيروت، ١٩٧٢.

٢٠ ـ طه، د. جاد. **سياسة بريطانيا في اليمن الجنوبي**. القاهرة، ١٩٦٩.

٢١ ـ عبد الفتاح، د. فتحي. **تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية**. بيروت، ١٩٧٤.

٢٢ ـ عبد اللطيف، فيصل وآخرون. **كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية الشعبية**. عدن، بدون تاريخ.

٢٣ ـ عمر، سلطان أحمد. **نظرة في تطور المجتمع اليمني**.

٢٤ ـ فالكوفا، ل. **السياسة الاستعمارية في جنوب اليمن**. ترجمة عمر الجادي. عدن، ١٩٧٨.

٢٥ ـ الكبيسي، د. باسل. **حركة القوميين العرب من مجموعة ارهابية إلى حزب اشتراكي**. بيروت، ١٩٧١.

٢٦ ـ **المجتمع اليمنيْ**. الجزء الأول. عدن، ١٩٧٤.

٢٧ ـ مجموعة مؤلفين سوفيات. **تاريخ الاقطار العربية المعاصر ١٩٠٧ ـ ١٩٧٠** (الجزء الأول). أكاديمية العلوم السوفياتية، موسكو، ١٩٧٥.

٢٨ ـ مصري، أحمد عطية. **تجربة اليمن الديمقراطية**. القاهرة، ١٩٧٤.

٢٩ ـ **منظمة الاشتراكيين اللبنانيين**. بيروت، ١٩٧٠.

٣٠ ـ ناؤومكين، فيتالي. **الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبي**. موسكو، ١٩٨٤.

٣١ ـ **نشأة الحركة النقابية ودورها النضالي في جنوب اليمن**. القاهرة، بدون تاريخ.

٣٢ ـ **النظام الداخلي للتنظيم السياسي**. الجبهة القومية الصادر عن المؤتمر السادس. عدن، ١٩٧٥.

٣٣ ـ **النظام الداخلي للتنظيم السياسي**. الجبهة القومية. عدن، ١٩٧٥.

٣٤ ـ هوليداي، الفرد. **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية**. ترجمة حازم صاغية وسعد محيو. بيروت، ١٩٧٥.

٣٥ ـ هيئة العلوم الاجتماعية للعصر. **التطور المعاصر للبلدان العربية**. أكاديمية العلوم السوفياتية. موسكو، ١٩٨٣.

٣٦ ـ **وثائق المؤتمر الاستثنائي الاشتراكي اليمني**، تقديم عبد الفتاح اسماعيل، بيروت، ١٩٧٩.

٣٧ ـ **وثائق المؤتمر الاستثنائي للحزب الاشتراكي اليمني**. تقديم علي ناصر محمد. بيروت، ١٩٨٠.

٣٨ ـ ورقة العمل المقدمة من الأمين العام للجنة المركزية للحزب

الاشتـراكي اليمني (علي نـاصر محمد) إلى الـدورة الرابعـة عشرة للجنـة المركـزية المنعقـدة في الفترة من ٣ ـ ١١ فبـرايـر (شبـاط) ١٩٨٥.

٣٩ ـ وثائق مختلفة وبيانات.

■ ثانياً، مجلات وصحف

١ ـ **الكـاتب** (المصرية). العـدد ٩٥ (شباط، ١٩٦٩). د. صـلاح العقـاد «أثر المجتمع على التشكيلة السياسية في الجنوب».

٢ ـ **الكاتب** (المصرية). العـدد ٩ (حزيران، ١٩٦٩). عبد الواسع قاسم. «ثـورة ١٤ أكتـوبـر في اليمن الجنـوبيـة الشعبيـة بـين التحليـل الموضوعي وتقييم صلاح العقاد».

٣ ـ **الكـاتب** (المصريـة). العـدد ١٣٦ (تمـوز، ١٩٧٢). د. محمـد عـلي الشهاري.

٤ ـ **الكـاتب** (المصريـة). العـدد ١٥٠ (أيلـول، ١٩٧٣). د. محمـد عـلي الشهاري. «المنظمة الثورية الصحيحة في الحركة الوطنية اليمنية».

٥ ـ **النهـج**. مركـز الأبحاث والـدراسات الاشتـراكية في العـالم العربي. العدد٣ (شباط، ١٩٨٤). مقابلة مع علي ناصر محمد.

٦ ـ **الحرية**، ١٩٨٠/٧/٧ (مقابلة مع علي ناصر محمد)، ١٩٨١/٨/٢٤، ١٩٨٣/١٠/٢٠.

٧ ـ **السفـير**، ١٩٨٣/١٠/٢٨ (مقـابلـة مـع عـلي نـاصر محمـد)، ١٩٨٦/٢/١٦.

٨ ـ **النداء**، ١٩٨٣/١٠/٣٠ (مقابلة مع علي ناصر محمد).

٩ ـ **النهار**، ١٩٨٦/١/١٤، ١٩٨٦/٢/١٥.

١٠ ـ **اليوم السابع**، ١٩٨٦/١/٢٠. بلال الحسن. «انقلاب عدن، قتـال الرفاق وخطر الحرب الأهلية».

١١ ـ **الهدف**، ١٩٨٥/٧/٨.

١٢ ـ **المجلة**، ١٩٨٦/١/١٩ (مقابلة مع علي ناصر محمد).

١٣ ـ «**١٤ اكتوبر**»، ١٢/١٠/١٩٨٥، ١٧/١٠/١٩٨٥.

١٤ ـ «**الحقيقة**»، ١٦/٥/١٩٨٦، جان غيراس، «أضواء على احداث اليمن الديمقراطية، ٥/٢/١٩٨٦».

١٥ ـ **أوراق يمنية**، العدد (١).

١٦ـ **اليوم السابع**، ٢٩/٦/١٩٩٠.

١٧ ـ **MEED**، ١/٦/١٩٩٠.

■ ثالثاً، مقابلات

١ ـ مقابلة مع عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي عبد الحافظ نعمان. دمشق، تموز ١٩٨٥.

٢ ـ مقابلة مع أحد قادة حزب شيوعي عربي. دمشق، أيلول ١٩٨٥.

٣ ـ شخصيات سياسية ودبلوماسية يمنية بين ١٩٨٦ ـ ١٩٩١.

فهرس عام

أ

ب

ح

خ

د

ر

ز

س

ش

ص

ض

ظ

ع

غ

ف

ق

ن

هـ

و

ي

اليمن الجنوبي

هذا الكتاب هو محاولة تسجيل سيرة ذاتية للحياة السياسية في جنوب اليمن، يحرص مؤلفه على ان تكون حيادية وموضوعية وقد تكون باردة أحياناً وحارة أحياناً أخرى.

ويؤرخ الكتاب تاريخ جنوب اليمن السياسي من عام ١٧٩٨ حتى عام ١٩٩٠ معتمداً على عدد كبير من المصادر بالاضافة إلى شهادات العديد من الشخصيات السياسية والحزبية التي عاصرت مختلف المراحل التي شهدها تاريخ اليمن المعاصر.

ويبدو واضحاً من خلال استقراء مضمون الكتاب، ان مؤلفه في تحليله للوضع السياسي في اليمن، يستعرض «مستنقع الحياة السياسية العربية»، ففي هذا المستنقع ما يكفي من الدلائل على ان التخلف السياسي تابع لا لتخلف الاقتصاد والمجتمع بل لتخلف العقل او تخلف القدرة على العقل.. واننا لا نحتاج لكي ننجو إلاّ الحرية، لا سيما الحق في ان نختلف.


1855131951